التقرير الاستراتيجي السنوي

www.iranpost.org

التقرير الاستراتيجي السنوي

▪ الحالة الإيرانية ▪

2019

تحرير

شريف عبد الحميد

مركز الخليج للدراسات الإيرانية

المحتويات

الملخص التنفيذي 7

- القسم الأول

الحالة السياسية 11

يناير «كانون الثاني» 13

فبراير «شباط» 19

مارس «آذار» 27

أبريل «نيسان» 35

مايو «أيار» 51

يونيو «حزيران» 69

يوليو «تموز» 85

أغسطس «آب» 101

سبتمبر «أيلول» 117

أكتوبر «تشرين أول» 133

نوفمبر «تشرين الثاني» 149

ديسمبر «كانون الأول» 165

- القسم الثاني

الحالة الاقتصادية 171

يناير «كانون الثاني» 173

فبراير «شباط» 179

مارس «آذار» 185

أبريل «نيسان» 191

مايو «أيار» 205

يونيو «حزيران» 213
يوليو «تموز» 223
أغسطس «آب» 233
سبتمبر «أيلول» 245
أكتوبر «تشرين أول» 257
نوفمبر «تشرين ثان» 265
ديسمبر «كانون الأول» 277

• القسم الثالث
الحالة الاجتماعية 285
يناير «كانون الثاني» 287
فبراير «شباط» 293
مارس «آذار» 297
أبريل «نيسان» 307
مايو «أيار» 313
يونيو «حزيران» 323
يوليو «تموز» 335
أغسطس «آب» 343
سبتمبر «أيلول» 349
أكتوبر «تشرين أول» 355
نوفمبر «تشرين ثاني» 363
ديسمبر «كانون الأول» 369

الخلاصة 373
المصادر 383

الملخص التنفيذي

شهدت إيران خلال عام 2019 أحداثا جسامًا على المستوى الداخلي، وتطورات خطيرة على الساحتيْن الإقليمية والدولية، أدت إلى تدخل دول كبرى على رأسها الولايات المتحدة، وكان من شأن هذه الأحداث تهديد السلم العالمي، فباتت «المعضلة الإيرانية» محور اهتمام العالم أجمع، وحبس الرأي العام الدولي أنفاسه أكثر من مرة على مدار العام، خشية اندلاع حرب بين طهران وواشنطن، وجر العالم إلى ما لا يحمد عقباه.

وخلال 2019، أتمت ثورة الخميني التي اندلعت مطلع 1979 عامها الأربعين، وهو العمر الزمني المفترض أن يكون بمثابة «سن الرشد» لحكام طهران من الملالي، غير أن «الثورة الإيرانية» بدت في عمر الأربعين وكأنها قد فقدت رشدها، ودخلت في شيخوخة مبكرة.

وبات الإيرانيون على موعد مع التغيير، بعد أن دخلت البلاد في طريق مسدود جراء مخططات طهران الهادفة إلى تصدير الثورة، حيث أكدت «انتفاضة البنزين» التي اندلعت في منتصف نوفمبر «تشرين الثاني»، أن الشعوب الإيرانية «ثارت على الثورة» في نهاية المطاف، وأن مطالب المواطنين الإيرانيين بعد 40 سنة أصبحت واضحة للعيان، وتتمثل في استعادة دولتهم القومية التاريخية وإغلاق صفحة نظام «ولاية الفقيه» إلى الأبد.

وعاش حكام إيران خلال 2019 أوقاتا عصيبة؛ في مواجهة أسوأ احتجاجات تشهدها البلاد منذ نحو أربعة عقود. وتزامنت هذه الاحتجاجات الداخلية التي شملت كل المدن الإيرانية، مع اضطرابات اجتاحت لبنان والعراق، رفضا للنفوذ الإيراني على القرار السياسي في بيروت وبغداد؛ مما هدد بتقويض جهود نظام خامنئي لترسيخ نفوذ طهران في الشرق الأوسط، وسط هتافات المتظاهرين في بيروت وبغداد رفضًا للتدخل الإيراني، وصرخات الإيرانيين الرافضين

لتدخل حكام بلادهم في شؤون دول أخرى، وإغفالهم تدهور الأحوال الاقتصادية في البلاد.

لم يمر عام 2019 على إيران مرور الكرام، حيث شهدت البلاد تفاقم العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، والتي وصلت إلى حافة الحرب مع الولايات المتحدة، حيث احتدمت المواجهة مع نظام الملالي في العديد من المجالات حول العالم، خصوصًا في العراق وسورية واليمن والخليج العربي، فيما شهدت الجبهة الداخلية الإيرانية تصدعًا واضحًا، ودخل النظام الإيراني في مرحلة «اللاعودة».

وكان انتقال النظام الإيراني من «القوة الناعمة» إلى القوة الخشنة، بعد 40 سنة من انطلاقة ثورته على حكم الشاه، مؤشرا جديا على تراجع قدراته وتآكل نفوذه، نتيجة لتراجع الانبهار بمشروعه التوسعي، وتراجع شرعيته الدينية، وانهيار قيمه الأخلاقية في الداخل والخارج معًا، ما أدى إلى تهافت المشروع الإيراني بعد 40 عامًا من سطوع نجمه.

ولم يفقد نظام الملالي ظله فحسب، بل بدا أنه فقد عقله أيضا، فمع تفاقم حدة التوترات السياسية بين واشنطن وطهران، جراء قرار الإدارة الأمريكية الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات قصوى ضد إيران، وتصنيف «الحرس الثوري» الإيراني منظمة إرهابية، نفذت إيران سلسلة من الأعمال العسكرية الاستفزازية، استهلتها بالتعرض لسفن تجارية وناقلات نفط في خليج عمان. واستولت بعد ذلك على سفينة بريطانية واحتجزت طاقمها، ردًّا على احتجاز بريطانيا ناقلة نفط بتهمة نقل النفط إلى سوريا، وقامت بأكثر من عملية احتجاز لناقلات نفط إحداها عراقية، ما حدا بالولايات المتحدة إلى إنشاء هيئة دولية للأمن البحري، لتعزيز الرقابة والأمن في الممرات المائية الرئيسة في الشرق الأوسط.

ومنذ تلك اللحظة، لم يتوقف نظام الملالي عن أعماله العدوانية، وراح يترنح تحت ضغط العقوبات الأمريكية والرفض الإقليمي لمخططاته التوسعية، فتعرضت منشأتا النفط في «بقيق وخريص»، شرق السعودية، التابعتان لشركة «أرامكو» لهجوم نفذته 25 طائرة «درون» وصواريخ «كروز»، وأكد هذا الهجوم أن النظام الحاكم في طهران لا يتورع عن فعل شيء، بهدف جر المنطقة والعالم إلى نزاع عسكري دموي.

وقبل الثورة الخمينية، التي بدأت الاحتفالات الرسمية المحمومة بها في فبراير «شباط» 2019، كان حجم الاقتصاد الإيراني يقع في المرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط، والمركز الـ 23

بين دول العالم، إلا أن قرارات إيران الاستفزازية وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتمويل الإرهاب في دول العالم أجمع، أدت إلى تراجع حجم الاقتصاد الإيراني بنسبة 90% وانكماشه خلال العام الماضي بنسبة 6%، ليتضاعف مركز البلاد على «مؤشر البؤس العالمي» خلال عام واحد من 39 إلى 62% بين دول العالم.

وأظهر حجم الأزمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها النظام الإيراني خلال العام، فضلا عن الضغوط والخسائر التي تعرض لها النظام على الصعيد الشعبي الداخلي والتعاون الدولي الخارجي، أن الأزمات كانت عاصفة وقوية، وأنها ضاعفت من الضغوط الداخلية والخارجية على النظام الإيراني، ما يعني أن سلطات نظام الملالي قد فشلت في إدارة الأزمات، وإقناع الشعوب الإيرانية بجدوى استمرار النظام.

ومع نهاية العام، بدا أن المعضلات السياسية والاقتصادية التي عاشتها إيران، تركت آثارا خطيرة على الواقع الاجتماعي في البلاد، حيث تصاعدت مظاهر الخلل المجتمعي بشكل لم يسبق له مثيل، وبدا أن 40 عامًا من عمر الثورة كانت كافية لسحق المجتمعات الإيرانية تحت أقدام الملالي، وأن حكم «آيات الله» المزعومين ساقط لا محالة، عاجلًا أم آجلًا، في مزبلة التاريخ.

القسم الأول

الحالة السياسية

يناير «كانون الثاني»

عاشت إيران خلال يناير «كانون الثاني» أحداثا سياسية عدة، أظهرت تورط النظام الإيراني في أعمال اغتيال وتصفية جسدية على نطاق واسع، حيث كشفت صحيفة «ديلي تليغراف» البريطانية في 8 من الشهر، عن أن هناك شبهات قوية بقيام إيران باستئجار عصابات جريمة منظمة هولندية لاغتيال المعارضين الإيرانيين، بهدف إبعاد الشبهة عن نفسها.

وذكرت الصحيفة في تقريرها أن «حزب الله اللبناني يدير تجارة المخدرات على المستوى العالمي، ويرى بعض المحللين أن الحزب ربما لعب دور الوسيط في استئجار القتلة»، موضحة أنه جرت محاكمة عضوين في عصابة جريمة منظمة بتهمة قتل المعارض الإيراني كولاهي عام 2015. ويقول الادعاء العام الهولندي إن الشابين قد تم استئجارهما لتنفيذ جريمة القتل من قبل رجل العصابات المعروف ذي الأصول المغربية، نوفل الفصيح والمعروف بلقب «الكرش»، وهو يقضي عقوبة السجن لمدة 18 عامًا بتهمة التورط في محاولة قتل أهم منافس له في عالم الجريمة في هولندا. وألقي القبض على الكرش (39 عاما) في أيرلندا بمحض الصدفة أثناء قيام رجال الأمن في أبريل/ نيسان 2016 بحملة مداهمة بحثا عن أفراد عصابة أيرلندية قوية تنشط في القارة الأوروبية.

وقالت صحيفة أيرلندية: إن نشاطات «الكرش» تمتد إلى أمريكا الجنوبية وأفريقيا والولايات المتحدة، وساعده رجلا عصابات مشهوران جدا في أيرلندا في الانتقال من هولندا إلى هناك.

ويُعتقد أن «الكرش» يقف وراء 17 جريمة قتل في هولندا، من بينها عمليات ذبح وفصل رؤوس. لكن لا تعرف هوية الشخص الذي استأجر الكرش لتدبير عملية اغتيال كولاهي، إذ يرفض الرد على أسئلة المحققين.

وقالت الحكومة الهولندية: إن لديها معلومات استخباراتية تشير إلى تورط إيران في القتل، لكنها ترفض عرض الأدلة أمام المحكمة للحفاظ على سرية مصادرها فيما يبدو.

ولم يلق القبض على أي مشتبه به في عملية اغتيال المعارض الأحوازي أحمد مولى، لكن الشرطة ترجح تورط عصابة جريمة منظمة أخرى تنشط في روتردام في اغتياله، وهذه العصابة تدير تجارة مخدرات، وأفرادها من أصول تركية، وقد جرى استئجارها لتنفيذ عملية القتل.

ويذكر أن الاتحاد الأوروبي أعلن عن فرض عقوبات على جهاز الاستخبارات في إيران لدور الجهاز في عمليتي الاغتيال في هولندا ومحاولات اغتيال أخرى في الدول الأوروبية.

من جهة أخرى، وفي 20 من الشهر، سلطت صحيفة «إكسبريس» البريطانية الضوء على الأنفاق السرية والمواقع والمنشآت التي شيدتها إيران تحت الأرض من أجل ما قالت الصحيفة إنها «لإخفاء برنامج صواريخ نووية».

وأوضحت الصحيفة أن «وثيقة سرية كشفت أن هناك جهودًا أمنية وعسكرية حساسة يقوم بها النظام الإيراني للحصول على أسلحة نووية وصواريخ باليستية».

وأكدت الوثيقة تورط «الحرس الثوري» الإيراني في إنتاج الصواريخ الباليستية الجاهزة لإنتاج أسلحة نووية وإخفائها. وجاء في الوثيقة المعنونة بـ «تشييد الباليستي الإيراني» أنه وفقًا للنتائج التي تم التوصل إليها من هزيمة البلاد في الحرب الإيرانية- العراقية بدأ النظام في حفر الأنفاق وبناء منشآت تحت الأرض لخطوات أمنية وعسكرية حساسة».

وأضافت الوثيقة أنه «بناء على ذلك تقرر نقل جميع المواقع العسكرية الحساسة للنظام والمرافق ذات الصلة بالأسلحة النووية والمنشآت ذات الصلة بالصواريخ إلى مواقع تحت الأرض أو إلى مواقع بنيت داخل الجبال».

وأكدت أن «كبار قادة الحرس الثوري الإيراني تابعوا هذا المشروع منذ وقف إطلاق النار بين إيران والعراق في عام 1988». وورد في الوثيقة الأسماء والتفاصيل كافة الخاصة بالشركات الرئيسية المشاركة في بناء الأنفاق والمرافق العسكرية السرية. ويتولى مقر «خاتم الأنبياء» الاستراتيجي التابع للحرس الثوري، هذه العمليات حيث إنه يعدُّ هيئة الإشراف الرئيسية لمشروعات الحرس الثوري وغيره من الوحدات الهندسية العسكرية.

وأكدت الوثيقة أن شركة فارس للبناء والصناعة Pars Banay-e Sabz وكذلك شركة التكنولوجيا الفارسية Parsian Technology تشاركان في بناء الأنفاق ومنصات إطلاق الصواريخ ومخابئ الذخيرة والهياكل العسكرية.

ونقلت صحيفة «إكسبريس» عن حسين عابديني، ممثل المجلس الوطني للمقاومة الايرانية في لندن، أنه حذر من أن هذه السياسة المعتمدة من قبل النظام الإيراني للحصول على الأسلحة النووية الإيرانية ليست الوحيدة التي تشكل مصدر قلق.

وقال عابديني: إنه «عندما نتعامل مع هذا النظام الإرهابي المتعصب في إيران، هناك مجموعة من المخاوف.. ولسوء الحظ فيما يسمى بالاتفاقية النووية، فإنهم يتعاملون فقط مع الأسلحة النووية. اقترنوا بها بحقوق الإنسان والإرهاب والتهديدات الأخرى للنظام».

ورأى عابديني أن «هذه السياسة شجعت النظام وسياسته العدوانية على استخدام الإرهاب واحتجاز الرهائن والخطف كأدوات رئيسة لدبلوماسيته». ويذكر أن حسين عابديني نفسه كان ضحية لمحاولة اغتيال فاشلة في تركيا، في حين كان يحاول مساعدة اللاجئين الإيرانيين.

بالمقابل، تصاعدت المواقف الدولية خاصة من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا حيال إعلان إيران نيتها إرسال أقمار صناعية من خلال صواريخ عابرة للقارات، حيث يُخشى من قيام طهران بتطوير صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية.

وحذر وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، إيران من خطط إطلاق صواريخ خلال الأشهر المقبلة، تطلق عليها اسم مركبات إطلاق فضائية.

وقال بومبيو: إن طهران تستخدم تكنولوجيا «مماثلة تمامًا» لتلك المستخدمة في الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، مشددا على أن واشنطن «لن تقف موقف المتفرج وتشاهد السياسات المدمرة وهي تعرض الاستقرار والأمن الدوليين للخطر». ونص القرار الأممي 2231 الصادر عن مجلس الأمن عام 2015، على حظر إيران من القيام بأي أنشطة تتعلق بالصواريخ الباليستية القادرة على نقل رؤوس نووية. من جهة أخرى، وفي إطار سياسة التهديدات اللفظية التي اعتادت أن تطلقها منذ ثمانينيات القرن الماضي ولا تنفذها، علق مسؤول عسكري إيراني رفيع على الضربات الإسرائيلية التي استهدفت مواقع لـ «فيلق القدس» في سوريا 21 يناير «كانون الثاني» متوعدًا هذه المرة بما سماها «حربا حاسمة مع إسرائيل».

وقال قائد سلاح الجو الإيراني: إن بلاده مستعدة لحرب حاسمة مع إسرائيل، و»ستضع حدًّا لهجمات الجيش الإسرائيلي على سوريا». ونقلت تقارير إعلامية عن عزيز نصير زاده قوله: «قواتنا المسلحة مستعدة للحرب التي ستؤدي إلى تدمير إسرائيل».

وجاء هذا التعليق الإيراني عقب إعلان الجيش الإسرائيلي أنه قصف أهدافا لفيلق القدس الإيراني داخل سوريا، بما في ذلك مواقع تخزين أسلحة، وموقع استخبارات، ومعسكر تدريب.

وأطلقت إيران أكثر من ألف من هذه التصريحات، وذلك عقب كل ضربة تستهدف مواقعها في سوريا، دون أن تحول أي تهديد لفظي إلى فعل، فتعليق نصير زاده لم يكن الأول من نوعه بل سبقته تصريحات تهديدية عدة لا تخرج عن أدبيات النظام الإيراني الذي لطالما تغنى بقدرته على تدمير إسرائيل، وهو شعار شعبوي ترفعه طهران فقط للحفاظ على تأييد المناصرين لها، دون أن تنفذه على أرض الواقع.

وقبل أيام من ذلك، كشف رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي غادي إيزنكوت استهداف بلاده للقوات الإيرانية في سوريا بمئات الضربات دون أي رد فعلي من قبل إيران.

وتحدث إيزنكوت لصحيفتي «نيويورك تايمز» و»صنداي تايمز» عن «حرب في الظل» بين إسرائيل وإيران، قائلا إنه على مدار العامين الماضيين، خطط وأدار عددًا من العمليات السرية ضد القوات الإيرانية والميليشيات الموالية لها في سوريا.

وقال إيزنكوت: إن العدو الرئيسي لإسرائيل في هذه الحرب الخفية كان الحرس الثوري الإيراني، خصوصا «فيلق القدس».

وأضاف إيزنكوت «لقد نفذنا الآلاف من الهجمات دون إعلان المسؤولية عنها. في عام 2018 وحده، أسقطت إسرائيل 2000 قنبلة على أهداف إيرانية في سوريا».

من جهته، حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بأن من يهددون إسرائيل سوف يواجهون العواقب كاملة، وذلك مع تصاعد حدة التوتر بين البلدين إثر التواجد الإيراني في سوريا. وقال نتنياهو إن الغارات التي شنها الجيش الإسرائيلي على سوريا استهدفت مواقع إيرانية والقوات السورية التي تساعدها. وأضاف: «هؤلاء الذين يهددون بتدميرنا سوف يتحملون العواقب كاملة»، وتابع بالقول: «سوف نضرب أي أحد يحاول أن يسبب الأذى لنا»، على حد تعبيره.

وكان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي قال: إن «مقاتلات حربية شنت غارات داخل الأراضي السورية ضد أهداف عسكرية تابعة لفيلق القدس الإيراني وضد بطاريات دفاع جوي سورية، ردًّا على إطلاق صاروخ أرض- أرض من قبل قوة إيرانية من داخل الأراضي السورية، مستهدفةً منطقة شمال هضبة الجولان، حيث تم اعتراض الصاروخ من قبل منظومة القبة الحديدية». وأضاف أدرعي أن «من بين أهداف فيلق القدس المستهدفة، مواقع تخزين وسائل قتالية وفي مقدمتها موقع داخل مطار دمشق الدولي، بالإضافة إلى موقع استخبارات إيراني ومعسكر تدريب إيراني»، مؤكدا أن الجيش الإسرائيلي «سيواصل العمل بشكل قوي وصارم ضد التموضع الإيراني في سوريا».

وأعلن المركز الروسي لإدارة الدفاع مقتل 4 جنود سوريين وإصابة 6 آخرين، إثر القصف الإسرائيلي على سوريا، ووقوع أضرار جزئية في البنية التحتية لمطار دمشق الدولي.

وفي 31 يناير «كانون الثاني»، ذكرت تقارير إعلامية أن ثلاث دول أوروبية أسست آلية للتبادل التجاري مع إيران بعيدًا عن العقوبات الأمريكية على طهران بعد خروج واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني، فيما لوحّت واشنطن بمعاقبة الشركات التي ستتعامل مع طهران.

وأضافت التقارير أنه بعد أشهر من التحضيرات التقنية والقانونية نجحت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في تأسيس آلية مالية للتبادل التجاري مع إيران لتجنب العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران عقب إعلان ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي بين الدول العظمى وإيران.

من جانبها، أكدت الحكومة الألمانية ما أفادت به قنوات إذاعية وتليفزيونية بشأن الآلية الجديدة للتبادل التجاري مع إيران. وقالت الحكومة الألمانية، حسب ما أفادت محطة «إن. دي. آر» بشمال ألمانيا إن هدف الآلية المالية هو الحفاظ على التبادل التجاري القائم بين الدول الأوروبية المذكورة وبين طهران. ويحمل الكيان الجديد اسم«Instex» وهو اختصار لمصطلح «آلية دعم التبادل التجاري».

وحسب وكالة الأنباء الألمانية (دي بي إيه) فإن هذا الكيان هو عبارة عن مشروعات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، وذلك من أجل مساعدة الشركات الأوروبية التي لها مصالح تجارية مشروعة في إيران على تفادي العقوبات الأمريكية. وبمجرد إطلاقه، سيسمح هذا بالتدفقات المالية في المجالات غير المستهدفة بالعقوبات الأمريكية.

في المقابل، قالت السفارة الأمريكية في ألمانيا إنها تسعى للحصول على تفاصيل إضافية بشأن الآلية الأوروبية الجديدة لتسهيل التجارة مع إيران دون استخدام الدولار، لكنها لا تتوقع أن تؤثر الآلية على حملة واشنطن لممارسة أقصى ضغط اقتصادي على طهران. وذكر متحدث باسم السفارة «كما أوضح الرئيس (ترامب) الكيانات التي ستشارك في أنشطة خاضعة للعقوبات مع إيران ستواجه عواقب وخيمة من بينها عدم إمكانية استخدام النظام المالي الأمريكي أو التعامل مع الشركات الأمريكية. وأضاف «لا نتوقع أن يكون لآلية المدفوعات الخاصة أي تأثير على حملتنا لممارسة أقصى قدر من الضغوط».

فبراير «شباط»

احتفلت إيران خلال فبراير «شباط» بمرور 40 سنة على ثورة الخميني. وفي مقال بعنوان «هل حرّرت ثورة العام 1979 إيران، أم جعلتها أسيرة لحظة ثورية؟»، نشره موقع «مركز كارنيغي للشرق الأوسط»، في السابع من الشهر، أكدت الباحثة هالة أسفنديارى، أن «الثورة الإيرانية هي قصة وعود مكسورة، وفرص ضائعة، وحكومات غير كفؤة، وتشكيك دائم بالقوى الخارجية. ولم تتم تلبية تطلّعات ملايين الإيرانيين الذين أدلوا بأصواتهم في العام 1979، تأييدًا للجمهورية الإسلامية وسعيًا إلى تحقيق الازدهار والحرية. فقد حصل الإيرانيون في نهاية المطاف على السلطوية بدلًا من الديمقراطية، وعلى الفساد والمحسوبية بدلًا من حكومة خاضعة إلى المساءلة والمحاسبة. وتمت كذلك التضحية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والأقليات تحت شعار الدين. وبدلًا من السلام، حصل الإيرانيون على الحرب الإيرانية-العراقية المدمّرة التي دامت ثماني سنوات.

«أما على مستوى السياسة الخارجية، فقد تم تبذير الأموال التي كان يمكن إنفاقها لتحسين حياة الإيرانيين، على مغامرات غير محسوبة في العراق ولبنان وسورية واليمن. فإيران لاعبٌ أساسي في الشرق الأوسط، بيد أنها لا تملك أي صديق فعلي إقليميًّا أو دوليًّا. وبعد أربعين عامًا على الثورة، لا تزال إيران سجينة خلف قضبان أيديولوجيتها وشعاراتها التأسيسية، التي ينبذها الجيل الشاب، أطفال الثورة الإيرانية».

من جهة أخرى، استهدف هجوم انتحاري يوم 14 فبراير «شباط» حافلة تقل عناصر من «الحرس الثوري» الإيراني، ما أسفر عن مقتل 27 عنصرًا على الأقل. ووقع التفجير على الطريق بين بلدتي خاش وزهدان في مقاطعة سيستان بلوشستان. وتبنت مجموعة سنية جهادية

الهجوم وهي مجموعة مصنفة «إرهابية» من قبل إيران متكونة من عناصر سابقين في منظمة سنية متطرفة.

وتضمن البيان الذي نقلته وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، أن التفجير استهدف حافلة كانت تنقل عناصر من «الحرس الثوري» كانت عائدة من أعمال دورية على الحدود مع باكستان، مضيفا: «سقط خلال هذا الهجوم الإرهابي 27 مقاتلا من شجعان الإسلام، وأصيب 13 آخرون».

وتبنت مجموعة «جيش العدل» السنية الجهادية التي تعتبرها إيران منظمة «إرهابية»، الاعتداء. ويذكر أن منطقة سيستان بلوشستان المحاذية لباكستان وأفغانستان تشهد بانتظام اشتباكات دامية بين قوات الأمن وانفصاليين بلوش أو «جهاديين».

وإلى ذلك، اتهم المرشد الإيراني علي خامنئي بعض دول المنطقة بدعم هجوم استهدف حافلة «الحرس الثوري»، كما اتهم الرئيس حسن روحاني الولايات المتحدة وإسرائيل ودولا إقليمية بـ «دعم الإرهاب»، في حين حمل وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف ونائبه عباس عراقتشي المشاركين في مؤتمر وارسو المسؤولية.

وبعد يوم من الهجوم الانتحاري، قال المرشد الإيراني: «متأكدون من وقوف أجهزة استخبارات بعض دول المنطقة وراء الهجوم على حافلة الحرس الثوري».

من جهته، قال روحاني للصحفيين: «سنثأر بالتأكيد لدماء شهدائنا من هذه المجموعة العميلة»، معتبرًا أن «الجذور الرئيسية للإرهاب في المنطقة هي الولايات المتحدة والصهيونية وبعض الدول النفطية الإقليمية التي تقدم الدعم المالي للإرهابيين».

وأضاف روحاني: «هذه الجريمة ستظل وصمة في السجل الأسود للداعمين الرئيسيين للإرهاب في البيت الأبيض وتل أبيب وعملائهم في المنطقة»، وحث روحاني الدول المجاورة لإيران على «القيام بواجبها القانوني في إطار علاقات حسن الجوار»، مضيفا: «إذا استمرت هذه التصرفات من دون أن تتمكن هذه الدول من صد الإرهابيين، فمن الواضح أن لنا حقوقا من حيث المعايير القانونية والدولية، وسوف نتمكن من استيفاء حقوقنا في الوقت المناسب».

وفي إطار سياسي مختلف، نشر موقع «عصر إيران» المقرب من الرئيس الإيراني حسن روحاني يوم 25 فبراير «شباط»، تقريرًا تضمن قراءة تحليلية لاحتمال ما ستؤول إليه الأوضاع في إيران خلال السنة الإيرانية الجديدة، والتي تبدأ في 21 مارس/آذار من كل عام.

ورجّح التقرير أن يكون العام الجديد في إيران أحد الأعوام الصعبة في حياة النظام الإيراني، عازيا ذلك إلى أسباب عديدة يأتي في مقدمتها إلغاء الاتفاق النووي الموقع بين إيران ودول (5 1+) بشكل أحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة، موضحًا أنه مع انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، عادت إيران إلى حقبة ما قبل الاتفاق، ولكن بفارق كبير: «هذه المرة تواجه إيران ترمب المتشدد رئيسا للولايات المتحدة وليس أوباما المتسامح نسبيا. إذ إن ترامب على عكس سلفه عازم على فرض أشد العقوبات على إيران وشل اقتصادها الوطني».

وجاء النفط والعامل الاقتصادي، بعد العامل السياسي، كأحد أهم الأسباب التي استعرضها التقرير والتي توقع أن تؤثر سلبيًّا على الأوضاع المعيشية والاجتماعية في البلاد. إذ إن مبيعات النفط الإيراني بدأت فعليًّا بالانخفاض هذا العام، وستزداد انخفاضًا بعد انتهاء فترة الإعفاءات الخاصة التي منحتها الإدارة الأمريكية مؤقتًا لبعض البلدان في شراء النفط الإيراني.

وأكد التقرير أنه «لو لم تتمكن إيران من بيع نفطها، فلن يكون بإمكانها إغلاق آبار النفط والاحتفاظ بها لفترة ما بعد العقوبات»، موضحا أن من الخصوصيات الطبيعية لآبار النفط هي أن يتدفق منها النفط باستمرار بعد حفرها. لذلك ينبغي استخراج النفط منها بشكل متواصل.

وقال التقرير: «في هذه الحالة يجب تخزين النفط المستخرج في مستودعات خاصة. وحينما تمتلئ هذه المستودعات يتوجب حينئذ تخزين النفط الفائض في ناقلات النفط. ولكن ماذا بعد أن تمتلئ هذه الناقلات؟!». عندها لن يكون هناك خيار سوى بيع النفط في الأسواق غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة الأمريكية وبأسعار منخفضة جدًّا وأقل من الأسعار الرسمية.

وأفاد التقرير أنه نتيجة لهذه العملية لن يكون هناك سوى انخفاض حاد في عائدات النفط الإيراني وانعدام الشفافية في إدارته ورفع نسبة احتمالات الفساد المالي والإداري، موضحا أنه بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى توفرت ظروف اقتصادية مواتية جديدة لجذب المستثمرين الأجانب إلى إيران وزيادة الصادرات الإيرانية إلى الخارج. لكن كل هذا سيتغير في العام المقبل وستفقد إيران هذه المزايا.

وعلى الجانب الاقتصادي، وما يترتب عليه من تداعيات اجتماعية وسياسية، أشار التقرير إلى البطالة المتفاقمة في إيران موضحا أن زيادة الأجور والرواتب المتوقعة في العام المقبل

ستضع رجال الأعمال ومديري العمل والمصانع تحت ضغوط اقتصادية ومالية متزايدة وستدفعهم في النهاية إلى تسريح أعداد من عمالهم وموظفيهم بغية إعادة تنظيم أمورهم المالية والاقتصادية. كما أنه لن يكون بمقدور هؤلاء الحصول على أعمال ووظائف جديدة وسينضمون إلى طوابير العاطلين عن العمل الطويلة.

واستنتج التقرير أن هذا الأمر سيحدث مشاكل اجتماعية وسياسية وأمنية في البلاد، لافتا إلى أن هذه هي إحدى القضايا التي «يراهن عليها معارضو النظام الإيراني في الخارج والدول المعادية لإيران باستغلالهم مطالب العمال الاقتصادية لأغراض سياسية»، وهو ما حدث بالفعل في نوفمبر «تشرين ثاني» 2019، تحت شعار «انتفاضة البنزين».

وحذر التقرير أن عدم معالجة الأزمات الحالية سيفاقم الأوضاع وسيزيد من المشاكل التي تواجه البلاد مثل أزمة المياه وعدم إصلاح النظام المصرفي والنقدي ونظام التقاعد والضمان الاجتماعي وما إلى غير ذلك، وخلص إلى أن إيران ستواجه عزلة إقليمية ودولية، معترفا ضمنيا بأن ذلك يعود إلى استمرار إيران في تدخلاتها في شؤون دول المنطقة ودعمها للجماعات المتطرفة وإثارة النعرات الطائفية.

في سياق آخر، تصاعدت هواجس الإدارة الأميركية إزاء سلوك النظام القطري والمضي قدمًا خلال الشهر في تعزيز علاقاته السياسية والاقتصادية والإعلامية مع النظام الإيراني، رغم موقف الإدارة الأميركية العازم على القضاء على الإرهاب الإيراني واستمراره في زعزعة استقرار المنطقة. وأجمع خبراء أميركيون على أن صناع القرار في البيت الأبيض يدرسون عن كثب سلوك الدوحة في هذا الإطار، على ضوء الإجراءات التي تتخذها قطر، التي تشير بما لا يدع مجالًا للشك في أن الموقف القطري يميل إلى كفة النظام الإيراني أكثر من وقوف الدوحة مع حليفتها الولايات المتحدة للقضاء على الإرهاب الذي تقوده وتموله إيران في المنطقة والعالم.

وأشاروا في هذا الصدد إلى أن نجاح إيران في إدخال قطر باتفاقيات من شأنها الالتفاف على العقوبات الأميركية، سيدفع إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى عدم التواني في تطبيق العقوبات على الدوحة، خاصة أن هذا الالتفاف يشمل استخدام قطر دولة حليفة ثالثة كبوابة خلفية تمرر من خلالها قطر قنوات مساعدات غير مشروعة للنظام الإيراني، مشيرين في هذا الصدد إلى مخاوف من استخدام قطر الأراضي التركية غطاء لنقل المساعدات غير المشروعة لإيران.

وفي هذا الإطار، يقول مايكل جونز الكاتب السابق في البيت الأبيض، ومحلل السياسة الخارجية لمؤسسة التراث، والكاتب والمعلق في العلاقات الأميركية بالشرق الأوسط في منتدى فكرة التابع لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: إن تبرير قطر تقاربها مع النظام الإيراني بالخوف من مواجهة مباشرة معه لا يتناسب مع الدعم الملحوظ الذي تقدمه الدوحة لطهران على مختلف الصعد. وأوضح أنه من المفهوم سعي قطر تجنب صدام مباشر مع إيران، بحكم القرب الجغرافي بين البلدين، واستضافة قطر قاعدة العديد الأميركية على أرضها، ما قد يجعلها هدفًا عسكريًّا محتملًا لأي هجوم إيراني، إلا أن ذلك لا يبرر دعمها لطهران ماديًّا أو اقتصاديًّا أو إعلاميًّا، وبشكل بات يسهم في تقويض جهود الولايات المتحدة للحد من دور إيران التخريبي، على الرغم من أنها لم تصرح بشكل واضح ورسمي بوقوفها مع إيران، إلا أن الأميركيين يعلمون جيدًا أن قطر لديها علاقة وثيقة إلى حد كبير مع النظام الإيراني تتجاوز (المحاباة لتجنب الصدام المباشر)، ويضيف جونز: على قطر أن تعلم بأن هذه العلاقة لم تعد تخدم مصالحها بعد الآن، ولا يمكنها تبرير تقاربها مع إيران بمقاطعة الإمارات والسعودية ومصر والبحرين لها، فهذه الذريعة لن تقيها العقوبات في حال أوقعتها الازدواجية المعهودة في سياساتها الخارجية والوقوف مع الحليف والعدو في آن واحد تحت طائلة الدول المنتهكة للعقوبات الأميركية على إيران.

وتوقع جونز أن يكون الدعم القطري الإيراني المشترك للميليشيات المسلحة لحماس إحدى القنوات المحتملة بين قطر وإيران للالتفاف على العقوبات الأميركية. ويؤكد الكاتب أنه لم يعد من الممكن أن تكون محايدًا بشأن سلوك إيران، لقد حان الوقت لحكومات العالم، ومنها قطر أن تقرر، وبشكل واضح، ما إذا كانت ستقف إلى جانب الولايات المتحدة في معارضة سلوك النظام الإيراني، أو تختار أن تكون متواطئة في النزعة العسكرية، وانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب الذي ينخرط النظام الإيراني به.

ومن جانبه أكد، الدكتور سعيد قاسمي نجاد، كبير مستشاري الشأن الإيراني في مركز الدفاع عن الديمقراطيات، أن مسؤولين في البنك المركزي الإيراني يتطلعون إلى استخدام الدوحة كمركز مالي لتجارة طهران الخارجية، موضحًا أن مسؤولًا إيرانيًّا رفيع المستوى في البنك المركزي الإيراني أعلن في أبريل العام الماضي أن طهران بدأت بتوسيع علاقاتها بسوق العملات الأجنبية في

قطر، وفي أواخر الشهر نفسه، فتحت بعض البنوك الإيرانية مثل بنكي «باريسيان» و«ميلي» حساباتها لدى «بنك قطر الوطني»، وأكد المسؤول ذاته، بحسب قاسمي نجاد، أن إيران لديها أمل كبير في أن تصبح قطر المركز الرئيس لتمويلها بالعملة الأجنبية. لاحقًا وفي 13 مايو الماضي، وصل وفد أعمال إيراني من 70 عضوًا إلى الدوحة لحضور اجتماع لمدة يومين حول العلاقات الاقتصادية بين إيران وقطر، وهو أول تجمع من نوعه منذ 13 عامًا، هذه التحركات هي مؤشر واضح على الاتجاه الذي تراهن قطر على تعزيز علاقاتها المستقبلية معه.

وأضاف أن طهران ترى قطر بوصفها دولة ضعيفة ولكن ثرية، وتستغل هذه الفرصة لبسط نفوذها في قطر مستهدفة كلًا من الولايات المتحدة والسعودية والإمارات عبر البوابة القطرية. وقال قاسمي نجاد: «يسلط تقرير حديث حول كيف كانت قطر تدعم فريق إيران الوطني لكرة القدم الضوء على العلاقات المالية المتنامية بين البلدين ووجود شبكات ربط مالي بينهما»، موضحًا أن موقف قطر تجاه الولايات المتحدة هو في الواقع أمر غريب. ففي الوقت الذي تعتمد قطر في حماية أمنها الخارجي على الولايات المتحدة، فهي تقوض سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا الموقف يجعل من قطر شريكًا غير موثوق به، الولايات المتحدة تشعر بالقلق من التقارب المتنامي بين إيران وقطر، خصوصًا أن النظام المصرفي القطري لا يزال يسمح بتمويل دول مدرجة تحت طائلة العقوبات الأميركية. لدى قطر سجل خطير بالفعل كمركز تمويل للإرهاب، ويجب على الولايات المتحدة تحذير قطر من أن الإشارات المتنامية في ميل الكفة القطرية نحو النظام الإيراني، ستدرج قطر في النهاية كدولة مناهضة لمصالح الولايات المتحدة.

وأكد أن على المسؤولين في البيت الأبيض إعداد خطة مفصلة حول كيفية الرد على تصرفات الحكومة القطرية فيما يتعلق بمثل هذه المطالب، خصوصًا بعد تنامي التعاون المالي الإيراني القطري للالتفاف على العقوبات الأميركية، مشددًا على ضرورة أن تعالج الولايات المتحدة هذه المشكلة عاجلًا أم آجلًا.

ويخشى مراقبون أن تكون قطر قد أسهمت بشكل أو بآخر في دعم ميليشيا الحرس الثوري ماديًّا مؤخرًا، بعد بيانات إيرانية رسمية أكدت أن نائب قائد الحرس الثوري الإيراني رفع رواتب منتسبي الحرس الثوري من دون أن يوضح كيف تحصل على الميزانية الداعمة لزيادات

الرواتب بواقع الضعف، في وقت أعلنت فيه بلاده حالة التقشف بعد تقرير نشره البنك المركزي الإيراني يفيد بأن موازنة إيران في الأشهر التسعة الماضية تعاني عجزًا بقيمة 10.750 مليار دولار، إذ توقع رئيس مركز مكافحة التنظيمات المتطرفة كايل شيدلر ومقره واشنطن، أن من الوارد جدًّا أن تكون قطر وراء هذه المساعدة، وأضاف أنه من المتوقع أن تعمل قطر على مساعدة إيران بشكل أو بآخر مع استمرار العقوبات الأميركية في الضغط على النظام الإيراني. وتوقع شيدلر بأن تستخدم قطر حليفتها تركيا للالتفاف على العقوبات الأميركية.

وأضاف أنه لدى الأتراك بالفعل علاقة نشطة للغاية بين قطر وإيران، وبما يساعد الإيرانيين على خرق العقوبات. ففي الوقت الذي شاركت قطر في مؤتمر وراسو الأخير في بولندا الذي دعت إليه الولايات المتحدة لبحث سبل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، والتصدي لإرهاب النظام الإيراني، كانت تركيا في روسيا في مؤتمر سوتشي تقف مع النظام الإيراني، وتعلن من هناك تصديها لبيان وارسو، ولا يخفى على أحد التحالف التركي القطري الكبير على مختلف الصعد الذي وصل إلى استضافة قطر قاعدة عسكرية تركية.

وأوضح أن ذلك يجعل قطر تمتلك على أرضها قواعد عسكرية لدولتين تدعم أحدهما، النظام الإيراني وهي تركيا، وأخرى تستعد لإطلاق تحالف عالمي لمواجهته وهي الولايات المتحدة، وقد يتطور هذا الموقف إلى دعم بشكل غير مباشر على أقل تقدير.

وأكد شيدلر أن وزارة الخزانة الأميركية كانت قد أثبتت خرق تركيا بالفعل للعقوبات على إيران من خلال فرض عقوبات على الأتراك المتورطين في انتهاكات، أن استخدام قطر الأراضي التركية غطاء لنقل المساعدات غير المشروعة لإيران وارد جدًّا، مشيرًا إلى أن تلك المساعدات قد لا تأتي على شكل أموال بل بضائع، خصوصًا أن تركيا وإيران كانتا قد أعلنتا عن توقيعهما اتفاقية رفع معدل تبادل البضائع إلى 450 شاحنة نقل يوميًا بين البلدين في 13 من فبراير الجاري، وتأتي هذه الأنباء بعد فترة وجيزة من إعلان المسؤولين في إيران عن إتمامهم آلية لنقل البضائع بين قطر وتركيا وإيران برًّا وبحرًّا.

من جانبه، أكد ناصر شريف، رئيس تجمع كاليفورنيا لدعم الديمقراطية في إيران، أن سلبية الإعلام القطري في التعامل مع دعوة الولايات المتحدة دول العالم للتصدي للممارسات الإيرانية، دور ساهم إلى حد كبير في إرسال إشارات توحي بأن قطر تحاول تقويض الجهود

الأميركية للحد من نفوذ النظام الإيراني، خصوصًا أن الإعلام القطري مملوك للنظام الحاكم في البلاد ولطالما كان جزءًا من وسائل تنفيذ الدوحة أجنداتها في المنطقة.

وأضاف «دعم الإعلام القطري لنظام قمعَ الشعب الإيراني يتنافى تمامًا مع الصورة التي تعامل بها الإعلام ذاته مع الثورات في المنطقة على الرغم من أن قضية الشعب الإيراني في الدفاع عن حقوقه قضية عادلة أمام نظام مصنف بأنه واحد من أفظع منتهكي حقوق الإنسان في العالم. لقد قتل هذا النظام، وسجن عددًا كبيرة من الإيرانيين، ويواصل تطبيق قوانينه المجحفة والقمعية بحق النساء والأطفال والشعوب الفارسية وغير الفارسية داخل إيران من دون استثناء».

بدوره، توقع دانيال بايبس، رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات ومقره واشنطن، أن تشهد المرحلة المقبلة المزيد من التقارب بين قطر وإيران، مؤكدًا أن العلاقات الإيرانية القطرية حاليًا تعيش دبلوماسية كاملة على الرغم من دعمهما أطرافًا متطرفة متحاربة على الأرض السورية، إلا أن الدولتين تجمعهما ملفات عدة، خصوصًا في مجال الطاقة وتمويل ميليشيات حماس، وتحافظان على علاقة وثيقة بدأت منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وتطورت لتتبنى قطر آراء النظام الإيراني حتى أصبح «حمد بن خليفة» أمير قطر السابق على نحو غير مباشر صوت إيران داخل مجلس التعاون الخليجي، ويجادل من أجل توثيق العلاقات الخليجية مع إيران. ويتوقع بايبس أن يتعزز هذا التقارب، خصوصًا أن دولًا عدة في المنطقة التزمت بتطبيق العقوبات الأميركية على إيران، فيما لا تبدي قطر أي دلالات توحي بتأييدها تلك العقوبات.

مارس «آذار»

شهد مارس «آذار» عددًا من الأحداث السياسية، في سياق الأزمة الناشبة بين نظام الملالي والمجتمع الدولي، ففي 3 من الشهر، طلبت 4 دول أوروبية من إيران تعديل مواقف تتبعها في 4 دول؛ هي لبنان وسوريا واليمن والعراق، وتثبيت علاقاتها بتلك الدول وفقًا لاتفاقية فيينا التي تنظّم هذه العلاقات، كما دعتها إلى «التصالح مع المجتمع الدولي وليس التصادم معه»، وذلك استنادًا إلى تقارير دبلوماسية أوروبية وردت إلى بيروت.

والدول الأوروبية التي تعمل تحت اسم «E4»، هي فرنسا وبريطانيا ألمانيا وإيطاليا، وتقوم بعقد اجتماع دوري بين ممثلي هذه «المجموعة» من جهة، والجانب الإيراني من جهة أخرى، لمناقشة تصرفات غير مقبولة في كل من لبنان وسوريا واليمن والعراق.

وقال مصدر أوروبي يشارك في اللقاءات: إن بعضها يلقى تفهّمًا للموضوعات المطروحة فيما يبقى البعض الآخر عقيمًا، على حد تعبيره، لأنها تتناول أداء طهران ومحاولة جعلها تتخلى عن دعم قوى سياسية لجهة تمويلها وتسليحها بحجة قيامها بدور تحريري، فيما تعجز السلطة المركزية عن تنفيذه عسكريًّا أو سياسيًّا. وأكدت «المجموعة» الأوروبية الرباعية لإيران أن هذه الحجة مرفوضة وتشكّل خرقًا لسيادة تلك الدول وازدواجية في سياسة الدولة سياسيًّا وعسكريًّا.

إلا أن مصادر «المجموعة» أكدت أن الرفض الإيراني لن يثنيها عن الاستمرار في إقناع طهران بـ «تطبيع علاقاتها مع الغرب»، لأن ذلك سيوقف المفاعيل السلبية التي يمكن أن تنتج عن الخصام الحاد القائم بين الرئيس الأميركي دونالد ترمب من جهة، وإيران من جهة أخرى ويؤدي في حال استمراره إلى تهديد الأمن في عدد من الدول التي تحظى فيها طهران بنفوذ

سياسي وقوة عسكرية قوية لا تأتمر بأوامر السلطة التنفيذية للدولة، بذريعة أنها تحرّر الأرض المحتلة ولا تأخذ بعين الاعتبار أن ما تقوم به قد يهدّد الأمن القومي للدولة الموجودة فيها وقد تهدّد السلم العالمي. وأشارت المصادر نفسها إلى أنه «في الوقت نفسه الذي يصعّد فيه ترامب هجومه على إيران، تقود فرنسا الرباعي الأوروبي لتهدئة الوضع، إدراكًا منها أن مثل هذا التصعيد يحمل في طياته كثيرًا من المخاطر. وأن الدول الأعضاء في (المجموعة)؛ أي بريطانيا وألمانيا وإيطاليا، ملتزمة بسياسة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وهي ذات هدفين؛ الأول منع الانتشار النووي من خلال إبقاء إيران داخل الاتفاق النووي وتجنيب سيناريو حصولهم على القنبلة الذرية». أما الثاني فهو «حماية الأمن القومي، كون إيران قد تشعل النار في المنطقة لسبب سياسي أو لحسابات خاطئة من خلال عملية استفزازية في الخليج أو في أي مكان آخر». وتأسف دول «المجموعة» على القرار الأميركي الانسحاب من الاتفاق النووي، وتعتبر أن هذا الاتفاق ما زال قائمًا وأنها وضعت آلية لإبقاء الصِّلة التجارية مع إيران (إينس تكس) التي «تبدأ صغيرة ثم لا تلبث أن تكبر».

وتعتبر «المجموعة» أن سياسات إيران الإقليمية مرفوضة وخطيرة، ومن ثم عليها أن تبني توجهاتها على التصالح الإقليمي وليس على التصادم، وذلك من خلال تعديل مواقفها باتجاه لبنان وسوريا واليمن والعراق، فيما لا يمكن للدول الأوروبية أن تقبل بـ «سياستها الباليستية».

وحددت الدول الأوروبية 3 أمور على إيران الاعتراف بها من أجل «تطبيع العلاقات مع الغرب»، وهي أولًا: «الإقرار بخطر القوى العسكرية الشيعية التي شكّلتها والتي تنافس بنى الدولة وتهدّد كثيرًا من الدول العربية في كل من لبنان وسوريا والعراق واليمن». وترى «المجموعة» أن «هذا الأمر بالغ الخطورة ولا يمكن القبول به».

ثانيًا رفض «المجموعة» البرنامج الوطني لإنتاج إيران الصواريخ الباليستية والبرنامج الوطني الإيراني لتطويره ونشر وتوفير إنشاءات لتلك الصواريخ في الدول التي لها فيها قوى عسكرية. وتشترط دول «المجموعة» لإقامة حوار مع إيران التخلي عن كل ذلك وأبلغتها في الاجتماعات الدورية التي تعقدها معها من خلال مجموعة الرباعية.

والأمر الثالث هو «التخلي عن تهديداتها لوجود إسرائيل وأمنها، لأنه وفقًا لدول المجموعة الأوروبية الأربع تضع نفسها في مرتبة الدول التي لا يمكن مصادقتها».

وقيّم مسؤول لبناني بارز الدور الذي تقوم به مجموعة «E4» بأنه «جيّد، لكن من الصعب إمراره مع الرئيس ترمب ما دام هو على موقفه الذي اتخذه بالانسحاب من الاتفاق النووي». وأضاف: «على الدول الأوروبية أن تنسّق مع رئيس البيت الأبيض لإنتاج حل لا يظهر فيه بأنه متراجع عن موقفه الحاد الذي اتخذه، وأن الأمور الثلاثة التي حددتها مجموعة E4 تصلح أن تكون مسودة لمخرج بعد إضافة فقرات تطمئن إيران».

وفي مطلع مارس «آذار»، استدعت هولندا سفيرها في إيران على خلفية أزمة بين البلدين أعقبت اغتيال معارضين إيرانيين اثنين على الأراضي الهولندية في 2015 و2017. وقامت إيران بطرد دبلوماسيين اثنين في شهر شباط/فبراير 2019 في إطار هذا الخلاف، وهو ما اعتبرته هولندا أمرًا «غير مقبول وسلبيًّا». وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على النظام الإيراني بسبب هذه القضية.

وأعلنت هولندا أنها استدعت سفيرها لدى طهران بعدما طردت طهران دبلوماسيين هولنديين اثنين في إطار الخلاف بشأن تورط إيران المفترض في اغتيال معارضين لنظام الجمهورية الإسلامية على الأراضي الهولندية.

واتهمت السلطات الهولندية إيران في كانون الثاني/يناير بالتورط في عمليتي قتل معارضين اثنين على الأراضي الهولندية في 2015 و2017. وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على طهران على خلفية هاتين العمليتين.

وقال وزير الخارجية الهولندي ستيف بلوك في رسالة إلى البرلمان: إن الحكومة «قررت استدعاء سفير هولندا لدى طهران للتشاور».

وأضاف: إن قرار إيران طرد مسؤولين هولنديين كان «غير مقبول وسلبيا بالنسبة إلى تعزيز العلاقات الثنائية». وهو أمر لم يُعلن عنه في السابق.

وأفاد أن التحرك الإيراني كان للرد على طرد هولندا لموظفين في السفارة الإيرانية في حزيران/يونيو 2018 «جراء المؤشرات القوية من الاستخبارات الهولندية بأن إيران تورطت في عمليتي تصفية جسدية على الأراضي الهولندية استهدفتا شخصين هولنديين من أصول إيرانية».

وذكرت الشرطة الهولندية في وقت سابق أن القتيلين هما علي معتمد (56 عامًا) الذي قتل في مدينة ألميري عام 2015 وأحمد ملا نيسي (52 عاما) الذي اغتيل في لاهاي عام 2017.

وأوضح الوزير أن إيران أبلغت السلطات الهولندية بقرارها طرد الدبلوماسيين بتاريخ 20 شباط/فبراير 2019 وتم ترحيلهما إلى هولندا يوم الأحد. واستدعت هولندا السفير الإيراني كذلك على خلفية القضية ذاتها.

وفي سابقة لم تحدث من قبل، قال رجل دين إيراني نافِذ، في 19 مارس «آذار»: إن نظام الملالي قد يستعين بميليشيات شيعية من الخارج من أجل محاربة التهديدات التي تواجه الحكومة. وقال موسى غضنفر آبادي، رئيس محاكم الثورة الإسلامية في طهران، أمام طلبة الدروس الدينية في حوزة قُم هذا الشهر: إنَّ حكومته قد تستعين بمقاتلين أجانب لقمع انتفاضات شعبية محتملة في إيران، بحسب تقرير عن موقع VOA الأمريكي.

وأضاف: «إن لم ندعم الثورة سيأتي الحشد الشعبي العراقي، ولواء فاطميون (الأفغاني)، ولواء زينبيون الباكستاني، وجماعة الحوثيين اليمنية ويدعمونها».

وكان غضنفر آبادي يشير إلى ميليشيات شيعية من العراق وأفغانستان وباكستان واليمن، شكَّلها الحرس الثوري الإيراني.

واضطلعت تلك المجموعات المسلحة بدورٍ رئيسي في الصراعات في العراق وسوريا، فدعمت حكومتي كلا البلدين. وفي اليمن، يقاتل الحوثيون المدعومون من إيران منذ سنوات ضد القوات الحكومية المدعومة من السعودية.

وأثارت تصريحات غضنفر آبادي، في حينه، ردود فعل سلبية داخل إيران وخارجها، حيث قال سيد مصطفى تاج زاده، وهو إيراني إصلاحي ووزير سابق: «أي ضررٍ ألحقتم بالجمهورية الإسلامية حتى تطلبوا المساعدة من آخرين لحمايتها، بدلًا من السعي للحصول على المساعدة من أولئك الذين أسَّسوها؟».

وقال بعض المحللين: إنَّ النظام الإيراني يعتبر المقاتلين الأجانب المدعومين من طهران قوة احتياط محتملة، للاستخدام في حالة وجود طارئ.

واعتبر سعيد بشيرتاش، وهو محلل للشؤون الإيرانية مقيم في بلجيكا، أنَّ وجود الميليشيا الأجنبية التي يسيطر عليها الحرس الثوري قد يهدد أي حراك وطني يسعى للتغيير الديمقراطي في إيران. وقال لموقع VOA: «هؤلاء المقاتلون الشيعة المُدرَّبون ومغسولو الدماغ يمكن أن يصبحوا جيشًا قويًّا للثيوقراطيين (الحكام الدينيين) الإيرانيين، ضد أي شيء يتهدَّدهم. ويمكن

أن يُستخدَموا كقوة لقمع أي حراك ديمقراطي في المستقبل أو تدميره».

وقالت باربرا سلافين، مديرة مبادرة مستقبل إيران بالمجلس الأطلسي، وهي مجموعة بحثية للشؤون الدولية في واشنطن، أنَّ تهديد غضنفر آبادي «احتمال بعيد جدًّا». وقالت لموقع VOA: إنَّها «لا يسعها التكهُّن إلا بأنَّه (التهديد) كان يهدف لإظهار أنَّ هناك تضامنًا خلف أيديولوجيا النظام، يمتد إلى كل تلك المجموعات المختلفة».

وأضافت: إن «كثيرا من الأطراف الفاعلة ببساطة انتهازيون حيال قبول المساعدة الإيرانية، والعكس، أي رعاية إيران لوكلاء من أجل خدمة مصالحها الإقليمية».

ولا يُعَد السعي لطلب المساعدة من المجموعات غير الإيرانية سابِقة أولى في إيران، فإبَّان الاحتجاجات التي شهدتها البلاد خلال انتخابات الرئاسة لعام 2009، أو ما يُعرَف بـ «الثورة الخضراء»، أفادت تقارير بأنَّ طهران جلبت عملاء أجانب لقمع المحتجين الإيرانيين في طهران ومناطق البلاد الأخرى، غير أن هذا الاعتراف الرسمي الأول من نوعه.

قال شهروز بيزشكبور، وهو ناشط سياسي إيراني مقيم في لندن: إنَّ «اثنين» من العملاء غير الإيرانيين «أحاطا به وضرباه» أثناء حركة احتجاجات 2009.

وصرَّح لموقع VOA: «اتصلا بزملائهما عبر جهاز اللاسلكي وتحدَّثا باللهجة العربية اللبنانية، ثُمَّ ظهر رجلان آخران يرتديان زيَّ شرطة مكافحة الشغب، فاعتقلاني ونقلاني إلى مركز احتجاز قريب». وأرسلت إيران آلاف اللاجئين الأفغان الشيعة إلى سوريا، للقتال بجانب القوات الأخرى المدعومة من إيران، لدعم حكومة الرئيس السوري بشار الأسد. ويُجنِّدهم الجيش الإيراني، على وعدٍ بمنح الجنسية لعائلاتهم وتحسين مستواهم المعيشي.

ورأى محللون أنَّ تصريحان غضنفر آبادي قد تكون تلميحًا إلى إمكانية إعادة أولئك المقاتلين إلى إيران، بمجرد انتهاء الصراع في سوريا.

وقالت باربرا: «قد ينطبق هذا على الأفغان الذين قاتلوا في سوريا، مقابل الوعود بمنحهم الإقامة القانونية في إيران، لكنَّني أشك أنَّه ينطبق على الآخرين».

وفي 22 مارس «آذار»، أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC)، مع وزارة الخارجية الأمريكية، 14 فردًا و17 كيانًا اليوم لعلاقتهم بمنظمة الابتكار

والبحوث الدفاعية الإيرانية (SPND)، التي قدّمت الدعم إلى مؤسّسات الدفاع الإيرانية المصنَّفة ولعب أفرادها الرئيسيون دورًا مركزيًّا في الجهود السابقة للنظام الإيراني في مجال الأسلحة النووية. ويستهدف هذا الإجراء المجموعات الفرعية الحالية لـ SPND وأنصارها وشركات الواجهة الأمامية والمسؤولين المرتبطين بها.

وقال وزير الخزانة ستيفن منوشين: «تتخذ الحكومة الأمريكية إجراءات حاسمة ضد الجهات الفاعلة على جميع المستويات فيما يتعلق بمنظمة الابتكار والبحوث الدفاعية الإيرانية (SPND) التي دعمت قطاع الدفاع في النظام الإيراني. وستواصل الولايات المتحدة ممارسة أقصى قدر من الضغط على النظام الإيراني، باستخدام جميع الأدوات الاقتصادية لمنع إيران من تطوير أسلحة الدمار الشامل. إن أي شخص يفكّر في التعامل مع صناعة الدفاع الإيرانية بشكل عام وSPND على وجه الخصوص سيواجه خطر العزلة المهنية والشخصية والمالية».

وكانت وزارة الخارجية قد أدرجت منظمة الابتكار والبحوث الدفاعية الإيرانية SPND في 29 آب/أغسطس 2014 بموجب الأمر التنفيذي 13382، بسبب المشاركة في – أو محاولة المشاركة في – الأنشطة التي ساهمت ماديًّا أو شكّلت خطرًا في المساهمة المادية في انتشار أسلحة الدمار الشامل أو وسائل توصيلها. ويعطي الأمر التنفيذي 13382 صلاحية فرض عقوبات على ناشري أسلحة الدمار الشامل (WMD) ووسائل إيصالها وداعميها. وكانت إيران قد حصلت، بموجب "برنامج عماد "الخاصّ بها، على موادَّ ومعدّاتٍ، ونفذّت مجموعة متنوّعة من الأنشطة ذات الصلة بتطوير جهاز متفجر نووي. كما أعادت إيران تصميم عربة نقل للصواريخ الباليستية لاستخدامها المحتمل كنظام لإيصال وموضعة سلاح نووي. وشارك علماؤها في الأبحاث والتجارب الحسّاسة للانتشار لصالح منظمة الابتكار والبحوث الدفاعية الإيرانية، التي تنفق ملايين الدولارات كل عام على مجموعة واسعة من المشروعات المتعلقة بالدفاع.

وعلى المستوى الخارجي، أيدت المحكمة العليا في كينيا قرارًا أصدرته محكمة أوليّة أدانت اثنين من عناصر فيلق القدس الإيراني بتهم التحضير لعمليات إرهابية وحكمت عليهما بالسجن 15 عامًا.

ووفقا لموقع «ذي ستار The Star» فإن أحمد أبو الفتحي محمد وسيد منصور موسوي،

أدينا أول مرة في 6 مايو 2013، وحكم عليهما بالسجن مدى الحياة، سيتم نقلهما الآن إلى سجن «كاميتي» لقضاء السنوات المتبقية من العقوبة (10 سنوات) ثم ترحيلهما في وقت لاحق.

ويذكر أن السلطات الأمنية في كينيا، أوقفت السفير الإيراني في نيروبي، هادي فرجواند، في فبراير «شباط» الماضي، لدى محاولته تهريب عنصري «فيلق القدس» لتهريبهما خارج البلاد.

واتهم مدير النيابة العامة في كينيا نور الدين حاجي، السفير الإيراني بأنه كان يتبع أوامر من طهران لضمان عدم علم السلطات الكينية بتورط الحكومة الإيرانية.

جاء ذلك بعد ما قام ضباط من إدارة التحقيقات الجنائية الكينية باعتقال مواطنين كينيين اثنين بتهمة تلقيهما مبالغ من السفير الإيراني بعد أن ادعيا أنهما مسؤولان في وزارة الداخلية ويمكنهما أن يساعداه في تهريب المعتقلين.

وقالت الشرطة إن السفير الإيراني كان واثقا بأنه سيتم إطلاق سراح الإرهابيين المشتبه بهم يوم 8 فبراير الماضي، وشوهد من خلال مراقبته بكاميرا لدى زيارته مكتبا للطيران في ريفرسايد في نيروبي لحجز ثلاث تذاكر، له وللمعتقلين أحمد أبو الفتحي محمد وسيد منصور موسوي.

أدرك فرجواند في وقت لاحق أنه تعرض للخداع وألغى التذاكر، وقال المحققون الذين أكدوا أنه اتصل أيضًا بمسؤولين حكوميين للاستفسار عن الشخصين اللذين كانا يتعاملان معه.

وبعد ذلك، بدأت السلطات التحقيق الذي أدى إلى القبض على مواطنين كينيين، اللذين تبين أنه محكوم عليهما بالسجن مدى الحياة في عام 2013 لتورطهما بعمل إرهابي في مومباسا، لكن الحكم تم تخفيضه إلى 15 عاما في السجن وعند الانتقال إلى محكمة الاستئناف، تم إطلاق سراحهما في عام 2018.

ومع ذلك، رفضت إيران في وقت لاحق التقارير التي أفادت بأن سفارتها تريد تهريب المدانين، وقال السفير هادي فرجواند: إنه تلقى اتصالا به من قبل شخصين أرادا رشوة مقابل إطلاق سراح المشتبهين بالإرهاب، وفقا لموقع « ذي ستار The Star».

وأكدت السلطات الكينية أن الإيرانيين أحمد أبو الفتحي محمد وسيد منصور موسوي، هما عضوان في قوة القدس، وهي وحدة خاصة من الحرس الثوري الإيراني تقوم بمهام خارجية

سرية، وقد تم اعتقالهما في يونيو 2012، وقادا المسؤولين إلى متفجرات مخبأة تبلغ زنتها 15 كيلوغراما، بينما لم يعثر على نحو 85 كيلوغراما أخرى من المتفجرات قالت السلطات إنه تم شحنها إلى كينيا.

وكانت كينيا أعلنت في نوفمبر 2015 عن تفكيك «شبكة تجسس إيرانية» كانت تحضر لاعتداءات إرهابية في البلاد.

وفي يونيو 2018، حذرت الشرطة الدولية «الإنتربول» من محاولة المسؤولين الإيرانيين اختراق الموظفين الحكوميين الرئيسيين في كينيا ونظام العدالة الجنائية لإطلاق سراح الاثنين.

ويذكر أنه في ديسمبر 2016، اعتقلت السلطات الكينية، إيرانيين آخرين كانا يحاولان البحث عن طريقة لتخليص عنصري «فيلق القدس» من السجن.

أبريل «نيسان»

في 8 أبريل، أعلنت الولايات المتحدة عن إدراج «الحرس الثوري» على لائحة المنظمات الإرهابية الأمريكية، وإضافته إلى «اللائحة السوداء» بموجب المادة 219 من قانون الهجرة والجنسية الأمريكي. وأكد الرئيس (الأمريكي) دونالد ترامب، في تصريحات صحافية، حينها، إن «الحرس الثوري يشارك بفاعلية في تمويل الإرهاب ودعمه، باعتباره أداة من أدوات الدولة الإيرانية».

ولم يكن هذا القرار الذي دخل حيز التنفيذ فعليا بدءا من 15 أبريل، بحدث عادي على الإطلاق، بل كان بكل المقاييس السياسية حدث جلل، ونقطة تحول محورية في النظام العسكري والسياسي والاقتصادي، وحتى الاجتماعي، الإيراني، ربما تنهي 40 عامًا من تحكم مؤسسة «الحرس الثوري» الأخطبوطية في كل مقدرات الحياة داخل الدولة الفارسية برمتها.

وجاء القرار الأمريكي بوضع «الحرس الثوري» على قائمة التنظيمات الإرهابية متأخرًا كثيرًا، لكنه صدر في وقت حاسم بالنسبة إلى نظام الملالي، كانت إيران تستعد فيه لتغيير جذري في نظام الحكم وسياساته الداخلية والخارجية، ما أعطى مؤشرًا إلى أن واشنطن عازمة على تغيير النظام في إيران، فضلًا عن مؤشر آخر أكثر أهمية، وهو أن التغيير في إيران قادم لا محالة، ولولا هذا التأكيد لما اتخذت واشنطن هذا القرار. في حقيقة الأمر، تعاملت الولايات المتحدة مع «الحرس الثوري» كمنظمة إرهابية على أرض الواقع قبل هذا التصنيف، فقد فرضت أمريكا عقوبات على عشرات الأفراد والكيانات والشركات التي تتعاون مع «الحرس» خلال السنوات الأخيرة، بل إن فيلق القدس، أحد الأفرع العسكرية للحرس والمسؤول عن تنفيذ المهام الخارجية، مُدرَج على لوائح الإرهاب منذ عام 2007.

وكان القرار الأمريكي بإدراج «الحرس» منظمة إرهابية هو الإجراء الأشد حسمًا تجاه واحدة من المؤسسات الرئيسية في النظام الإيراني، إذ لم يسبق أن صنّفت الولايات المتحدة قوة عسكرية لدولة أجنبية على أنها منظمة إرهابية، وهو ما أكد أن واشنطن بصدد الضغط بقوة على إيران لتعديل سياساتها، من خلال إجراءات قوية مع عدم استبعاد التلويح باحتمالية المواجهة المباشرة إذا لزم الأمر مع الحرس الثوري، وعليه يكون هذا القرار مسوِّغًا لذلك.

بطبيعة الحال، يُفترض أن قرارًا كهذا سيفرض قيودًا وعقوبات على سياسات الحرس الثوري وقياداته، كما سيفرض عقوبات على أي أفراد أو كيانات تتعاون معه، وسيسمح بتجميد الأموال والممتلكات والشركات والمشروعات التابعة له، لا سيما وأن الحرس الثوري يضطلع بدور سياسي واقتصادي واسع، فضلًا عن دوره الأمني والعسكري في الداخل والخارج، أي إن هذا الإجراء سيؤثر على عمل الحرس الثوري وسيضاعف الصعوبات أمام نهوضه بأنشطته العسكرية والمدنية على السواء.

وقال المراقبون: إن هذا الإجراء جاء في إطار الاستراتيجية الأمريكية التي تستهدف تغيير سلوك إيران العدواني، أو فرض ضغوط غير مسبوقة عليه، فهذا التصنيف من شأنه أن يؤثّر على مكانة واحد من أهم الأجهزة التي تلعب دورًا بارزًا في حماية النظام داخليًّا ومدّ مشروعه ونفوذه خارجيًّا وتأمينه، كما أنه سيحدّ من قدرة الحرس الثوري على مواصلة سياسات التغلب على العقوبات، ولا سيما ما يتعلق بتهريب النفط وإدارة التعاملات المالية مع الخارج بعيدًا عن العقوبات.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن تصنيف «الحرس الثوري» منظمةً إرهابيةً سيفرض قيودًا على تحرُّكات قواته وتحرُّكات مستشاريه وعناصره التي تلعب دورًا على بعض الساحات الإقليمية، إذ ستتعرض الدول التي تتعاون مع «الحرس» للعقوبات الأمريكية، لا سيما مع إدراج سبع وستين منظمة إرهابية أخرى على لوائح الإرهاب، أغلبها على علاقة وثيقة بالحرس الثوري.

وخلق هذا الإجراء معضلات حقيقية للنظام الإيراني، لا سيما على بعض الساحات التي يلعب فيها «الحرس الثوري» دورًا بارزًا كما هي الحال في العراق، إذ ستكون الأسئلة المطروحة حول كيفية التفاهم الأمريكي-الإيراني في أماكن تلك القوات على هاتين الساحتين، وما عواقب تعامل هذه الدول مع الحرس الثوري، ألن يحدث هذا القرار خللًا أمنيًّا في العراق على سبيل

المثال؟ ألن يزيد هذا القرار حدة التوتُّر وقد يؤدي إلى تصعيد عسكري غير محسوب؟ وكيف ستتعامل قوتان عسكريتان، ترى كل منهما الأخرى إرهابية، في مناطق تماسٍّ كما هي الحال في الخليج العربي، وبعض دول المنطقة وتخومها وممراتها البحرية؟

وجعل القرار التعامل مع «الحرس الثوري» جريمة فيدرالية يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 20 عامًا لأي شخص قام بتوفير الدعم المادي للقوات الإيرانية، ومن ثم فأي تعامل مع «الحرس» ينطوي على مخاطر واتهام بتمويل الإرهاب.

وفي اليوم التالي، 9 أبريل، أدان الرئيس الإيراني حسن روحاني الخطوة الأمريكية في خطاب بثه التليفزيون الرسمي على الهواء مباشرة.

وسأل روحاني ترامب: «من أنت لتصف المؤسسات الثورية بأنها إرهابية؟». وقال له: «أنت زعيم الإرهاب العالمي»!

وأضاف الرئيس الإيراني: «هذا الخطأ سيوحد الإيرانيين وسيزداد الحرس شعبية في إيران والمنطقة، ولقد استخدمت أمريكا الإرهابيين كأداة في المنطقة بينما حارب الحرس ضدهم من العراق إلى سوريا».

بينما قال المرشد الأعلى علي خامنئي: إن «الحرس الثوري الإيراني واجه أعداءه في الداخل والخارج، وكان في خط مواجهة أعداء ثورتنا ودافعوا دائما عن البلاد، وفشلت أمريكا في عرقلة تقدمنا».

وبدأت تداعيات وانعكاسات هذا القرار على الداخل الإيراني تظهر منذ اليوم الأول لصدوره، حيث شرعت العديد من الشركات الكبرى والصغرى في المنطقة والعالم بفك ارتباطها بأي مؤسسة أو شركة تابعة للحرس الثوري، تجنبًا للعقوبات الأمريكية، وتكدست بعض البضائع والسلع الإيرانية نتيجة فقدان زبائنها، وحدث نقص في عدد من البضائع والسلع التي كانت الأسواق الإيرانية تعتمد في توفيرها على شركات أجنبية مصدّرة.

والأهم من ذلك، أن هذا القرار حاصر بشدة الآلية المالية الخاصة التي أطلقتها الدول الأوروبية لاستمرار العلاقات التجارية مع إيران، والمعروفة باسم «إينستكس»، التي كانت – ولا تزال- بالنسبة إلى لاتفاق النووي بمثابة «قشة الغريق».

على المستوى السياسي، يؤكد المراقبون أن للقرار الأمريكي انعكاسات مستقبلية متوقعة تهدد إيران بالانكماش عسكريًّا وسياسيًّا، وهو ما أحرج النظام الإيراني داخليا وخارجيا على السواء، ودفع رموز الملالي إلى إطلاق تصريحات وتهديدات انفعالية، ترافقت مع فشل النظام في مواجهة كارثة الفيضانات والسيول التي أغرقت معظم المدن والمحافظات الإيرانية، وأظهرت هشاشة البنية التحتية وعجز المؤسسات الرسمية عن إغاثة المتضررين وإنقاذهم، نتيجة لحشد إيران مواردها كافة لأغراض عسكرية وقتالية خارج حدودها.

وكانت العقوبة الأمريكية تعد الحدث الأقسى خلال أبريل، لجهة أنها تمثل ضربة موجعة لطهران، طالت الدولة العميقة وذراعها في إيران، الذي يجسده الحرس الثوري، باعتباره القوة العسكرية والاقتصادية والعقائدية، والذراع التي يحاول النظام الإيراني من خلالها إيجاد جسور إنقاذ وهراوات عنف وقوات للتدخل الداخلي والخارجي، معا.

وفتح التصنيف الأمريكي ملف الحرس الثوري، باعتباره القوة التي تحمي النظام الإيراني، فهو كيان يزاوج بين التشدد في خدمة أسس وقواعد الثورة الإيرانية المتطرفة، وبين أداء مهام متنوعة، تتخذ أشكالًا عسكرية وتجارية واقتصادية، وصولًا إلى التصنيع العسكري، الذي يستهلك أموال الإيرانيين ويستنزف مواردهم، لتلبية رغبات وأوهام تتصل بطموحات مجموعة رجال الدين، الذين يستفيدون من نظام الدولة الدينية في إيران منذ أكثر من 40 عاما.

ومن المعلوم للكافة أن «الحرس الثوري» هو المسؤول الأول عن البرنامج النووي الإيراني، وعن برنامج تطوير الصواريخ الباليستية. ومسؤول أيضًا عن العمليات العسكرية التي تنفذها إيران خارج حدودها. لذلك فإن اعتباره منظمة إرهابية يمثل ضربة موجعة لإيران في الداخل والخارج.

وقبل هذه الصفعة الجديدة، كانت إيران تراهن على «حوار مطول» مع الأوروبيين، لإيجاد قناة مالية بديلة لتمرير احتياجات النظام المالية في ظل تصاعد العقوبات الأمريكية. وبدلًا من حسم التفاوض مع الغرب، جاء إعلان الولايات المتحدة بضم قوات «الحرس» إلى المنظمات الإرهابية، بمثابة القشة التي من شأنها أن تقصم ظهر البعير.

وكان النظام الإيراني يعول بشدة على حماس «الحرس الثوري» لتوفير بدائل كفيلة بمواجهة آثار العقوبات الأمريكية، وقام بالفعل بأداء أدوار اقتصادية في محاولة لتجاوز صدمة

العقوبات، لكن الحرس نفسه دخل خانة العقوبات، ووفقًا للقرار الأميركي لن يكون التعامل المالي مع هذه القوة الإيرانية قانونيًا.

وشكّل القرار أيضًا صدمة لقادة الميليشيات العراقية الموالية لإيران، الذين يعتمدون بشدة على «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري، ويتحركون عسكريًّا تحت إشرافه. وعندما تتضح نتائج إدراج الحرس الثوري على قوائم المنظمات الإرهابية، فمن المتوقع أن تتخفف القيادة العراقية من ضغوط المجموعات العسكرية الشيعية التي يحركها الحرس الثوري، والتي فرضت على حكومة بغداد إطلاق التزامات برفض العقوبات الأميركية ضد إيران.

وإلى ذلك، وعلى خلفية القرار الأمريكي، سوف ينكشف الخاسرون والمتضررون من معاقبة «الحرس الثوري» تباعًا، لأن خريطة نفوذه الخارجي مرتبطة بالنقاط الساخنة في المنطقة، وتحديدًا التي تشهد فقاعات طائفية ومذهبية معادية للسلام والاستقرار والتعايش في دول كاليمن وسوريا ولبنان والعراق.

من جهة أخرى، خسرت إيران الكثير بعد تصنيف «الحرس الثوري» كمنظمة إرهابية، لكونها بذلك تفتقد عمليًّا أداة التحايل والفساد الداخلي والحروب الخارجية. لأن «الحرس» يقوم بمهام متعددة، بعيدًا عن الجيش الإيراني النظامي الذي جرى إضعافه وتهميشه، وظل «الحرس» يبني دولته السرية التي توسعت ماليًّا وعسكريًّا على حساب المؤسسات الإيرانية الشكلية التي تظهر في الواجهة، وكان الإيرانيون يعتقدون أنها معنية بخدمتهم، فإذا بـ «الحرس الثوري» يستأثر بمصير إيران ويمثل تهديدًا للأمن الإقليمي، كما يقدم إثباتات على تورط إيران في حروب وأزمات تحرص طهران على أن تبقى مشتعلة.

وكشف مقدار الهلع العام في إيران عقب صدور القرار الأمريكي، وهو الهلع نفسه الذي استمر خلال أبريل وحتى الآن، عن الدور الحيوي الذي يقوم به «الحرس الثوري»، وأنه يمثل إلى جانب دوره العسكري القوة الاقتصادية الاحتياطية لإيران. وتصنيفه كمنظمة إرهابية يحرم إيران من ذراعها ويصيبها بالشلل.

وكان لقرار وضع «الحرس الثوري» على قائمة التنظيمات الإرهابية، تداعياته الخطيرة على الأوضاع السياسية في إيران، حيث وصل تردي الأوضاع في إيران إلى مستوى خطير للغاية، ولم يعد الأمر مجرد أزمة يمكن إدارتها بأساليب سياسية أو أمنية أو تقديم برامج حكومية

اقتصادية لتخدير الشعوب الإيرانية وتفريغ غضبها واستيائها، خارجيًّا، بدلا من الانتفاض في وجه النظام داخليا. وذلك هو الوتر الوطني الحساس الذي لعب عليه قادة نظام الملالي في هذه القضية، وما زالوا يستغلونه حتى هذه اللحظة، في تصريحاتهم الحماسية عن «هزيمة أمريكا ومحو إسرائيل».

لم يعد الأمر، إذن، يتعلق بعقوبات اقتصادية تفرضها الولايات المتحدة كما يحاول السياسيون الإيرانيون إقناع الشعوب الإيرانية به، بل إن الأوضاع الراهنة لم تشهدها إيران منذ مجيء هذا النظام إلى سدة الحكم في البلاد.

وبالتزامن مع تصنيف «الحرس الثوري» ومؤسساته كمنظمة إرهابية، جاء رفض دول أوروبا لـ «الإنذار الإيراني النهائي» بخصوص مهلة الستين يومًا، خاصة بعدما اتضح أن واشنطن ماضية قدمًا في محاصرة النظام الإيراني وتشديد الخناق عليه من الاتجاهات كافة، لتضعه أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما: فإما التخلي عن تصدير الثورة ووقف التدخلات وإنهاء دعم الإرهاب وتغيير السلوك الثوري الإيراني كافة إلى سلوك دولة، وإما السقوط.

غير أن قبول الخيار الأول سيضع النظام الإيراني في مأزق جديد أمام شرعيته في الداخل، وبسقوط قناع العداء لأمريكا و»مقارعة الاستكبار العالمي»، وستُهدم بذلك مصداقية الملالي أمام ليس فقط الشعوب الإيرانية، بل أمام الشعوب العربية والإسلامية كافة، إذ سيكون النظام الإيراني مطالبا بتقديم إجابات كافية حول جدوى تدخلاته في الخارج وإهداره مئات المليارات في مشروعاته الخارجية طوال الأربعين عاما الماضية.

ومن المؤكد أن قرار تصنيف «الحرس» منظمة إرهابية سوف يحد من تدخلات إيران الخارجية، فوفقا للدراسات والأبحاث والتقارير التي تحدثت حول التدخلات الإيرانية في شؤون الدول الإقليمية والعالمية، ولا سيما خلال العقدين الماضيين، فإن إيران قد تدخلت في شؤون نحو 30 دولة بشكل سلبي للغاية ألحق أضرارًا جسيمة بهذه الدول وشعوبها، ولا تزال تعاني من الأزمات والمشاكل التي خلفتها هذه التدخلات الإيرانية وعلى رأسها الدول العربية التي استطاعت إيران اختراقها وبسط نفوذها فيها، وعلى رأسها العراق ولبنان وسوريا واليمن وتونس وليبيا وأفغانستان وبعض الدول الأفريقية والأوروبية.

وكانت هذه التدخلات الإيرانية، وما زالت تمر عادة عبر طرق عديدة يتم إعدادها من قبل

«فيلق القدس» الذراع الخارجية للحرس الثوري والنظام الإيراني ومهندس السياسة الخارجية التنفيذية والتدخلات الإيرانية السرية في شؤون الدول، وعادة ما تبدأ إيران تدخلاتها بطرق أمنية، وذلك عن طريق فتح قنوات اتصال خادعة بين ضباط من الحرس الثوري والعملاء الجدد باستخدام طاقم السفارة والممثليات والمؤسسات الإيرانية ولا سيما المراكز الثقافية والجامعات والتجار، أو عن طريق العلاقات التجارية وإقامة المشروعات الاقتصادية والأنشطة الاستثمارية، أو عن طريق المساعدات الخيرية والإغاثية وتقديم الخدمات الطبية والصحية وغيرها، وبعد وضع موطئ قدم لها، تبدأ استخدام الطرق الناعمة والروحية لاستمالة عناصر جدد عن طريق تقديم البعثات المجانية وجولات سياحية إلى إيران، وفتح المدارس والمستشفيات والمراكز والأندية الثقافية وتقديم المعونات للفقراء والمحتاجين.

في 22 أبريل، وفي خطوة مفاجئة أصدر المرشد الأعلى في إيران، على خامنئي مرسومًا بإعفاء قائد «الحرس الثوري» اللواء محمد علي جعفري من منصبه، كما أصدر المرشد مرسومًا منفصلًا بتعيين نائبه اللواء حسين سلامي خلفًا له وترقيته إلى رتبة «لواء»، الأمر الذى أثار العديد من التساؤلات حول توقيت التغيير واختيار سلامي قائدا جديدا للحرس الثوري.

وكان مفاجأة بالنسبة إلى كثيرين قرار المرشد الإيراني بإقالة الجنرال محمد علي جعفري من قيادة «الحرس الثوري» التي تربع عليها منذ 12 عامًا، وتعيين حسين سلامي مكانه. لكن التدقيق في أداء «جعفري» المتداعي وسيرة «سلامي» يوضحان الصورة أكثر، ويكشفان عن سبب إقدام المرشد على هذا القرار، الذي جاء في وقت تعرضت فيه طهران لضغوط أمريكية هائلة، فضلًا عن ضربات إسرائيلية شبه يومية شُنت على قواعد «الحرس الثوري» في سوريا خلال الأشهر الأخيرة قبل صدور هذا القرار، ولم يستطع الرد عليها.

وجاء إعفاء المرشد الأعلى لـ «جعفري» قبل نهاية مدة الثلاث سنوات التي مددها له «خامنئي» للبقاء في منصبه في يوليو 2017، وجرى العرف السياسي في إيران أن يعين خامنئي قائد الحرس للمنصب لمدة 10 سنوات، بعدها يتم النظر في منصبه إما بالإقالة أو التمديد 3 سنوات إضافية، ما يعني أن هناك عوامل أدت إلى التبكير بإعفائه من المنصب الذى تولاه منذ سبتمبر 2007. وجاءت في مقدمة هذه العوامل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية «الحرس» منظمة إرهابية، وإضافته إلى «اللائحة السوداء» بموجب المادة 219 من قانون

الهجرة والجنسية الأمريكي، يوم 8 أبريل، كما سبق الإشارة، ثم جاء خلال الشهر نفسه قرار لإعفاء قائد الحرس من منصبه، ما يشير إلى أن قرار واشنطن شكل صدمة كبرى داخل الدوائر السياسية الإيرانية، لم يخفها إعلام طهران، ويمكن التأكيد على أن قرار الإدارة الأمريكية لعب دورًا كبيرا في تعيين اللواء حسين سلامي على رأس هذه المؤسسة بعد أن شغل منصب نائب قائد الحرس مدة 9 سنوات.

اختيار «سلامي» الذي أصبح القائد الثامن للحرس الثوري منذ إنشائه عام 1979 من قبل مؤسس الجمهورية الخميني، لم يكن أمرًا عشوائيًّا، بل كان مدروسا بدقة من خامنئي الذي يتولى القيادة العامة لقوات الحرس بموجب المادة 110 من الدستور الإيراني، حيث يُنظر إلى «سلامي» على أنه «رجل المرحلة والضرورة» لدى المرشد، خاصة أن يعد أحد عناصر «الحرس الثوري» المنتمية للتيار المتشدد، والتي ترفض إبداء أي مرونة مع خصوم طهران، كما يعد أحد المنظرين الكبار في هذه المؤسسة.

فعلى المستوى الخارجي اتخذ «سلامي» مواقف أكثر تشددا من سابقه، فهو القائل بأن «إيران قوة لا يستهان بها، وأنها تمتلك تقنيات صاروخية ليست لدى الدول العظمى». ووجه «سلامي» كلامه إلى نتنياهو قائلا: «ستهرب إلى البحر المتوسط قريبا.. على نتنياهو والصهاينة أن يتعلّموا السباحة لأنه لن يكون أمامهم إلا البحر للهروب»!

أما على المستوى الداخلي، فإن «سلامي» لا يميل إلى التدخل في السياسة الداخلية والصراع بين أجنحة السلطة في إيران، بل يميل أكثر إلى الصدام مع خصوم طهران في الخارج، ما يعني أن خامنئي رغب باختياره لهذا القائد العسكري المتشدد، وضع حد للنزاعات الداخلية بين أجنحة السلطة وتدخل الحرس في السياسات الداخلية، كما رغب في التركيز بشكل أساسي على الساحة الخارجية وتفاعلات طهران الإقليمية ومواصلة استراتيجية مد النفوذ وتعزيز أنشطة الحرس الثوري الخارجية أكثر من أنشطته الداخلية المشبوهة.

ولا يرغب خامنئي أيضا في إشعال فتيل الحرب مع الولايات المتحدة، ولن يكون البادئ في هذه الحرب حال اشتعالها، لذا اختار «سلامي» بغرض «التصعيد الكلامي» فقط مع الولايات المتحدة حسب ما تقتضيه المرحلة الراهنة.

كما أن اختيار «سلامي» تعد رسالة من قبل طهران، بأن استراتيجية الرئيس الأمريكي

دونالد ترامب في تغيير السلوك الإيراني وتقويض البرنامج الصاروخي لن تجدي نفعًا في ظل قيادة متشددة، ورغبة في المواجهة مع الولايات المتحدة من قبل المرشد الأعلى المتربع على قمة هرم السلطة.

وقال محللون سياسيون: إن خامنئي أراد من تعيين سلامي في هذا التوقيت، وبعد فترة قصيرة من تصنيف واشنطن الحرس الثوري منظمة إرهابية، أن يبعث برسالة يؤكد فيها استمرار سياسة التشدد والعداء الإيراني للمجتمع الدولي.

وقال المحلل الإيراني علي أفشاري: إن «سلامي من أكثر الأصوات المتشددة والمعادية للغرب داخل الحرس الثوري الإيراني خلال السنوات العشر الأخيرة.»

وأضاف أفشاري، في مقال نشره موقع «راديو فاردا» يوم 25 أبريل: أن «سلامي بدأ حياته العسكرية في منطقة كردستان، ثم اتجه إلى خوزستان، وشارك في الحرب الإيرانية والعراقية» مشيرا إلى أن «سلامي تدرج في المناصب داخل الحرس الثوري، بسبب سياسة خامنئي في إزاحة قادة الحرس الثوري الذين تربطهم علاقات مع الساسة الإصلاحيين، وتعيين أولئك الذين يتفقون مع سياسات الحرس الثوري الإيراني الجديدة».

ولفت «أفشاري» إلى أن سلامي لديه إيمان عميق في البرنامج الصاروخي الإيراني الذي يشرف عليه «الحرس الثوري»، ولديه موقف متشدد ضد محاولة سحب القدرة الصاروخية من إيران أو إيقاف تطوير البرنامج الصاروخي، ما يعني أن النظام الإيراني يرسل رسالة واضحة من خلال تعيين شخص أصولي متشدد على أهم جهاز عسكري لديه في هذا التوقيت، مفادها أن النظام مستمر في سياساته المزعزعة لاستقرار المنطقة.

من جهته، الكاتب الإيراني إحسان مهرابي نشر مقالًا في موقع «إيران واير»، 26 أبريل، قال فيه: إن خامنئي أراد أن يكون قائد الحرس الثوري من الجيل الثاني، مؤكدا أن «المرشد علي خامنئي، فضل ترقية عميد من الجيل الثاني أو الثالث بدلًا من قادة الرعيل الأول مثل غلام علي رشيد أو مصطفى إيزدي».

وأشار «مهرابي» إلى أن القائد المقال محمد علي جعفري هو آخر قائد عام للحرس من الرعيل الأول للقيادات، أما الوحيد المتبقي فهو قاسم سليماني الذي يفضل خامنئي إبقاءه على رأس «فيلق القدس» لدوره العسكري والدعائي بداخله بدلا من تعيينه في قيادة «الحرس».

ولفت الكاتب الإيراني إلى أن «الفترة الحالية بما تحمله من توترات وتهديدات تعدُّ الأخطر في تاريخ «الحرس الثوري» بعد الحرب الإيرانية- العراقية.

تعيين «سلامي» في هذا التوقيت الحرج حمل جانبا دعائيًّا، وعلى الرغم من افتقاد الرجل لأي «كاريزما سياسية»، إلا أنه تحول إلى شخصية دعائية بسبب كثرة ظهوره في البرامج التليفزيونية خلال السنوات الأخيرة، وتكراره الخطابات العدائية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل وحتى أوروبا.

وفي السياق، نشر «المعهد الدولي للدراسات الإيرانية» في 25 أبريل تقريرًا عن حيثيات حركة التعيينات الجديدة داخل «الحرس الثوري»، جاء فيه أن «خامنئي بعزله جعفري أثبت أنه لا يزال يحكم السيطرة على الحرس الثوري بعدما تصاعدت تكهنات بأن الحرس هو من يتحكم في خامنئي».

وأضاف التقرير أن «خامنئي ربما لا يزال قادرًا على السيطرة على الجهاز عبر إدارة لعبة توازنات دقيقة بين فروع الحرس الثوري الرئيسية وأذرعه الاستخباراتية وفيلق القدس بقيادة قاسم سليماني، إذ لم يعد الحرس الثوري مؤسسة واحدة تنضوي تحت قيادة رجل واحد ولو كان «جعفري.»

وتابع التقرير «لقد فتت خامنئي قيادات الحرس الثوري وجعلها أشبه ما تكون بمجلس متعدد الأقطاب المتساوين في القوة والنفوذ، ومع هذا لا ينفك خامنئي يبحث عن الأكثر ولاء، ولا شك أن بقاء محمد علي جعفري في قيادة الحرس الثوري 12 عاما متوالية جعله أكثر خبرة وسيطرة على القوات التابعة له».

وخلص تقرير المركز إلى أن خامنئي يبحث عن الولاء والطاعة أكثر من أي شيء آخر، إذ لا يتوقف القائد الجديد حسين سلامي عن إعادة نشر تغريدات المرشد في مواقع التواصل الاجتماعي.

من جانبه، قال الصحفي الإيراني مراد ويسي في مقال على موقع «راديو فاردا» 26 أبريل: إن تعيين سلامي يشير إلى توقف اعتماد خامنئي على فريق «الخوزستانيين» داخل الحرس الثوري الإيراني.

وفريق «الخوزستانيين» هم القادة العسكريون الذين كانوا حول محسن رضائي قائد

«الحرس الثوري» خلال الحرب الإيرانية- العراقية التي اندلعت عام 1981، وتعتبر تلك الشخصيات هي الأكثر سيطرة على الجهاز منذ انطلاق الحرب وحتى انتهائها في 1988، وينحدر معظمهم من محافظة خوزستان غرب إيران، ولذلك سموا بـ»الخوزستانيين».

وكانت هذه المجموعة قريبة من بعض الساسة الإصلاحيين مثل علي شمخاني، وأكبر هاشمي رفسنجاني النائب العسكري للخميني في وقت الحرب، والسياسي الإصلاحي الخاضع الآن للإقامة الجبرية مير حسين موسوي الذي شغل منصب رئيس الوزراء طيلة الحرب العراقية- الإيرانية، كما كانت تنتقد هذه المجموعة قيادات الجناح الآخر برئاسة علي خامنئي، رئيس الجمهورية المؤقت آنذاك.

وأثار قرار إعفاء «جعفري» المفاجئ من منصبه دون إعطاء تفاصيل واضحة، جدلًا واسعًا عبر منصات التواصل الاجتماعي في إيران، حتى بالنسبة إلى مناصري نظام ولاية الفقيه، خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الحرس الثوري منظمة إرهابية في سابقة تاريخية، مطلع أبريل.

وفي أعقاب قرار واشنطن بتصنيف الحرس الثوري إرهابيًّا باعتباره اليد الطولى لتنفيذ عمليات إرهابية خارج الحدود، فضلا عن إدارة عمليات تخريبية تضطلع بها ميليشيات تقاتل في بلدان مثل سوريا والعراق واليمن، تفاخر القائد الجديد لهذه الميليشيا الإيرانية بالإرهاب العابر للقارات، وفقا لوسائل إعلام محلية.

وعُرف عن حسين سلامي خلال السنوات الأخيرة تشدده حيال الدفاع عن برامج تطوير منظومة التسلح الصاروخي الباليستي العدائية، والتي تحظى بدعم خامنئي، إضافة إلى تهديدات متكررة باستهداف مصالح الولايات المتحدة وحلفائها إقليميا.

وفي 23 أبريل، حدثت واقعة خطيرة، حيث أفادت مواقع إخبارية إيرانية معارضة، بهروب قائد أمني كبير في «الحرس الثوري»، في ظل التغييرات الجارية في قيادة ومسؤولي الحرس والتي كان آخرها الإطاحة بالقائد العام للحرس اللواء محمد علي جعفري، وتعيين العميد حسين سلامي بدلا منه.

وأفاد موقع «إيران كومنتري»، نقلًا عن مصادر معارضة أن قائدًا كبيرًا في الحرس الثوري هرب من إيران ولجأ إلى سفارة أمريكية في إحدى دول الخليج، وبحوزته وثائق عسكرية سرية شديدة الخطورة والأهمية.

وأضافت المصادر، حسب الموقع، أن قائد أفواج فيلق «أنصار المهدي» المسؤول عن حماية قادة النظام الإيراني العميد علي نصيري، خرج في 11 إبريل من اجتماع عاصف مع كبار المسؤولين في الاستخبارات الإيرانية، بسبب خلاف بينه وبين قائد جهاز استخبارات الحرس الثوري حسين طائب».

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن العميد علي نصيري هرب من إيران ولجأ إلى إحدى السفارات الأمريكية في دولة خليجية، ومعه العديد من الوثائق عن مهام بعض قادة الحرس ورجال الاستخبارات والمسؤولين في هذه المؤسسة وأسفارهم إلى دول أجنبية تحت غطاء دبلوماسي.

وتكتمت إيران والإعلام الرسمي عن انشقاق المسؤول الكبير، ما أثار التساؤلات في الداخل الإيراني، عن غياب نصيري، وسعى «الحرس الثوري» إلى تدارك هذا الأمر الخطير على لسان القائد العام للحرس السابق اللواء محمد علي جعفري الذي أعلن «عزل علي نصيري من منصبه، وتعيين الجنرال فتح الله جميري بدلًا منه.

وكان «نصيري» يشرف على أفواج فيلق «أنصار المهدي» المكلفة بمكافحة التجسس أولًا، وبتأمين سلامة رمز النظام، عبر قوة خاصة تسمى فيلق «ولي الأمر» مُهمتها حماية المرشد علي خامنئي شخصيًا.

واعتبر الموقع الإيراني أن لانشقاق «نصيري» تأثيرًا سلبيًّا كبيرًا، نفسيًّا وعسكريًّا، ستظهره أضراره على التسلسل الهرمي لقيادات في الحرس الثوري.

وقال الصحفي الإيراني المعارض الذي يعمل في إذاعة صوت أمريكا باللغة الفارسية علي جوانمرد: إنه «بعد الحديث عن استيلاء جهات خارجية على معلومات سرية للحرس الثوري، أعلن اللواء محمد علي جعفري، عن عزل العميد علي نصيري قائد أفواج فيلق أنصار المهدي».

وأضاف أنه وفق المعلومات المتوافرة فإنه عادة عندما يتم عزل قائد سابق في «الحرس الثوري» أو إعفاؤه من منصب كبير يتم إسناد منصب آخر له، لكن ذلك لم يحدث مع العميد علي نصيري رغم أنه شخصية عسكرية مهمة ويتولى إدارة حماية كبار المسؤولين في إيران.

فيما تحدثت معلومات عن خلاف نشب بين قائد أفواج «أنصار المهدي» العميد علي نصيري مع قائد وحدة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري رجل الدين المتنفذ والمتشدد حسين طائب.

ويذكر أن أفواج فيلق «أنصار المهدي» تضم قوة خاصة تسمى بفيلق «ولي الأمر» مهمتها حماية المرشد علي خامنئي، وجاء تأسيس هذه القوة بقرار من مؤسس النظام الراحل الخميني بعد موجة اغتيالات تعرض لها عدد من المسؤولين وكبار رجال الدين الإيرانيين عقب سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي.

على المستوى الخارجي، تزايدت خلال أبريل الأصوات الدولية المنددة بالسياسات الإيرانية في المنطقة والعالم، وتصاعدت التحذيرات الأممية من نشاطات النظام الإيراني المزعزعة لأمن المنطقة واستقرارها. وفي المقابل، اتسعت رقعة الرفض الشعبي لسياسات النظام في الداخل الإيراني. ويؤكد الخبراء أن الرفض الشعبي للنظام يتزايد في المدن الإيرانية كافة، ولم يعد للنظام وحكوماته ومؤسساته أدنى قبول في الوسط الشعبي الذي فقد ثقته بأركان النظام كافة.

وفي أزمتها الأخيرة، بعد اعتبار «الحرس» منظمة إرهابية، أثبتت الحكومة الإيرانية للمواطن بأنها فشلت فشلا ذريعًا في إدارة البلاد، وأنها غير قادرة على مواجهة الأزمات التي تعصف بالبلاد والعباد. وفي وسط تراشق التهم بين المسؤولين والمؤسسات والأحزاب الإيرانية، يقف المواطن الإيراني حائرا أمام إصرار نظام بلاده على سياساته التي أوشكت على تدمير البلاد وجرها إلى نقطة يصعب فيها معالجة الأمور، وهي نقطة الانهيار الشامل للدولة الإيرانية.

وارتفعت الأصوات المطالبة بمعاقبة إيران والمنددة بسلوكها وأنشطتها الإرهابية، وحملت في طياتها رسالة واضحة للنظام الإيراني مفادها إما العدول عن هذه السياسات التخريبية والأنشطة الإرهابية والانخراط في العمل السياسي تحت مظلة القوانين الدولية ووفق الاتفاقيات والمعاهدات، وإما مزيد من معاقبة النظام وزيادة عزلته دوليا وإقليميا بما يضمن ثورة شعبية تسقط النظام ومؤسساته العبثية بسبب تفاقم الأزمات وتردي الأوضاع لدرجة الانفجار الداخلي.

وكان النظام الإيراني تأمل أن تسهم مخططاته الهادفة إلى الالتفاف على العقوبات في التخفيف من تأثيرها على البلاد، غير أن الخبراء يؤكدون أن اعتماد السلطات الإيرانية ورهانها على بعض الدول الأوربية في الالتفاف على العقوبات سيكون خاسرا بكل تأكيد، ولن يكن لتلك البرامج أي حماية لإيران من تأثير العقوبات، وما أعلنه «الاتحاد الأوروبي» من إنشاء كيان قانوني بهدف مواصلة التجارة مع طهران، ولاسيما شراء النفط الإيراني، ومن ثم الالتفاف

على العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران، لن يكون لديه أي جدوى تذكر. والدليل على ذلك تهديد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بانسحاب بلاده من الاتفاق النووي في حال عدم ضمان المصالح الإيرانية، وتتزايد الدول والشركات التي قد أعلنت وقف تجارتها مع إيران والانسحاب من الأسواق الإيرانية استجابة للعقوبات الأمريكية، والتي آخرها إعلان كوريا الجنوبية وقف استيراد النفط من إيران، وأيضا ما أعلنته ماليزيا عن نيتها وقف تجارتها مع إيران، وإعلان العديد من الشركات الأوروبية انسحابها من الأسواق الإيرانية.

وفي سياق متصل، دلّ على مدى التخبط السياسي الإيراني، أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، حشمت الله فلاحت بيشة، أن هناك شكوكًا لدى طهران بشأن وجود «جواسيس» من بعض القائمين على خطط وزارة النفط الإيرانية للالتفاف على العقوبات الأمريكية.

ونقلت وكالة «تسنيم» الرسمية عن «بيشة» تصريحات، يوم 28 أبريل، قال فيها: «إن لجنة الأمن القومي في البرلمان تتابع إذا ما كان يوجد هناك جواسيس من بعض القائمين على خطط وزارة النفط، حيث إن مثل هؤلاء الخبراء الذين يشتبه بأنهم جواسيس أو يقومون بأعمال تقع تحت مسمى الأوامر الغربية يجب إخراجهم من مؤسسات الدولة».

وتابع «بيشة»: «قلت مرات إن هناك ظنونا عن وجود تجسس في بعض مخططات وزارة النفط، ومثال على ذلك في أحد مخططات البتروكيماويات وأنا بنفسي تابعت التجسس في مخططات عمل موقع إسلام آباد غرب للبتروكيماويات وموقع أناهيتا في كرمنشاه، حيث وجدت أنه كان ضمن مخططات عمل هذه المواقع عمل تجسسي»!

وإلى ذلك، أكد مراقبون سياسيون أن الحسابات الإيرانية المتعلقة بمقدرة إيران وبعض الدول الالتفاف على العقوبات، هي حسابات وتقديرات خاطئة، ما يعني أن الأزمات والمشاكل الداخلية ستتزايد في إيران خلال الفترة المقبلة، وخارجيًّا ستتعرض طهران إلى مزيد من الضغوطات والعزلة الدولية والإقليمية، وستبدأ بعض الدول الحليفة للنظام الإيراني بالتخلي عنه وانتهاج سياسة الحياد إزاء ما يجري في الداخل الإيراني. فالقيادة في روسيا والصين وبعض الدول التي لها علاقات مع إيران بدأت تدرك استحالة استمرار النظام الحالي في طهران، وأنه في طريقه إلى السقوط، وقد رأينا السياسة الروسية الحالية اتجاه إيران ووجودها

في سوريا، وحجم الهجوم والانتقادات التي وجهها بعض المسؤولين الإيرانيين لإدارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وإذا كان نظام الولي الفقيه يزعم أنه دولة، فإن أذرع «الحرس الثوري» التي كان وما زال يربيها ويستخدمها في أكثر من مكان، لا تستطيع أن تنتعش إلا في ظل غياب الدولة التي تمثل جميع المواطنين. وهذا دليل آخر على أن السير وراء المجموعات والميلشيات الموالية لإيران، يؤدي حتمًا إلى تمزيق الهويات الوطنية الأكثر تمثلًا للشعوب ذات التعددية الثقافية.

مايو «أيار»

كانت ساحات العاصمة طهران المكتظة بعد تناول إفطار رمضان في مايو «أيار»، هي نفسها التي امتلأت منتصف إحدى ليالي يوليو «تموز» عام 2015 بالمحتفلين بإنجاز الاتفاق النووي بين إيران ودول 5+1 التي كانت على رأسها الولايات المتحدة.

وفي 8 مايو «أيار»، أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني، أن طهران ستعلق امتثالها لأجزاء من الاتفاق النووي، وستنسحب بالكامل خلال 60 يومًا إذا لم تجد أوروبا طريقة لتقديم فوائد اقتصادية لإيران، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل تحقيقه.

كان الوجه المبتسم للرئيس الإيراني، حسن روحاني، عشية الإعلان عن الاتفاق النووي مختلف تماما عن وجهه المتجهم صباح الثامن من مايو «أيار»، وهو يعلن عن خطوات طهران الجديدة يوم الذكرى السنوية الأولى لخروج واشنطن من الاتفاق.

ما أعلنه الرئيس الإيراني كان وقف الالتزام ببيع الماء الثقيل واليورانيوم المخصب للخارج، وهو نفس ما فرضت عليه الولايات المتحدة حظرًا قبل أيام من ذلك الإعلان، فواشنطن كانت قد أعلنت في 4 مايو «أيار» عن أنها ستبدأ فرض عقوبات على الصادرات الإيرانية من الماء الثقيل واليورانيوم المخصب، والتي كان يجيزها الاتفاق النووي لمنع ارتفاع المخزون الإيراني منهما عن القدر المسموح به.

ومن ثم، فإن الإعلان الإيراني في شقه النووي كان أقرب إلى مسعى لـ «شراء الوقت» من خلال خطوات واقعة أصلا، لإلقاء الحجة على الشركاء الأوروبيين الباقين في الاتفاق، لدفعهم إلى التحرك باتجاه خلق مسار جديد لضمان استمراره، الأمر الذي تبين استحالته عمليا خلال الأيام التالية.

ووصل تردي الأوضاع في إيران خلال مايو «أيار» إلى مستوى خطير للغاية، ولم يعد الأمر مجرد أزمة يمكن إدارتها بأساليب سياسية أو أمنية أو تقديم برامج حكومية اقتصادية لتخدير الشعب وتفريغ غضبه واستيائه، ولم يعد الأمر أيضًا يتعلق بعقوبات اقتصادية تفرضها الولايات المتحدة كما يحاول السياسيون الإيرانيون إقناع الشعوب الإيرانية به، بل أن الأوضاع الراهنة لم تشهدها إيران منذ مجيء هذا النظام مطلقًا، في حين أن كرسي الملالي كان على وشك سقوط أرجله الأربع في عدة مراحل من عمره، كان آخرها بداية عام 2018 عندما ثارت معظم المدن الإيرانية ضد النظام وسياساته المدمرة داخليًّا وخارجيًّا.

واعترف بعض المسؤولين الإيرانيين بخطورة الأوضاع الراهنة، ولكن دون أي تطرق إلى مستقبلها، وكان آخرهم الرئيس حسن روحاني الذي أكد في اجتماعه يوم 9 مايو «أيار» مع عدد من النشطاء السياسيين أن الأوضاع التي تمر بها البلاد حاليا بسبب الضغوطات والعقوبات الاقتصادية لم تشهدها إيران منذ ثورة 1979.

وفي تصريحه هذا اعتراف بخطورة الأوضاع الراهنة التي أكد أنها أشد قساوة على الداخل الإيراني من سنوات الحرب الإيرانية العراقية، ما يعني أن مسببات الثورة ضد الملالي في الوقت الراهن أصبحت كثيرة ومتكاملة وكفيلة بإشعال انتفاضة تطيح بالنظام وأزلامه ومؤسساته كافة. وبدخول عملية تصفير النفط الإيراني حيز التنفيذ، مع بوادر استجابة دولية لها، بالتزامن مع تصنيف الحرس الثوري ومؤسساته كمنظمة إرهابية يحظر أي تعاون معها، فضلًا عن رفض أوروبا للإنذار الإيراني النهائي بخصوص مهلة الستين يوما، إضافة إلى تحركات عسكرية أميركية في الخليج العربي وأطراف إيران لمنع أي محاولات أو تهورات إيرانية لتهديد ممرات النفط العالمية،

في حين أن الشعب الإيراني يعاني أزمات معيشية واقتصادية صعبة للغاية أحرمته السعادة والهناء والعيش بأمن وأمان، في ظل تدهور مستمر على الأصعدة كافة، ما يعني أن هذا الخيار أيضا سيؤدي في نهاية المطاف إلى غضب الشعوب الإيرانية وانتفاضتها مرة أخرى لا سيما بعد أن يتضح أن ما نسبته 70% من المشاكل التي تعاني منها الشعوب الإيرانية سببها الفساد المالي والاقتصادي والإداري المتجذر في مؤسسات الحكومة والنظام، والقائم على أساس شراء الولاء مقابل حفظ النظام.

وأكد هذه الفرضية جملة من المؤشرات والدلالات، على رأسها؛ أولا: تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، خاصة بعد تصنيف «الحرس الثوري» الذي يسيطر على 70% من القطاعات الاقتصادية الإيرانية، كمنظمة إرهابية يمنع التعامل معها بأي حالة من الأحوال، وعمل واشنطن الجاد في تصفير صادرات النفط الإيراني الذي تعتبر موارده المالية شريان الخزينة الإيرانية والممول الرئيسي لمشروعات «الحرس الثوري» الإقليمية، ثانيا: اكتمال مسببات الثورة في الداخل الإيراني بعد ارتفاع معدلات الفقر إلى أكثر من 60% ومعدلات التضخم إلى نحو 50% والبطالة تعدت الـ30% في الكثير من المناطق والمدن الإيرانية، ومعدل الجرائم كالسرقة والنصب والاحتيال فضلا عن تعاطي المخدرات والإدمان والقتل وغيرها في حالة تزايد مستمر، ثالثا: تحضير أمريكي مدعوم دوليا لهجوم عسكري على إيران إذا ما اختار قادة نظام الملالي الانتحار باللجوء إلى الحلول العسكرية لإغلاق مضيق هرمز أو تشكيل تهديد لأمن المنطقة واستقرارها.

وبدا خلال مايو «أيار» ارتباك المسؤولين في النظام الإيراني بشكل واضح، وذلك بعد أن قامت الولايات المتحدة بعدة تحركات عسكرية منها إرسال حاملة الطائرات الأمريكية «يو إس إس أبراهام لينكولن»، وسفينة هجومية برمائية وبطاريات صواريخ باتريوت إلى الشرق الأوسط لتعزيز قدرات حاملة طائرات وقاذفات من طراز "بي"52-، أُرسلت سابقًا إلى منطقة الخليج العربي، وهو ما أسقط حسابات النظام الإيراني كافة بمحاولة ضرب إمدادات النفط العالمي كخطوة انتقامية من تصفير صادرات طهران النفطية، ما جعل أزلام النظام يلجأون إلى تهدئة الأوضاع بخداع الشعوب بعدم وجود أي خطر عسكري من قبل الولايات المتحدة، تخوفا من ثورة داخلية استباقية تسقط النظام الإيراني بدلًا من ضربة عسكرية خارجية.

هذا التخوف دفع قادة النظام الإيراني إلى العمل على خلق سيناريو ثالث على أمل البقاء واجتناب السقوط، يكمن في الانتظار إلى حين رحيل ترامب أو الرهان على خلافات أمريكية داخلية إذا ما نجح اللوبي الإيراني في إقناع شخصيات سياسية نافذة بفكرة رفض الحرب مع إيران، وأن نتائجها السلبية ستكون كارثية على المنطقة والعالم، غير أن واقع الحال في إيران، وما تنتجه العقوبات الأمريكية من ضيق اقتصادي ومالي على النظام الإيراني لن يتيح له الانتظار لمدة عامين في ظل الوضع الاقتصادي المأزوم، فضلا عن أن فرص ترامب بالفوز

والبقاء في البيت الأبيض مرتفعة جدًّا، ولا وجود لأي بوادر لذهابه، ما يعني العودة إلى المربع والسيناريو الأقرب وهو السقوط.

هذا الحشد الأمريكي غير المسبوق في المنطقة قابله استعراض قوى إيراني كرد سريع ومباشر مع تصريحات من الجيش الإيراني ورجال الدين بالانتقام من المنشآت العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط في حال حدوث أى هجوم على المصالح الإيرانية، وبجوار التعبئة العسكرية قامت طهران بحشد الشعب وتعبئته بتصريحات تطالبه بالوقوف فى وجه «الحرب الاقتصادية» من جانب أمريكا.

وبدا جليا أن واشنطن تريد أن تكون رسالتها إلى طهران واضحة، وهي رسالة تؤكد لطهران بأن مخططات الاحتكاك غير المباشر عبر الوكلاء فقدت جدواها، وعزز ذلك تصريحات مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الجنرال مارك كيميت من أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بصدد إعلان حرب ضد إيران، والهدف هو الردع، والرد على أي تهور إيراني، بخلاف مسارات النفوذ الإيرانية التي تمتد من بغداد إلى دمشق واليمن وبيروت.

وباتت السيناريوهات مفتوحة ما بين حرب كبرى تهدف لطحن إيران والإجهاز عليها كما يقول البعض، أو ضربات محدودة للتأديب أو حصار يهدف إلى تحقيق مكاسب على طاولة التفاوض والحوار، أو مناوشات معتادة بلا طائل ولكل سيناريو أسبابه، والتوتر يتضاعف مع مرور الوقت وله مبررات.

في المقابل، وفي رسالة موجهة إلى إيران، قال مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جون بولتون، 6 مايو «آيار»: إن الولايات المتحدة أرسلت حاملة طائرات وقوة من القاذفات إلى الشرق الأوسط.

وقال بولتون في بيان وقتها: «ردا على عدد من المؤشّرات والتحذيرات المقلقة والتصاعديّة، ستنشر الولايات المتحدة حاملة الطائرات يو إس إس أبراهام لينكولن وقوّةً من القاذفات في منطقة القيادة المركزية الأمريكية بالشرق الأوسط».

وأضاف أن «الولايات المتحدة لا تسعى إلى حرب مع النظام الإيراني، لكننا على استعداد تام للرد على أي هجوم، سواء تم شنه بالوكالة أو من جانب الحرس الثوري أو من القوات النظامية الإيرانية».

من جانبه، قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، في اليوم التالي 7 مايو «أيار»: «لقد شهدنا تحركات تصعيدية من قبل الإيرانيين وسنحاسبهم على أي هجمات تستهدف المصالح الأمريكية. في حال حصلت هذه الأنشطة، وإن كان ذلك بالوكالة عبر طرف ثالث أو مجموعة مسلحة مثل حزب الله، فسنحاسب القيادة الإيرانية مباشرة على ذلك».

ورغم أنه ليس مستغربا أن يكون لدى الولايات المتحدة حاملات طائرات في الشرق الأوسط، فإن لغة الخطاب السياسي للمسؤولين الأمريكيين وقتها زادت من التوترات، خاصة بعد التهديد الذي وجهه «الحرس الثوري» الإيراني في أواخر أبريل «نيسان» الماضي بإغلاق مضيق هرمز، بعد إعلان الولايات المتحدة عن أنها ستلغي الإعفاءات التي منحتها العام الماضي لثماني دول تشتري النفط الإيراني، ومطالبتها بوقف مشترياتها بحلول الأول من مايو «آيار»، أو مواجهة عقوبات.

وبمراجعة الخطاب الإعلامي للمسؤولين الإيرانيين خلال مايو «أيار»، يتبين بجلاء أن التهديد بغلق مضيق هرمز أو استهداف المصالح الأمريكية، ليس مجرد تصريحات أو خطاب إعلامي موجه، بقدر ما عبّر ذلك عن تحدٍّ حقيقي للمجتمع الدولي برمته، ورهان على امتلاك «أوراق ضغط» حقيقية في مواجهة الولايات المتحدة، الأمر الذي أكد أن إيران مقبلة على ما يمكن تسميته بـ «الانتحار السياسي».

وكان من المثير للاهتمام تزامن التحركات الأمريكية مع تصريحات إيرانية سابقة ولاحقة تستبعد الحرب، ولا سيما من اللواء قاسم سليماني، قائد قوة ما يسمى «فيلق القدس» في «الحرس الثوري»، الذي نشر على حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي تسجيلات يؤكد فيها أن «واشنطن لا تريد خوض حرب مع إيران» وأن «الاستخبارات الأمريكية حذرت الرئيس دونالد ترامب مرارًا من هذا الأمر».

تصريحات «سليماني» شكّلت، في وقتها، رجع صدى لتصريحات سابقة لوزير خارجية إيران، جواد ظريف، والتي تحدث فيها عن «قناعته بأن ترامب لا يريد الحرب، بل يعرض اللجوء لطاولة المفاوضات».

وفي إطار التوتر المتصاعد بين واشنطن وإيران، وقتئذ، هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 8 مايو «أيار» إيران قائلا: «سوف يتألمون كثيرا إذا فعلوا أي شيء»، متهمًا طهران بالتخطيط

لتنفيذ هجمات ضد مصالح أمريكية في الشرق الأوسط. وهدد الرئيس الأمريكي إيران قائلا: إنها سترتكب «خطأ كبيرا» إذا فعلت شيئًا، في حين اتهمت واشنطن، طهران بالإعداد لهجمات على مصالح أمريكية في الشرق الأوسط.

وقالت إدارة ترامب، وقتها، إن السلطات الإيرانية أو حلفاءها في الشرق الأوسط يستعدون لتنفيذ «هجمات وشيكة» على المصالح الأمريكية. وقام وزير الخارجية مايك بومبيو بزيارة لم يعلن عنها مسبقًا لبروكسل، 9 مايو «آيار» لتبادل المعلومات السرية حول الموضوع مع نظرائه الأوروبيين، فيما قال المبعوث الأمريكي لإيران براين هوك، وقتها: «نعتقد أن إيران يجب أن تسير في طريق المحادثات بدلًا من التهديدات. لقد اتخذوا خيارًا خطأ بالتركيز على التهديدات».

ورغم ذلك، قال ترامب بعد ذلك بيومين، 11 مايو «آيار: « إنه مستعد لإجراء محادثات مع القادة الإيرانيين، للتوصل إلى اتفاق جديد بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي.

وأعلن ترامب أنه «يريد مواصلة النهج الدبلوماسي مع إيران بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي والتحرك لوقف كل صادرات النفط الإيرانية».

وجاءت تصريحات ترامب المتناقضة مع تهديداته لطهران، إبان تصاعد التوتر في الخليج العربي، إثر تعرّض أربع سفن شحن تجارية لأعمال تخريبية قبالة سواحل الإمارات. أعلنت سلطات السعودية، آنذاك، عن تعرض ناقلتي نفط سعوديتين لهجوم تخريبي قبالة السواحل الإماراتية، شرق إمارة الفجيرة.

غير أنّ المسؤولين الأمريكيين الذين أدلوا بدلوهم في التصعيد المتبادل مع إيران، على أعلى مستوى، رفضوا الربط صراحة بين هذه العمليات التخريبية، وما حذّرت منه واشنطن قبل أيام من «هجمات «وشيكة» قد تشنّها إيران أو أطراف تابعة لها ضد مصالح أمريكية في المنطقة.

وردًّا على سؤال عمّا إذا كانت لإيران علاقة بالعمليات التخريبية رفض براين هوك التعليق، مكتفيا بالقول: إن «الولايات المتحدة ستساعد، بناء على طلب من الإمارات، في التحقيق في هذه الهجمات التخريبية».

من جانبها، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» في 12 مايو «آيار»، أن وزير الدفاع الأمريكي بالإنابة باتريك شاناهان قدم خلال اجتماع مع عدد من مستشاري ترامب لشؤون الأمن

القومي، خطة تقضي بإرسال ما يصل إلى 120 ألف جندي أمريكي إلى الشرق الأوسط إذا ما أقدمت إيران على مهاجمة القوات الأمريكية، وهو الأمر الذي نفاه ترامب بنفسه بعد ذلك بأيام.

وهكذا، تصاعد التوتر في المنطقة، حيث تزايدت المخاوف خلال الأسبوع الثاني من مايو «أيار»، من احتمال نشوب نزاع عسكري بين الولايات المتحدة وإيران. وفي تلك الفترة سحبت الولايات المتحدة موظفيها الدبلوماسيين غير الأساسيين من سفارتها في بغداد، بعد شن هجمات على ناقلات نفط في الخليج.

وفي هذا السياق التصعيدي، الذي لا يعدو كونه تصعيدا كلاميا حتى هذا اللحظة، نقلت وكالة «فارس للأنباء» 13 مايو «آيار» عن محمد صالح جوكار، نائب قائد الحرس الثوري للشؤون البرلمانية قوله: «حتى صواريخنا قصيرة المدى يمكنها الوصول بسهولة للسفن الحربية الأمريكية في الخليج». وأضاف جوكار: إن «أمريكا غير قادرة على تحمل تكاليف حرب جديدة، وهذا البلد (الولايات المتحدة) في وضع سيئ من ناحية القوة العاملة والظروف الاجتماعية».

كما نقلت «وكالة مهر» شبه الرسمية للأنباء، عن قائد الجيش الإيراني الميجر جنرال عبد الرحيم موسوي قوله: «إذا أساء العدو التقدير وارتكب خطأ استراتيجيًّا فسيلقى ردا يجعله يندم على ما فعل».

وقال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي: إن «طهران لن تتفاوض مع واشنطن على اتفاق جديد بعد أن انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق الذي أبرم في 2015 حول البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الدولية عنها».

من جانبه، قال قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء حسين سلامي: إن طهران منخرطة حاليا في «حرب استخبارات شاملة» مع الولايات المتحدة.

ونقلت وكالة «إسنا» شبه الرسمية عنه قوله: إن «ما يجري هو خليط من الحرب النفسية، والعمليات عبر الإنترنت والحراك العسكري والدبلوماسية العلنية وزرع الخوف».

وتابع سلامي: إن «هيبة أمريكا تتراجع وعلى وشك بلوغ نهايتها. وفي الوقت نفسه، علينا التنبّه من أي مخاطر محتملة في ظروف كهذه».

وفي تحد جديد للمجتمع الدولي، أعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي، خلال مايو «أيار» عن أن إيران رفعت حجم إنتاجها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.67%، لأربعة أضعاف.

وأفادت وكالة «تسنيم» للأنباء، أن كمالوندي أعلن في مؤتمر صحفي نقلا عن مدير موقع «نطنز» لتخصيب اليورانيوم أنه «إثر القرار الأخير للمجلس الأعلى للأمن القومي، رفعت إيران إنتاجها لليورانيوم المخصب».

وحسب تقديرات البيت الأبيض، فقد كانت إيران تمتلك قبل يوليو 2015 مخزونا كبيرا من اليورانيوم المخصب، وحوالى 20 ألفا من أجهزة الطرد المركزي، وهي كمية كافية لإنتاج ما بين 8 إلى 10 قنابل نووية.

لكن، وفي سياق «تصالحي» مختلف، دل على مدى التخبط في أوساط النظام الإيراني، دعا رئيس لجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيراني حشمت الله فلاحت بيشه، في 14 مايو «أيار» إلى فتح قناة اتصال للطوارئ للحيلولة دون نشوب حرب.

وقال بيشه: إن «السلطات العليا في إيران وفي أمريكا تعارض الحرب لكن أطرافا ثالثة تتعجل تدمير جزء كبير من العالم. يتعين إقامة قناة اتصال للطوارئ في العراق أو قطر مع وجود مسؤولين من الجانبين، لاحتواء التوتر».

ومع تصاعد حدة الأزمة مع الولايات المتحدة، شهدت طهران خلال مايو «أيار» حالة من المواجهة المحتدمة بين الفصائل السياسية المختلفة حول قرار الحرب أو التفاوض، لا سيما بعد التصعيد الحالي مع الولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية فرض مجموعة كبيرة من العقوبات الاقتصادية، وكان آخرها تلك التي فرضت على قطاع التعدين الإيراني (منتجات الصلب والنحاس والألومنيوم)، كما قامت واشنطن بإرسال حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» وبعض القاذفات من طراز «بي 52» إلى المنطقة. في السياق ذاته، أثار عدد من التغريدات لبعض نواب البرلمان الإيراني الجدل حول حالة الانقسام الموجودة بين التيارين الأساسيين داخل الجمهورية الإسلامية (المحافظين والإصلاحيين)، بين من يطالبون بالتفاوض مع الإدارة الأمريكية للخروج من حالة التصعيد الحالي، أو إعادة التفاوض حول الاتفاق النووي، مما سيؤدي لرفع العقوبات ودخول الاستثمارات الأجنبية إلى طهران مرة أخرى.

وسعى المتشددون داخل إيران، لا سيما «الحرس الثوري» إلى الحفاظ على دور طهران الإقليمي، المتمثل في النفوذ الكبير داخل عدد لا بأس به من الدول العربية (سوريا، العراق، لبنان، اليمن)، وهو الأمر الذي تحاول الإدارة الأمريكية الحالية المتمثلة في الرئيس دونالد ترامب القضاء عليه، على خلفية رغبتها في حماية مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط (إسرائيل، دول الخليج).

وسعى خامنئي وحلفاؤه إلى الحفاظ على شرعية نظام ولاية الفقيه، وطبيعة النظام الثوري القائم داخل الجمهورية الإسلامية؛ حيث يجادل الكثيرون من المحللين بأن النظام الإيراني استمد شرعيته وما زال من خلال الشعارات الثورية التي تتمثل في « الموت للشيطان الأكبر»، ما يعني أهمية الوقوف في وجه واشنطن.

وخلال زيارة لليابان والصين، منتصف مايو «آيار»، قال وزير الخارجية محمد جواد ظريف إن على المجتمع الدولي ومن تبقى من الدول الموقعة على الاتفاق النووي التحرك لإنقاذ الاتفاق لأن «بيانات التأييد» لا تكفي.

ونقلت وكالة «الجمهورية الإسلامية للأنباء» عن ظريف قوله: «بالإمكان حماية (الاتفاق النووي) عن طريق إجراءات عملية وليس من خلال بيانات التأييد فحسب». كما نقل التليفزيون الإيراني عنه قوله: «إذا كان المجتمع الدولي يشعر بأن هذا الاتفاق (النووي) إنجاز مهم فعليه اتخاذ خطوات عملية مثلما تفعل إيران».

وقلل وزير الخارجية الإيراني من احتمالات اندلاع حرب جديدة في المنطقة، مؤكدا أن طهران «لا تريد» الحرب كما أن جميع الأطراف يُدركون أنه «لا يمكن لأحد» أن يواجه بلاده.

وصرح ظريف لوكالة الأنباء الرسمية «إرنا» في ختام زيارته للصين: «إننا متأكدون أنه لن تكون هناك حرب، لأننا لا نريد حربًا ولا أحد لديه أوهام أن بوسعه مواجهة إيران في المنطقة». وأضاف أن الرئيس الأمريكي دونالد «ترامب لا يريد حربا لكن من حوله يدفعونه باتجاه الحرب بذريعة جعل أمريكا أقوى بمواجهة إيران».

في المقابل، عادت واشنطن إلى منطق التهديد ، ففي 20 مايو «أيار»، كتب دونالد ترامب عبر تويتر «إذا أرادت إيران خوض حرب فسيكون ذلك النهاية الرسمية لإيران. لا تهددوا الولايات المتحدة مجددا».

وتوعد الرئيس الأمريكي بـ «تدمير إيران» في حال بادرت بمهاجمة المصالح الأمريكية. فكتب ترامب عبر تويتر: «إذا أرادت إيران خوض حرب فسيكون ذلك النهاية الرسمية لإيران. لا تهددوا الولايات المتحدة مجددا».

وفي اليوم نفسه، 20 مايو «آيار»، قالت مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية: إن المواجهة أصبحت «شبه حتمية» بين الطرفين، خاصة بعد أن قامت الولايات المتحدة الشهر الماضي «أبريل- نيسان» بعدة أمور للضغط على إيران، منها تصنيف «الحرس الثوري» الإيراني منظمة إرهابية، وإنهاء الإعفاءات التي سمحت لعدد من الدول بشراء النفط الإيراني، إضافة إلى عقوبات إضافية تهدف إلى شل اقتصاد البلد.

وأشارت المجلة إلى أن نشر الولايات المتحدة لمجموعة من حاملات الطائرات وقاذفات «بي 52» في المنطقة، يُعد بمثابة رسالة واضحة لا لبس فيها إلى النظام الإيراني بعدم تحدي الولايات المتحدة. وقالت المجلة: إن الرد الأمريكي على الهجمات التي تعرضت لها ناقلات النفط في الخليج العربي وقتها، جاء سريعًا، حيث سربت واشنطن معلومات استخباراتية تفيد بأن إيران كانت تعد لهجمات صاروخية محتملة ضد المصالح الأمريكية، وحذرت على إثرها طهران من احتمال القيام بعمل عسكري، وأخلت واشنطن موظفي السفارة الأمريكية غير الضروريين في بغداد. ورأت المجلة، أن تجنب التصعيد في الفترة المقبلة سيكون صعبًا، خاصة بعد إصرار الجانبين (الأمريكي والإيراني) على عدم التراجع، وسيكون أحد الحلول لتجنب الصراع هو إبرام صفقة نووية جديدة، وهو ما يدّعي ترامب بأنه يريده، ولكن من المستبعد للغاية أن تدخل إيران في مفاوضات مع إدارة لا تثق بها، ومن الأصعب أن توافق على الاتفاق الذي قد يطرحه ترامب، بعد أن صرح برغبته في منع جميع أنواع تخصيب اليورانيوم للأبد، والسماح بإجراء عمليات تفتيش بشكل أكثر دورية من الاتفاق القديم، وتقييد إطلاق الصواريخ الباليستية، وتعديل سلوك إيران في المنطقة.

السيناريو الآخر الذي طرحته المجلة يكمن في «الأمل الإيراني» بأن يتم الإطاحة بترامب في انتخابات عام 2020، ولكن 18 شهرًا فترة طويلة لتحمل هذا النوع من الضغط الاقتصادي الذي تتعرض له إيران، ويبدو أن إيران أغلقت الباب أمام هذا الخيار من خلال التهديد بعدم الالتزام بالصفقة النووية إذا لم تحصل على تخفيف من العقوبات الاقتصادية بسرعة.

واعتبرت «فورين أفيرز» أن التصعيد السريع، سيكون هو الخيار الأخير أمام كلا الطرفين، وهو أمر من السهل للغاية تصوره، إذا تركت إيران الاتفاق النووي أو وسعت برنامجها النووي بشكل تدريجي، أو شنت هجمات مباشرة أو بالوكالة على القوات الأمريكية، فسيكون أمام الولايات المتحدة خياران فقط، إما القبول بعملية الإذلال التي حدثت لها جراء الاعتداء الإيراني، أو استخدام القوة العسكرية.

وذكرت المجلة، أن حقيقة كون ردود فعل إدارة ترامب يمكن أن تقود الولايات المتحدة إلى صراع غير مقصود مع إيران ليست مفاجأة لأحد، حيث ظهرت - وفق المجلة- في الماضي، عدة أخطار محتملة لإمكانية إشعال حروب بين الولايات المتحدة وكلًا من الصين، كوريا الشمالية، وإيران، ولكن لم تقع أي من هذه الحروب حتى الآن، وفي الوقت الحالي، يبدو أن ترامب مستعد أكثر من ذي قبل لإشعال حرب جديدة، كما أن مستشاريه المقربين منه الآن يبدون أقل جاهزية من سابقيهم لردع خططه العدوانية، إذا لم يكونوا يشجعون تلك الخطط لأهدافهم الخاصة.

وقالت المجلة: إن ترامب يجد نفسه الآن في موقف محرج، إما القبول بالهزيمة المرة أو التصعيد بطريقة قد تؤدي لإجبار الولايات المتحدة على التدخل عسكريًّا، وهو الخيار الذي لم يستبعده ترامب، حيث يبحث عن مخرج للأزمة المتصاعدة مع إيران، خاصة في ظل ازدياد الحديث حول مواجهات محتملة مع الجانب الإيراني، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة باتت «محاصرة في ركن» لا تستطيع الفرار منه، بعد أن فشلت لهجة التهديد في ترهيب القادة الإيرانيين.

وفي محاولة لتهدئة المخاوف من الحرب مع إيران، قال مسؤول أمريكي رفيع المستوى لصحيفة «واشنطن بوست» وقتها: «لأننا نطبق مستويات من الضغوط لم يسبق لها مثيل، أعتقد أنه يمكننا توقع أن تزيد إيران من التهديدات»، ولكن هذا الرد ليس مطمئنًا بالقدر الكافي، بل قد يتم تفسيره بشكل لا يجعله مطمئنًا.

وفي 23 مايو «أيار»، عادت لهجة التصعيد الإيراني من جديد إلى الواجهة، حيث أعلن روحاني، أن «الإيرانيين لن يستسلموا حتى لو تعرضت الأراضي الإيرانية للقصف»، داعيا إلى «مواصلة المقاومة والصمود والوحدة»، وسط تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال روحاني: إن «الشعب الإيراني سيهزم أمريكا والكيان الصهيوني والرجعية في المنطقة عبر الوحدة والمقاومة». وأضاف أن «الاعداء يمارسون الضغوط ليجعلونا نندم على استقلالنا، لكن الشعب سيثبت مرة أخرى أن مؤامرات الأعداء لن تفلح وسيجعلهم يندمون مرة أخرى».

وتابع روحاني بالقول: «نحن اليوم بحاجة إلى المقاومة، يجب أن يفهم الأعداء أنه لا سبيل لليأس في قلوبنا، وإذا قصفت أرضنا وقدمنا الشهداء فلن نتخلى عن استقلال وعزة البلاد... الشعب لم يستسلم رغم الضغوط الشديدة بل كان صوت الشعب هو صوت المقاومة والصمود... ولن يصدر عن الشعب صوت الاستسلام وسننتصر على العدو عبر التضحية والوحدة».

من جانبه، قال رئيس أركان الجيش الإيراني اللواء محمد باقري: إن «على الأعداء أن يدركوا أن القوات المسلحة الشجاعة والقوية تقف في طليعة المواجهة المقدسة والتاريخية، ولن تغفل للحظة عن مكر العدو، خاصة إدارة أمريكا البغيضة ورئيسها الواهم والمتهور».

وأضاف باقري: «أصابعنا على الزناد ومستعدون بكل حزم لتدمير كل معتد وطامع، والظروف الجديدة لمواجهة النظام الأمريكي المستبد، تدعو جميع الإيرانيين إلى الجهاد واليقظة والتحلي بالمزيد من القوة».

وتابع باقري بالقول إنه «في ظل هذا الوضع الحساس، بات العدو يشعر باليأس والعجز والهزيمة من إرادة الشعب الإيراني الثوري، ولا يفوت أي لحظة لإضعاف الشعب من خلال استخدام ماكينته الإعلامية لتضخيم خطر حرب وهمية».

من جانبه، قال النائب الأول للرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري: إن الولايات المتحدة ستندم حتمًا اذا واجهت إيران. ودعا جهانغيري دعا الأمريكيين للعودة الى لغة العقل والابتعاد عن ممارسة الضغوط وترك المنطقة آمنة.

وأكد أن أعداء إيران يكذبون منذ20 عامًا بالقول إنها تريد صنع قنبلة نووية، فيما «الوكالة الدولية للطاقة الذرية و6 قوى كبرى اعترفت بأنّ إيران لا تسعى إلى ذلك».

ولكن، في 28 مايو «أيار»، وفي مناورة سياسية مكشوفة، أعرب سفير إيران لدى العاصمة الفرنسية باريس، بهرام قاسمي، عن استعداد طهران الدائم للتعاطي والحوار وإزالة سوء الفهم مع بعض دول الخليج. والمتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية عباس موسوي يقول

إن طهران لا تتطلع إلى التفاوض مع الولايات المتحدة في الوقت الراهن.

وأكد سفير إيران في باريس بهرام قاسمي، استعداد بلاده الدائم للتعاطي والحوار وإزالة سوء الفهم مع بعض دول الخليج، مؤكدًا أن لا مكان إطلاقًا للسلاح النووي في العقيدة الدفاعية الإيرانية.

وقال المسؤول الإيراني: إن بلاده مستعدة للتوقيع على اتفاقية عدم اعتداء مع دول الخليج لبناء الثقة وإزالة مخاوف سببتها أطراف أخرى. واتهم «الآخرين بأنهم هم الذين لم يلبوا لغاية الآن دعوة إيران الخيرة لخفض التوتر والعمل لترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة».

وأوردت السفارة الإيرانية في باريس في تغريدة لها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: إن السفير قاسمي قال في كلمة له أمام مؤتمر «خفض التوتر في الخليج»، المنعقد في مجلس الشيوخ الفرنسي، إن «السلاح النووي لم يكن مدرجًا أبدا في أي وقت من الأوقات في العقيدة الدفاعية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبأن لا مكان إطلاقًا للسلاح النووي في العقيدة الدفاعية الإيرانية».

ومن جهته، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي أن الدبلوماسية الإيرانية بدأت مرحلة جديدة، لافتًا إلى أن وزير الخارجية الإيراني سيجري مباحثات مع دول أخرى خلال الأسابيع المقبلة.

وقال موسوي: إن «دول جنوب الخليج من أهم الدول المجاورة لإيران»، مشيرًا إلى ان فكرة اتفاقية عدم الاعتداء ليست جديدة فقد تم عرضها في السابق من قبل وزير الخارجية في إطار مجمع الحوار الإقليمي.

وأضاف أن إيران تسعى إلى رفع التوتر في المنطقة، قائلًا: «نقدم مقترح اتفاقية عدم الاعتداء بحسن نية ونأمل من دول الخليج التعامل مع المقترح بحسن نية».

ومع تزايد التوتر والتحذير من نشوب حرب، دعت السعودية لعقد قمتين عربية وخليجية في 30 مايو/ «أيار»، بعد أيام من القمة الإسلامية التي شهتها المدينة المقدسة، وذلك لبحث التهديدات الإيرانية، عقب استهداف أربع سفن تجارية بالمياه الإقليمية للإمارات، بينهما سفينتان سعوديتان، بخلاف استهداف حوثي لمحطتي ضخ نفط تابعتين لشركة «أرامكو» السعودية.

وحملت القمم الثلاث (الخليجية والعربية والإسلامية) التي احتضنتها مكة المكرمة؛ أقدس البقاع وأطهرها، رمزيّة كبيرة من حيث شرف المكان والزمان؛ تلك القمم التي جاءت في وقت عاصف ودقيق تمرّ به المنطقة. وقد جاءت ملبّية لدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعقدها لمناقشة السلوك الإيراني المنطلق من أيديولوجياته العدائية ذات السّمْت الفاقع؛ والذي تمثل في الهجمات على المملكة والإمارات العربية المتحدة من بينها الهجمات الإرهابية التي طالت سفنًا تجارية في المياه الإقليمية للإمارات، وما قامت به ميليشيات الحوثي المدعومة من إيران من الهجوم على محطتي ضخ نفطيتين في السعودية، وكل ذلك أكد المسلك الشائن الذي تصرّ إيران على تجذيره خالقة بذلك الفوضى، ومحاولة فرض مظاهر العُزلة وبث الفرقة وترهيب الآخرين.

وقوبلت دعوة خادم الحرمين الشريفين، بعقد قمة عربية وأخرى خليجية في مكة المكرمة، تسبقان القمة الإسلامية، بترحيب واسع النطاق في أوساط الدول العربية والخليجية، حيث تأتي الأهمية الاستراتيجية للقمتين، في التوقيت والقرار الحاسم لوضع حد لممارسات طهران، ومحاولاتها لجر المنطقة لحرب طاحنة، ستكون إيران هي الخاسر الأكبر فيها.

وبرزت قيمة «مكة المكرمة» ذلك المكان المقدس الذي يضم القمم الثلاث كرسالة سلام توجهها المملكة للعالم، وتكشف بها مضامينها حول سماحة الإسلام وتنشر بها قيم الوسطية والاعتدال، من خلال المؤتمر الدولي الذي تنظمه في مكة المكرمة رابطة العالم الإسلامي، وتكمن في استيضاح المملكة لدورها الريادي عبر التاريخ في استباقها لاحتواء القضايا العربية والإسلامية بما تمثله من عمق استراتيجي وديني للدول الخليجية والعربية والإسلامية لتوحيد صفوف المسلمين وبث روح التسامح والتعايش مع العالم، ومحاولة إلجام كل من يحاول إلحاق الضرر بالمملكة وقبلة المسلمين مكة المكرمة؛ لتؤكد المملكة من خلال القمم الثلاث أن هناك خطرًا إيرانيًّا محدقًا، يتمثل بمن يحاول أن ينهش من وحدة الصف ويحاول المساس بالمقدسات الإسلامية. وجاءت القمم الثلاث، في ظل التهديدات المتوالية من إيران عبر «الحرس الثوري» واستهدافها بعمليات إرهابية، للحدود الدولية للمياه السعودية، بهدف استفزاز السلطات السعودية ومحاولة إحداث المشكلات معها في محاولة بائسة للنيل من المنشآت النفطية السعودية أفقدتها بذلك التصرف المتهور وسلسلة تخبطاتها السياسية احترام العالم وأحاطتها

بسياج الإرهاب الدولي بما يندرج تحته من دعم الميليشيات المسلحة وتمويلها لاستهداف المملكة والخليج من اختراقها للحدود البحرية على الخليج العربي.

وأدانت البيانات الختامية الصادرة عن القمم الثلاث الأعمال التي قامت بها الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران، من العبور بالطائرات المسيرة على محطتي ضخ نفط داخل المملكة العربية السعودية يوم 14 مايو «أيار»، وما قامت به من أعمال تخريبية طالت 4 سفن تجارية قرب المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة بعدها بيومين.

وأكدت القمم الثلاث مدى التضامن الخليجي والعربي والإسلامي مع السعودية والإمارات، وتأييد الدول المشاركة ودعمها الإجراءات والتدابير كافة التي تتخذانها لحماية أمنهما واستقرارهما وسلامة أراضيهما.

وتضمنت البيانات في بنودها خارطة طريق للتعامل مع جرائم إيران وأذرعها وتدخلاتها في شؤون دول المنطقة، إضافة إلى آليات شاملة للتعامل مع التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية وعلى رأسها مكافحة الإرهاب.

من جانبه، أدان البيان الختامي للقمة الخليجية الطارئة الهجمات التي قامت بها الميليشيا «الحوثية» الإرهابية باستخدام طائرات مسيرة مفخخة استهدفت محطتي ضخ نفط في محافظتي الدوادمي وعفيف بمنطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية»، مشددا على أن هذه الأعمال الإرهابية تنطوي على تهديد خطير لأمن المنطقة والاقتصاد العالمي الذي يتأثر باستقرار إمدادات الطاقة.

وأكد البيان «تضامن دول المجلس مع المملكة العربية السعودية في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تهدف إلى إثارة الاضطرابات في المنطقة، وتأييد المجلس الأعلى ودعمه لكل الإجراءات والتدابير التي تتخذها لحماية أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها».

كما أدان البيان الختامي تعرض 4 سفن تجارية مدنية لعمليات تخريبية في المياه الإقليمية للإمارات العربية المتحدة التي طالت ناقلة نفط إماراتية وناقلتي نفط سعوديتين وأخرى نرويجية، معتبرًا ذلك تطورًا خطيرًا يهدد أمن الملاحة البحرية وسلامتها في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وينعكس سلبًا على السلم والأمن الإقليمي والدولي وعلى استقرار أسواق البترول».

وأكد قادة الخليج «تضامنهم مع دولة الإمارات العربية المتحدة وتأييدهم ودعمهم كل الإجراءات والتدابير التي تتخذها لحماية أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها».

وطالبوا المجتمع الدولي بـ «تحمل مسؤولياته بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، ويقوم باتخاذ إجراءات حازمة تجاه النظام الإيراني، وخطوات أكثر فاعلية وجدية لمنع حصول إيران على قدرات نووية، ووضع قيود أكثر صرامة على برنامج إيران للصواريخ الباليستية».

كما أكدوا «ضرورة أن تقوم إيران بتجنيب المنطقة مخاطر الحروب بالتزامها بالقوانين والمواثيق الدولية والتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ووقف دعم الجماعات والميليشيات الإرهابية، وتهديد أمن الممرات البحرية والملاحة الدولية».

بدورهم، أدان القادة العرب المشاركون في القمة العربية الطارئة الأعمال التي قامت بها ميليشيا «الحوثي» المدعومة من إيران.

وأكدوا في بيانهم الختامي «تضامن وتكاتف الدول العربية مع بعضها البعض في وجه التدخلات الإيرانية في شؤونها الداخلية- سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- بهدف زعزعة أمنها واستقرارها، وتكثيف سبل التعاون والتنسيق بينها في مواجهة المخاطر التي تنتج من ذلك».

وأضاف البيان أن «الدول العربية تسعى إلى استعادة الاستقرار الأمني في المنطقة، وأن السبيل الحقيقي والوحيد لذلك إنما يتمثل في احترام جميع الدول في المنطقة لمبادئ حسن الجوار والامتناع عن استخدام القوة أو التلويح بها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها».

وبينوا «أن سلوك الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة ينافي تلك المبادئ ويقوّض مقتضيات الثقة، وبالتالي يهدد الأمن والاستقرار في الإقليم تهديدًا مباشرًا وخطيرًا». وأكدوا «مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها».

كما أكد القادة العرب «حق السعودية في الدفاع عن أراضيها، وإدانة استمرار إطلاق الصواريخ الباليستية من قبل ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران على أراضيها».

كما أدان البيان استمرار الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات وتدخلها السافر في شؤون سوريا واستمرار الدعم الإيراني المتواصل لميليشيا الحوثي المناهضة للحكومة الشرعية في اليمن،

والتدخلات الإيرانية المستمرة في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، ومساندة الإرهاب.

وطالبوا المجتمع الدولي «باتخاذ موقف حازم لمواجهة إيران وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، والوقوف بكل حزم وقوة ضد أي محاولات إيرانية لتهديد أمن الطاقة وحرية وسلامة المنشآت البحرية في الخليج العربي والممرات المائية الأخرى، سواء قامت بها إيران أو عبر أذرعها في المنطقة».

يونيو «حزيران»

عاشت إيران خلال شهر يونيو «حزيران» أحداثا سياسية واقتصادية واجتماعية جسام، على المستويات كافة، خاصة مع تصاعد وتيرة الأزمة الراهنة بين واشنطن وطهران خلال هذا الشهر، ما أصاب الملالي الحاكمين في طهران بما يمكن تسميته «الجنون السياسي»، ودفعهم دفعًا لارتكاب أفعال حمقاء خارجة عن القانون الدولي، ومن ذلك استهداف ناقلات النفط المارة في الخليج العربي بأعمال التخريب، سواء على أيدي «الحرس الثوري» الإيراني، أو بمعرفة عملاء إيران في المنطقة وعلى رأسهم جماعة «الحوثي» الانقلابية في اليمن.

ولم تتوقف إيران عند هذا الحد، فبعد تخريب ناقلات النفط للإضرار العمدي بالملاحة الدولية في الخليج العربي، أسقط «الحرس» طائرة استطلاع أمريكية مسيرة من دون طيار في المياه الدولية، بدعوى أنها انتهكت الأجواء الإيرانية.

وإلى ذلك، أقر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب توجيه ضربة عسكرية محدودة لإيران، ردًّا على إسقاط الطائرة المسيرة، لكنه تراجع عن التنفيذ في آخر لحظة. وبدلا من ذلك، فرض ترامب عقوبات أكثر قسوة على إيران، استهدفت قطاع البتروكيماويات الإيراني، كما طالت العقوبات المرشد الأعلى علي خامنئي وضباطًا كبارًا في «الحرس الثوري»، في إطار الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة في مواجهة سياسات طهران المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

وخلال هذا الشهر، نفذت الولايات المتحدة هجوما «سيبرانيا» إلكترونيا واسع النطاق، استهدف نظم تسليح إيرانية، بعد تراجع ترامب عن قرار شن ضربات جوية على مواقع إيرانية. وأدى الهجوم الإلكتروني إلى تعطيل نظم لتوجيه وإطلاق الصواريخ الإيرانية.

هذه الهجمات السيبرانية كان قد تم التخطيط لها منذ أسابيع عديدة، وقد اقترح الجيش

الأمريكي في الأساس شنها ضد الأهداف الإيرانية، ردًّا على الهجمات التي استهدف ناقلات نفط في الخليج يوم 13 يونيو «حزيران».

وذكرت مصادر لوسائل إعلام أمريكية، في حينها، أن الهجوم الإلكتروني خُطط له منذ عدة أسابيع، وكان من المقرر أن ينفذ ردًّا على الهجوم بالألغام على ناقلتي نفط في خليج عمان. واستهدف الهجوم نظم التسليح الخاصة بقوات «الحرس الثوري» التي أسقطت الطائرة الأمريكية «المسيرة» من دون طيار.

وذكرت وكالة أنباء «أسوشيتد برس» أن الهجوم السيبراني تسبب في تعطيل تلك النظم الإيرانية، مشيرة إلى أنه كان مصممًا من أجل تعطيل هذه النظم لفترة محددة.

رغم ذلك، أبى نظام الملالي الحاكم في طهران إلا أن يتحدى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي برمته، ففي 25 يونيو «حزيران» صرح أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران علي شمخاني، بأن بلاده ستوقف التزامها ببندين آخرين من الاتفاق النووي الذي وقعته مع القوى العظمى عام 2015 بدءًا من 7 يوليو/ تموز.

وأحدثت العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي تصاعدت خلال يونيو «حزيران» شرخًا كبيرًا في الاقتصاد الإيراني، لا سيما بعد تراجع إنتاج النفط لنحو 210 آلاف برميل يوميًّا، وهو أدنى مستوى منذ أواخر الثمانينيات.

وراحت إيران تنهار من الداخل، فيما أخذت أوضاعها الداخلية تتأزم، فيما بدت الميليشيات التابعة لها في الخارج في حرج كبير، يصل إلى حد استجداء التبرعات، هو ما فعله «حزب الله» اللبناني الذي وضع صناديق تبرعات على نواصي الطرقات، ما يعني أن هذه الميليشيات لن تكون قادرة في القريب على القيام بمهام الخنجر في الخاصرة الإقليمية.

وأصابت العقوبات مسؤولي نظام الملالي بالجنون، ودفعتهم إلى استهداف ناقلات النفط المارة في المياه الدولية بالخليج العربي، ففي صباح 13 يونيو «حزيران»، استهدف هجومان تخريبيان ناقلتي نفط أبحرتا من السعودية والإمارات، بعد شهر واحد فقط من استهداف أربع ناقلات نفط كانت راسية قبالة ساحل الإمارات على يد جهة إيرانية، وفق ما أكده المحققون الدوليون وقتها. تعرضت ناقلة النفط «فرونت ألتير» التي تملكها النرويج وتحمل علم دولة صغيرة هي جزر مارشال، لأضرار جسيمة جراء الهجوم الذي أسفر عن تصاعد دخان

كثيف من هيكلها. وكانت ناقلة النفط الخام من فئة «أفراماكس» المتوسطة الحجم التي تستوعب 110,000 طن كحمولة قصوى، تُبحر من مصفاة الرويس في أبو ظبي إلى تايوان مع حمولةٍ تزِن 75,000 طن من النافثا، وهو منتج بترولي بطيء الاحتراق يُستخدَم كمادة تغذية في المصافي.

وبعد نحو ساعة، في اليوم نفسه، تعرضت ناقلة ثانية لهجوم على بُعد حوالى سبعين ميلًا بحريًّا (130 كم) من ميناء «الفجيرة» الإماراتي، وأربعة عشر ميلًا بحريًّا (26 كم) من الشاطئ الإيراني جنوب مدينة جاسك، أي ليس على مسافةٍ بعيدةٍ من الهجوم الأول. وكانت سفينة «كوكوكا كوراجس» التي تملكها اليابان وتحمل علم بنما، تُبحر من ميناء الجُبيل السعودي إلى سنغافورة مع حمولة من الميثانول. وتسبّبت فجوة على خط الماء بهيكل الناقلة من الجانب الأيمن في نشوب حريق في غرفة المحرّكات.

ووقع الهجومان على بعد أقل من خمسين كيلومترًا من بعضهما البعض، ومباشرةً خارج المياه الإقليمية الإيرانية، على مرأى من محطات الرادار والمراقبة الإيرانية. وعلى الرغم من أن الهجومَيْن وقعا على ما يبدو من الجهة الغربية للسفينتين، إلا أن موقعهما كان قريبًا بشكل مريب من المنشآت البحرية الإيرانية المهمة في جاسك.

وأشارت التقارير الأولية، في حينها، إلى أنه ربما قد تمت إصابة الناقلتين بطوربيدات أو هجمات من البر، ولكن تقارير شهود عيان موثوق بها أفادت بأن المتفجرات كانت مثبتة على أجسامهما باستخدام زوارق إيرانية سريعة، حيث أظهرت لقطات المراقبة نشرتها البحرية الأمريكية زورقًا سريعًا على متنه أفراد من القوة البحرية لـ «الحرس الثوري» يحاولون بشكل محموم إزالة الجهاز.

واعتبر المراقبون السياسيون، في حينها، أن حادثتي استهداف الناقلتين محاولة لتحدّي قوة الردع الأمريكية المدروسة ومكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى.

وتزامن الهجومان أيضًا مع زيارة لرئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى طهران، ما أثار تكهنات بأن إيران استهدفت سفينة يابانية لإيصال رسالة جنونية، تعبّر عن الاستياء من دور طوكيو في دعم العقوبات الأمريكية. فقبل ساعاتٍ فقط من الهجومين، صرّح مرشد النظام علي خامنئي بأن الرئيس ترامب لا يستحق تبادل الرسائل معه، الأمر الذي شكّل صفعةً مباشرة

لرئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، الذي تردد وقتها أنه كان يحمل رسالةً من البيت الأبيض إلى إيران. وتوافق هذا التكتيك مع ميل «الحرس الثوري» إلى تقويض دور وزارة الخارجية الإيرانية وإذلالها، كلما دعت الحاجة إلى «كبش فداء» محلّي لامتصاص الغضب الشعبي الداخلي، المتصاعد جراء العقوبات الأمريكية.

وتعليقا على تداعيات تلك العملية التخريبية، قال الباحث الأمريكي سايمون هندرسون في دراسة نشرها موقع «معهد واشنطن» يوم 17 يونيو «تموز: «من الواضح أن إيران نفّذت الهجمات على الناقلتيْن في خليج عمان، فضلًا عن تنفيذها هجمات على أربع ناقلات قبالة ميناء الفجيرة الإماراتي في 12 آيار/مايو الماضي».

وأضاف الباحث أن «أمن صادرات النفط من المنطقة، التي كانت على مدى عقود من الزمن ضرورة حتمية للأمن القومي للولايات المتحدة، معرَّض للخطر. لكنّ عمليات الرد الأمريكية ما زالت حتى الآن معدومة، على الأقل من حيث استخدام القوة العسكرية. وكانت صور الناقلة المحترقة في الأسبوع الماضي دليلًا على أن وصول مجموعة حاملات الطائرات الأمريكية الضاربة «أبراهام لنكولن» والقاذفات الأمريكية من طراز «بي 52» في وقت مبكر قبل الموعد المخطط لها وبصورة علنية، لم يكن له أي تأثير على السلوك الإيراني».

وتابع هندرسون أن «امتناع الرئيس ترامب عن الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية الأمريكية هو شيء قابل للنقاش. إلا أن غياب رد حازم - دبلوماسي أو عسكري أو كليهما - ليس كذلك، على الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو يعِد باتخاذ خطوة حاسمة. وهناك مجموعة من الخيارات، لا بد من تقديم بعضها أو جميعها بسرعة:

أولًا، على الولايات المتحدة أن تشجع حلفيها الرئيسيين، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في الخليج على أن يزيدا بوضوح من مستوى مكانتهما العسكرية. ففي النهاية، كانت سُفنهم أو بضائعهم هي التي تعرضت للهجوم.

كان لا بد أيضًا، وفق الباحث، من تشجيع الحلفاء الآخرين للولايات المتحدة على القيام بمساهمة واضحة. فقد ذكرت صحيفة الـ «تايمز» اللندنية أنّه يتم إرسال 100 من قوات مشاة البحرية البريطانية إلى القاعدة البريطانية في البحرين، حيث تتمركز بشكلٍ دائم فرقاطة وعدة كاسحات ألغام. و»سيتولون حراسة» السفن التي تعبر «مضيق هرمز». ولدى البحرية

الفرنسية قاعدة في أبو ظبي، ولكن قد تكون مقيّدة بسبب عدم إقرار دولة الإمارات بوقوف طهران وراء تلك الهجمات.

لم تتوقف إيران عند هذا الحد، فبعد تخريب ناقلتي النفط للإضرار العمدي بالملاحة الدولية في الخليج العربي، وفي 20 يونيو «حزيران»، أكد «الحرس الثوري» أن دفاعاته الجوية أسقطت «طائرة تجسس» أمريكية فوق محافظة هرمزغان جنوبي البلاد. ونقلت وكالة «فارس» بيانا جاء فيه أن «طائرة التجسس الأمريكية هي من طراز غلوبال هاوك، وكانت قد انتهكت الأجواء الإيرانية فجر اليوم الخميس فوق هرمزغان».

وتابع البيان أن «قوة الجو فضاء التابعة للحرس الثوري الإيراني أسقطت الطائرة في منطقة كوه مبارك التابعة لمحافظة هرمزغان جنوبي غرب البلاد»، موضحا أن «الطائرة المسيرة التي تم إسقاطها كانت تحمل 900 كيلو غرام من الأجهزة التجسسية، وصنع غلافها من الألومنيوم، وتستطيع التحليق على ارتفاع 65 ألف قدم ويتحكم بها في غرفة الإدارة أربعة أشخاص».

من جانبها، أكدت الولايات المتحدة إسقاط إيران لطائرة تجسس أمريكية «درون» من دون طيار، تضاربت الروايات حول موقع سقوطها، في المياه الدولية بالخليج العربي، أم على مقربة من سواحل إيران، وتبين فيما بعد أن الطائرة سقطت في المياه الدولية وليس في المياه الإيرانية الإقليمية.

وذكرت تقارير إخبارية، في حينها، أن الطائرة من من طراز «غلوبال هوك» التي تبلغ قيمتها أكثر من 120 مليون دولار، هي أغلى من أي طائرة مقاتلة أمريكية، وهي الأكثر تطورًا في ترسانة الجيش الأمريكي حاليا.

وكانت طائرة التجسس التي تعمل لصالح البحرية الأمريكية، والمعروفة باسم «النسر العالمي للارتفاعات العالية والبعيدة المدى» مجهزة بأحدث أجهزة التجسس والمراقبة. ورأى الخبراء أن إسقاط الدرون المخصصة لمراقبة المحيطات والسواحل كان أقرب إلى المستحيل كونها تحلق على ارتفاع شاهق يبلغ 65 ألف قدم.

وفي اليوم التالي، 21 يونيو «حزيران»، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وافق على توجيه ضربات عسكرية لإيران، ردًّا على إسقاط «طائرة استطلاع» مسيرة، لكنه تراجع عن التنفيذ في آخر لحظة. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين كبار

بالإدارة الأمريكية شاركوا في المناقشات، أو اطلعوا عليها، قولهم إن ترامب وافق في البداية على ضرب بضعة أهداف كأجهزة رادار وبطاريات صواريخ.

وأكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في اليوم نفسه، 21 يونيو «حزيران»، صحة تقارير إعلامية أشارت إلى أنه تراجع في اللحظة الأخيرة عن ضرب أهداف إيرانية، بعيد إسقاط طهران طائرة استطلاع أمريكية.

وفي سلسلة تغريدات على حسابه الرسمي في «تويتر»، قال ترامب: «لقد أسقطوا (أي الإيرانيين) طائرة درون غير مأهولة كانت تحلق فوق المياه الدولية». وأضاف أنه أوقف الهجوم على طهران قبل انطلاقه بـ 10 دقائق، بعدما علم أنه سيؤدي إلى مقتل 150 شخصًا، لافتا إلى أن الجيش الأمريكي كان ينوي ضرب ثلاثة مواقع مختلفة في إيران.

وفي تبرير لقراره هذا، أوضح ترامب أن «الرد لا يتناسب مع إسقاط طائرة مسيرة غير مأهولة»، مجددا موقفه الحازم بشأن عدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، بالقول: «لا يمكن لإيران أن تحصل على أسلحة نووية أبدا».

وكشف ترامب عن أنه فرض عقوبات أكثر قسوة على إيران، من دون أن يقدم تفاصيل، لكنه أكد أن إيران أصبحت الآن «أضعف كثيرا»، مقارنة مع بداية ولايته، عندما كانت تصنع المشاكل في أرجاء الشرق الأوسط. وشدد على أنه ليس في عجلة من أمره للرد عسكريًّا على إيران، قائلا في الوقت ذاته: «جيشنا متأهب ومستعد».

وإلى ذلك، أعلن الرئيس الأمريكي في 22 يونيو «حزيران» عن أنه سيفرض عقوبات إضافية «كبيرة» على إيران. وقال في تغريدة عبر حسابه على تويتر: «لا يمكن لإيران امتلاك أسلحة نووية. في ظل خطة أوباما المرعبة، كان الإيرانيون في طريقهم للحصول على سلاح نووي خلال عدد قليل من السنوات، ونظام التحقق القائم غير مقبول». وأضاف: «سنفرض عقوبات إضافية كبيرة على إيران». وتابع: «أتطلع إلى اليوم الذي ترفع فيه العقوبات عن إيران وتصبح دولة مثمرة ومتمتعة بالرفاهية مرة أخرى».

وأضاف الرئيس الأمريكي: «لدينا مجموعة عقوبات قوية، بأكبر قوة يمكن فرضها على دولة واحدة، لكننا سنفرض عقوبات إضافية»، مشددا على أنه لن يسمح لإيران بالحصول على أسلحة نووية. وقال: «لا أريد قتل 150 شخصًا ما لم يكن ذلك ضرورة قصوى»، في إشارة إلى

قراره ضد شن ضربة انتقامية على ايران بسبب إسقاط طائرة أمريكية بدون طيار.

لكن ترامب أكد في المقابل أنه «سيكون أفضل أصدقائهم» في حال تخلى الإيرانيون عن برنامجهم النووي. وقال في تصريحات: «لن نسمح لإيران بحيازة سلاح نووي وحين يقبلون بذلك، يكون لديهم بلد غني، وسيكونون سعداء جدا وسأكون أفضل أصدقائهم. آمل أن يحدث ذلك».

من جانبها، ذكرت وكالة تسنيم للأنباء في اليوم نفسه (22 يونيو- حزيران) أن إيران تعهدت بالدفاع عن حدودها، قائلة: إنها سترد بحزم على أي تهديد أمريكي لها وسط تصاعد التوتر بين البلدين بعد أن أسقطت طهران طائرة أمريكية مسيرة.

ونقلت وكالة تسنيم عن عباس موسوي، المتحدث باسم وزارة الخارجية، قوله: «بغض النظر عن أي قرار يتخذه المسؤولون الأمريكيون، لن نسمح بأي انتهاك لحدود إيران. ستواجه إيران بحزم أي عدوان أو تهديد أمريكي».

ونقلت الوكالة عن قائد القوة الجوفضائية بـ»الحرس الثوري» اللواء أمير علي حاجي زادة قوله: «هذا ردنا على انتهاك للمجال الجوي الإيراني وإذا تكرر ذلك فسيتكرر ردنا أيضا... من المحتمل أن هذا التعدي من الأمريكيين نفذه جنرال أو بعض العناصر».

وفي اليوم نفسه أيضا، (22 يونيو/ حزيران) حذر الجيش الإيراني الولايات المتحدة من أن أي هجوم على أراضي إيران ستكون له «عواقب مدمرة» للمصالح الأمريكية في المنطقة. وقال العميد أبو الفضل شكارجي الناطق باسم هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الإيرانية في مقابلة مع وكالة تسنيم: إن «إطلاق رصاصة واحدة باتجاه إيران سيشعل مصالح أمريكا وحلفائها» في المنطقة.

وأضاف المسؤول الإيراني أن «الوضع الإقليمي اليوم هو لصالح إيران. وإذا قام العدو وخصوصًا الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة بخطأ إطلاق النار على البارود الذي تقف عليه الولايات المتحدة، فإن مصالحها ستشتعل». وأكد العميد شكارجي أن «هذا الحريق سيبتلع الولايات المتحدة ومصالحها ومصالح حلفائها».

وفي السياق، شدد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، على أن طهران لن تتهاون مع أي اعتداء على أراضيها. وقال موسوي: إنه «لا يهم ما إذا كان ترامب ألغى

الضربات التي كانت ردًّا على إسقاط إيران طائرة أمريكية مسيرة من عدمه»، مضيفًا أن «الشيء الوحيد الذي يهم هو أننا لا نتهاون مع انتهاك حدودنا ونرد باستمرار على أي خطر».

ودخلت أطراف أوروبية على خط الأزمة الإيرانية- الأمريكية وقتها، حيث قال المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل (22 يونيو/ حزيران): إن على المجتمع الدولي أن يسعى للتوصل إلى حل سياسي لأزمة إيران، مشيرة إلى أن قضية إيران ستطرح للنقاش خلال قمة «مجموعة العشرين» المقررة في اليابان، وإن كان ذلك على مستوى المحادثات الثنائية.

وأضافت ميركل: «أقول إن هذا لا ينبغي أن يكون مجرد أمل، بل يتعين العمل من أجله بأقصى درجات الجدية. أرى أنه يجب أن يكون هناك حل سياسي».

وفي اليوم التالي، 23 يونيو «حزيران»، نفذت الولايات المتحدة هجوما «سيبرانيا» إلكترونيا واسع النطاق، استهدف نظم تسليح إيرانية، بعد تراجع ترامب عن قرار شن ضربات جوية على مواقع إيرانية. وأدى الهجوم الإلكتروني إلى تعطيل نظم لتوجيه الصواريخ الإيرانية وإطلاقها.

ووفقًا لما نشرته صحيفة «واشنطن بوست» في حينها، فإن إحدى هذه الهجمات السيبرانية استهدف أجهزة كمبيوتر تستخدم في إدارة عمليات إطلاق الصواريخ. كما أن هجومًا إلكترونيًّا آخر استهدف شبكة تجسّس إيرانية مكلّفة مراقبة السفن التي تعبر مضيق هرمز.

هذه الهجمات السيبرانية كان قد تم التخطيط لها منذ أسابيع عديدة، وقد اقترح الجيش الأمريكي في الأساس شنها ضد هذه الأهداف الإيرانية، ردًّا على الهجمات التي استهدف ناقلات نفط في الخليج يوم 13 يونيو «حزيران».

وذكرت مصادر لوسائل إعلام أمريكية، في حينها، أن الهجوم الإلكتروني خُطط له منذ عدة أسابيع، وكان من المقرر أن ينفذ ردًّا على الهجوم بالألغام على ناقلتي نفط في خليج عمان. واستهدف الهجوم نظم التسليح الخاصة بقوات «الحرس الثوري» التي أسقطت الطائرة الأمريكية «المسيرة» من دون طيار.

وذكرت وكالة أنباء «أسوشيتد برس» أن الهجوم السيبراني تسبب في تعطيل تلك النظم الإيرانية، مشيرة إلى أنه كان مصمما من أجل تعطيل هذه النظم لفترة محددة.

وقال كريستوفر كريبس، مدير وكالة الأمن الإلكتروني والبنية التحية الأمنية، إن «أنشطة

إلكترونية عدائية» تستهدف قطاعات ومؤسسات حكومية أمريكية من قبل النظام الإيراني وموالون له. وأضاف أن الهجمات الإيرانية تستخدم برمجيات «مدمرة تمحو البيانات».

وأقرت واشنطن في 24 يونيو «حزيران» عقوبات جديدة على النظام الإيراني، استهدفت المرشد الأعلى علي خامنئي وضباطًا كبارًا في «الحرس الثوري»، في إطار الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة في مواجهة سياسات طهران المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

وفرض ترامب العقوبات الجديدة مؤكدا أنها تأتي كرد فعل على «السلوك العدائي الإيراني» الذي تصاعد مؤخرا. واستهدف العقوبات الجديدة مجموعة من الشخصيات الإيرانية البارزة على رأسها المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي.

وقال ترامب: إن خامنئي «مسؤول بشكل كامل عن السلوك العدائي للنظام الإيراني» مشيرا إلى أن خامنئي يسيطر على مبالغ ضخمة ويستغلها في دعم «الحرس الثوري». في خطوة لإجبار طهران على العودة الى طاولة المفاوضات لبحث ملفها النووي ودورها في الشرق الأوسط. وكان الهدف من هذه الإجراءات العقابية هو منع المبادلات التجارية والمالية مع إيران.

من جانبه، أعلن وزير الخزانة ستيفن منوشن أن واشنطن ستدرج وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف على القائمة السوداء وستجمد مزيدًا من الأصول الإيرانية بـ «مليارات الدولارات».

رغم ذلك، أبى نظام الملالي الحاكم في طهران إلا أن يتحدى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي برمته، ففي اليوم التالي مباشرة، 25 يونيو «حزيران» صرح أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران علي شمخاني، بأن بلاده ستوقف التزامها ببندين آخرين من الاتفاق النووي الذي وقعته مع القوى العظمى عام 2015 بدءا من 7 يوليو/ تموز.

ونقلت «وكالة فارس للأنباء» عن شمخاني تصريحه بأنه بدءًا من 7 تموز/ يوليو، ستبدأ الخطوة الثانية بشكل جاد في تقليص التزامات إيران» ضمن الاتفاق النووي. واعتبر شمخاني أن الدول الأوروبية تمارس ضغوطا لإرغام إيران «على الاستمرار في تنفيذ الالتزامات» بموجب الاتفاق النووي بدون تنفيذ سائر الأطراف لالتزاماتها المتبادلة.

في شأن متصل، قال قائد «الحرس الثوري» حسين سلامي، أمس: إن العقوبات التي وقّعها ترمب هذا الأسبوع «إجراء يائس بعدما أسقطت إيران طائرة أمريكية مسيّرة في خليج عمان».

وأضاف: «تُظهر العقوبات الأمريكية الأخيرة على قادة الحرس يأسهم وغضبهم أمام البراعة الإيرانية»، لافتًا إلى أن إدارة ترمب لجأت إلى ردود فعل «غير منطقية ولا معنى له لحفظ ماء وجهها بعد أن أسقط الحرس الطائرة الأميركية المسيّرة».

أما قائد الوحدة الصاروخية في «الحرس» العميد أمير علي حاجي زادة، فقال: إن «الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى لن تجرؤ على انتهاك أراضي إيران». وقلل «زادة» من أهمية ما يُتداول عن «شبح الحرب والضربة العسكرية» وقال: إنه «لا توجد عزيمة في هذا الخصوص لدى الأعداء» حسب تصريحات بثتها وكالة «مهر» الحكومية وقتها.

ونقلت وكالة «فارس» التابعة لـ «الحرس الثوري» عن حاجي زادة قوله: إن «الدرون الأمريكية لم تحترم القوانين الدولية كالعادة، والوحدة المستقرة في المنطقة قامت بواجبها في إسقاط الدرون»، موضحًا أن الأمريكيين «تجاهلوا تحذيرات قادتنا والمسؤولين في البلاد واعتبروها تبجحات».

من جهته، قال المرشد علي خامئني: إن الضغوط «لن تؤدي إلى تراجع إيراني»، واصفًا الولايات المتحدة بـ«الأكثر شرًّا في العالم»، ونصح الرئيسَ حسن روحاني بأن واشنطن «تسلك طريقًا خاطئًا». في حين قال قائد «الحرس الثوري» حسين سلامي: إن فرض عقوبات أمريكية على المرشد وقادة الحرس ردًّا على إسقاط درون أمريكية «إجراء يائس» وردود فعل «غير منطقية ولا معنى لها». وفي اليوم التالي، 26 يونيو «حزيران»، انتقد دونالد ترامب هذه التصريحات التي وصفها «بالجاهلة والمهينة» التي جاءت من الجانب الإيراني بعد فرض عقوبات اقتصادية جديدة على قيادات إيرانية. وكتب ترامب في حسابه على موقع «تويتر» قائلا: إن هذه التصريحات «أظهرت أن القادة الإيرانيين لا يفهمون الواقع».

وتعليقا على ذلك، قال الرئيس ترامب في مقابلة أجرتها معه «بزنس فوكس نيوز» في اليوم نفسه 26 يونيو «حزيران»: إن احتمال نشوب حرب مع إيران ليس مستبعدا؛ متوقعا أن هذه الحرب «لن تدوم طويلا». ولكن ترامب أعرب عن أمله بعدم وقوع هذه الحرب، وأكد أنه في حال حدوثها فإنها ستتم بدون «إرسال جنود (أمريكيين) على الأرض».

ورغم أن الرئيس الأمريكي حرص على القول إنه لا يرغب بوقوع نزاع من هذا النوع، فإن تصريحاته هذه جاءت بمثابة تحذير إلى إيران.

وأعرب ترامب في مقابلة أجرتها معه «بزنس فوكس نيوز» عن أمله بـ «ألا يحدث ذلك»، قبل أن يضيف «لكننا في وضع قوي للغاية في حال حدوث شيء ما. نحن في وضع قوي للغاية. ولن تطول (الحرب) كثيرا. ولا أتحدث هنا عن إرسال جنود على الأرض».

وقال ترامب، إن الولايات المتحدة ستكون في موضع قوة في حال اندلعت حرب، مشيراً إلى أنها لن ترسل قوات برية للمشاركة في النزاع الذي أكد أنه «لن يطول كثيراً».

وشدد ترامب على عدم رغبته في خوض حرب مع إيران، وقال في الرد على سؤال احتمالات نشوب حرب مع إيران: «آمل ألا نخوض حربًا مع إيران، لكن إذا نشبت الحرب فأستطيع أن أخبركم بأنها لن تستمر طويلًا». وفي إشارة إلى الجيش الأمريكي والانتشار العسكري في المنطقة قال: «نحن في وضع قوي للغاية». موضحًا أنه لن يستعين بقوات برية في تلك الحرب في حال نشوبها مع إيران.

في هذا الإطار، قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، لتليفزيون «إنديا توداي» في نيودلهي، إن واشنطن فعلت كل ما بوسعها لتهدئة التوتر مع طهران. وصرح: «إذا اندلع صراع، إذا اندلعت حرب... فسيكون السبب اختيار الإيرانيين لذلك. آمل ألا يختاروا ذلك».

وفي اليوم نفسه، 26 يونيو «حزيران»، تحادث الرئيس الإيراني حسن روحاني هاتفيا مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، وأكد له أن بلاده «لا تسعى إلى الحرب مع أي دولة» ولا حتى مع الولايات المتحدة.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن روحاني قوله لماكرون: «أقول للأمريكيين: لقد اخترتم الطريق الخطأ، وأقول للأوروبيين: إنكم مخطئون بعدم قيامكم بأي شيء، وأدعو الجميع إلى العودة إلى التقيد بالتزاماتهم».

ولفت روحاني إلى أن انضمام إيران إلى الاتفاق النووي الذي أبرم في فيينا عام 2015 «كان مشروطا بالوعود الأوروبية الهادفة لضمان المصالح الاقتصادية لإيران والتي لم يتحقق أي شي منها».

وقال روحاني أيضا لماكرون: «إذا لم تتمكن إيران من الاستفادة» من الاتفاق فإنها «ستحد من الالتزامات» الواردة فيه، مذكرا بأن إيران «لن تدخل مهما تكن الظروف في مفاوضات جديدة حول الاتفاق».

واختلفت لهجة روحاني هذه المرة، عن اللهجة التي استخدمها الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني، في تصريحات بثتها «وكالة فارس للأنباء»، وأعلن فيها أن بلاده ستوقف التزامها ببندين آخرين من بنود الاتفاق النووي.

غير أن إيران واصلت التصعيد الكلامي. وفي أول خطاب بعد تعرضه لعقوبات من البيت الأبيض وصف المرشد خامنئي الولايات المتحدة بأنها «أكثر الحكومات شرًّا في العالم»، وقال إن «الثورة خلّصت الإيرانيين من قوقعة تلقي الضربات على الرأس»، لافتًا إلى أن بلاده لن تتراجع أمام العقوبات و«الإهانات ضدها».

وفي محاولة لتحضير الإيرانيين لأجواء الانتخابات البرلمانية المقررة مارس (آذار) 2020، اتهم خامنئي الأمريكيين بالسعي إلى «عرقلة» مشاركة الإيرانيين في الانتخابات والمظاهرات المؤيدة للنظام، وعدّ مشاركة الإيرانيين في المظاهرات التي تنظمها الحكومة والانتخابات «دليلًا على عدم تأثير الضغوط على الشعب الإيراني». وقال: «في مارس 2020 ستكون انتخابات (برلمانية)، أنا أعرف أن الشعب الإيراني رغم بعض الشكوك التي يثيرها البعض سيشارك بكثافة في الانتخابات».

وأبدى خامنئي شكوكًا في جدوى المفاوضات والتجاوب مع ترامب، وكرر وصف دعواته بـ «خدعة»، وتابع قائلا: «الأمريكيون الذين يخشون التقدم بسبب الرعب من عناصر قوة شعبنا (الصواريخ) يريدون نزع أسلحتنا وعناصر قوتنا بالمفاوضات حتى يذيقوا الشعب أنواع البلاء». ولم يقف خامنئي عند ذلك، بل ذهب أبعد في قراءة دوافع الرئيس الأمريكي قائلًا: «عندما لا يستطيع العدو أن يبلغ الأهداف، يفترضون الشعب ساذجًا ويقترحون المفاوضات ويقولون يجب أن تتقدم إيران. بطبيعة الحال سيتقدم شعبنا لكن من دونكم، وشرط ألا يقترب منكم». وقال خامنئي في خطاب أمام كبار المسؤولين في السلطة القضائية: «إذا وافقت على كلامه في المفاوضات سينتهي أمر الشعب، وإذا رفضته يستمرون في الدعايات السياسية والضغوط». وفي سياق التحدي الإيراني، الذي بدا واضحًا للعيان بعدما وقفت واشنطن صامتة رغم إسقاط الطائرة الأمريكية، قال المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي: إن إيران ستبدأ الجزء الخاص برفع سرعة تخصيب اليورانيوم إلى أربعة أضعاف بالتزامن مع تخطيها سقف 300 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب وفق الاتفاق النووي.

وكانت هذه أول مواجهة بين إيران وأطراف الاتفاق النووي خلال يونيو «حزيران»، بعدما أعلنت طهران الشهر الماضي (مايو- آيار) عن مهلة 60 يومًا لأطراف الاتفاق. كما أعلنت طهران عدة مرات عن أنها تنوي زيادة نسبة التخصيب من 3.67% إلى مستويات أعلى تتراوح بين 5 و20%.

وقال مساعد وزير الخارجية الإيرانية عباس عراقجي: إن بلاده لا تنوي تمديد مهلة 60 يومًا للأوروبيين. فيما قال المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية: إن «مهلة الشهرين التي منحتها إيران لأطراف الاتفاق النووي لا يمكن تمديدها، وستتخذ الخطوة الثانية وفق الجدول الزمني وستتابعه بدقة».

في التوقيت نفسه، حذّر الرئيس روحاني من أن «انهيار الاتفاق النووي ليس من مصلحة المنطقة والعالم». وقال: «لم يعد أمام أوروبا متسع من الوقت لإنقاذ الاتفاق النووي».

وعاد روحاني أمس لتوجيه اللوم إلى فرنسا وبريطانيا وألمانيا لأنها «لم تبذل ما يكفي من جهود للحفاظ على الاتفاق النووي»، مضيفًا أن من «مصلحة أوروبا وواشنطن الوفاء بوعودهما بموجب الاتفاق».

وكان روحاني يتحدث في الاجتماع الأسبوعي للحكومة الإيرانية، حيث كرر التعبير عن «خيبة أمل» الإيرانيين إزاء ما تعده طهران عدم تحرك الأوروبيين حول الاتفاق النووي. وشدد على أن انضمام إيران إلى الاتفاق «كان مشروطًا بالوعود الأوروبية الهادفة لضمان المصالح الاقتصادية لإيران والتي لم يتحقق أي شيء منها». وقال أيضًا لماكرون: «إذا لم تتمكن إيران من الاستفادة» من الاتفاق فإنها «ستحدّ من الالتزامات» الواردة فيه، مذكّرًا بأن إيران «لن تدخل مهما تكن الظروف في مفاوضات جديدة حول الاتفاق».

وخاطب روحاني الأمريكيين مباشرةً بقوله إن «الطريق الذي اخترتموه طريق خاطئ». ونصح واشنطن بالعودة إلى الاتفاق، من أجل خفض التوترات في المنطقة. وقال: «العودة هي الطريق الأقصر لتأمين مصالح جميع الأطراف، كما أنها في مصلحة العالم والمنطقة، خصوصًا فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار النووي».

وفي هذا الصدد، ذكر تحليل نشرته صحيفة «التايمز» البريطانية، 28 يونيو «حزيران»، أن إيران تقترب من صنع أسلحة نووية، وأكد التحليل أن «أي دولة تحتاج إلى ثلاثة مكونات

لتصبح قوة مسلحة نوويًّا، ألا وهي المادة الانشطارية المستخدمة في صنع قنبلة نووية، ووسائل إيصالها، والإرادة السياسية لاتخاذ تلك الخطوة في المقام الأول».

وأشارت الصحيفة إلى أنه «قبل إبرام الاتفاق النووي في عام 2015 كانت إيران قد خزنت ما يكفي من اليورانيوم المنخفض التخصيب، لتحويله إلى وقود يستخدم لصنع قنابل نووية عدة، وأنها قد أتقنت وسائل القيام بذلك. ويعتقد الخبراء أن إيران كانت تبعد حينها أسابيع عن امتلاك المادة الانشطارية اللازمة لصنع قنبلة، لكن القيود المفروضة على الاتفاق النووي مددت هذا الإطار الزمني إلى نحو عام».

وحسب الصحيفة، فقد «قيد الاتفاق نقاء اليورانيوم المخصب في إيران بنسبة 3.67%، وهو نقي بدرجة كافية لتزويد مفاعل نووي مدني، لكنه أقل بكثير من نسبة الـ90% المطلوبة لصنع قنبلة. كما خفض الاتفاق عدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة لتخصيب اليورانيوم من 19000 إلى 6000، وحظر الجيل الأكثر تطورا من أجهزة الطرد المركزي التي تطورها إيران».

وفي 29 يونيو «حزيران»، قالت طهران، إن الكرة الآن في ملعب أوروبا لحماية إيران من العقوبات الأمريكية، ومنعها من تقليص التزاماتها بموجب الاتفاق النووي المبرم مع القوى العالمية.

ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية، شبه الرسمية، عن مصدر مطلع قوله إن إيران ستتخطى قريبًا الحد الأقصى لكمية اليورانيوم المخصب المنصوص عليها في الاتفاق النووي، وذلك بعدما أخفقت الدول الموقعة على الاتفاق في تلبية مطالب طهران الخاصة بـ«حمايتها» من العقوبات الأمريكية. ونقلت الوكالة عن المصدر، الذي لم تكشف عن اسمه، قوله: «نظرًا إلى أن اجتماع اللجنة في فيينا لم يلب مطالب إيران العادلة، فإن إيران عازمة على تقليص التزاماتها الواردة بالاتفاق، وسيتم قريبًا تجاوز حد كمية اليورانيوم المخصب، وقدرها 300 كيلوغرام».

وعلى مستوى السياسة الخارجية لنظام الملالي الحاكم طهران، انتقد مركز الدراسات الدبلوماسية الإيرانية، في تقرير له خلال يونيو «حزيران» سياسة إيران الخارجية، لافتا أن طهران ستدفع ثمنا باهظا إذا ما استمرت دبلوماسيتها على النهج نفسه الذي تبنته على مدار العقود الأربعة الماضية.

وأجرى المركز، وهو مركز نافذ ومقرب من الخارجية الإيرانية، لقاءً خاصا مع الباحث

والخبير الإيراني المختص في الشؤون الدولية، نوذر شفيعي، حمّل فيه الدبلوماسية الإيرانية مسؤولية تحول غالبية الأمة الإسلامية والعربية إلى مناهضين للسياسية الإيرانية الخارجية بالمنطقة.

وقال شفيعي، لمركز الدراسات الدبلوماسية الإيرانية: إن «أحد أهم أخطاء السياسة الخارجية الإيرانية هي أن إيران خلال بناء العلاقات مع الدول الإسلامية تركز على التواصل مع الشعوب، وليس حكومات هذه الدول، ويتم تجاوز الحكومات الرسمية في بناء العلاقات مع الدول الإسلامية».

وأضاف شفيعي، منتقدًا سياسة إيران الخارجية: «بعد أربعين عامًا من الدبلوماسية الخارجية الإيرانية أي بعد نجاح الثورة الإيرانية، لم تحصل إيران على أي نتائج إيجابية من الشعوب العربية والإسلامية، وهناك معارضة كبيرة من قبل الأمتين الإسلامية والعربية لسياسات طهران بالمنطقة».

وعن أسباب عدم تأييد العرب والمسلمين لسياسات إيران الخارجية قال شفيعي: «يرجع ذلك إلى التوجه المذهبي للسياسة الخارجية الإيرانية وبعض القرارات العسكرية والأمنية التي تبنتها إيران على مدى العقود الأربعة الماضية، وبعض القضايا الأخرى، تسببت في مواجهة غالبية المجتمع العربي والإسلامي لسياسات النظام الإيراني في المنطقة».

يوليو «تموز»

تصاعدت الأزمة السياسية في الخليج العربي خلال يوليو «تموز»، على خلفية الممارسات العدوانية الإيرانية في المنطقة، وتعقّد المواجهة بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا ودول الخليج من جهة ثانية.

وفي الثالث من الشهر، قال وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، عادل الجبير، إن بلاده لا تريد حربًا في المنطقة. وأكد الجبير، خلال مقابلة مع صحيفة «تايمز» اليابانية، أنه «لا يجب السماح للنظام الإيراني بالاستمرار في سياساته العدوانية مثل استهداف السفن التي تنقل النفط واستهداف أنابيب النفط، لأن هذا يعد استهدافًا لأمن الطاقة والاقتصاد العالمي»، موضحا أن «استمرار النظام الإيراني في هذه السياسات يجعلهم يدفعون ثمنًا باهظا».

وأضاف أن «لقاءات ولي العهد محمد بن سلمان، بعدد من قادة دول مجموعة الـ20 الأخيرة، كانت مطولة وتناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية مع هذه الدول ودور المملكة في تحقيق الاستقرار في المنطقة والعالم، وتبادل الآراء حول عدد من قضايا الساعة ومن ضمنها سياسات النظام الإيراني في المنطقة».

وأوضح وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، أن اللقاءات شكلت فرصة للتأكيد على دور المملكة المحوري والرئيسي، في توحيد الجهود المبذولة لمساعدة عدد من الدول على مواجهة التحديات وتوحيد الصفوف لضمان استقرارها، إضافة إلى جهود المملكة في مجال مكافحة الإرهاب».

وقال إن الولايات المتحدة قد تواصلت مع عدد من الدول المتشابهة في التفكير، بما في ذلك اليابان، فيما يتعلق بخيارات ضمان حرية الملاحة في الخليج العربي، مشيرا إلى أنه يتم

في الوقت الحالي دراسة الخيارات المناسبة لمواجهة التهديدات الإيرانية، بما في ذلك الإجراءات العسكرية والاقتصادية على حد سواء.

وأضاف الجبير: أعتقد أن اليابان لديها مصالح كبيرة في الشرق الأوسط، أي تهديد لحرية الملاحة في الخليج سيكون له تأثير ليس فقط على اليابان ولكن أيضا على الاقتصاد العالمي.

ولفت وزير الدولة السعودي إلى أن «المناقشات جارية، ولكن العامل الرئيسي يتمثل في أن كل دولة يجب أن تساهم بطريقة أو بأخرى، مؤكدا أن لكل دولة مصالحها في الحفاظ على مبدأ حرية الملاحة».

من جهة ثانية، وفي تطور خطير كان له تبعاته الوخيمة على إيران، أوقفت سلطات مستعمرة جبل طارق التابعة لبريطانيا فجر 4 يوليو «تموز» ناقلة النفط الإيرانية «غريس 1» بمساعدة البحرية الملكية البريطانية، في حين كانت الناقلة على بعد أربعة كيلومترات جنوب مضيق جبل طارق على البحر المتوسط.

وقال رئيس وزراء جبل طارق، فابيان بيكاردو، في بيان، وقتها: «إن لدينا كل الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد أن «غريس 1» كانت تنقل شحنتها من النفط الخام إلى مصفاة بانياس التي يملكها كيان يخضع لعقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على سوريا».

وفي مساء اليوم نفسه، 4 يوليو «تموز»، استدعت إيران السفير البريطاني في طهران للتنديد بـ «الاعتراض غير القانوني» لناقلة نفط إيرانية عملاقة في جبل طارق، يشتبه بأنها تنقل نفطا خامًّا إلى سوريا.

وفي طهران، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي: «إثر الاعتراض غير القانوني لناقلة نفط إيرانية في مضيق جبل طارق من جانب القوة البحرية التابعة لبريطانيا، تم استدعاء سفير هذا البلد إلى وزارة الخارجية».

وطالبت طهران، لندن «بالإفراج الفوري» عن ناقلة النفط المحتجزة في جبل طارق. وقالت وزارة الخارجية الإيرانية إن مسؤولا كبيرًا في الوزارة أكد أثناء اللقاء أن الخطوة البريطانية «غير مقبولة»، ودعا إلى «الإفراج الفوري عن ناقلة النفط، لأنها احتجزت بناء على طلب الولايات المتحدة».

وهدد أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني محسن رضائي، في تغريدة نشرها (خلال اليوم نفسه) على موقع تويتر، بأنه «إذا لم تطلق بريطانيا الناقلة، فإن إيران ستتخذ إجراء مماثلا ضد ناقلة بريطانية».

وكتب رضائي قائلا: إن «الثورة الإسلامية لم تكن الطرف البادئ بإثارة التوتر في أي قضية في عمرها الـ40، لكنها لم تتوان عن الرد على المتغطرسين والبلطجية». وأضاف «إن لم تفرج بريطانيا عن حاملة النفط الإيرانية، فوظيفة الأجهزة المسؤولة الرد المماثل واحتجاز ناقلة نفط بريطانية».

وتعليقا على ذلك، صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، 5 يوليو «تموز»، بأن توقيف ناقلة النفط الإيرانية التي كانت متوجهة إلى سوريا في جبل طارق «نبأ ممتاز».

وكتب بولتون على موقع تويتر: «بريطانيا اعترضت ناقلة النفط العملاقة غريس 1، المحملة بالنفط الإيراني إلى سوريا في انتهاك لعقوبات الاتحاد الأوروبي».

وتابع بولتون أن «أمريكا وحلفاءها سيواصلون منع نظامي طهران ودمشق من الإفادة من هذه التجارة غير القانونية»، من دون أن يؤكد ما إذا كانت الولايات المتحدة قد طلبت اعتراض الناقلة من عدمه.

وردًّا على التصعيد الأمريكي- البريطاني، وفي تصرف متهور، أعلنت إيران 7 يوليو «تموز»، عن عزمها رفع نسبة تخصيب «اليورانيوم»، ما أثار إدانات دولية واسعة، وبشكل خاص من القوى الأوروبية الموقعة على الاتفاق.

وأكد وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، أن بلاده لن تتراجع عن هذه الخطوة ما لم «تف الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق النووي بالتزاماتها تجاه إيران».

وقال وزير الخارجية: إن إيران «بدأت الجولة الثانية من الإجراءات التعويضية» بموجب الفقرة 36 من خطة العمل المشتركة. وكتب على حسابه بموقع تويتر: «نحتفظ بحقنا في اتخاذ إجراءات تعويضية وفق خطة العمل المشتركة لحماية مصالحنا في مواجهة الإرهاب الاقتصادي الأمريكي، ولا يمكن التراجع عن هذه الخطوات إلا بالتزام الدول الأوروبية الثلاث».

من جانبه، قال المتحدث باسم الحكومة علي ربيعي، في مؤتمر صحفي مع نائب وزير

الخارجية عباس عراقجي: سنبدأ اليوم رسميًّا بتجاوز مستوى 3.67 بالمئة في تخصيب اليورانيوم.

وتابع: «إن أوروبا قد فشلت في أن تبرّ بالتزاماتها وهي أيضًا تتحمل جزءًا من المسؤولية»، مضيفا: «إن الأبواب مفتوحة للدبلوماسية، ولكن الحاجة الآن هي إلى مبادرات جديدة».

في المقابل، دعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إيران، في اليوم نفسه، إلى «توخي الحذر» بعيد إعلانها عن زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم عن النسبة المحددة طبقا للاتفاق النووي مع القوى الكبرى عام 2015.

وقال ترامب: إن «ايران تفعل الكثير من الأشياء السيئة»، مشيرا إلى أن الطريقة التي تعمل بها إيران توحي بسعيها لامتلاك سلاح نووي ، لكنها «لن تمتلكه أبدا».

وكان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو قد سبق ترامب في التنديد بالموقف الإيراني، قائلا إن طهران ستواجه مزيدًا من العقوبات والعزلة.

فيما دعت بريطانيا إلى إلغاء القرار الإيراني برفع نسبة التخصيب فورًا، واتهمت فرنسا إيران بخرق الاتفاق الموقع معها.

وحث الاتحاد الأوروبي إيران على وقف الأعمال التي تخالف الاتفاق النووي الموقع معها، وقال إنه على تواصل مع الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق، وقد يؤسس لجنة مشتركة لبحث القضية.

وجاء في بيان صدر 7 يوليو «تموز»، عن فيديريكا موغيريني، مسؤولة السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي: «نشعر بقلق شديد حيال إعلان إيران بأنها ستبدأ عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق الحد المنصوص عليه عند 3.67%، ونحض إيران بشدة على وقف وإلغاء كل النشاطات التي لا تتوافق مع التزاماتها».

واستنكر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون «انتهاك إيران لالتزاماتها النووية». وجاء إعلان الرئيس الفرنسي بعد يوم واحد من محادثة مع الرئيس الإيراني حسن روحاني عبر فيها عن « قلقه الشديد» من العواقب التي ستنجم عن التخلي عن الاتفاق النووي لعام 2015.

وحثت وزارة الخارجية الفرنسية طهران على عدم تخصيب اليورانيوم إلى مستويات تتجاوز النسبة المنصوص عليها في الاتفاق النووي لعام 2015.

وقالت الوزارة في بيان «نحث إيران بشدة على وقف نشاطاتها التي لا تتوافق مع التزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة».

وفي الإطار نفسه، قال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية إنه على الرغم من أن إيران قد خرقت الآن شروط الاتفاق النووي، إلا أن المملكة المتحدة «ملتزمة بالكامل» به، وتحض طهران بشدة على وقف أنشطتها تلك، كما أنها تنسق مع الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق بشأن ما يجب فعله.

من جانبها، قالت ألمانيا إنها «قلقة للغاية» وحثت إيران على عدم اتخاذ أي خطوات أخرى تعرض الاتفاق للخطر.

وإلى ذلك، اتخذت التوترات المتزايدة في الخليج العربي خلال فترة التقرير بُعدًا إلكترونيًّا، من خلال قيام الولايات المتحدة بشن هجوم سيبراني، في 9 يوليو «تموز»، على أنظمة الحواسيب العسكرية الإيرانية ردّا على إسقاط إحدى طائراتها بدون طيار، بينما أفادت بعض التقارير أن قراصنة الحكومة الإيرانية في المجال الإلكتروني قاموا بتصعيد عمليات التجسس عبر الإنترنت باستهدافهم المنظمات الأمريكية.

وذكر تقرير نشره «معهد واشنطن» 9 يوليو «تموز»، أنه «كلما نفذت إيران عمليات سيبرانية ردًّا على نزاعات، أو توترات، أو تحركات اعتبرتها هجومية، سابقًا، كانت تصمم تلك العمليات بشكل يُلحق تكاليف ملموسة ويُظهر قدرة استهداف استراتيجية مع الحفاظ على إمكانية الإنكار بشكل معقول وتجنب التصعيد».

ورجح التقرير أن تتخذ العمليات السيبرانية المستقبلية التي قد تشنّها إيران على الولايات المتحدة شكل هجمات مستهدفة ومعايرة، ضد مؤسسات تجارية أو ركائز اقتصادية مهمة، بهدف إلحاق ضرر وتكبيد خسائر مالية وعرقلة حياة الأمريكيين أو عملياتهم التجارية. ومن شأن خبرة إيران المتنامية في الهجمات بواسطة برمجيات المحو الخبيثة - مقرونةً بالمعلومات الاستخباراتية التي استخلصتها من عمليات التجسس السيبراني المتواصلة - أن تُعرّض مجموعة كبيرة من الجهات الأمريكية للخطر، وتتحدّى قدرة واشنطن على تحديد الأهداف المحتملة.

ووفق التقرير، سبق أن شهدت الأزمة الراهنة أدلة على حدوث عمليات سيبرانية من كلا الجانبين. ففي الشهر الماضي «يونيو- حزيران»، شنّت الولايات المتحدة هجمات إلكترونية

على أنظمة الأسلحة الإيرانية بعد أن قام النظام بإسقاط طائرة بدون طيار من نوع «آر كيو-4». وكشفت شركات الأمن السيبراني أيضًا استعدادات لساحة المعركة تقوم بها جهات فاعلة سيبرانية إيرانية، وقد يكون في ذلك دلالةً على ما سيحدث، فالإمكانيات الإيرانية الآخذة في التطور وعمليات التجسس المستمرة تشير إلى احتمال تعرُّض الجهات الأمريكية لخطر كبير.

وإذا صعّدت إيران أعمالها إلى حد شنّ هجمات سيبرانية معطِّلة، فبإمكان هذه الهجمات استهداف شبكة الكهرباء في الولايات المتحدة التي سبق أن سبرت أغوارها، أو شبكات المياه التي تسللت إليها، أو أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي استَخرجت منها البيانات، أو حتى الحكومات المحلية. وبالمثل، فإن حلفاء الولايات المتحدة في الخليج قد يجدون أنفسهم أهدافًا مؤاتية للقراصنة الإيرانيين، وخاصة السعودية التي تتعرّض للهجمات أو الاختراقات بشكل منتظم منذ عام 2013 على أقل تقدير.

وبما أن الولايات المتحدة لجأت إلى الأساليب السيبرانية للرد على أي هجومٍ حركي، فقد لا تجد القيادات الإيرانية سببًا وجيهًا لأي تحفّظ استراتيجي في الفضاء السيبراني. وبالفعل، فإن الرد الأمريكي المتحفظ قد يشجّع طهران على التحرك بقوة في هذا المجال، اعتقادًا منها أن واشنطن ملتزمة بترددها في اتخاذ إجراء في المجالات العسكرية الأخرى. فالرئيس ترامب الذي غالبًا ما يكرر شكوكه في الجهة التي تُسند إليها الهجمات السيبرانية الخارجية ضد أمريكا، قد يعطي إيران حافزًا إضافيًّا، شأنه شأن البيان الذي أشار فيه إلى أن إسقاط الطائرة بدون طيار ربما كان خطأ.

في سياق مختلف، وإلحاقا على قضية السفينة الإيرانية المحتجزة «غريس 1»، قالت شرطة جبل طارق في 13 يوليو «تموز»: إنها أفرجت عن طاقم الناقلة المحتجزة لديها للاشتباه بانتهاك العقوبات الأوروبية بنقلها النفط إلى سوريا.

وأطلقت السلطات في جبل طارق سراح أربعة من أفراد طاقم ناقلة النفط الإيرانية المحتجزة بكفالة، من دون توجيه أي اتهامات لهم، حسبما قالت شرطة المنطقة الخاضعة لسيطرة بريطانيا.

وقالت شرطة جبل طارق الملكية: إن التحقيق لا يزال مستمرًّا ولا تزال الناقلة محتجزة، موضحة أن الرجال الأربعة المفرج عنهم يحملون الجنسية الهندية.

ودعت إيران الحكومة البريطانية، في اليوم نفسه، للإفراج الفوري عن «غريس 1»، محذرة من «الرد بالمثل»، وذلك بعد محاولة ثلاث سفن إيرانية اعتراض سبيل ناقلة تابعة لشركة بريطانية في مضيق هرمز، حسب ما أعلنت السلطات البريطانية، وهو الأمر الذي نفته طهران.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي: «إذا سمحت بريطانيا لنفسها بالتأثر والانجرار إلى ألعاب خطرة تلعبها الولايات المتحدة الأمريكية، ننصحها بألا تفعل هذا».

لكن رئيس حكومة جبل طارق، فابيان بيكاردو، قال أمام البرلمان، مساء اليوم ذاته 13 يوليو «تموز»: إن حكومته قررت ضبط الناقلة «بشكل مستقل تماما، استنادا إلى خروقات لقانون عقوبات الاتحاد الأوروبي القائم، وليس مستندا على الإطلاق إلى اعتبارات سياسية استثنائية».

ووسط تصاعد التوتر بين طهران ولندن، أعلنت الأخيرة في 16 يوليو «تموز»، أنها سترسل سفينة حربية ثالثة إلى الخليج محذرة من أن «التصعيد ليس في مصلحة أحد». وجاء ذلك في وقت هدد فيه المرشد الأعلى الإيراني خامنئي، بنفسه، بالرد على «اختطاف» سفينة النفط الإيرانية.

وقالت وزارة الدفاع البريطانية، في حينه، إنه سيتم إرسال السفينة الحربية دانكان، وهي فرقاطة من الفئة 45، إلى منطقة الخليج لضمان استمرار الوجود الأمني البحري البريطاني في حين تخضع السفينة «مونتروز»، وهي فرقاطة من الفئة 23، لأعمال صيانة مخططة سلفا. وفي وقت لاحق من العام سيتم إرسال السفينة «كنت»، وهي فرقاطة من الفئة 23، إلى المنطقة بدلًا من السفينة «دانكان».

وذكرت الوزارة أنه سيتم إرسال سفينة الإمداد «ويف نايت» إلى الخليج في بداية أغسطس «آب». وقالت الوزارة «تلك التحركات المخططة منذ فترة طويلة لا تعكس تعزيزًا لتمركز المملكة المتحدة في المنطقة وهي روتينية».

من جانبه، قال المتحدث باسم رئيسة وزراء بريطانيا السابقة تيريزا ماي: إنّ أي تصعيد في التوتر بمنطقة الخليج بين الدول الغربية وإيران ليس في مصلحة أحد، وذلك بعد تهديدات من إيران بالرد على احتجاز ناقلة النفط، بالمثل، وهو ما حدث بالفعل فيما بعد، خلال الشهر نفسه، الأمر الذي أسهم في تعقيد الأمور على مستوى الأزمة الإيرانية المتفاقمة.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئيسة وزراء بريطانيا: «كان موقفنا دوما ثابتا: التصعيد في الخليج ليس في مصلحة أحد، وأكدنا ذلك مرارًا للإيرانيين». وردًّا على سؤال بشأن إرسال سفينة حربية ثالثة وسفينة إمداد إلى الخليج، قال المتحدث: «لدينا وجود دائم في المنطقة».

من جهته، هدد المرشد الإيراني علي خامنئي، نفسه، بالرد على «اختطاف» بريطانيا لناقلة نفط إيرانية قبالة سواحل جبل طارق. وقال خامنئي: «لقد أصبح خبثهم مكشوفًا للجميع، فقد اختطفوا ناقلتنا النفطية بقرصنة بحرية، ويسعون لإضفاء صفة قانونية على ذلك، الإيرانيون لن يدعوا ذلك يمر دون رد، وسيردون عليه في الوقت والمكان المناسب».

وفي 18 يوليو «تموز»، حذر اللواء حسين سلامي، قائد «الحرس الثوري»، من أن إيران ستحول استراتيجيتها الدفاعية الحالية إلى استراتيجية هجومية «إذا ما ارتكب العدو حسابات خاطئة»، وفقًا لتقرير بثته وكالة أنباء تسنيم الإيرانية شبه الرسمية، في حينه.

وقال سلامي: «فيما يتعلق بالاستراتيجية، فإننا نتصرف بشكل دفاعي، وهذا يعني أننا لن نبدأ أو نشن أي حرب»، مضيفًا «ومع ذلك فإن الوضع يتعارض تمامًا عندما يتعلق الأمر بالموقف التكتيكي (للبلد)، وإذا ارتكب الأعداء أي سوء تقدير، فإن استراتيجيتنا الدفاعية ستتحول إلى استراتيجية هجومية».

وشدد سلامي، على أن إيران مستعدة لحماية نفسها، وأن القوات البحرية كانت على استعداد تام «لتأمين المياه الإقليمية لإيران»، حسبما ذكرت وكالة أنباء تسنيم.

أدلى سلامي بهذه التصريحات أثناء «تفتيش» أربع جزر استراتيجية تقع بالقرب من مضيق هرمز في الخليج، من أجل «تقييم درجة استعدادها العسكري». ويذكر أن ثلاثًا من هذه الجزر الأربع، هي موضوع نزاع حدودي طويل الأمد بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال سلامي: إن «حماية وتأمين الخليج الفارسي ومضيق هرمز والجزر الثلاث المتنازع عليها وشواطئها كانت ذات أهمية حاسمة ليس لإيران فحسب، ولكن من أجل رفاهية العالم بأسره». وأضاف أن هذه المناطق «حساسة للغاية وضرورية للأمن والاقتصاد العالمي».

وسعيا إلى مزيد من التصعيد السياسي والعسكري في المنطقة، قال المتحدث باسم البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة، علي رضا مير يوسفي: إن برنامج طهران للصواريخ الباليستية غير مطروح للتفاوض.

جاءت تصريحات مير يوسفي في 16 يوليو «تموز»، عقب حديث وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو عن استعداد الإيرانيين لمناقشة برنامجهم للصواريخ. كما أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه تم إحراز تقدم في جهود الحد من التوتر مع إيران.

وقال بومبيو، في اجتماع عقد بالبيت الأبيض، إن إيران أشارت إلى أنها على استعداد لتتفاوض بشأن برنامجها للصواريخ الباليستية. وقال ترامب: «سنرى ما سيحدث، ولكن تطورًا كبيرًا حدث».

وسرعان ما رد مير موسوي على تعليقات بومبيو، حيث قال في تغريدة على موقع تويتر: «إن صواريخ إيران ليست مطروحة للتفاوض تحت أي ظرف من الظروف، مع أي فرد أو أي دولة».

وردًّا على احتجاز السفينة «غريس 1» المشار إليها سابقا، وفي 19 يوليو «تموز»، قال «الحرس الثوري» إنه احتجز ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبيرو» في مضيق هرمز، بينما دب خلاف، في اليوم نفسه، بين واشنطن وطهران بشأن إسقاط طائرة مسيرة إيرانية أكدت الولايات المتحدة أن بحريتها أسقطتها، وهو ما نفته إيران بشكل قاطع.

وحرصت إيران، في البداية، على عدم التصريح الرسمي بأن احتجازها لناقلات النِّفط جاء في إطار حالة التوتر والتصعيد الراهنة بين إيران والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وتجسد ذلك في التبريرات القانونية التي ساقتها طهران لاحتجازها السفينة البريطانية، سواء بزعم تلويثها للبيئة، والانحراف عن مسارها القانوني، أو بغرض التحقيق في اصطدام مزعوم للناقلة بقارب صيد إيراني، وهو ما ثبت عدم صحته بعد ذلك، حيث اعترفت طهران رسميًّا باحتجاز الناقلة البريطانية، مؤكدة أن ذلك جاء ردًّا على احتجاز «غريس 1».

ورغم الأكاذيب التي روجتها طهران في السابق، بشأن الناقلة البريطانية المحتجزة، وفي 22 يوليو «تموز»، نشرت إيران فيديو يصور هبوط خمسة جنود ملثمين من «الحرس الثوري» من طائرة هليكوبتر على سطح ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبيرو»، ومصادرة الناقلة وإجبارها على الذهاب إلى ميناء بندر عباس ورفع العلم الإيراني عليها.

فعلت إيران ذلك بتفاخر، لإثبات نفوذها على مضيق هرمز، وقدرتها على التحكم في مرور بين 30 إلى 40 في المئة من النفط المنقول بحرًا على مستوى العالم، وكذلك انتقامًا

من قيام بريطانيا باحتجاز ناقلة نفط إيرانية في جبل طارق. وكانت الحادثة نفسها كاشفة عن حقيقة السياسة الإيرانية المنهجة تجاه التعاطي مع مسألة عبور الناقلات البحرية في مياه الخليج، ودليلًا على اعتماد طهران سياسة «قرصنة الدولة» بشكل رسمي، وعلى أعلى المستويات السياسية في البلاد، إذ رُوِّج للحادثة من بعض أقطاب النظام على أنها جاءت كرد فعل على احتجاز بريطانيا لناقلة النِّفط الإيرانية «غريس 1» أثناء العبور من مضيق جبل طارق بحجة أنها متجهة لتزويد نظام بشار الأسد بالنفط الذي يتمّ بمخالفة العقوبات الدولية المفروضة عليه.

وعن حادث احتجاز الناقلة، وهي سفينة شحن سويدية كانت ترفع العلم البريطاني، قالت لندن (في نفس اليوم) إنها تسعى بشكل عاجل لمزيد من المعلومات عن الناقلة «ستينا إمبيرو» التي كانت متجهة صوب ميناء سعودي، ثم غيرت وجهتها فجأة قسرًا عقب عبورها مضيق هرمز.

ونقلت الوكالة الإيرانية للأنباء عن مصدر عسكري قوله: إن الناقلة البريطانية التي احتجزها «الحرس الثوري» أغلقت جهاز التتبع وتجاهلت تحذيرات من قوات «الحرس».

وقال المصدر للوكالة: «أغلقت الناقلة جهاز التتبع وتجاهلت تحذيرات عديدة من الحرس قبل احتجازها». وذكر المصدر نفسه أن انتهاكات الناقلة شملت- أيضا- الإبحار في الاتجاه الخاطئ في ممر ملاحي وتجاهل التعليمات.

وتعليقا على ذلك، قال وزير الخارجية البريطاني جيريمي هنت في تصريحات وقتها: «أشعر بقلق شديد إزاء احتجاز السلطات الإيرانية سفينتين في مضيق هرمز».

وأضاف الوزير البريطاني: «سأحضر بعد قليل اجتماعا أمنيًّا لاستعراض ما نعلمه وما يمكننا فعله لضمان الإفراج سريعا عن السفينة».

وأكد هنت أن «احتجاز (السفن) أمر غير مقبول. ومن الضروري الحفاظ على حرية الملاحة وقدرة كل السفن على التحرك بأمان وحرية في المنطقة».

وتصاعد التوتر بشكل حاد في العلاقات بين إيران وأوروبا، بسبب الأمن في مياه الخليج والعقوبات الأمريكية على إيران وبرنامج طهران النووي. وزادت الوقائع التي تشهدها المنطقة المخاوف الدولية من الانزلاق إلى حرب مدمرة في الممر المائي الاستراتيجي الحيوي لإمدادات

النفط العالمية. ودفع ذلك أسعار النفط للارتفاع إلى ما يتخطى 62 دولارا للبرميل.

من جهة أخرى، تضاربت تصريحات إيران والولايات المتحدة بشأن تأكيدات واشنطن من جانبها، أن بحريتها أسقطت طائرة مسيرة إيرانية في مضيق هرمز، لاقترابها أكثر من اللازم من مدمرة أمريكية، وهو ما نفته إيران بشدة.

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه ليس هناك شك في أن المدمرة الأمريكية «بوكسر» دمرت طائرة مسيرة إيرانية، لكن إيران بثت لقطات مصورة قالت إنها تثبت أن الواقعة لم تحدث على الإطلاق.

وقال ترامب: «لا شك في ذلك. أسقطناها». وأضاف أن بلاده تأمل «من أجل مصلحتهم ألا يقوموا بأي أمر أحمق. إذا فعلوا فسيدفعون ثمنًا لم يدفعه أحد من قبل».

وأعلن ترامب أن المدمرة «بوكسر»، وهي سفينة برمائية هجومية، دمرت طائرة مسيرة إيرانية لأنها حلقت حتى وصلت إلى مسافة ألف ياردة منها، فيما وصفه بأنه «عمل استفزازي وعدائي». وقال مسؤول أمريكي إن إسقاط الطائرة المسيرة تم من خلال التشويش الإلكتروني. غير أن إيران قالت إنه ليس لديها أي طائرات مسيرة مفقودة.

ونقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية شبه الرسمية عن المتحدث العسكري الإيراني قوله: إن كل الطائرات المسيرة بالبلاد عادت إلى قواعدها سالمة. ونقلت الوكالة عن أبو الفضل شكارجي المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية تأكيده أن «كل الطائرات المسيرة التابعة لإيران في الخليج الفارسي ومضيق هرمز، عادت سالمة إلى قواعدها بعد مهمة للتحقق والمراقبة ولم يرد أي تقرير عن أي رد من (السفينة الأمريكية) بوكسر».

وبث التليفزيون الإيراني الرسمي لقطات تظهر مشاهد جوية يقول إنها تثبت عدم صحة التأكيدات الأمريكية. وقال التليفزيون: إن الطائرة المسيرة صورت اللقطات، بينما أظهرت التوقيتات أن الطائرة كانت لا تزال تصور، بعدما قالت واشنطن إنها أسقطتها في مضيق هرمز.

وفي إطار مختلف، أعلنت إيران 21 يوليو «تموز» عن أن السعودية أفرجت عن ناقلة نفط إيرانية كانت أجبرت على الرسو في ميناء جدة السعودي في مايو «أيار» بسبب مشكلة فنية، وأن السفينة في طريق عودتها إلى إيران. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية عن وزير النقل محمد إسلامي قوله: إن الناقلة «هابينس وان» أفرج عنها نتيجة مفاوضات وتتجه الآن نحو

مياه الخليج. ونقلت «وكالة أنباء فارس» الإيرانية شبه الرسمية عن عباس موسوي، المتحدث باسم وزارة الخارجية، قوله: إن «إيران تثمن جهود السعودية في سبيل إعادة سفينة إيرانية كانت قد رست في ميناء جدة بسبب مشكلات فنية».

وأضاف الوزير الإيراني محمد إسلامي: «تم حل المشكلة أمس بفضل متابعتها من قبل إدارة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية» مضيفا أن «الناقلة برفقة سفينتين قاطرتين تتجه إلى الخليج الفارسي لدخول المياه الإقليمية الإيرانية». وبحسب وكالة الأنباء الرسمية لوزارة النفط الإيرانية (شانا)، أجبرت السفينة على الرسو في جدة للقيام بتصليحات بعد إصابتها بـ»عطل في المحرك» خلال إبحارها في البحر الأحمر.

من جانبه، قال موسوي: «تثمن إيران جهود سلطات السعودية وسويسرا وعُمان لضمان العودة الآمنة لناقلة النفط الإيرانية هابينس 1». وكانت وسائل إعلام إيرانية ذكرت هذا الشهر أن السعودية، لن تسمح للسفينة بمغادرة جدة بسبب خلاف على دفع تكاليف الإصلاح.

وأكدت الوكالة أنه «بالتنسيق مع السلطات المعنية، اقتيدت الناقلة حينها إلى أقرب مرفأ، في جدة، من أجل إصلاحات ومن أجل اتخاذ التدابير اللازمة». وذكرت شركة الناقلات الإيرانية الوطنية أنه إضافة إلى «المفاوضات السياسية والدبلوماسية» فقد تطلب الإفراج عن الناقلة «دفع التكاليف المتعلقة» التي طالبت بها السعودية. وحسب تقرير لوكالة مهر للأنباء، فقد دفعت إيران أكثر من 10 ملايين دولار لميناء جدة مقابل عمليات الإصلاح والصيانة للناقلة.

وفي 28 يوليو «تموز»، ضمن الإطار نفسه، رحبت إيران بدعوة مندوب السعودية لدى الأمم المتحدة لإجراء محادثات بين البلدين ودعت إلى اتخاذ إجراءات عملية في هذا الصدد، وفقا لوكالة فارس الإيرانية.

وقال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، إن طهران ترحب بتصريحات مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة وتدعو لاتخاذ إجراءات عملية في هذا الصدد.

وأشار المسؤول الإيراني إلى أن بلاده دعت دائما إلى استقرار وأمن دول المنطقة، لافتًا إلى أن إيران تحترم العلاقات الثنائية والمعاهدات الأمنية، وفقا لفارس. وقال ربيعي إن تصريحات المندوب السعودي «إيجابية» وأكد أن بإمكان السعودية أن تلعب «دورا مستقلًّا»، واصفا

أداءها بـ «السلبي» خلال الفترة الماضية، ولكن ورغم ذلك أشار إلى أن أمن المنطقة واستقرارها يرتبطان بشكل مباشر بسلوك المملكة في المستقبل.

وكان عبد الله المعلمي، مندوب السعودية لدى الأمم المتحدة، قد أبدى استعداد بلاده لإنشاء علاقات ثنائية بين الدول العربية وإيران، رغم الدور «السلبي» للأخيرة في المنطقة، لافتًا إلى أن هذه العلاقات يجب أن تبنى على سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وكبادرة أخرى على حسن النية، حظي حجاج إيرانيون باستقبال دافئ من قبل السلطات السعودية، لدى وصولهم إلى أراضي المملكة في 28 يوليو «تموز».

وحسب ما أوردته وكالة (إرنا) الإيرانية الرسمية، في حينه، فقد نشرت الوكالة صورًا تظهر مجموعة من الحجاج الإيرانيين، الذين استقبلتهم سلطات الحج في المملكة بالورود والحلويات عند دخولهم المدينة المنورة.

وأوضحت الوكالة، أن أكثر من 52 ألف زائر إيراني وصلوا، منذ 13 يوليو «تموز» حتى 28 من الشهر نفسه، إلى مكة المكرمة، من أجل أداء فريضة الحج لهذا العام، وذلك في إطار 368 قافلة. يشار إلى أن رئيس منظمة الحج والزيارة الإيرانية، علي رضا رشيديان، أعلن في وقت سابق أن إجمالي عدد الحجاج الذين وصلوا إلى السعودية حتى 27 يوليو «تموز»، بلغ 60 ألفًا و623 شخصًا، بما يشمل الزوار ومسؤولي شؤون الحجاج الإيرانيين.

غير أن طهران أبت إلا أن تمضي في غيها، فبعد 10 أيام فقط من حادث القرصنة الإيرانية على الناقلة البريطانية «ستينا إمبيرو»، التي احتجزها «الحرس الثوري» في 19 يوليو «تموز» بدعوى «عدم احترام القانون الدولي للبحار»، ردا على حجز السلطات البريطانية في جبل طارق ناقلة النفط الإيرانية «غريس 1»، قال السفير الإيراني لدى بريطانيا، في 29 يوليو «تموز»، حميد بعيدي نجاد على تويتر: إنه «من المستحيل المضي في الإفراج عن الناقلة البريطانية مقابل الإفراج عن الناقلة الإيرانية كما تقترح وسائل إعلام بريطانية».

وعزا بعيدي نجاد ذلك إلى «أن بريطانيا احتجزت الناقلة الإيرانية بشكل غير شرعي، في حين تم احتجاز الناقلة البريطانية لانتهاكها بعض قواعد السلامة أو الأمن في مضيق هرمز»، وفق قوله.

من جانبه، نشر «الحرس الثوري» في اليوم نفسه، 29 يوليو «تموز»، تسجيل فيديو جديدًا، ظهر فيه أفراد تابعون له يوجهون تحذيرًا لسفينة حربية بريطانية ويطلبون منها الابتعاد خلال احتجاز ناقلة نفط ترفع علم بريطانيا قرب مضيق هرمز يوم 19 يوليو (تموز).

وقال ممثل لبحرية «الحرس الثوري» في التسجيل الذي بثته وكالة تسنيم شبه الرسمية: «مطلوب منكم عدم التدخل في هذه الأمور»، ورد عليه صوت بلكنة بريطانية قائلًا: «هذه السفينة الحربية البريطانية إف 236. أنا على مقربة من مضيق معترف به دوليًّا مع سفينة تجارية إلى جواري تقوم بالمرور»، ويقول ممثل بحرية «الحرس الثوري»: «لا تعرضوا حياتكم للخطر». لكن السفير البريطاني لدى إيران، روب ماكير، قال على تويتر: إن «تخفيف التوترات هو الأولوية الأولى لبريطانيا وسفارتها في طهران، وإن التهدئة من مستوى التوتر لا تزال هي الأولوية الأولى للسفارة ولبريطانيا. وفي هذا الرابط تلاحظون نموذجًا للمساعي المبذولة من قبل الحكومة البريطانية إلى اليوم بغية خفض التوترات في الخليج»، وكان يشير إلى رابط لموقع الحكومة البريطانية الرسمي بهذا الخصوص.

واستبعد وزير الخارجية البريطاني الجديد دومينيك راب، مبادلة ناقلة النفط البريطانية التي صادرتها إيران في مضيق هرمز بالسفينة الإيرانية التي اعترضها البريطانيون قبالة جبل طارق.

وردًّا على سؤال لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، حول ما إذا كان البريطانيون ينوون القيام بعملية مبادلة لمحاولة تسوية الأزمة بين البلدين، بعد تلميح طهران الأسبوع الماضي لذلك، قال راب: «لا».

وأضاف أن «الأمر لا يتعلق بمقايضة، الأمر يتعلق بفرض احترام القانون الدولي وقواعد النظام القانوني الدولي»، معتبرًا أن وضعي السفينتين ليسا متشابهين.

وتابع أن السفينة الإيرانية «تم اعتراضها لأنها انتهكت عقوبات (الاتحاد الأوروبي) وكانت تتجه إلى سوريا وهي محملة بالنفط»، الأمر الذي نفته طهران. واعتبر في المقابل أن الناقلة التي ترفع علم بريطانيا محتجزة بشكل «غير قانوني».

واعتبرت إيران، دعوة لندن لتشكيل مهمة بحرية أوروبية في الخليج حيث وصلت بارجة حربية بريطانية ثانية «استفزازًا».

وقال وزير الدفاع البريطاني بن والاس، إن «حرية الملاحة في مضيق هرمز أمر حيوي ليس فقط للمملكة المتحدة بل أيضًا لشركائنا وحلفائنا الدوليين». وأعلنت وزارة الدفاع البريطانية، أنها أمرت البحرية الملكية بمواكبة السفن المدنية التي ترفع علم المملكة في مضيق هرمز.

ووصلت المدمرة البريطانية «إتش إم إس دنكن» إلى الخليج قبل يوم واحد من ذلك، 28 يوليو «تموز»، لتنضم إلى الفرقاطة «إتش إم إس مونتروز»، وذلك لتعزيز عمليات حماية ناقلات النفط والسفن الأخرى، و«لدعم المرور الآمن للسفن التي ترفع علم بريطانيا» عبر مضيق هرمز، في ظل وجود تهديدات من جانب إيران، حسبما أعلنت بريطانيا.

وعلى المستوى الخارجي، تظاهر المئات من الأجانب والمعارضين الإيرانيين المنفيين والمقيمين في الخارج، في العاصمة البريطانية لندن، 27 يوليو «تموز»، وطالبوا الحكومة البريطانية الجديدة برئاسة بوريس جونسون، باتخاذ موقف حاسم تجاه سياسات النظام الإيراني العدوانية في المنطقة والعالم، ودعمه للإرهاب، وانتهاكاته الواسعة لحقوق الإنسان.

وتحدثت أمام المظاهرة شخصيات سياسية وبرلمانيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان، فضلًا عن ممثلين عن المنظمات والجاليات الإيرانية.

وكان أبرز المتحدثين ماثيو أفورد، نائب البرلمان البريطاني عن حزب المحافظين، الذي صرح بأن رئيس الوزراء البريطاني الجديد قد يخرج من الاتفاق النووي الإيراني.

وقال أفورد في كلمة له أمام المتظاهرين: «إن الأحداث الأخيرة في المنطقة أثبتت بأن النظام متورط في القرصنة البحرية العالمية، ويجب أن يكون ردنا حازما تجاه هذا النظام».

كما دعا أفورد، رئيس الوزراء البريطاني الجديد إلى تصنيف قوات «الحرس الثوري» على قائمة المنظمات الإرهابية، وكذلك دعم التغيير الديمقراطي في إيران.

بدوره أكد السناتور جيري هوركان، عضو مجلس الشيوخ الإيرلندي، على أن الحكومة البريطانية والمجتمع الدولي يجب أن يطالبا بفتح تحقيق دولي في قضية مجزرة الإعدامات الجماعية ضد آلاف السجناء السياسيين في العام 1988 في السجون الإيرانية.

أما السيناتور كاترين نون، نائبة رئيس مجلس الشيوخ الإيرلندي، فقالت: «يجب أن نشهد تغيير النظام في إيران، ويجب أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن».

وأضافت: نحن هنا للاحتجاج على نظام له بلا شك أسوأ سجل في انتهاكات حقوق الإنسان على مدى الأعوام الأربعين الماضية وتستمر هذه الانتهاك تحت حكومة روحاني».

وناشدت الحكومة الجديدة في بريطانيا للضغط لحماية حقوق الإنسان في إيران والعمل على إيفاد هيئة تحقيق دولية لزيارة السجون الإيرانية ولاسيما السجناء السياسيين، خاصة النساء».

إلى ذلك، قال ستروان ستيفنسون، عضو البرلمان الأوروبي السابق، في كلمته: إن «هذا النظام الإجرامي أضاف مؤخرا القرصنة البحرية إلى سجله الإرهابي».

وأكد أن «النظام يستمر بتعذيب وقتل المعارضين في إيران.. إنها ديكتاتورية يحكمها الفساد والابتزاز والرعب».

من جهته، قال النائب البريطاني روجر جودسيف: «إن هذا النظام الوحشي لا يفهم سوى لغة الحزم ويجب على المجتمع الدولي أن يوضح للنظام ومسؤوليه أننا في العالم الحر نقف مع شعب إيران وحركته المقاومة لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران».

من ناحية أخرى، أعلنت الولايات المتحدة في 31 يوليو «تموز»، عن أنها فرضت عقوبات على وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وذكرت وزارة الخزانة الأمريكية أن ظريف «يتصرف أو يزعم أنه يتصرف، بشكل مباشر أو غير مباشر، نيابة عن المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية»، الذي فُرضت عليه عقوبات في يونيو «حزيران».

وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في بيان: إن «وزارة الخارجية الإيرانية ليست مجرد الذراع الدبلوماسية للجمهورية الإسلامية، بل أيضا وسيلة لدفع العديد من سياسات المرشد الأعلى المزعزعة للاستقرار».

ورد ظريف بسرعة على هذه الخطوة الأمريكية على وسائل التواصل الاجتماعي، قائلا: إنه ممتن لاعتباره «تهديدا كبيرا».

وقال ظريف: إن ذلك «ليس له تأثير علي أو على أسرتي، لأنني ليست لي ممتلكات أو مصالح خارج إيران»، مضيفا بقوله: «شكرا لكم على اعتباري تهديدًا كبيرًا لأجندتكم».

أغسطس «آب»

في الثالث من أغسطس «آب»، كشف حديث حصري لقناة «بي بي سي» الناطقة باللغة الفارسية مع مازيار إبراهيمي، سجين سابق في إيران يقيم في ألمانيا، إلى أي مدى تتصارع أجهزة الاستخبارات في إيران في ما بينها، سعيًا إلى نفوذ أكبر داخل نظام الحكم في طهران الذي أصبح كالمتاهة، إذ أجبرت وحدة استخبارات «الحرس الثوري» التابعة للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية، وزارة الاستخبارات والأمن القومي التابعة للرئيس حسن روحاني، على إطلاق سراح 13 شخصًا اتُّهموا بالتجسس لصالح إسرائيل، وأُرغموا تحت التعذيب على الإدلاء بشهادات كاذبة سجلها التليفزيون الإيراني الرسمي وبثها للشعب الإيراني قبل أن تتكشف الحقيقة ويُطلق سراحهم.

وسلّط حديث مازيار إبراهيمي لـ «بي بي سي»، الضوء على نقطة بارزة من تاريخ الصراع بين جهازين أمنيين استخباريين، يحاول كل منهما أن يثبت أفضليته، وأنه الحريص على مصلحة إيران، لكن الصراع العلني الذي وصل إلى إنتاج مسلسلات تليفزيونية تمجّد وحدة استخبارات «الحرس الثوري» وتقدح في وزارة الاستخبارات، أصبح ينذر بخلاف متصاعد قد تكون له انعكاسات على السياسات الداخلية والخارجية.

وقوّضت المقابلة التليفزيونية الاعتقاد التقليدي السائد أن وزارة الاستخبارات هي «شرطي جيد»، بمعنى أنها أكثر عقلانية واتزانًا ومسؤولية مقارنة بوحدة استخبارات الحرس الثوري الإيراني ذات التوجه المتشدد.

وتعرّض إبراهيمي نفسه، لتعذيب وحشي لإجباره على الإدلاء باعترافات عن تورطه المزعوم في عمليات قتل علماء الذرة الإيرانيين، ما أصبح معروفًا بالمحاولات المتواصلة من وزارة الاستخبارات التي كان يقودها حينذاك حيدر مصلحي للحفاظ على ماء وجهه، بعد فشل

وزارته الذريع في الحيلولة دون اغتيال علماء الذرة الإيرانيين. وحسب إبراهيمي، فإن 107 أشخاص بمن فيهم شقيقته وزوجته الحامل وشقيق زوجته، اعتُقلوا خلال هذه الحملة، وخلال سبعة أشهر من الاعتقال وبعد اعترافه بكل ما طلبوه عن تورطه في الاغتيالات وبث هذه الاعترافات عبر شاشات التليفزيون الرسمي في فيلم وثائقي تحت اسم «نادي الإرهاب»، طالبه محقق من وزارة الاستخبارات بتحمل مسؤولية تفجير «كانيه» وهو انفجار هائل في مصنع للصواريخ خارج طهران، وقع في نوفمبر (تشرين الثاني) 2011 ولقي فيه العشرات حتفهم، ومن بينهم الجنرال حسن طهراني مقدم، أبو صناعة الصواريخ في إيران، كما اتهمت إيران إسرائيل بتدبير التفجير، لكن وحدة استخبارات «الحرس الثوري» تدخلت في هذا التوقيت وأوقفت التعذيب، إذ أدركت أن كل اعترافات إبراهيمي السابقة مزيفة ووقعت تحت التعذيب.

من جهة ثانية، عمد بعض المسؤولين العسكريين الإيرانيين خلال أغسطس «آب»، إلى تضخيم قوة البلاد العسكرية، بشكل مبالغ فيه، خاصة في ظل التهديدات التي كانت تحيط بإيران خلال هذا الشهر.

وفي 5 أغسطس «آب»، أعلن مساعد شؤون العمليات في رئاسة الأركان الإيرانية، مهدي رباني، في تصريحات، أن «إيران تزيد من مدى صواريخها كل يوم».

وقال رباني: إن «دقة الصواريخ الإيرانية زادت حيث عرض التليفزيون الرسمي بعض العمليات من قبل لا سيما إطلاق الصواريخ من إيران التي عبرت من فوق مقرات القوات الأميركية وضربت مقرات داعش في سوريا».

وكان رباني يشير إلى الصواريخ التي أطلقها «الحرس الثوري» ضد أهداف زعم أنها تابعة لتنظيم «داعش» في البوكمال السورية، لكن صاروخين باليستيين - من أصل 6 صواريخ - سقطا في منطقة جوانرود، بالقرب من كرمنشاه غرب إيران، وخلفا أضرارًا مادية بحسب وسائل إعلام محلية إيرانية.

وأظهرت صور ومقاطع تداولها ناشطون إيرانيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقتها، سقوط أحد الصواريخ في قرية سراب ياوري، وأدى إلى تدمير المحاصيل الزراعية والبساتين.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد نقلت عن مسؤولين أمريكيين، قولهم إن واشنطن قامت بـ «خلط» قطع غيار ومواد مخربة في الأدوات الإيرانية المستوردة من أجل برنامجها

الصاروخي الفضائي، ما أدى إلى إفشال إطلاق القمرين الصناعيين بواسطة صواريخ عابرة للقارات.

وفي هذا السياق التهديدي، قال الرئيس الإيراني حسن روحاني في كلمة نقلها التليفزيون على الهواء مباشرة، اليوم التالي 6 أغسطس «آب»: إن الحرب مع بلاده هي «أم كل الحروب»، محذرا من أن الملاحة في مضيق هرمز قد لا تكون آمنة.

وأضاف روحاني في خطابه الذي ألقاه بمقر وزارة الخارجية، وامتدح فيه وزيرها محمد جواد ظريف بعدما فرضت واشنطن عقوبات عليه يوم 31 يوليو «تموز» الماضي: إن «السلام مع إيران هو أصل السلام، والحرب معها هي أم كل الحروب».

وأشار إلى أنه إذا أرادت الولايات المتحدة إجراء مفاوضات مع إيران فعليها رفع كل العقوبات قائلا: «إنه ينبغي السماح للجمهورية الإسلامية بتصدير النفط».

وبدأت الولايات المتحدة مطلع أغسطس «آب» مهمة أمنية بحرية في الخليج، مدعومة من بريطانيا، بعدما استولت إيران على ناقلة ترفع العلم البريطاني في شهر يوليو «تموز» الماضي.

وسعى روحاني إلى تهدئة التوتر مع دول المنطقة، بينما هاجم خطة الولايات المتحدة لإقامة تحالف دولي يضمن سلامة السفن التجارية، واصفًا الخطة بـ«الفارغة» و«غير العملية» و«الاستعراضية»، فيما لوّح رئيس الدفاع المدني الإيراني الجنرال غلام رضا جلالي بأن قوات بلاده «ستدافع عن مصالحها القومية في مياهها الإقليمية وفي أي مكان يتطلب ذلك».

وخلال اجتماع الحكومة الإيرانية، المنعقد 14 أغسطس «آب»، قال روحاني: إن «بمقدور إيران ودول الخليج الأخرى حماية أمن المنطقة، ولا توجد حاجة إلى قوات أجنبية»، مكررًا رفض المهمة البحرية الأمنية الأمريكية في المنطقة، وفق ما نقلت «رويترز» عن التليفزيون الرسمي الإيراني.

وفي جزء آخر من كلامه نقلته وكالات إيرانية، قال روحاني: «إن دول المنطقة بإمكانها حفظ الأمن والاستقرار في الخليج بالوحدة والتلاحم والحوار» لافتًا إلى أن دول المنطقة «كانت جارة وشقيقة على مدى التاريخ وستكون، والتفرقة والانفصال في صالح الأعداء».

وكان هذا أول تعليق من روحاني على تحالف أمن الملاحة، بعدما أعلنت بريطانيا انضمامها

إلى تلك القوات بقيادة الولايات المتحدة. واستخدم روحاني مفردات وردت قبل أيام على لسان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، لتوجيه اللوم إلى إصرار الولايات المتحدة على إنشاء تحالف عسكري جديد في المنطقة، ووصفه بـ «الشعارات الاستعراضية وغير العملية». ومع ذلك قال: «الشعارات مهما تصبحْ عملية، فلن تساعد على أمن المنطقة».

وكان ظريف قد شكك قبل ساعات من إعلان انضمام بريطانيا في قدرة الولايات المتحدة على إقناع حلفائها وإنشاء التحالف وسط اهتمام دولي، بضمان استمرار تدفق إمدادات الناقلات دون عوائق. وقبل ذلك بأسبوعين دعت بريطانيا إلى تشكيل «مهمة بحرية» بقيادة أوروبية.

في هذا الصدد، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: إنها تعتقد أن فكرة وجود «مهمة بحرية أوروبية» في مضيق هرمز ستطرح للنقاش مرة أخرى خلال اجتماعات غير رسمية لوزراء الخارجية والدفاع بالاتحاد الأوروبي في فنلندا خلال وقت لاحق من هذا الشهر.

ونقلت «رويترز» عن ميركل قولها في مؤتمر صحافي عقب اجتماعها مع رئيس ليتوانيا جيتاناس نوسيدا الذي يزور ألمانيا: «أعتقد أن مسألة تشكيل (مهمة أوروبية) ستطرح للنقاش مرة أخرى هناك، لأن هذه المناقشات لم تتم بعد في كل مكان، لذا أعتقد أن الرئاسة الفنلندية ستلعب دورًا تنسيقيًّا في هذا الشأن».

وإذا ما نجحت الولايات المتحدة في إطلاق التحالف، فسيكون الثاني من نوعه خلال أقل من 10 سنوات بعد تشكل «التحالف الدولي ضد (داعش)» في سبتمبر (أيلول) 2014، لكن نطاقه سيكون محدودًا بردع التهديدات الإيرانية في ظل التوجه البريطاني بشأن عدم انخراطه في استراتيجية «الضغط الأقصى» على إيران، وتحفظ ألماني وفرنسي على التحالف.

وفي وقت سابق من أغسطس «آب»، قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو لقناة «سكاي نيوز» البريطانية: إن بلاده طلبت من أكثر من 60 دولة تقديم المساعدة في تأمين خطوط الملاحة البحرية في مضيق هرمز.

وبالتزامن مع ذلك؛ زار وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر كوريا الجنوبية واليابان وأستراليا نهاية الأسبوع لبحث انضمامها إلى تحالف أمن الملاحة.

من جانب آخر، علق روحاني على «رغبة» مسؤول إسرائيلي بشأن حضور بلاده في مهمة

حماية الخليج، وعدّ تصريحاته «فارغة» وقال: «الرد على هذه المزاعم واضحة، لو استطاع الإسرائيليون لحفظوا أمنهم حيثما كانوا»، وتابع: «يجب ألا يسقط أحد في فخ تصريحات كهذه ومزاعم نهايتها واضحة للجميع».

من جانبه، قال رئيس منظمة الدفاع المدني الإيرانية الجنرال غلام رضا جلالي: إن بلاده «ستدافع بقوة عن مصالحها القومية في مياهها الإقليمية وأي مكان يتطلب ذلك»، مشددًا على أنها «لن تمزح مع أي أحد في هذا الخصوص».

واتهم جلالي الولايات المتحدة بالسعي وراء «زعزعة استقرار الخليج»، وقال: إن بلاده «تريد اتساع الأمن الشامل في الخليج، وهذا يتحقق في إطار التعاون المشترك مع الجيران في إطار المصالح المشتركة».

وعلى طريقة غيره من المسؤولين الإيرانيين، دفع جلالي باتجاه إلقاء كرة التوتر الحالي إلى الملعب الإسرائيلي، وقال: إنها «ستتلقى ردًّا حازمًا وحاسمًا من قواتنا مثلما رأت قوتنا من قبل».

على صعيد آخر، دافع قائد «الحرس الثوري» الإيراني حسين سلامي عن «دور إيران الإقليمي» الذي يعدّ أحد العاملين الأساسيين في تنفيذ وعود الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بشأن تمزيق الاتفاق النووي.

وقلّل سلامي من تأثير العقوبات الاقتصادية التي أعادت فرضها إدارة ترمب منذ أغسطس 2018، مشيرًا إلى أن إيران جعلت من «تهديد (العقوبات) فرصة لتعزيز الإنتاج والابتعاد عن الاقتصاد النفطي». وقال: «كلما قرر الأعداء الضغط على الشعب الإيراني، جعل الإيرانيون من الضغوط فرصة لزيادة القوة».

وعاد سلامي مرة أخرى لإرسال تلميحات بشأن تمسك بلاده بنزعة «تصدير الثورة»، وتوقف عند محطات ثلاث تطالب أطرافًا دولية وإقليمية بتعديل السلوك الإيراني فيها، وقال: إن بلاده «أحبطت مؤامرة التصدي لنفوذ خطاب الثورة الإيرانية». وفي أول محطة أشار إلى خوض «حزب الله» اللبناني حروبًا بالوكالة في سوريا، وعدّ قتاله في الحرب الداخلية السورية سببًا في «تنامي» دور «حزب الله»، وقال في هذا الصدد: إنه «بلغ من القوة في حروب الوكالة ما يمكنه من محو إسرائيل من الخريطة».

وأشاد سلامي بالميليشيات العراقية الموالية لإيران، وتحديدًا بتجمعها تحت خيمة «الحشد الشعبي» الذي تتطلع إيران إلى أن يكون تكرارًا لـ «الحرس الثوري» بنسخته العراقية. وفي المحطة الثالثة، قال في إشارة إلى جماعة الحوثي الموالية لإيران في اليمن: إنها «هزمت الجهاز العسكري الأميركي الصلب».

كل ذلك عدّه سلامي «دليلًا على أخطاء الأعداء مقابل الثورة في إيران»، وعلى أن قواته «ستكون في أي مكان قبل أن يوجد فيه الأعداء، لوأد آمالهم».

من جهة أخرى، شنت أجهزة الأمن الإيرانية في 12 أغسطس «آب»، حملة اعتقالات بمدينة مشهد، شمال شرقي إيران، طالت مُوقعين على بيان يطالب المرشد الإيراني علي خامنئي بالاستقالة. وقالت السلطات الإيرانية في حينه: إنها «أحبطت» سلسلة اضطرابات، بعد تفكيك شبكة «معادية للثورة». في حين قالت مصادر مطلعة على مجريات الأمر: إن اعتقالات طالت ناشطين تجمعوا أمام سجن مشهد احتجاجًا على قرار للمحكمة بسجن ناشط سياسي 13 عامًا.

وذكرت وكالة فارس، التابعة لـ «الحرس الثوري»، أن «أعضاء شبكة معادية للثورة اعتُقلوا في مشهد، وأُحبطت برامج لإثارة الاضطرابات»، متهمة المعتقلين بمجاميع تريد الإطاحة بالنظام.

وقال التقرير: إن الأشخاص المعتقلين «كانوا بصدد التخطيط وتنظيم وإثارة الاضطرابات المتسلسلة في مدينة مشهد». وأضاف أن «اختيار المدينة لإثارة الاضطراب والفوضى بسبب صداها الدعائي في وسائل إعلام (فارسية) خارج البلاد». وتابع أن عملية الاعتقال وقعت في تجمع للناشطين، من دون أن يذكر طبيعة التجمع، لكنه أشار إلى أنهم «توجهوا من مدن ومناطق مختلفة للتخطيط وإثارة الاضطراب وزعزعة الأمن في مشهد».

وتعدّ مدينة مشهد من بين أكبر 5 مدن إيرانية صناعية، وهي قطب أساسي للسياحة، في وقت يعاني الاقتصاد الإيراني من تفاقم الأزمة الاقتصادية بعد إعادة العقوبات الأمريكية.

لكن الغموض حول طبيعة التجمع، كشفه محسن سياح مدير الشؤون الأمنية والسياسية في محافظة خراسان، الذي نقلت عنه وكالة التليفزيون الإيراني أن «عددًا من العناصر المعادية للثورة التي تربطها صلات بالخارج، اعتقلت خلال مشاركتها في تجمع غير قانوني أمام مقر القضاء». واتهم المعتقلين بالسعي وراء تحريض الرأي العام على النظام وزعزعة الأمن بواسطة الاحتجاجات.

وأفادت مصادر مطلعة أن الاعتقالات طالت ناشطين تجمعوا أمام مقر محكمة مدينة مشهد احتجاجًا على حكم قضائي ضد ناشط مدني بعد شهرين من نشر بيان يحمل توقيع 14 ناشطًا مدنيًّا بارزًا ويخاطب بشكل أساسي الشارع الإيراني والناشطين والمثقفين المعنيين بتغيير الأوضاع الداخلية في إيران. وجاء في جزء من البيان الذي تناقلته مواقع إيرانية ويخاطب الرأي العام، بما فيهم الناشطون والمثقفون، ويطالب بالنزول إلى الساحة ورفع وقيادة مطالب بالتغيير الجذري في الدستور واستقالة المرشد الذي «تتسع صلاحياته يوميًّا بصورة غير عادلة» بحسب ما ورد في البيان. كما يوجه أصابع الاتهام إلى «الاستبداد المنظم وغير المسؤول» في تراجع الأوضاع وعرقلة الإصلاح.

وقال جعفري يزدي، في اتصال مع إذاعة «فاردا» الأميركية الناطقة بالفارسية: إنه شاهد لحظة اعتقال الناشطين أمام المحكمة.

وجاءت الاعتقالات بعدما قال ناشطون: إنهم يتعرضون لمضايقات أمنية متزايدة من مجهولين، عقب نشر البيان الأول. وجاء الحادث في أعقاب بيان موقع من 14 ناشطة إيرانية، هذا الأسبوع، يطالب باستقالة المرشد الإيراني علي خامئني من منصبه، وتغيير طبيعة نظام ولاية الفقيه. ويشدد أيضًا على عزم الناشطات مواصلة المطالب المدنية لرفض النظام السياسي الحالي، وفي الوقت ذاته يحتج بشدة إزاء ما وصفه بـ «نظام الفصل (الأبارتيد) الجنسي» ويتهم النظام السياسي بـ «معاداة المرأة» و«محو القيم الإنسانية للمرأة».

ونوّه البيان بأن إقامة نظام ولاية الفقيه أدى إلى «حرمان المرأة» من الحقوق الأولية والإنسانية، لافتًا إلى أن «المعترضين ضد التمييز الجنسي واجهوا التنكيل والتحقير والتعذيب والسجن والإعدام».

واكتسب بيان الناشطات الإيرانيات زخمًا واسعًا في الأوساط الإيرانية، وذلك في خضم تنافس شرس بين وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، ونظيره الإيراني محمد جواد ظريف، على مخاطبة الرأي العام الإيراني حول أسباب تدهور الاقتصاد وسلوك النظام السياسي في إيران، ما أدى إلى تشديد العقوبات الأميركية.

ودعا بومبيو، في 21 أغسطس «آب»، المجتمع الدولي إلى العمل على منع إيران من خلق اضطراب جديد، بعد انتهاء حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على طهران والذي

ينتهي بحلول 2020. وحث بومبيو، خلال اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن تحديات السلام والأمن في الشرق الأوسط في اليوم نفسه، على مزيد من التعاون في المنطقة بهدف التوصل إلى «فكر جديد لحل المشكلات القديمة»، مشيرًا إلى مشكلات منها الصراعان في ليبيا وسوريا، والشقاق بين عدد من دول الخليج وقطر.

وقال بومبيو: «تستمر الجمهورية الإيرانية ووكلائها في إثارة الأعمال الارهابية والاضطرابات في العراق ولبنان وسوريا واليمن، في ظل نتائج إنسانية مدمرة. ومنذ أعلنت الولايات المتحدة عزمها تخفيض مستوى مشتريات النفط الإيراني إلى الصفر بحلول نيسان/إبريل المقبل، يمضي رجال الدين الإيرانيون في شن حملة دبلوماسية سمتها الابتزاز».

وكشفت إيران في 22 أغسطس «آب»، عما وصفته بـ»منظومة دفاع مصنعة محليًّا» من صواريخ أرض جو طويلة المدى. وجاء الكشف عن المنظومة في «اليوم الوطني للصناعة الدفاعية الإيرانية». الأمر الذي شكك فيه مراقبون سياسيون وخبراء عسكريون، في حينه، باعتباره نوعًا من الدعاية العسكرية التي اعتاد عليها نظام الملالي الحاكم في طهران.

وقال خبراء عسكريون غربيون: إن «إيران تبالغ كثيرا في قدرات أسلحتها، لكن المخاوف بشأن برنامجها للصواريخ الباليستية بعيدة المدى أسهمت في دفع واشنطن العام الماضي للانسحاب من اتفاق أبرمته إيران مع القوى العالمية عام 2015 لكبح طموحاتها النووية، في مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية».

من جانبه، قال وزير الدفاع أمير حاتمي، في تصريحات للتليفزيون الرسمي الإيراني، خلال حفل الكشف عن المنظومة الصاروخية الجديدة: «من خلال منظومة الدفاع الجوي بعيدة المدى هذه يمكننا رصد أهداف أو طائرات على بعد أكثر من ثلاثمئة كيلومتر، ونصوب إليها صواريخنا على مسافة نحو 250 كيلومترًا، وندمرها على مسافة مئتي كيلومتر».

فيما قال روحاني: إن «واشنطن إذا أرادت تحقيق الاستقرار في المنطقة فعليها اتباع سياسة منطقية ورفع العقوبات عن إيران»، حسب تعبيره.

وأضاف روحاني: «نقول للأمريكيين إن الطريق الذي اخترتموه خاطئ وليس لصالحكم أو لصالح أي طرف آخر، القوة لا يمكن مواجهتها بالمنطق، فالمنطق يقابله المنطق والقوة لا يمكن مواجهتها إلا بالقوة، فإذا كان الطرف المقابل يريد استعمال كامل قدراته وقوته لمواجهتك،

فهنا لا مكان للمفاوضات». وفي 24 أغسطس «آب»، قال نائب وزير الدفاع الإيراني، قاسم تقي زاده: إن بلاده تخفي صواريخ عالية الدقة لم تكشف عنها، ويتم اختبارها حاليا لتكون قادرة على مفاجأة «أعدائها»، حسب تعبيره.

وأكد تقي زاده، الذي كان يتحدث لوكالة «فارس»، قبل خطبة صلاة الجمعة في مدينة مشهد، شمال شرق إيران، أنه «لا يمكن الكشف عن الكثير من الإنجازات من خلال وسائل الإعلام، لذلك نخفيها لمفاجأة العدو عندما يحين الموعد».

وأشار نائب وزير الدفاع الإيراني إلى أن «تلك الصواريخ تمتلك دقة كبيرة، رغم أن مداها محدود»، حسب وصفه. وأضاف: «قمنا بتصنيع أسلحة فعالة وسلمناها للقوات المسلحة، ونحن اليوم من يدير المشهد وأثبتنا ذلك في الميدان».

وزعم تقي زاده أن «المنظومات الإيرانية الجديدة لا شبيه لها في العالم، وهي ليست هندسة عكسية أو استنساخًا عن أي منظومة أجنبية بل خاصة ومحلية بامتياز»!

ووقع حدث ذو دلالات سياسية خطيرة في 24 أغسطس «آب»، وهو هروب أحد كبار الصحفيين الإيرانيين من الوفد الرسمي الذي كان يزور السويد، برئاسة محمد جواد ظريف، خلال جولته بالدول الاسكندنافية، وطلبه اللجوء السياسي في أستوكولهم.

وذكرت صحيفة «كيهان» المقربة من المرشد الإيراني علي خامنئي، أن الصحفي أمير توحيد فاضل، مدير القسم السياسي بوكالة «موج» الإيرانية الذي كان يرافق وزير الخارجية محمد جواد ظريف في جولته بالدول الاسكندنافية، رفض العودة للبلاد ولجأ إلى السويد.

وذكرت الصحيفة أن فاضل رغم أنه يعمل في وكالة «موج» الأصولية المتشددة لكنه ذو توجه إصلاحي، حيث كان في الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي السابق مهدي كروبي، الذي يخضع للإقامة الجبرية لقيادته مع مير حسين موسوي، احتجاجات الحركة الخضراء عام 2009.

وأضافت أن فاضل عمل أيضا في وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا» ومع صحف إصلاحية مثل «شهروند».

واتهمت الصحيفة أمير توحيد فاضل، بـ «الخيانة» كالعديد من الصحفيين الإصلاحيين الذين خرجوا من البلاد خلال السنوات الأخيرة ويعملون في وسائل إعلام معارضة، حسب

تعبيرها، في حين تعتقل إيران عشرات الصحفيين لمجرد قيامهم بعملهم المهني وتتهم بالدعاية ضد النظام أو التجسس، وفقا لمنظمات حقوقية.

وتصنف منظمة «مراسلون بلا حدود» إيران في أسفل مؤشر حرية الصحافة العالمي بسبب زيادة عمليات اعتقال الصحفيين الإيرانيين ونشطاء مواقع التواصل والمواطنين الصحفيين.

وكان رئيس تحرير وكالة «موج»، أمير مرتضوي، قال في تصريح لموقع «إنصاف نيوز»: إن «فاضل كان يعمل في القسم السياسي في هذه الوكالة، وتم إرساله إلى السويد برفقة وزير الخارجية، وليس لدينا معلومات أكثر مما أعلنته وزارة الخارجية من أنه لم يعد إلى إيران برفقة الفريق الإعلامي».

ويذكر أن فاضل، كان قد نشر في وقت سابق قائمة حصل عليها من عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، جواد كريمي قدوسي، تضم أسماء مسؤولي الحكومة مزدوجي الجنسية الذين تتهم الجهات المتشددة بـ «العمل لصالح النفوذ الغربي» في البلاد.

وذكرت مصادر إيرانية أن القائمة شملت الرئيس حسن روحاني نفسه، وبعض أعضاء الحكومة، مثل وزير الصحة سعيد نمكي، ومساعدة الرئيس لشؤون المرأة والأسرة، معصومة ابتكار.

ودعا النائب المتشدد، قدوسي، البرلمان إلى مناقشة قضية المسؤولين الذين يحملون جنسيات مزدوجة أو إقامة في دولة أجنبية في القائمة المكونة من 45 اسمًا.

من جانبهم، نشر عدد من الصحفيين الإيرانيين الموالين لنظام الملالي، تغريدات على موقع «تويتر»، ذكروا فيها عدم عودة فاضل مع ظريف، منتقدين استغلال المراسل لـ «ظريف» ووزارة الخارجية للسعي وراء مكاسبه الشخصية، حسب قولهم.

وردًّا على الانتقادات اللاذعة تجاه سلوكياته رد فاضل على زملائه قائلا: «لدى الجميع الحق في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، لا أحد يعلم ما الذي سيحصل مستقبلا، أصحاب النظر القصير يتكلمون عن جهل».

ولم يعلق فاضل بنفسه حول انشقاقه أو حتى طلبه اللجوء، إلا أنه أعاد تغريد تعليق

لأحد زملائه الصحفيين الإيرانيين العاملين في واشنطن، علي جفانماردي، قال فيها: «أمير توحيد فاضل سيتحدث قريبا إلى الشعب الإيراني حول هذا، وسائل الإعلام المرتبطة بالنظام لا تملك أي مصداقية بهذا الشأن».

ونشر فاضل تغريدات ناصر فيها حقوق الصحفيين في إيران، من بينهم مرضية أميري التي تعاني من ضغوط من الأمن الإيراني والنظام القضائي، حيث أصدر القضاء الإيراني بحقها حكما بالسجن 10 سنوات ونصف السنة و148 جلدة، وفق ما أفادت به شقيقتها.

وفي 30 أغسطس «آب»، نشر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على موقع «تويتر» صورة التقطتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وتظهر على ما يبدو انفجار صاروخ إيراني في منصة إطلاقه، مؤكدا أن الولايات المتحدة غير متورطة في فشل عملية الإطلاق.

وأشار ترامب في التغريدة إلى أن الانفجار وقع «خلال الاستعدادات الأخيرة لإطلاق صاروخ سفير الذي يحمل قمرًا صناعيًّا من موقع سمنان في إيران». مؤكدا أن «الولايات المتحدة غير متورطة في الحادث الكارثي»، ومضيفا: «أتوجه بأفكاري إلى إيران وأتمنى لها حظًّا سعيدًا في معرفة ما حدث».

وأدى نشر ترامب لهذه الصورة المصنفة ضمن الأسرار الدفاعية، إلى إثارة ضجة في أوساط الاستخبارات الإيرانية. إذ قال خبراء الأجهزة السرية: إن ترامب ربما يكون قد كشف بنشرها عن مستوى من الدقة لم يكن معروفًا حتى الآن لدى أقمار التجسس الأمريكية، أو أن أجهزة الاستخبارات تمكنت من إيجاد وسيلة لالتقاط صور جوية عن قرب لموقع الإطلاق بواسطة طائرة. في المقابل، نفى وزير الاتصالات والمعلومات الإيراني جواد آذري جهرومي، في اليوم نفسه، 30 أغسطس «آب»، تعرض أي قمر صناعي لحادث، من غير أن يكشف أي معلومات حول الصاروخ.

وقال جهرومي: «كان هناك على ما يبدو معلومات حول فشل ثالث محاولة لوضع القمر الاصطناعي في مداره. الواقع أن ناهد 1 بحال جيدة، وهو في الوقت الحاضر في المختبر» داعيا الصحفيين إلى زيارة المختبر.

وتعرضت إيران لإخفاق فضائي جديد بعدما فشلت مرة أخرى في إطلاق صاروخ إلى الفضاء، الأمر الذي يطرح علامات استفهام بشأن أهمية إصرار طهران على مثل هذه التجارب

وما يمكن استنباطه من «الفشل المتكرر». وانفجر صاروخ إيراني كان يحمل اسم «سفير 1»، على منصة الإطلاق في مركز الإمام الخميني الفضائي في شمال إيران قبل إطلاقه، وذلك بسبب بعض المشكلات الفنية.

وأضاف «كان بسبب بعض المشكلات الفنية وانفجر، لكن علماءنا الشبان يعملون على إصلاح المشكلة». ولم يقدم مزيدًا من التفاصيل.

وكان من المقرر إطلاق الصاروخ رغم التحذيرات الأميركية لإيران لتجنب مثل هذه الأنشطة، حيث تخشى الإدارة الأميركية أن تستخدم طهران التكنولوجيا البالستية بعيدة المدى، المستخدمة في وضع الأقمار الصناعية في المدار، في إطلاق رؤوس حربية نووية.

وحذرت واشنطن الإيرانيين من المضي قُدمًا في اختبار الصاروخ، لكن دونالد ترامب نفى في وقت لاحق أن تكون لبلاده يد في إجهاض إطلاق الصاروخ.

وكانت تقارير تحدثت عن فشل إيران مرتين في إطلاق صواريخ إلى الفضاء في مطلع فبراير الجاري، ومنتصف يناير الماضي.

وفيما أكدت إيران فشل التجربة الأولى، التزمت الصمت إزاء الفشل في محاولة الإطلاق الثانية، على الرغم من صور فضائية وتحليلات رصدت وقوع إخفاق فضائي. وفي المجمل، فشلت إيران في إطلاق الصواريخ الفضائية 5 مرات منذ عام 2008.

ويشكل إصرار النظام الإيراني على إطلاق صواريخ إلى الفضاء تحديا لقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. وتمنع قرارات مجلس الأمن إيران من القيام بأي أنشطة ذات صلة بالصواريخ الباليستية القادرة على نقل رؤوس الحرب النووية.

وذكر المحلل السياسي الإيراني، علي قاطع الأحوازي أن «الفشل الذي حصل في محاولة إيران ولأكثر من مرة إطلاقها الصاروخ دليل على حجم تأثير العقوبات الأمريكية على الصناعة العسكرية الإيرانية في هذا المستوى». وأردف قائلا: إن إيران «ستستمر مستقبلًا في إجراء تجارب أخرى حتى تصل لمبتغاها.. الهدف غير المعلن هو تطوير صواريخها الدقيقة التي تصل إلى مسافات بعيدة وإيران محظورة منها حسب الاتفاق المنعقد عام 2015 بينها وبين 5+1».

وتساءل المراقبون عن سبب إصرار إيران على التجاربة الفضائية رغم أن البلاد تعيش

وضعًا اقتصاديًّا صعبًا بسبب العقوبات المفروضة عليها، فيما يرجح آخرون أن الأمر لا يعدو أن يكون سوى خطابٍ تهويليٍّ وزائفٍ تقوم به كإحدى أهم أدوات الضغط وتشتيت خصومها في الخارج.

وفي هذا الصدد، قال هاني سليمان، المدير التنفيذي للمركز العربي للبحوث والدراسات: إن «طهران دائما ما تستخدم استراتيجية التهويل وتعظيم القدرات لتحقيق هدفين؛ فكرة حشد الجمهور والشعب حول النظام ودعمه وخلق حالة انتصار وعظمة مصطنعة، والآخر لتصدير مشهد مغاير ومخالف للواقع في توازناتها الخارجية وبسط نفوذها كعامل ردع وخلق هالة من القوة المبالغة تسيطر على أعدائها».

وأضاف، أن إيران تستخدم خطاب الصواريخ وتطويرها ومحاولات الإطلاق لتشتيت خصومها وردعهم بما يفرض حالة من الارتباك «لكن الشواهد تؤكد بعد ذلك عدم مصداقية طهران».

وفضحت تقارير إعلامية في أكثر مناسبة زيف الخطاب الإيراني بشأن الصواريخ والتجارب الفضائية، مما يؤكد اعتماد النظام في طهران على عنصر «التضليل» في محاولة منه لتضخيم قدراته العسكرية وتوجيه الرأي العام على طريقته.

وتوظف طهران ميزانيات مالية ضخمة لوسائل الدعاية والإعلام، وفي ذلك السياق قامت بإنشاء قسم خاص في وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيراني، والذي يعرف باسم «التضليل»، حيث يستخدم هذا القسم في عمليات الحرب النفسية والتضليل الإعلامي والدعائي ضد «أعداء الجمهورية».

كما تعمل إيران جاهدة على تضخيم قوتها وآلتها العسكرية، بالشكل الذي يردع خصومها، ويزرع فيهم مصداقية الردع الإيراني، فهي تدرك جيدًا أهمية توظيف أساليب الحرب النفسية نحو أعدائها».

وتؤكد تجارب إيران السابقة في مجال الصواريخ والفضاء مبالغة الخطاب الإيراني في تضخيم قدرات البلاد العسكرية، على الرغم من تكذيب الصحافة الأجنبية لهذه الدعاية الإيرانية.

وفي 24 أغسطس «آب»، قام وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بزيارة مفاجئة وخاطفة إلى جنوب غربي فرنسا، حيث تعقد قمة مجموعة السبع.

وعقد ظريف أكثر من ثلاث ساعات من المحادثات، بما في ذلك مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، قبل أن يغادر عائدًا إلى طهران. وحضر وزير الخارجية الإيراني محادثات جانبية في مدينة بياريتز الساحلية حيث تجمع زعماء العالم، بمن فيهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وتشير التقارير إلى أن الوفد الأمريكي فوجئ بزيارة ظريف، التي تأتي في وقت يتسم بالتوتر الشديد بين طهران وواشنطن. وقال ظريف على تويتر: إنه أجرى محادثات «بناءة» مع نظيره الفرنسي جان إيف لو دريان والرئيس الفرنسي.

وكتب ظريف قائلا: «لقد كان الطريق صعبًا، لكن الأمر يستحق المحاولة»، مضيفًا أنه عقد جلسة مشتركة مع المسؤولين الألمان والبريطانيين.

وتضاربت التقارير حول ملابسات زيارة ظريف، إذ قال مسؤولون فرنسيون للصحفيين إن وزير الخارجية تمت دعوته بالاتفاق مع الوفد الأمريكي، لكن مسؤولي البيت الأبيض أشاروا إلى أنهم فوجئوا بحضوره. وقالت وفود أخرى أيضا: إنها أبلغت في اللحظة الأخيرة؛ في حين قال قصر الإليزيه: إنه تم إبلاغ الوفود، لكن كل شيء حدث على عجل.

واعتبر روبرت مالي، رئيس المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، وهي مؤسسة بحثية، أن زيارة ظريف علامة على أن ترامب قد أعطى «إشارات إيجابية»، على مقترحات ماكرون للتوصل إلى اتفاق.

وفي تصريحات، قال وزير الخزانة الأمريكي، ستيفن منوشين: إن ترامب قال في الماضي إنه إذا كانت إيران «ترغب في الجلوس والتفاوض، فلن يضع شروطًا مسبقة».

وقال مسؤول ايراني رفيع المستوى، لوكالة رويترز للأنباء: إن «ظريف سينقل رد القيادة الإيرانية على اقتراح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي يهدف إلى إنقاذ الاتفاق النووي لعام 2015». وتنتقد القوى الأوروبية سياسة ترامب، المتمثلة في ممارسة «أقصى قدر من الضغط» على طهران، من خلال فرض عقوبات خانقة، وينظر إليها على أنها تزيد من خطر نشوب صراع في الشرق الأوسط.

وحث ماكرون الإدارة الأمريكية على تقديم نوع من التعويض لإيران، مثل رفع العقوبات عن مبيعات النفط إلى الصين والهند، أو حد ائتمان جديد لتمكين الصادرات.

وفي المقابل، ستعود إيران إلى الالتزام بالاتفاق التاريخي لعام 2015 الذي يكبح برنامجها النووي، الذي انسحبه ترامب من جانب واحد العام الماضي.

وتعليقا على ذلك، كتب الأكاديمي الدكتور طارق فهمي، أستاذ العلوم السياسية، مقالًا تحت عنوان «السلوك الإيراني.. خيارات التصعيد والتهدئة»، جاء فيه: «ما زال السلوك الإيراني الراهن في التعامل مع التطورات في الخليج يعتمد على إطالة أمد الأزمة وعدم العمل على حلها أو على الأقل العمل على التوصل إلى نقاط توافق في المشهد الراهن، سواء كان مع دول الترويكا الثلاثية أم الولايات المتحدة؛ إذ لوحظ أن المخاوف التي تم طرحها في البداية هي الرهان على أن الجانب الإيراني يعمل على التعايش مع الأزمة، واللجوء لفتح مساراتها المتعددة بهدف تحقيق أهدافه الراهنة في التعامل».

وأضاف فهمي « نتيجة لذلك، كان المخطط الإيراني منذ البداية تشعيب عناصر الأزمة وتوسيع أطرافها، والعمل على نقل رسالة إلى الأطراف المباشرة بأن إيران لن تسلم، وأنها لن تقدم على تقديم تنازلات حقيقية سعت الإدارة الأمريكية من البداية للتوصل إليها، حيث لوحظ التناقض في السياسة الأمريكية التي اعتمدت خطابا تهادنيا تجاه إيران».

ومن ثم، فليس صحيحا أن إيران وضعت حساباتها جنبًا وتنتظر ما الذي ستسفر عنه التحركات الدولية للتعامل مع مهددات الأمن الخليجي، والتي تراه إيران أنه يظل إقليميًّا وليس دوليًّا، فكان واضحا أن إيران تعتمد على استراتيجية الرفض، والانتقال بالأزمة إلى مرحلة جديدة، وهي عدم الإقرار بأي سياسات حقيقية مستجدة لأمن المنطقة لا تكون طرفًا فيها، خاصة أن أغلب هذه الإجراءات التي طرحت أمريكيا وأوروبيا تحتاج إلى تضافر كامل وتوافق دولي لم يحدث بعد، في ظل التباين في المصالح من جانب، ومسعى إيران لتطويق المواقف الدولية والعمل على إفشالها.

ولم يقبل المخطط الإيراني الحالي أي أفكار مطروحة في تأمين الملاحة الدولية، لكنه في التوقيت نفسه يعمل على معالجة ما يطرأ من تطورات في إطار بعض الإجراءات الأمريكية الحالية؛ ومنها على سبيل المثال، فرض العقوبات على وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف، ومن قبل على رموز «الحرس الثوري» وغيرهم، للتأكيد على أن الولايات المتحدة تعمل في نطاق من التصعيد برغم أن الإدارة تعلم جيدا أن تفعيل منظومة العقوبات على إيران

ستتطلب مزيدًا من الإجراءات الجديدة غير التقليدية التي بدأت في تنفيذها، ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية أمامها الوقت لتثبت هذا من خلال إجراءاتها، وعدم الإنصات للموقف الأوروبي عامة والفرنسي على وجه الخصوص في إيقاف بعض العقوبات. لا سيما أن الجانب الإيراني باتت لديه خبرات متراكمة في العمل على الإفلات من الإجراءات الأمريكية أو محاصرته بمزيد من الإجراءات، حتى في مسألة بيع النفط دوليًّا، إضافة إلى التعامل بالعملات البديلة التي تلجأ إليها إيران وغيرها من التنظيمات، وسبق أن استخدمتها حركة حماس خارجيًّا وهي عملة البيتكوين وغيرها. ومن المهم، التأكيد على أن إيران لن تتوقف عند خطوات الإفلات من المخططات الأمريكية فحسب، بل أيضا العمل على بناء مواقف جديدة في مواجهة الخارج.

سبتمبر «أيلول»

واصل نظام الملالي الحاكم في طهران خلال سبتمبر «أيلول» موقفه المتعنت، إزاء أي حل سياسي لأزمته المستمرة منذ عدة أشهر مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربي. وفي مطلع الشهر، أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني عن رفضه إجراء «مفاوضات ثنائية» مع واشنطن، مؤكدًا أن بلاده تعارض الأمر «كمبدأ»، وفق تعبيره.

وقال روحاني في الثالث من سبتمبر «أيلول» أمام البرلمان الإيراني: إن طهران قد تخفّض التزاماتها بموجب الاتفاق النووي إذا لم يتم التوصل إلى أي نتيجة في المفاوضات بهذا الشأن مع الأوروبيين، مؤكدا أن طهران ترفض مفاوضات ثنائية «كمبدأ» مع واشنطن.

وأوضح روحاني، أن إيران لم ولن تقرر التفاوض مع الولايات المتحدة في أي وقت من الأوقات، قائلا: «إن مسار استراتيجيتنا يستند إلى ركيزتين هما الصمود الداخلي والدبلوماسية النشطة»، حسبما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا).

وأضاف روحاني: «لم ولن نقرر إجراء مفاوضات ثنائية مع أمريكا في أي وقت من الأوقات، وهناك مقترحات قُدمت لنا من العديد من الأطراف بهذا الشأن لكننا رفضنا ذلك». وتابع: إن «نظرة العالم، بما في ذلك أمريكا، إلى الشعب الإيراني قد تغيرت بعد 16 شهرا من صمود هذا الشعب، العدو قد وصل الى قناعة تامة بأنه لا يستطيع تركيع الشعب الإيراني بممارسة الضغوط القصوى»!

من جانبه، وفي اليوم نفسه، أعلن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، أن إيران ستعلن عن «خطوتها الثالثة» لتقليص التزامها بشروط الاتفاق حول برنامجها النووي. وقال ظريف في حديث لقناة «روسيا 24» التليفزيونية، «نحن نبقي الطريق مفتوحًا للدبلوماسية،

لكن خطوتنا الثالثة جاهزة». وتابع الوزير في تصريحاته، التي أوردتها «وكالة أنباء فارس»، أنه سيبلغ المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، بهذه الخطوة، ومن ثم ستبدأ طهران بتطبيقها.

من جهة أخرى، أكد ظريف أن إيران ستعود بسرعة إلى الالتزام بشروط الاتفاق النووي، في حال تم إحراز تقدم في التزام الأوروبيين بتعهداتهم. وقال: «سنعود إلى الالتزام بكل تلك الإجراءات خلال عدة ساعات أو عدة أيام في أي لحظة، في حال أسفرت المفاوضات مع فرنسا عن حل معين».

وفي 14 سبتمبر «أيلول»، وقع الحدث الأخطر خلال الشهر المنصرم، حيث أعلنت السعودية عن تعرض منشأتين نفطيتين تابعتين لشركة «أرامكو» لهجوم بطائرات بدون طيار وصواريخ كروز، ما أدى إلى اندلاع حريق في معملين للشركة في محافظتي بقيق وهجرة خريص شرق المملكة. وتبنت جماعة «الحوثي» الانقلابية اليمنية الهجوم في بادئ الأمر، ثم اتضح فيما بعد أن وراء هذا الهجوم الغادر أيدٍ إيرانية.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» عن المتحدث الأمني في وزارة الداخلية قوله «عند الساعة الرابعة من صباح 14 سبتمبر «أيلول»، باشرت فرق الأمن الصناعي بشركة أرامكو بإخماد حريقين في معملين تابعين للشركة بمحافظة بقيق وهجرة خريص نتيجة استهدافهما بطائرات بدون طيار وصواريخ».

وعمد المسؤولون الإيرانيون إلى الكذب، بخصوص الهجمات على منشأتي «أرامكو» السعودية، حيث نددت طهران في اليوم التالي 15 سبتمبر «أيلول» بالاتهامات الأمريكية لها بالوقوف وراء الهجمات التي تبناها «الحوثيون» على منشأتين نفطيتين للشركة، معتبرة إياها «تبريرًا لتحركات مستقبلة ضدها»، حسبما أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية.

رفضت إيران اتهامات واشنطن لها بالوقوف وراء الهجمات ضد منشأتين نفطيتين سعوديتين السبت، معتبرة أن الهدف منها تبرير أي «خطوات انتقامية» قد تُتخذ بحق النظام الإيراني، الذي تبدت عدوانيته الوحشية في تلك الهجمات. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي في بيان: إن «هذه الاتهامات ووجهات النظر الأمريكية الباطلة وغير اللائقة تأتي في سياق دبلوماسي غير مفهوم ولا معنى له».

وكان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو اتهم إيران بمهاجمة معملين لتكرير النفط تابعين لشركة «أرامكو» في السعودية، مستبعدًا انطلاق الهجمات من اليمن، واعتبر أن طهران تقوم بـ «دبلوماسية كاذبة».

وقال بومبيو: «إن طهران وراء نحو 100 هجوم تعرضت لها السعودية في حين يتظاهر روحاني وظريف بانخراطهما في الدبلوماسية». مضيفا: «وسط كل تلك الدعوات لوقف التصعيد تشن إيران الآن هجومًا غير مسبوق على إمدادات الطاقة العالمية. وليس هناك دليل على أن الهجوم شُن انطلاقًا من اليمن».

وتناولت صحيفة «التايمز» البريطانية في افتتاحيتها يوم 17 سبتمبر «أيلول» الهجوم على المنشآت النفطية السعودية، وجاء عنوان الافتتاحية «طهران وحلفاؤها في المنطقة عازمون بقوة على تخريب المؤسسات السعودية».

وذكرت الصحيفة أنه «عندما تتعرض أكبر منشأة لمعالجة النفط في العالم في السعودية لهجوم، فإن لذلك تأثيرًا يتردد في العالم بأسره. فالهجوم سواء شنه الحوثيون أو داعموهم في طهران، لم يعد مجرد مناوشات في صراع قائم منذ زمن طويل بين قوتين متنافسين في المنطقة».

وأكدت الصحيفة أن الهجوم «محاولة متعمدة من النظام في طهران لرفع حدة التوتر في المنطقة ولإبراز نقاط الضعف في السعودية ومؤسساتها النفطية، كما أن طهران تتعمد عن طريقها إلى إيقاع الإدارة الأمريكية في الخطأ. ورأت الصحيفة إنه إذا تم التعامل بتهور وتعجل مع هذه الأزمة، فإنها قد تؤثر سلبًا بصورة كبيرة على الاقتصاد العالمي أو قد تؤدي إلى حرب أوسع».

وفي 18 سبتمبر «أيلول»، أعلنت وزارة الدفاع السعودية، بعد تحقيقات موسعة استمرت 4 أيام، عن أن الهجمات التي استهدفت منشأتي «أرامكو» في السعودية جاءت من الشمال، أي من إيران، وليس من اليمن.

وقال تركي المالكي، المتحدث باسم الوزارة، خلال مؤتمر صحافي في الرياض: إن المملكة تؤكد قدرتها على الدفاع عن أراضيها. وعرضت الوزارة صورًا لبقايا صواريخ استهدفت معملي أرامكو في البقيق وهجرة خريص. وقالت الوزارة: إن «لدينا أدلة على تورط إيران في أعمال تخريب في المنطقة عبر وكلائها».

وأضاف المالكي أن لدى السعودية أدلة على الهجوم لم ينطلق من اليمن كما «زعمت أذرع إيران»، معتبرًا أن «هجوم أرامكو لم يستهدف السعودية فقط، بل أيضا المجتمع الدولي وأمن الطاقة»، ودعا المجتمع الدولي إلى التعامل مع ممارسات إيران الخبيثة في المنطقة. وأوضح أن المعمل المستهدف خارج نطاق الطائرات المسيرة من مناطق ميليشيات الحوثي، التي ادعت مسؤوليتها عن الهجوم.

وقال المتحدث باسم الوزارة: «شاركنا نتائج التحقيقات في الهجوم على معملي أرامكو مع حلفائنا»، مشيرا إلى أن الهجوم على «بقيق» و«خريص» هو امتداد لهجمات سابقة تقف خلفها إيران.

وأكد المالكي أن إيران تقف وراء هجمات على المدنيين في السعودية عبر وكلائها في اليمن، كاشفًا أن الهجوم على أرامكو جاء من الشمال، وبالتأكيد كان مدعومًا من إيران.

وأعلن أن طائرات مسيرة إيرانية الصنع (درونز) من طراز «دلتا- ونج» شاركت في الهجوم على منشآت أرامكو. وعرض مقطعًا يظهر أن الطائرات المسيرة التي هاجمت معملي أرامكو كانت تحلق من الشمال للجنوب.

كما أكد المتحدث باسم الوزارة أنه تم استخدام صواريخ «كروز» دقيقة من طراز يسمى «يا علي» في الهجوم على معملي أرامكو، وأن الطائرات المسيرة التي هاجمت المنشأتين استخدمت نظام تموضع متقدمًا، مشيرًا إلى أن «الحرس الثوري» الإيراني كان قد أعلن في فبراير الماضي عن امتلاكه طرازًا حديثًا من تلك الصواريخ.

وعرض المالكي، صورًا للصواريخ التي تم فحصها وتشير المعلومات إلى مصدره الإيراني. وقال: إنه تم استخدام 25 طائرة مسيرة وصاروخ كروز للهجوم على المنشأتين في السعودية، مشيرًا إلى أن 3 صواريخ لم تصب أهدافها في الهجوم. وقال المتحدث إن السعودية جمعت معلومات من بقايا الصواريخ بما يكفي لأن نعرف من وراء الهجوم مشددًا على أن «من أطلق الطائرات المسيرة والصواريخ سيتحمل المسؤولية».

وأكد أنه «سنواصل التحقيق في الهجوم على أرامكو عبر القنوات الدولية المعتمدة». وقال المالكي: «نفخر بقدرة دفاعاتنا الجوية التي صدت أكثر من 200 صاروخ باليستي».

وعلى المستوى الدولي، أكدت المملكة العربية السعودية أن الأعمال العدائية والهجمات

الأخيرة فضحت طبيعة النظام الإيراني للعالم أجمع، مبينة أن العالم أمام نظام مارق وإرهابي، يستمر في تهديد الأمن والسلم الدوليين، وأمن الطاقة والاقتصاد العالمي، وتعد الهجمات الأخيرة اختبارًا حقيقيًّا لإرادة المجتمع الدولي.

وقال وزير الخارجية السعودي، إبراهيم بن عبدالعزيز العساف أمام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين في نيويورك، 27 سبتمبر «أيلول»: «إن الهجمات النكراء التي تعرضت لها المنشآت النفطية في المملكة باستخدام 25 صاروخًا مجنحًا، وطائرات بدون طيار، متسببة في انخفاض إنتاج النفط بنسبة تقارب 50% تعادل (7.5) مليون برميل تقريبًا، تشكل انتهاكًا صارخًا للقوانين والأعراف الدولية، واعتداءً على الأمن والسلم الدوليين وتهديدًا كبيرًا لإمدادات النفط للأسواق العالمية».

وأكد العساف: «نحن نعلم جيدًا من وراء هذا الهجوم، ودعونا خبراء من الأمم المتحدة وخبراء دوليين للتثبت من ذلك بأنفسهم. إن من يقف وراء هذا الهجوم هو من هاجم الناقلات التجارية في خليج عمان من قبل، وتبعه عملاؤُه بالهجوم على مطار أبها وحقل شيبة النفطي، هو النظام الذي يستتر بشكل رخيص وجبان عبر تحميل الميليشيات التابعة له مسؤولية الهجمات على بقيق وخريص، وقبل ذلك على محطات ضخ النفط، وهذا النظام الذي لا ينظر إلى دولنا وشعوبنا سوى أنها ساحات لتحقيق أجندته التدميرية».

وأضاف وزير الخارجية: «إننا نعرف هذا النظام جيدًا منذ أربعين عامًا، فهو لا يعرف سوى التفجير والتدمير، والاغتيال ليس في منطقتنا فحسب، بل في العالم أجمع، هذا النظام هو الذي قام منذ نشأته بأعمال إرهابية في المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت ولبنان والدول الأوروبية وفي مختلف أرجاء المعمورة. هو النظام الذي اغتال عددًا من الدبلوماسيين السعوديين في تايلاند عامي 1989 و1990، كما اغتال في عام 2011 دبلوماسيًّا سعوديًّا في مدينة كراتشي. وفي العام نفسه، حاول اغتيال سفير المملكة آنذاك في الولايات المتحدة الأمريكية. هو النظام الذي اغتال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في قلب بيروت عام 2005، وهذا النهج مستمر للأسف حتى يومنا هذا، فقد رأينا في الأعوام الأخيرة محاولات هذا النظام الإرهابية في الدنمارك وفرنسا، ونرى كل يوم نهجه الإرهابي في اليمن وسوريا والعراق ولبنان وسائر دول المنطقة».

وأردف العساف: إن «هذه المنظمة الأممية، والعالم بأسره يقف اليوم أمام مسؤولية أخلاقية وتاريخية، للوقوف موقفًا موحدًا وصلبًا، يمارس فيه أقصى درجات الضغط بأدواته كافة لإنهاء السلوك الإرهابي والعدواني للنظام الإيراني، وهو موقف لا يقبل بأنصاف الحلول، والاتفاقات الجزئية المؤقتة، بل يهدف إلى تغيير طبيعة هذا النظام المارق وسلوكه، وإلا ستترك منطقتنا والأمن والسلم الدوليين، واستقرار الاقتصاد العالمي، وأمن الطاقة لمصير مجهول».

وأشار الوزير إلى «ما أدت إليه سياسات الاسترضاء من قتل ودمار في القرن الماضي في العالم أجمع، ونتائج سياسات الاسترضاء عبر الاتفاقات الجزئية مع النظام الإيراني من استمرار وزيادة أنشطته العدوانية والإرهابية خلال الأعوام الأربعة الماضية»، مؤكدًا أن هذا النظام لا يُواجه سوى بموقف موحّد وحازم، واستخدام الضغط المستمر بأقصى درجاته حتى ينهي سلوكه الإرهابي.

وشدد الوزير أن «على الجميع التعامل مع هذا النظام وفق واقعه وطبيعته، وليس وفق أوهام وافتراضات أثبتت الأحداث مرارًا عدم صحتها، لافتًا إلى أن الحقيقة هي أن هذا النظام الدموي لم يعد يشكل تهديدًا لشعوب المنطقة فحسب، وإنما يهدد أمن العالم أجمع، ويتوهم من يعتقد أن عقد الاتفاقات الجزئية برفع عقوبات أو العودة إلى اتفاق أثبت فشله سيولد الاعتدال لديه ويجنب العالم شروره».

وأضاف قائلًا: «من يريد دليلًا يمكنه التمّعن في حطام أكثر من (250) صاروخًا باليستيًّا أُطلقت على مواطنينا في المملكة، وأقرت هذه المنظمة بأن النظام الإيراني زوَّد ميليشياته في اليمن بها في خرقٍ صارخٍ لقراري مجلس الأمن 2216 و2231. ومن يريد الدليل عليه أن ينظر إلى الطرف الذي يعطّل الحل السياسي في اليمن، وينتهك القرارات الدولية، ويستهدف المدنيين، ويهدد الملاحة البحرية في الممرات المائية الحيوية، ويمنع وصول المساعدات الإنسانية».

وأكد أن «هذا النظام المارق قد استغل المردود المادي من الاتفاق النووي لتمويل نشاطاته العدائية والإرهابية، ولا بد للمجتمع الدولي اليوم أن يدرك أن تجفيف مصادر تمويل هذا النظام هو الوسيلة السلمية الأمثل لإجباره على التخلي عن ميليشياته وعن تطوير الصواريخ الباليستية وعن أعماله العدائية المزعزعة لاستقرار المنطقة والعالم أجمع. ونحن أمام مسؤوليتنا التاريخية اليوم، ومصداقية هذه المنظمة والعالم أجمع على المحك، فعلى النظام الإيراني

مواجهة أحد الخيارين إما أن تصبح إيران دولة طبيعية تحترم القوانين والأعراف الدولية، وإما أن تواجه موقفًا دوليًا موحدًا يستخدم أدوات الضغط، والردع كافة».

في المقابل، قال حسن نصر الله، الأمين العام لـ«حزب الله» اللبناني: إن الهجوم على شركة أرامكو السعودية أثبت أن «محور المقاومة قوي جدًّا»، في إشارة إلى ميليشيات «الحوثي» في اليمن، التي تبنت الضربات في البداية، لكيتبرئ إيران من هذه الهجمات.

وأضاف نصرالله، في كلمة تليفزيونية نقلتها قناة «المنار» التابعة لحزب الله، 20 سبتمبر «أيلول»: إن «محور المقاومة قوي جّدًا والهجمات على أرامكو من قبل الجيش واللجان الشعبية اليمنية هي من مؤشرات هذه القوة واستعداده للذهاب بعيدًا في الدفاع».

وتابع: «بدلا من أن تنفق السعودية والإمارات أموالا طائلة على شراء منظومات الدفاع الجوي عليها إيقاف الحرب على اليمن». وتابع بالقول: إن «ترامب الذي تراهنون عليه هو نفسه يستجدي لقاء الرئيس الإيراني حسن روحاني».

وردًّا على الإدارة الأمريكية التي أعلنت عن تطبيق عقوبات جديدة على طهران إثر مهاجمة معامل أرامكو، هدد الجنرال يحيى رحيم صفوي، مستشار الشؤون العسكرية للمرشد الإيراني علي خامنئي، برد «واسع النطاق» لإيران «من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي إذا تآمر علينا الأمريكيون».

وقال صفوي: إن «الجمهورية الإيرانية قوة لا تقهر، وإذا ما أراد الأمريكيون التآمر، فإن الشعب الإيراني سيرد عليهم من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي»، وفقا لما نقلته وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا).

وأضاف القائد الأسبق لقوات «الحرس الثوري» أن «الأمريكيين يعلمون أن قوة الثورة الإسلامية وجبهة المقاومة حديثة الظهور متنامية، وأن قوة أمريكا وحلفاءها آيلة إلى الأفول، وأن سياساتهم تواجه الفشل أمام إيران».

وقال مستشار خامنئي: إن «استراتيجية الأمريكيين فشلت في أفغانستان والعراق. كما فشلت محاولتهم للإطاحة بحكومة الرئيس السوري بشار الأسد وإطلاق داعش وقتل الشيعة والسنة».

وردًّا على ذلك، في اليوم نفسه، 20 سبتمبر «أيلول»، أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، أن العقوبات الجديدة التي أقرها الرئيس دونالد ترامب، تستهدف «كيانات إيرانية تدعم إرهاب النظام والعدوان الإقليمي»، مؤكدًا أن مهاجمة الدول «له ثمن»، وذلك بعد الهجوم الذي استهدف منشأتي نفط سعوديتين.

وقال وزير الخارجية الأمريكي، في بيان: إن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على البنك المركزي الإيراني وصندوق التنمية الوطنية التابع له، وكذلك شركة «اعتماد تجارات بارس»، وهي شركة مقرها إيران، يقول بومبيو: إنه ثبت أنها تخفي تحويلات مالية لصالح عمليات شراء عسكرية. وأضاف بومبيو أن «هذه الكيانات تدعم إرهاب النظام والعدوان الإقليمي عبر تمويلها الحرس الثوري، وهو منظمة إرهابية، وفيلق القدس التابع له، وحزب الله»، والقوات التي تدير حروبًا بالوكالة لصالح طهران.

واتهم بومبيو إيران بالقيام بـ «محاولة فاشلة لتعطيل الاقتصاد العالمي» من خلال مهاجمة منشأتي النفط التابعتين لشركة أرامكو السعودية.

ووصف بومبيو الهجوم على أرامكو بأنه كان «عملا عدوانيًّا، متطورًا في تخطيطه، وقحًا في تنفيذه»، لافتا إلى أن الأدلة تشير إلى إيران، إيران فقط... ونتيجة لذلك، أمر الرئيس ترامب إدارته بزيادة العقوبات التاريخية القائمة بالفعل على الدولة الرائدة في رعاية الإرهاب بالعالم».

وأكد وزير الخارجية الأمريكي أن «مهاجمة الدول الأخرى وتعطيل الاقتصاد العالمي له ثمن»، مُشددًا على أنه يجب محاسبة النظام في طهران من خلال العزلة الدبلوماسية والضغط الاقتصادي.

وقال بومبيو إن «حملة الضغط القصوى ستستمر لزيادة خسائر إيران حتى تتراجع عن سياساتها المُزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط وحول العالم».

وفي مقال بعنوان «أسئلة عن إيران ومن خلفها»، قال الصحفي السعودي المعروف عبد الرحمن الراشد: إن «المنطقة في حالة تشكل منذ سنوات، وكل ما فيها يصارع من أجل البقاء أو التغيير، ونظام إيران أحد عوامل هذا التغيير أو بالأصح معاول الهدم. وجاء هجومه على شرق السعودية كتصعيد رفع النزاع إلى مستوى أخطر. ولهذا نحتاج إلى أن نقرأه قراءة واعية، ونرى الصورة الكاملة. مقالي وجبة من نقاشنا اليومي.

وأضاف الكاتب: إن «الهجوم إعلان حرب من إيران، لكنه ليس بالضرورة جبهة مفتوحة جديدة في حال تم تأمين توازن الردع المطلوب، من ذلك تعهد واشنطن بإرسال قوات دفاعية، لمنع الهجمات الإيرانية أو جعلها مكلفة عليها. السؤال تقني عسكري إن كان يمكن رصد وردع الهجمات ذات التقنية الجديدة.

إيران الآن تبدل جبهاتها. في السابق كانت تحارب من بعيد، عبر الحوثي في اليمن. فشلت في إجبار السعودية، بالصواريخ والدرونز استهدفت الرياض وجدة والطائف وجيزان ونجران وغيرها، ومعظمها تم اعتراضه. أما هجمات بقيق وخريص فهو مستوى جديد من العدوان الإيراني على السعودية وكل المنطقة، ومغامرة دولية خطيرة. لهذا التوازن المنشود إن نجح سيفشل استراتيجية طهران التي تقوم على حرمان خصومها من النفط، بتدميرها المنشآت وخطفها الناقلات.

وفي 24 سبتمبر «أيلول»، رفض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مساعي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للوساطة بين الولايات المتحدة وإيران في النزاع القائم بين البلدين. وقال ترامب للصحفيين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة: «نحن لا نحتاج إلى وسيط.. هو (ماكرون) صديقي لكننا لا نبحث عن أي وسطاء».

وبالتزامن مع زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى نيويورك، للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، تظاهر المئات من المواطنين الإيرانيين والأجانب المعادين لنظام الملالي، أمام مقر الأمم المتحدة، مطالبين بإسقاط النظام الإيراني. ورفع المتظاهرون شعارات: «لا نريد إيران نووية». وهتفوا: «ليسقط آية الله... ليسقط روحاني».

وقال عمدة نيويورك الأسبق رودي جولياني والمستشار الحالي للرئيس الأمريكي ترامب: إن «إدارة الرئيس ترامب تدعم الإيرانيين وحقهم في التظاهر ضد النظام الاستبدادي القمعي في طهران»، مؤكدًا أن «النظام الإيراني سيسقط مع تصاعد الغضب وازدياد مظاهرات الإيرانيين في كل مدينة وكل حي في إيران».

وهاجم جولياني «كل من يساند النظام الإيراني، وكل من يسعى للقيام بأعمال تجارية مع نظام ودولة تعدّ الأولى في رعاية الإرهاب»، وقال: «كل دولار يذهب إلى الاقتصاد الإيراني نصفه يذهب إلى مساندة الإرهاب والمنظمات الإرهابية».

وأدان رئيس منظمة «متحدون ضد إيران النووية» السيناتور جوزيف ليبرمان الهجمات الإرهابية ضد المنشآت النفطية لشركة «أرامكو» في السعودية، مؤكدًا أن النظام الإيراني وراء تلك الهجمات، وقال ليبرمان: إن «الرئيس ترمب ووزير الخارجية بومبيو أكدا أن إيران وراء الهجمات، والإدارة الأميركية تعدّها عملًا حربيًّا».

وأكد ليبرمان أن «الإدارة الأمريكية تعمل مع الشركاء والحلفاء في الشرق الأوسط للرد على تلك الاعتداءات من إيران بكل قوة»، وقال: إن «النظام الإيراني يخشى من مظاهرات الإيرانيين أكثر من خوفه من ضربة عسكرية، والرئيس ترامب يعمل مع الحلفاء والشركاء لتحميل إيران المسؤولية عن تصرفاتها، وسيكون الرد بأقصى قدر من التأثير».

وذكر المبعوث الأمريكي الخاص لإيران بريان هوك أن الولايات المتحدة ستسعى إلى حشد الدول والمجتمع الدولي لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لزيادة الضغوط وعزل إيران دوليًّا في أعقاب الهجمات على المنشآت النفطية السعودية، مؤكدًا أن واشنطن تسعى لتشكيل تحالف عالمي لمواجهة طهران، وأنها لن تنجر إلى حرب في المنطقة؛ بل ستستمر في حملة الضغوط القصوى حتى تأتي إيران إلى طاولة المفاوضات.

وقال هوك، إن الدبلوماسية هي الطريق التي ستسلكها الولايات المتحدة في التعامل مع طهران، مشيرًا إلى أن الرئيس ترمب «عرض الدبلوماسية ومقابلة روحاني دون شروط مسبقة، وقابلت إيران الدبلوماسية الأميركية بالعدوان، ولذا سيكون على إيران اتخاذ القرار إما التصرف كدولة عادية، أو مقابلة الضغوط المتزايدة والعزلة الدولية».

وتابع: «إن إيران؛ بالهجمات على المنشآت النفطية، عبرت كل الخطوط، ونتائج التحقيقات في تلك الهجمات ستخرج قريبًا، وسيكون المجتمع الدولي في وضع جيد لتقرير الخطوات المقبلة ضد إيران».

وأكد هوك أن الولايات المتحدة تملك معلومات استخباراتية بأن إيران هي التي نفذت الهجمات على «أرامكو السعودية»، وقال: «نحن واثقون بهذا التقييم، وتشير الأدلة، بما في ذلك تعقيدات الهجوم ونطاقه وتأثيره، إلى أن إيران وراء تلك الهجمات؛ فالهجمات أكثر تعقيدًا وأكبر حجمًا وأكثر دقة من قدرات الحوثيين على تنفيذها».

وشدد هوك على أن إيران انتهكت جميع المعايير الدولية خلال الشهور الماضية بالهجمات

على ناقلات النفط، «فيما تقوم الدول بغض البصر عن الأدلة التي تشير لتورط (الحرس الثوري)». واعتبر هوك أن صمت المجتمع الدولي نوعٌ من التواطؤ، وقال: «على المجتمع الدولي تحميل إيران المسؤولية، والصمت عن تلك الهجمات نوع من التواطؤ، ويجب إجبار إيران على العودة إلى مائدة الحوار، وإجبارها على الوفاء بالتزاماتها، وعلينا جميعًا وقف توسعات إيران في سوريا ولبنان والجولان واليمن». ونفى هوك وجود قنوات تواصل خلفية بين واشنطن وطهران أو وساطات من جهات أخرى.

وفي إطار الموقف الأوروبي من الأزمة الإيرانية، قالت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا في بيان، إن من الواضح أن إيران مسؤولة عن الهجوم على منشأتي نفط في السعودية، وطالبت الدول الثلاث طهران بالموافقة على التفاوض على برامجها النووية والصاروخية وقضايا الأمن الإقليمي.

وقالت الحكومات الثلاث في بيان مشترك بعد لقاء جمع ماكرون ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك: «حان الوقت لإيران كي تقبل بإطار مفاوضات طويل الأمد على برنامجها النووي وكذلك على القضايا الأمنية الإقليمية، والتي تشمل برامجها الصاروخية».

وأضاف البيان أنه «من الواضح بالنسبة إلينا أن إيران تتحمّل مسؤولية هذه الهجمات. ليس هناك تفسير آخر». داعيا طهران إلى «الإحجام عن خيار الاستفزاز والتصعيد».

وقال: إن «الهجمات تسلط الضوء على الحاجة الى وقف التصعيد في المنطقة من خلال الجهود الدبلوماسية المستمرة والانخراط مع جميع الأطراف».

من جهته، استبعد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إمكانية التفاوض على اتفاق جديد مع القوى العالمية مدعيا أن الشركاء الأوروبيين فشلوا في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في الاتفاق النووي المبرم عام -2015 بحسب زعمه.

وقال ظريف على موقع «تويتر»: إن عجز بريطانيا وفرنسا وألمانيا «عن الوفاء بالتزاماتها بدون إذن الولايات المتحدة واضح منذ مايو 2018...لا اتفاق جديدا قبل الالتزام بالاتفاق الحالي. في سياق متصل، أكد خبراء على خطر إيران في المنطقة، وهدف التأثير على الأمن والسلم الدوليين، واستشهدوا بالهجوم الذي تعرضت له مصافي النفط في مدينة بقيق السعودية.

وعلى هامش ندوة بعنوان «الدور الهدام للنظام الإيراني في المنطقة وتداعياته»، أقيمت في جنيف 20 سبتمبر «أيلول»، شدّد عدد من الخبراء على أهمية قيام المجتمع الدولي بدوره في حماية مصادر الطاقة العالمية، كون ذلك ليس مهمة السعودية وحدها، وإنما دول العالم كافة، كون تهديد مصادر الطاقة في السعودية هو تهديد للأمن والسلم الدولي، منددين بالدور الإيراني الهدام في المنطقة، ومن ثم تصديره إلى بقية العالم.

وقالت الأكاديمية اليمنية الدكتورة وسام باسندوة، الباحثة في قضايا الصراع وحقوق الإنسان، خلال الندوة: إن «ما تعرضت له السعودية حديثًا جزء من التاريخ الإيراني مع الصراعات والنزاعات في المنطقة منذ قيام الثورة الإيرانية، ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره كاملًا تجاه نظام طهراني كي نحمي المنطقة العربية والمنطقة عمومًا من آثار وتداعيات الشغب الإيراني على المنطقة».

وأكدت باسندوة أن حال التهديدات الإيرانية كان تأثيره سيكون أكثر سلبية من الواقع الذي نشاهده، لولا بعض التحركات العربية التي حدثت، ومنها «انطلاق عملية عاصفة الحزم وإعادة الأمل بدعم سعودي وعربي قوي، ممثلًا بجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى استعادة الدور العربي في العراق وكسر حاجز المقاطعة وعودة العراق للحاضنة الطبيعية العربية واحتضان ودعم كل القوى المناهضة للطبقة الحاكمة التابعة لنظام الملالي، كما أن عودة النفوذ العربي للبنان وعدم التخلي عنه عبر دعم وتأييد القوى السياسية المناهضة لسيطرة (حزب الله) والقوى التابعة لنظام الملالي».

وشدّد الباحث الإيراني وعضو اتحاد الكتّاب البريطانيين يوسف عزيزي، على آثار التدخل الإيراني في المنطقة، وما أفرزته من أحداث تهدد أمن المنطقة والخليج خلال الأسابيع الماضية.

وأشار «عزيزي»، إلى أنه يعرف تمامًا ما يحدث في الفكر الإيراني في تجنيد أذرعها كالميليشيات الحوثية في اليمن لتهديد الأمن في الخليج، مبينًا أنه عاصر تلك الأحداث بنفسه، وقال: «بعد أن أنشأت إيران (حزب الله) في أوائل الثمانينيات بواسطة سفارتها في دمشق عن طريق سفيرها في سوريا، محتشمي، رأت أن تكرر تجاربها في دول عربية أخرى، وخاصة اليمن من خلال المنح الدراسية لليمنيين للقدوم إلى طهران، وكنت أراهم بنفسي، خاصة الحوثيين الذين قدموا للدراسة الدينية، فتشربها الحوثيون وطبقوا النهج الإيراني الآن في اليمن، تجنيد الأطفال

وأدلجتهم، وربط الشعب بفكر وعقيدة لا بوطن».

فيما رأت الدكتورة أروى الخطابي، وهي باحثة وناشطة حقوقية، في تطرقها للقلاقل الإيرانية في المنطقة، أن «ما تعرضت له السعودية مؤخرًا من النظام الإيراني يعيد للأذهان الحادثة القريبة التي تعرضت لها 4 سفن تجارية، من بينها ناقلتان سعوديتان بالقرب من المياه الإقليمية للإمارات. وأضافت؛ من جانب التهديدات الأمنية الإيرانية هنالك تهديدات لأمن الملاحة البحرية في المنطقة، وهذا يعني أن طهران تهدد الأمن العالمي، عن طريق تهديد الملاحة الدولية، ويحدث ذلك في مضيق هرمز على مدخل الخليج العربي ومضيق باب المندب على مدخل المحيط الهندي والبحر الأحمر».

وطالبت الخطابي، بضرورة تفعيل القانون الدولي للبحار، وضمان أمن الملاحة البحرية عبر المضائق البحرية الدولية، إذ تنص المادة 34 من قانون البحار والمعنونة بالنظام القانوني للمياه التي تشكل مضائق مستخدمة للملاحة الدولية الموقع عليه في الأمم المتحدة على أنه «لا يمس نظام المرور خلال المضائق المستخدمة للملاحة الدولية»، في حين تنظم المواد القانونية من المادة «34» حتى المادة «45» من القانون، الملاحة البحرية عبر المضائق، وتحدد سلطة الدول التي تقع المضائق فيها، وتلزمها بأمن الملاحة الدولية وسلامتها.

أما الأكاديمي الباكستاني أحد قريشي، الباحث في شؤون الشرق الأوسط للأمن القومي وحقوق الإنسان، فاعتبر أن من أكبر مشكلات إيران ودورها في الخراب في المنطقة هي نشرها لآلية الحرب بالوكالة، من خلال أذرعها المعروفة في المنطقة؛ «الحشد الشعبي» في العراق، و«حزب الله» في لبنان، والميليشيات الحوثية في اليمن، والأخيرة تقوم بعمل إرهابي في المنطقة بالفكر الإيراني نفسه وعلى ذات المنهج.

من جهة ثانية، وعلى مستوى الداخل الإيراني، قال المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور الإيراني، عباس كدخدائي: إن «المال القذر» يقرر مصير الانتخابات في إيران، وذلك لدى حديثه عن الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها خلال الأشهر المقبلة.

وأعرب كدخدائي، في 22 سبتمبر «أيلول»، عن أسفه لعدم وجود قوانين لتقييد تأثير المال على نتائج الانتخابات، اعترافًا منه بالدور المهيمن للمال في الانتخابات الإيرانية لصالح بعض أجنحة النظام المتصارعة.

وظهرت العديد من التقارير حول المبالغ الضخمة التي أنفقت في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي تعتبرها قوى المعارضة مجرد عملية صورية حيث لا يسمح لأية أحزاب ومنظمات خارج منظومة نظام ولاية الفقيه المشاركة بها.

كما نُشرت تقارير حول الدور الحاسم لـ «الأموال القذرة» في الانتخابات في إيران، وأيدها وزير الداخلية، عبد الرضا رحماني فضلي، ما يؤكد أن النظام الإيراني ومؤسساته الرئيسية قائمة على «الفساد والتزوير والمحسوبيات».

ورصد المراقبون السياسيون تراجع شعبية الرئيس الإيراني حسن روحاني بشكل كبير خلال فترة التقرير، خاصة مع تزايد الأزمة الاقتصادية وحالة الاختناق التي يعيشها المواطنون، نتيجة ارتفاع الأسعار بنسبة وصلت إلى 48%، وصعوبة حصول كثير من الإيرانيين على المواد الغذائية الذي زادت كلفتها بنسبة 72%.

وكشف تقرير صدر عن موقع «المجلس الأطلسي» في 30 سبتمبر «أيلول» عن انهيار كبير في صورة روحاني الذي قدم نفسه للإيرانيين على أنه «شخصية إصلاحية»، بعد اشتداد العقوبات الأمريكية على إيران، نتيجة رعاية نظام الملالي للإرهاب والعنف في المنطقة، وعمله الدؤوب على تصدير المؤامرات والفتن لدول الجوار، وكثير من دول العالم.

في ظل هذا الخلفية القاتمة، حاول روحاني تبرير أداء حكومته الضعيف بإخبار الإيرانيين عن السلطة المحدودة التي تتمتع بها إدارته، كما طالب بالحصول على صلاحيات خاصة إضافية للتعامل مع الأزمة الحالية، وقال «إن البلاد بحاجة إلى مركزية في السلطة واتخاذ القرارات»، وأشار إلى حقيقة أن إيران لديها نظام سياسي متشعب حيث يحتل المرشد الأعلى علي خامنئي السلطة النهائية، لكن الحكومة المنتخبة مسؤولة عن نتائج قرارات الزعيم، وتملك صلاحيات محدودة.

وعلى الرغم من أن استقالة روحاني تحت الضغط الهائل الناجم عن المشاكل الاقتصادية وهجمات المتشددين لا تزال محتملة، فعلى عكس الإصلاحيين الآخرين، يعد روحاني جزءًا من النظام، وليس شخصًا من الخارج، أو بعيد الصلة عن السياسة المعقدة للجمهورية الإيرانية، ويعتزم البقاء على هذا النحو.

وفي حين تصاعدت عدوانية إيران تجاه جيرانها من العرب والمسلمين خلال فترة التقرير، لم

تنس طهران تقديم التهنئة لليهود بحلول عامهم العبري الجديد!

وهنأت وزارة الخارجية الإيرانية، في 29 سبتمبر «أيلول»، الشعب اليهودي بعيد رأس السنة العبرية الجديدة الـ5780 التي صادف ذلك اليوم.

وجاءت التهنئة على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي في تغريدة نشرها على حسابه في موقع «تويتر»، وهنأ فيها اليهود بعيد «روش هاشانا» بثلاث لغات: الفارسية والإنجليزية والعبرية.

وكتب موسوي: «نتمنى سنة جديدة سعيدة لرعايانا اليهود ولجميع الأتباع الحقيقيين للنبي العظيم موسى (ع)».

من جانبه، قال مساعد الرئيس الإيراني لشؤون الطوائف والقوميات، حجة الإسلام علي يونسي، في بيان أصدره بمناسبة قدوم عيد رأس السنة العبرية: إن «تاريخ اليهود في إيران يعود إلى عدة آلاف السنين وهو جزء لا يتجزأ من تاريخ بلادنا، حيث كانت ترحب ثقافة إيران وحضارتها دومًا بأتباع الديانات التوحيدية»، حسب ما نقلته وكالة «إرنا».

وأضاف علي يونسي: «عندما لم يكن اليهود أحرارًا في بقية العالم ولم يكونوا في أمان، كانت إيران بلدا آمنًا وسالمًا لهم، لذا فإنهم يعتبرون إيران وطنهم».

أكتوبر «تشرين أول»

عاشت إيران ودول الجوار الجغرافي، المرتبطة بها، خلال شهر أكتوبر «تشرين أول» أحداثًا كبرى، يمكن اعتبارها مؤشرا على بدء العد التنازلي لعقود من محاولات الهيمنة الإيرانية على المنطقة، وبداية النهاية للمد الطائفي البغيض الذي زرعته طهران في هذه البقعة من العالم.

وكان الهتاف التاريخي المدوي لعشرات الآلاف من المحتجين الشيعة والسنة في المدن العراقية «إيران بره بره.. العراق تبقى حرة»، بمثابة زلزال سياسي أربك بوصلة ملالي طهران في المنطقة، فقد أعلن العراقيون بمختلف طوائفهم عن رفضهم التام للوجود الإيراني في بلادهم.

من جهة أخرى، ثار اللبنانيون على النفوذ الإيراني ممثلا في «حزب الله»، رافضين أن يكون للحزب اليد الطولى في إدارة شؤون البلاد، تنفيذًا لمخططات ملالي طهران التي تستهدف فرض السيطرة الإيرانية على منطقة الشرق الأوسط.

هكذا تلقى نظام الملالي ضربتين من النوع السياسي الثقيل، خلال شهر واحد، ما يؤذن بأن بعض شعوب الدول التي تدور في فلك طهران، بدأت تعبر عن رفضها للمخططات الإيرانية الرامية إلى الزج بالمنطقة في أتون صراع طائفي، لا يعلم إلا الله مدى خطورته على شعوب المنطقة.

وكان أكتوبر «تشرين أول» هو شهر الزلازل السياسية، لجهة صدور حكم قضائي بالسجن 5 سنوات، على شقيق الرئيس الإيراني حسن روحاني، ومستشاره الخاص في الوقت نفسه، بتهم التورط في صفقات فساد كبرى، الأمر الذي كان فسره المراقبون السياسيون بأنه مؤشر على تصاعد صراع أجنحة الحكم، خاصة بعد أن اتهم نائب برلماني الرئيس روحاني نفسه بأنه «رأس الفساد»

كانت بداية الشهر دراماتيكية على المستوى الداخلي في إيران، فقد أصدر القضاء الإيراني، صباح الثلاثاء 1 أكتوبر «تشرين أول»، حكما نهائيا بالسجن 5 سنوات بحق حسين فريدون، شقيق الرئيس الإيراني حسن روحاني، بتهمة «قبول رشاوى».

وأوقف «فريدون»، وهو أيضا المستشار الخاص للرئيس روحاني، في عام 2017 بعد ورود اسمه في عدة قضايا فساد، واتهم بارتكاب جرائم مالية، لكن أفرج عنه غداة توقيفه بعد دفعه كفالة مالية كبيرة، حُددت بما يعادل 9.3 مليون دولار.

وأوضح المتحدث باسم القضاء الإيراني غلام حسين اسماعيلي أن «محكمة التمييز أصدرت حكمًا نهائيًّا على حسين فريدون وخفضت عقوبته من سبع سنوات إلى خمس سنوات.

وكان القضاء الإيراني قد أدان شقيق روحاني أيضا، في مايو/أيار الماضي، وفقا لما نقلته وكالة أنباء «فارس» الإيرانية حينها. وقال مسؤول المجمع القضائي لموظفي الدولة في طهران القاضي حسيني، بحسب وكالة «فارس»: «لقد برأت المحكمة ساحة حسين فريدون من بعض التهم المنسوبة إليه فيما أصدرنا الحكم ضده بالسجن فيما يتعلق بتهم أخرى».

وكانت التهم الموجهة إلى حسين فريدون تتعلق بالرشوة وغسل الأموال وجني الأموال القذرة، وتقاضي رشاوى كبيرة مقابل التأثير في تعيينات لأشخاص معينين كمسؤولين في بعض البنوك وغيرها من القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الإيراني، وهي تعد أكبر فضيحة فساد في عهد الرئيس روحاني، وطالت شقيقه!

وأظهرت التقديرات الأولية أن مبالغ الرشوة وغسيل الأموال تصل إلى عشرات المليارات من «التومانات»، فيما ضمت لائحة المتهمين أشخاصا مثل رسول دانيال زاده، وهو أحد مقترضي البنوك، وبعض رؤساء البنوك السابقين بمن فيهم الرئيس السابق لبنك «رفاه» أحد أكبر بنوك إيران.

وكان علي رضا زاكاني، النائب السابق في البرلمان الإيراني عن التيار الأصولي المتشدد، اتهم مكتب الرئيس الإيراني روحاني، بأنه «وكر لشبكة فساد» يديرها شقيقه فريدون.

وكشف زاكاني أن «شقيق الرئيس روحاني قد حول مكتب الرئاسة إلى مقر لعصابات مخيفة من السماسرة الذين يجنون الثروة، من خلال الاتصال بالخارج منذ إنجاز الاتفاق النووي، ويحصلون على المبالغ الطائلة عن طريق النصب والاحتيال والرشوة والفساد».

واتهم زاكاني، روحاني بأنه «رأس الفساد»، وقال: «يجب على الرئيس روحاني الذي يبحث عن مكافحة الفساد أن يبدأ بشقيقه ومن مكتبه، وأن يلتفت إلى حجم الفساد في وزارة النفط والعقود الخيالية التي تبرمها خارج القانون مع جهات خارجية».

وحسب تقارير داخلية إيرانية، يتعامل القضاء حاليا مع عدد متزايد من قضايا الفساد المالي، منذ تعيين السياسي المتشدد إبراهيم رئيسي رئيسا للسلطة القضائية مطلع العام الجاري، وذلك لتحسين صورته حيث عرف بعضويته في «لجنة الموت» الرباعية التي نفذت الإعدامات الجماعية خلال مجازر الثمانينيات ضد آلاف السجناء السياسيين.

غير أن الرئيس روحاني، نفسه، اشتكى قبل حوالى أسبوعين، من طريقة «رئيسي» في التعامل مع قضايا الفساد، قائلا: إن المحاكمات «تتبع مصالح الأجنحة السياسية.»

وتجري محاكمة حسين فريدون، شقيق روحاني، إضافة إلى عدد كبير من المسؤولين الحكوميين، حيث كشفت السرقات المالية الكبرى من البنوك والمؤسسات المالية الإيرانية عن تورط مسؤولين كبار في «الحرس الثوري» والمخابرات والجيش الإيراني ومقربين من وزراء ومديرين.

في المقابل، يشكك نشطاء إيرانيون في جدية الحملة ضد الفساد، ويتبنون وجهة نظر روحاني، ويعتبرونها «تصفية حسابات سياسية» ضمن صراع أجنحة الحكم داخل النظام.

بينما يقول آخرون إن النظام يحاول امتصاص الغضب الشعبي والتخفيف من وطأة الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد والغلاء وتدهور الأوضاع المعيشية، من خلال هذه المحاكمات خلال الأشهر الأخيرة.

وفي شأن دراماتيكي آخر، أعلن مسؤول في «الحرس الثوري» الثالث من الشهر عن إحباط محاولة لاغتيال الجنرال البارز قاسم سليماني، قائد فيلق القدس أحد ألوية الحرس، والقبض على أفراد المجموعة المنفذة.

وقال قائد جهاز استخبارات الحرس الثوري، حسين طائب: إن تلك المحاولة «نتاج تنسيق بين أجهزة عربية وإسرائيلية»، وكان هدفها تفجير نفق تحت «الحسينية»، التي يملكها والد سليماني في مدينة كرمان وسط إيران.

وأفاد تقرير لوكالة تسنيم الإيرانية للأنباء، أن ثلاثة أفراد اعتقلوا على خلفية تلك المحاولة، قبل احتفالات عاشوراء الدينية عند الشيعة، التي جرت في التاسع والعاشر من سبتمبر/ أيلول الماضي، لكن دون تحديد التاريخ على وجه الدقة.

ونقلت الوكالة عن طائب قوله: «وفقا للمخطط، وصل فريق إرهابي تابع وموظف (من قبل أجهزة أجنبية) إلى البلاد، خلال الفاطمية (احتفال ديني أقيم في فبراير/ شباط 2019) واشترى مكانا بالقرب من الحسينية المسماة باسم والد القائد سليماني».

وأضاف: «لقد أعدوا ما بين 350 إلى 500 كيلوغرام من المواد المتفجرة، وحاولوا حفر أنفاق تحت الحسينية لتفجيرها، خلال زيارة القائد سليماني في احتفالات تاسوعاء وعاشوراء».

من جهة ثانية، أعلن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، مطلع أكتوبر «تشرين أول»، عن أن الرئيس الإيراني حسن روحاني تلقى رسائل من المملكة العربية السعودية، من خلال أحد قادة الدول، فيما لم يحدد مسؤول الحكومة الإيرانية الدولة الوسيطة أو طبيعة تلك الرسائل.

وقال ربيعي، في مؤتمر صحفي نقلته وسائل إعلام إيرانية: «لقد أرسلوا رسائل إلى السيد روحاني من خلال قائد دولة»، مشيرًا إلى أن بلاده لديها شروط مسبقة للدخول في محادثات مع السعودية.

وأوضح متحدث الحكومة الإيرانية، بحسب وسائل الإعلام الإيرانية، أنه «يجب أن نرى علامات على حسن النية السعودية دون أي غموض، وأول علامة على ذلك هي وقف العدوان على اليمن ووضع حد للمذبحة اليمنية»، على حد وصفه.

وكان رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، قال في مؤتمر صحفي، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك: إن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، طالباه بالتوسط للحوار مع إيران.

وإلحاقًا على هذا التصريح، قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في 12 أكتوبر «تشرين الأول»، إن بلاده مستعدة للدخول في حوار مع المملكة العربية السعودية «مباشرة أو من خلال وسطاء».

وأضاف وزير خارجية إيران: «كنا دائمًا على استعداد للحوار مع السعودية حول جميع القضايا، فالسعودية هي جارتنا، وسنكون دومًا جنبا إلى جنب في هذه المنطقة إلى الأبد، لذلك ليس لدينا خيار سوى التحدث مع بعضنا، نحن على استعداد للحوار مع السعودية مباشرة أو من خلال وسطاء».

وذكر ظريف أن إيران لم ترفض أي وساطة بين طهران والرياض، بما في ذلك المحاولات الباكستانية والإندونيسية، مُضيفا: «رحبنا دائمًا بالوساطة، لقد كنا دائما على استعداد لإجراء محادثات مباشرة مع جارتنا السعودية».

ولفت ظريف إلى أن الرئيس الإيراني حسن روحاني قدم «مبادرة الأمل» على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول الماضي، داعيًا جميع دول الخليج لإحلال السلام في المنطقة من خلال الحوار.

وقال ظريف: «نأمل أن تمضي هذه المبادرة إلى الأمام ويمكننا مناقشتها وتعزيزها مع جيراننا».

وفي هذا السياق، أجرى رئيس وزراء باكستان عمران خان الأحد محادثات في طهران مع الرئيس الإيراني حسن روحاني، في إطار مسعى للعب دور الوساطة بين إيران والسعودية.

وفي 12 أكتوبر «تشرين أول»، نفت باكستان، السبت، أن تكون السعودية طالبتها بقيادة وساطة. وقالت وزارة الخارجية الباكستانية، في بيان عبر موقعها الإلكتروني: إن «وسائل إعلام أجنبية أفادت بأن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، نقل رسالة إلى رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، ليتم تسليمها إلى القيادة الإيرانية، من أجل الحوار بين طهران والرياض».

وأضافت الخارجية الباكستانية: «هذه التقارير لا تستند إلى أي أساس، لأنه لم يتم إرسال مثل هذه الرسالة، ولم تطلب السعودية من باكستان القيام بأي دور وساطة مع إيران».

وتابعت الخارجية الباكستانية: «مبادرة إمكانية إجراء حوار بين السعودية وإيران، البلدين الشقيقين لباكستان، هي محاولة من قبل رئيس الوزراء الباكستاني لضمان السلام في المنطقة».

وفي 16 أكتوبر «تشرين أول»، نفذت إدارة الرئيس ترامب هجومًا إلكترونيًّا جديدًا ضد

إيران. ونقلت وكالة «رويترز» عمن وصفتهما بـ «مسؤولَيْن أمريكيَّيْن» قولهما إن إدارة الرئيس دونالد ترامب نفذت عملية إلكترونية سرية استهدفت إيران في أعقاب الهجوم الذي وقع على منشآت نفط سعودية في الرابع عشر من شهر سبتمبر/ أيلول.

ويومها اتهمت الولايات المتحدة والسعودية إيران بالمسؤولية عن تنفيذ الهجوم رغم تبنيه من قبل جماعة الحوثي الانقلابية اليمنية.

وقال المسؤولان الأمريكيان: إن العملية استهدفت قدرة طهران على نشر «الدعاية»، وأن الضربة الإلكترونية أثرت على معدات، ويسلط ذلك الضوء على مدى سعي إدارة الرئيس دونالد ترامب للتصدي لما تراه عدوانًا إيرانيًّا دون تصعيد الأمر إلى صراع أوسع نطاقًا.

وعلى إثر ذلك، نقلت وكالة «فارس» للأنباء عن وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإيراني محمد جواد آذري جهرمي قوله ردًّا على تقرير رويترز «يبدو أنهم شاهدوا حلما».

من جانبها، رفضت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، التي أمرت بإرسال آلاف الجنود والمعدات الإضافية لتعزيز الدفاعات السعودية، التعليق بشأن الهجوم الإلكتروني.

وقالت إليسا سميث المتحدثة باسم الوزارة «لا نناقش العمليات الإلكترونية أو المخابراتية أو التخطيط، وذلك لاعتبارات تتعلق بسياسة الوزارة وأمن العمليات. وتحديد أثر الهجوم قد يستغرق أشهرا، لكن الضربات الإلكترونية تعتبر خيارا أقل استفزازًا ودون مستوى الحرب».

وقال جيمس لويس خبير الإنترنت بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن: «يمكنك إلحاق أضرار دون قتل أحد أو تفجير أي شيء. يضيف ذلك خيارا لم يكن لدينا من قبل، واستعدادنا لاستخدامه أمر مهم، فقد يكون من غير الممكن ردع السلوك الإيراني حتى بالضربات العسكرية التقليدية.»

وكانت إيران قد استخدمت هذه الأساليب نفسها مع الولايات المتحدة. فقد حاولت مجموعة قرصنة على صلة بالحكومة الإيرانية هذا الشهر التسلل إلى حسابات بريد إلكتروني تتعلق بحملة ترامب الانتخابية. وعلى مدى 30 يوما بين أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول الماضيين، نفذت الجماعة التي أطلقت عليها شركة مايكروسوفت اسم «فوسفوراس» أكثر من 2700 محاولة لتحديد هوية حسابات مستخدمين ثم هاجمت 241 حسابًا منها. ومن المُعتقد كذلك أن إيران ناشط رئيسي في نشر المعلومات المضللة.

وفي 21 أكتوبر «تشرين أول» هدد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بتوجيه ضربة غير مسبوقة إلى إيران حال اتخاذها «إجراءات معينة»، لكنه شدد مع ذلك على أن الولايات المتحدة لا تريد حربًا مع أي جهة.

وقال ترامب، في تصريح أدلى به اليوم الاثنين في البيت الأبيض: «سنضرب بطريقة لم تحدث من قبل في حال قيام إيران ببعض الأشياء».

وأشار ترامب إلى أنه لا يريد نشوب أي حرب في العالم، فيما أضاف: «إلا أنه يمكن أن تتطور الأوضاع بصورة ستجبرنا على المحاربة»، لافتا إلى أنه يسعى إلى عدم جر بلاده إلى حروب، حيث كانت إعادة العسكريين الأمريكيين إلى وطنهم من وعوده الانتخابية، مؤكدا أن الولايات المتحدة تتمتع بقدرات كبيرة على ممارسة الضغط على الدول الأخرى دون استخدام السلاح، خاصة عبر الإجراءات الاقتصادية.

وعلى المستوى الداخلي، تصاعدت الخلافات في إيران، مجددًا، حول الانضمام إلى اتفاقيّتَي «باليرمو» و«سي إف تي» الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

جاء ذلك بعدما أمهلت «FATF»، التي تتخذ من باريس مقرًّا لها، في جلستها التي عقدتها يوم 18 تشرين الأول/ أكتوبر، إيران، أربعة أشهر (حتى منتصف شباط/ فبراير 2020)، في مهلة سادسة وأخيرة، لكي تصادق على جميع القوانين المتعلقة بأساليب «FATF»، تحت طائلة إعادتها إلى «القائمة السوداء» للمجموعة.

في أعقاب المهلة التي منحتها «مجموعة العمل المالي» (FATF) لإيران، أعلن النائب الأول للرئيس الإيراني، إسحاق جهانغيري، أنه «نظرًا إلى المصادقة على لائحتَي باليرمو وسي إف تي في جلسة رؤساء السلطات الثلاث، وتأييد قائد الثورة الإسلامية (المرشد علي خامنئي)، يتعين على مجمع تشخيص مصلحة النظام أن يصادق على هاتين اللائحتين بأسرع ما يمكن».

لكن «مجمع تشخيص مصلحة النظام»، الذي يتولى وفقًا للدستور مهمة التحكيم في الخلافات التي تنشب بين «مجلس الشورى الإسلامي» (البرلمان) و«مجلس صيانة الدستور»، نفى في بيان تصريحات جهانغيري حول موافقة خامنئي على التصديق على اللوائح المتعلقة بـ«فاتف». وقال إن المرشد «لم يُدلِ بأي تصريح أو شيء مكتوب يدل على الموافقة على المصادقة وتنفيذ لائحتَي باليرمو وسي إف تي». كما أكد المجمع أنه «سيتابع جلساته ومناقشاته

بخصوص هذه اللوائح بمنأى عن أيّ ضغوطات وممارسة نفوذ عليه، ومع الأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية».

من جهة أخرى، نفى المتحدث باسم السلطة القضائية، غلام حسين إسماعيلي، أن تكون تمّت المصادقة على هذه اللوائح في جلسة رؤساء السلطات الثلاث.

في الجانب الآخر، يصرّ مسؤولو الحكومة على ضرورة التصديق على هاتين اللائحتين. وقال رئيس الجمهورية، حسن روحاني، في اجتماع مجلس الوزراء: إنه يجب عدم السماح بتوجيه تهمة غسل الأموال لنا فيما يخص النظام المصرفي، وهذا مضرّ للبلاد. وتساءل: «لماذا يقوم البعض بوضع عراقيل أمام أربع لوائح صادقت عليها الحكومة ومجلس الوزراء، ويقفون في وجه الحكومة والبرلمان؟ إن إجراءات كهذه لا تخدم مصلحة البلاد». ويشير بذلك روحاني إلى اللوائح التي وضعتها الحكومة فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمت المصادقة عليها في البرلمان. المعارضون يرون أن الانضمام إلى الاتفاقيات يقطع طريق الالتفاف على العقوبات.

ومن بين اللوائح الأربع التي قدمتها حكومة روحاني لخروج اسم إيران بشكل دائم من القائمة السوداء لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن مصير لائحتين يواجه بعض التعقيدات. تمت المصادقة على هذه اللوائح في البرلمان، لكن «مجلس صيانة الدستور» رفضها، ولذلك أُرسلت إلى «مجمع تشخيص مصلحة النظام» لبتّها، لكن اتخاذ القرار النهائي في شأنها في «مجمع تشخيص مصلحة النظام» أرجئ لعدة مرات.

وهاتان اللائحتان تشملان «باليرمو» (الانضمام إلى «معاهدة مكافحة الجريمة المنظمة المتعددة الأطراف») و«سي إف تي» (الانضمام إلى «معاهدة مكافحة تمويل الارهاب»).

وتُعدّ اتفاقية «باليرمو» إحدى المعاهدات التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي صودق عليها بهدف مكافحة الإتجار بالأشخاص والإنتاج غير الشرعي للسلاح والعتاد وتهريبهما. أما اتفاقية مكافحة تمويل الارهاب أو «سي إف تي»، فتُعدّ هي الأخرى إحدى معاهدات الأمم المتحدة التي تلزم الأعضاء بالحدّ من تمويل «المجموعات الارهابية»، وذلك من خلال مراقبة التبادلات المالية.

وبعد الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة «5 + 1»، قبلت إيران بأن تخرج من «القائمة

السوداء» لـ «فاتف» من خلال قبول القوانين الدولية الخاصة بمكافحة الجرائم المالية، وأن تستفيد من المزايا المالية لذلك، إذ صدّق البرلمان على لائحتَي مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، وأيّدهما «صيانة الدستور»، لكن لمّ تتم الموافقة النهائية حتى الآن على اللائحتين المتعلقتين باتفاقية «باليرمو» و«سي إف تي».

ويعتبر الموافقون على انضمام إيران إلى هاتين الاتفاقيتين، وهم من حكومة روحاني وحماتها، أن هذا الإجراء ضروري للتعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى، ولا سيما في مجال العلاقات المصرفية، وفيما عدا ذلك، فإن الضغوطات الاقتصادية على إيران ستزداد.

وفي معرض انتقاده للتوقف عن تصديق اللائحتين، قال مدير مكتب روحاني، محمود واعظي: «للأسف، لقد قاموا بتسييس هاتين اللائحتين المصرفيتين والاقتصاديتين، والذين يعارضونهما يجب أن يتحملوا مسؤولية هذه المعارضة».

وفما يخص تمديد المهلة أربعة أشهر، لفت إلى أنه «إن لم يتم خلال هذه المهلة اتخاذ هذه الإجراءات، فإنه لن تعقد جلسة أخرى، وسنوضع في القائمة السوداء بصورة تلقائية، ونكون بذلك قد فرضنا حظرًا على أنفسنا بأيدينا بشأن العلاقات المصرفية مع العالم».

من جهته، اعتبر المتحدث باسم الحكومة، علي ربيعي، أن إدراج إيران على «القائمة السوداء» يعني أن «الهيمنة الاستخبارية للأجانب علينا ستزداد». وأضاف أنه «عندما نوضع على القائمة السوداء، فإنه سيتم تعقب الأموال التي نرسلها حتى لتوفير نفقات سجين إيراني واحد في دولة أخرى».

في المقابل، المعارضون، ومعظمهم من القوى القريبة من التيار المحافظ وحرس الثورة، يرون أن الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين يؤدي إلى المزيد من مراقبة العلاقات الاقتصادية لإيران من قِبَل الدول الغربية، ومن ثم قطع طريق الالتفاف على العقوبات، والذي يُعدّ حاجة مُلحّة لإيران في الظروف الحالية. كذلك يقول المعارضون إنه في الوقت الذي لم تنتفع فيه إيران بشيء من التزاماتها في الاتفاق النووي، فإنها يجب ألا تتقبّل التزامًا جديدًا، ولا سيما أن القائمين على «فاتف» يقولون صراحة: إنه لا توجد أيّ ضمانات لخروج إيران بالكامل من «القائمة السوداء» بعد انضمامها إلى هاتين الاتفاقيتين. ورأى مجتبى ذو النوري، رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، أن إدارة البلاد ستصبح أكثر صعوبة بكثير في

حالة التصديق على اللوائح المتعلقة بـ«فاتف». وقال ذو النوري في تصريح لوكالة «فارس»، إن «الغرب وأمريكا يقرّان اليوم بأنه لا جدوى من العقوبات الأمريكية على إيران، والحقيقة أن المصادقة على هذه اللوائح تفتح طريقًا لإحياء العقوبات، إذ يريدون من خلال (سي إف تي) تحديد وغلق المسارات والطرق التي نقوم من خلالها بالالتفاف على العقوبات، ولم تستطع أمريكا غلقها».

كذلك اعتبر غلام رضا مصباحي مقدم، عضو «مجمع تشخيص مصلحة النظام»، في حوار مع صحيفة «جام جم»، أن الاتفاقيتين «أداة بيد أمريكا»، وأن المصادقة عليهما تُعدّ بمنزلة «أن نفرض نحن عقوبات على أنفسنا». واستبعد أي تخفيض في العقوبات مع الانضمام إلى هذه الاتفاقيات: «لا تتوافر إمكانية التبادل عن طريق جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت)، وأبواب سويفت موصدة بوجهنا، في حين أن إيران تخضع لأشد العقوبات وتراجعت مبيعات النفط بشدة، لكننا نصدّر 40 مليار دولار من السلع غير النفطية سنويًّا ونستورد ما يساويها من سلع، أي إننا نعيش في هذا العالم وتحت ضغط العقوبات، لذلك فإن الانضمام إلى هذه الاتفاقيات هو بمنزلة إيجاد متاعب لأنفسنا وعدم التمتع بالالتفاف على العقوبات».

في المحصلة، تشي القرائن بأنه في الوقت الذي تمارس فيه الولايات المتحدة سياسة «الضغوط القصوى» على إيران، ولم تتمكن الأطراف الأوروبية من اتخاذ إجراءات مهمة للتعويض عن تبعات انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، فإن من المستبعد أن تكون طهران جاهزة لقبول التزامات جديدة، بما فيها الانضمام إلى اتفاقيّتَي «باليرمو» و«سي إف تي»، ولا سيما إن كان مقررًا ألا تحصل في مقابل ذلك على امتيازات.

وفي 14 أكتوبر «تشرين أول»، أعلن جهاز استخبارات «الحرس الثوري» عن اعتقال صحفي معارض بارز يعيش في الخارج بعد خداعه وتوجيهه إلى داخل البلاد.

ونقلت وكالة أنباء تسنيم الإيرانية شبه الرسمية، بيانا عن استخبارات «الحرس الثوري» جاء فيه أنها تمكنت من القبض على روح الله زم، مدير موقع «آمد نيوز» الذي يُعرف بتسريب أخبار وتقارير تتعلق بالدوائر العليا داخل هيكل النظام الإيراني.

وأبدت «تسنيم» المقربة من «الحرس الثوري» احتفاء كبيرا بنبأ اعتقال الصحفي الإيراني

المعارض البارز، حيث ذكر البيان أن استخبارات «الحرس» تمكنت من توقيفه في عملية وصفتها بـ»المعقدة والاحترافية.»

وأقر جهاز استخبارات «الحرس الثوري» في ختام بيانه، بوجود خداع للصحفي المعارض عبر استدراجه إلى إيران، ومن ثم تمت عملية اعتقاله. وقال إن روح الله زم «كان موجهًا من قبل جهاز الاستخبارات الفرنسي، ويتلقى الدعم من أجهزة استخبارات أمريكا والكيان الصهيوني، وعلى صلة بأجهزة استخبارات أخرى، وكان يحظى بالحماية على مدار الساعة بصورة خفية وعلنية وفي أطر مختلفة ومتعددة الحلقات».

وأضاف «الحرس الثوري» أن العملية «المهنية والذكية» استخدمت أساليب «حديثة ومبتكرة» لخداع أجهزة الاستخبارات الأجنبية من أجل استدراج روح الله زم إلى البلاد، والقبض عليه بصفته رئيس الموقع الإلكتروني «آمد نيوز».

وذكر بيان الحرس الثوري أن روح الله زم كان «مُناهضًا للثورة»، وأنه خلال الأعوام الأخيرة «كان يدير عمليات حرب نفسية واسعة لزرع الخلافات في أركان الدولة في الجمهورية الإسلامية وإثارة التخويف من إيران وفبركة الأكاذيب وإثارة الشبهات لدى جيل الشباب إزاء المعتقدات والمبادئ الدينية والدعاية وتوفير أرضيات أعمال العنف والإرهاب وخلق الفوضى والاضطرابات في البلاد».

وزعم البيان أن اعتقال الصحفي المعارض روح الله زم بمثابة ضربة هائلة لأجهزة استخبارات أجنبية نعتها بـ «المعادية»، مدعيا أن «زم» أحد أفرع وسائل إعلام عدائية تشن حربا نفسية ضد إيران.

واتهم بيان استخبارات «الحرس الثوري» الصحفي المعتقل ببث خلافات بين أركان النظام الإيراني، المسيطر منذ 40 عاما على حكم البلاد، فضلا عن إثارة الفوضى والاضطراب داخليا.

ويُعرف عن روح الله زم اهتمامه بالأنشطة الإعلامية المناهضة للنظام الحاكم في إيران منذ عام 1979، إضافة إلى إدارته موقع «آمد نيوز» الذي نشر مرارًا وثائق تتعلق بفساد مسؤولين بارزين بينهم نجل المرشد علي خامنئي.

واعتقل «روح الله زم» لفترة بعد احتجاجات اندلعت عام 2009 ثم أطلق سراحه لاحقًا، حيث تمكن من السفر إلى ماليزيا ومن ثم فرنسا التي يقيم بها وأسس منها موقع «آمد نيوز»

المعارض. ويشار إلى أن «آمد نيوز» له قناة على تطبيق التراسل الفوري تليغرام، ويتابعها أكثر من مليوني متابع. وبرزت القناة بشكل لافت على هامش الاحتجاجات التي شهدتها إيران في 2018. وكان محمد علي زم والد الصحفي روح الله زم أحد من تقلدوا مناصب رسمية في إيران، أبرزها منصب رئيس دائرة الفن في منظمة الدعاية الإسلامية الخاضعة لسلطات المرشد الإيراني علي خامنئي، وفق فضائية «إيران إنترناشونال» الناطقة بالفارسية، والتي تتخذ من لندن مقرًّا لها. وبث التليفزيون الإيراني فيلمًا وثائقيًّا بعنوان «نهاية محطة الأكاذيب» حول زم الابن، العام الماضي، يشير محتواه إلى أن الاستخبارات الإيرانية تعمدت تسريب معلومات مغلوطة له بهدف إعادة نشرها بموقع «آمد نيوز» وتداولها بمنصات إخبارية معارضة أخرى.

وتعليقًا على هذا الفيلم الوثائقي، قال الصحفي الإيراني المعارض في مقابلة سابقة مع محطة إيران إنترناشونال: إنه «من أجل عمل أكبر، اضطر لنشر أخبار مزيفة حيث أعرب عن اعتذاره حينها».

من جهته، اتهم صحفي إيراني معارض استخبارات ميليشيا «الحرس الثوري» باختطاف روح الله زم أثناء زيارة إلى عائلته في العراق، على خلفية كشفه وثائق وملفات فساد تتعلق بمسؤولين في دوائر السلطة العليا لنظام طهران.

وقال علي جوانمردي، الصحفي الإيراني المستقل المقيم في واشنطن، خلال بث مباشر عبر موقع «تويتر»: إن الصحفي المعارض روح الله زم الحاصل على لجوء سياسي لدى باريس منذ قرابة عقد اختطفته عناصر من جهاز استخبارات «الحرس الثوري» في نطاق مدينة النجف العراقية.

وذكر جوانمردي، أن رجل الدين الإيراني المقيم في النجف محمد علي زم، والد الصحفي المعارض روح الله زم، متواطئ مع استخبارات «الحرس الثوري» في عملية اعتقاله.

واعتبر جوانمردي، أن عملية اعتقال زم تهدف في حد ذاتها لبث رسائل تخويف للمعارضين الإيرانيين في داخل البلاد وخارجها، متسائلًا في نبرة استنكارية عن كيفية سماح السلطات الفرنسية له بالسفر للخارج رغم وجوده هناك كلاجئ سياسي.

من جهته، نفى مسؤول كبير في مكتب المرجع الشيعي في العراق علي السيستاني، ما نقلته صحيفة فرنسية عن استدراج الصحفي الإيراني المعارض روح الله زم، إلى المرجع قبل أن

تعتقله السلطات الإيرانية. وقال المسؤول الذي تحدث لوكالة أنباء «شفقنا» الإيرانية الممولة، إن «الادعاء المنشور في بعض وسائل الإعلام بخصوص اللقاء بين المرجع السيستاني والصحفي الإيراني روح الله زم كاذب ولا أساس له من الصحة».

وأضاف أنه «لم يكن للصحفي زم أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع هذا المكتب، وليس لدينا معلومات عن زيارته أو وصوله إلى العراق».

وذكرت الصحيفة الفرنسية في تقرير لها أن امرأة شابة في باريس شجّعت «زم» على اللقاء بآية الله السيستاني، ومهدت له السفر إلى العراق عبر الأردن، وأن الحكومة الفرنسية لم تمنعه من مغادرة باريس لتسهيل اعتقاله من قبل الإيرانيين.

وفي سياق متصل، بث التليفزيون الإيراني الرسمي مقطع فيديو لما وصفها باعترافات روح الله زم، الذي ظهر، حسب الفيديو المتداول، مبديا «ندمه» على أنشطته الإعلامية، فضلا عن الثقة بحكومات بلدان أخرى بينهم فرنسا وتركيا، إلى جانب استعداده تقديم اعتذار لما نعتها بـ «مجموعة النظام»، حيث تعهد بالعمل على تعويض ما حدث منه خلال السنوات الأربع الماضية، على حد قوله.

ووصف نشطاء إيرانيون على مواقع التواصل الاجتماعي هذه الاعترافات بـ «الإجبارية»، لا سيما أن الصحفي المعارض ظهر معصوب العينين في سيارة، إلى جانب التحدث جالسا على كرسي داخل غرفة، وفي خلفيته يبدو العلم الإيراني وعلم «الحرس الثوري».

وفي تقرير مطول لها، قالت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في نسختها الفارسية: إن روح الله زم ليس المعارض السياسي الإيراني الأول الذي يجري اختطافه بواسطة عناصر أجهزة الأمن، بل إن هناك قائمة طويلة من المعارضين المؤثرين الذي اختطفوا بل وقتلوا سابقا.

وفي 21 أكتوبر «تشرين أول»، وبعد ساعات من نفي الحكومة الإيرانية صحة اعتقال مقربين من مكتب الرئيس حسن روحاني، قال النائب المحافظ جواد كريمي قدوسي: إن أجهزة الأمن تلاحق أربعة أشخاص في السلطتين التنفيذية والقضائية، يُشتبه بارتباطهم في تسريبات نشرها موقع «آمد نيوز».

ولجأ كريمي قدوسي مرة أخرى إلى «تويتر» للرد على تعليق المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي، مشيرًا إلى ملاحقة أربعة أشخاص من «المرتبطين» بمدير موقع «آمد

نيوز» روح الله زم. وزعم كريمي قدوسي أن أحد الموقوفين يعمل في مكتب حسام الدين آشنا المستشار الخاص بالرئيس الإيراني، ووقِّف آخر في مكتب الرئيس حسن روحاني، ومعتقل ثالث في مكتب مرتضى بانك مستشار الرئيس الإيراني في المناطق التجارية الحرة، ومعتقل رابع في القضاء الإيراني.

ووجه قدوسي، المحسوب على مكتب المرشد الإيراني، اتهامًا مباشرًا إلى حسام الدين آشنا مستشار الرئيس الإيراني، بالارتباط مع موقع «آمد نيوز»، كما اتهمه بإدارة «غرفة عمليات الحرب النفسية في مكتب الرئيس الإيراني»، مطالبًا بأخذ «دوره في قضية (آمد نيوز) بعين الاعتبار». وهو ما أدى إلى سجال عبر شبكة «تويتر» بعدما رد مستشار الرئيس الإيراني باتهام مماثل للنائب بـ»قيادة غرفة عمليات حرب نفسية ضد الحكومة».

وتداخل في هذه القضية المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي، وقال ربيعي في مؤتمر صحافي، من دون أن يذكر اسم النائب: إنه «يكذّب» ما نشره أشخاص «كسروا الرقم القياسي في نشر التهم».

وردًّا على سؤال حول مزاعم النائب كريمي قدوسي حول اعتقالات وماذا إذا كانت مرتبطة بتغييرات في مكتب الرئيس الإيراني، قال ربيعي: إن «بعض الأشخاص لديهم الرقم القياسي في نشر الاتهامات»، محذرًا من أن نشرها «سيؤدي إلى انخفاض ثقة الرأي العام».

وعلى المستوى الإقليمي، كشفت الاحتجاجات الشعبية العنيفة التي اجتاحت العراق منذ مطلع أكتوبر «تشرين أول»، عن تصاعد حدة الرفض الشعبي للهيمنة الإيرانية على هذا البلد العربي، المنكوب بتدخل ملالي طهران في شؤونه منذ الغزو الأمريكي عام 2003 وحتى الآن، حيث طالب المحتجون بوضع حد للنفوذ الإيراني في البلاد، ما يؤذن بتحرر المظاهرات أرض الرشيد من الهيمنة الإيرانية.

اندلعت الاحتجاجات الشعبية العارمة بشكل عفوي ومستقل عبر دعوات على شبكات التواصل الاجتماعي، دون أن يتبناها أي حزب سياسي أو زعيم ديني، لكن المتظاهرين ركزوا - في المقام الأول- على رفضهم لدور إيران فيما آلت إليه الأوضاع المعيشية والخدمية والاقتصادية المتدهورة، من خلال دعم طهران للأحزاب الموالية لها، والتي تهيمن على السلطة في بغداد.

«إيران بره بره.. العراق تبقى حرة».. كان هذا هو الهتاف الذي ردده عشرات الآلاف

من المحتجين الغاضبين في عدد من المدن العراقية، حيث عبَّر العراقيون عن رفضهم التام للوجود الإيراني في بلادهم، رغم أن مطالبهم الأساسية تتمحور حول تحسين الأوضاع المعيشية، ومكافحة الفساد، والتخلص من البطالة المتفشية بين الشباب.

وتمثلت علامات غضب الشعب العراقي من إيران في الأعلام الإيرانية المحروقة، والهتافات المناهضة لطهران، خلال المظاهرات المستمرة، خاصة أن الشعب العراقي أدرك أخيرا أن إيران هي من أفقرت الشعب العراقي، ونشرت المخدرات، وزرعت الفتنة والميليشيات الإرهابية في البلاد. واللافت للنظر في هذه الاحتجاجات التي شملت العديد من مناطق العراق، أنها انطلقت من جنوبها حيث تتركز الميليشيات المحسوبة على إيران وتتفاخر في «صناعتها»، بل إن أغلب المحتجين هم من الطائفة الشيعية، وهو مؤشر يمكن قراءته على أن العراقيين بطوائفهم كافة ينتمون للدولة العراقية وإلى العروبة وأنهم (الشعب العراقي) يرفضون التغلغل الإيراني ويطلبون بخروجها دون أن ينتظروا تحول وضعهم إلى الأفضل، فقط يريدون التخلص من إيران ومن أتباعها، لأنه بالتأكيد سيكون عراقًا مختلفًا بدون إيران.

وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين، هو الخلاص من الهيمنة الإيرانية، والمطالبة باستقالة الحكومة الموالية لطهران، وحلّ الميليشيات التي تأتمر بأمر قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس»، الذراع الخارجية لـ «الحرس الثوري».

وفي هذه المظاهرات أحرق الشباب الغاضب صور الخميني، وهاجم مقرات الأحزاب والميليشيات الموالية لإيران، ومنها «منظمة بدر»، و«تيار الحكمة»، و«عصائب أهل الحق».

وهذه المظاهرات لا يمكن اختزالها في المطالب المعيشية فحسب، بل إن محاولات نزع العراق من هويته العربية ومحيطه العربي وجعله مجرد كيان منزوع الهوية يدور في الفلك الإيراني بحجة الانتماء للولي الفقيه، سبب آخر تحاول بعض الأطراف العراقية إخفاءه والتكتم عليه، خاصة بعد قرارات خاطئة طالت مسؤولين عروبيين يعارضون أي وجود إيراني أو تبعية إيرانية تحت أي مسمى أو شكل.

ويرى المراقبون السياسيون أن تخوف إيران من إدراك الوعي الشعبي العراقي لدور طهران في محنة البلاد، هو ما دعاها إلى توجيه أجهزة الأمن العراقية إلى مجابهة المظاهرات بالعنف المفرط، بإطلاق الرصاص الكثيف، والاعتقالات، وقطع خدمة الإنترنت، وحجب بعض

مواقع التواصل الاجتماعي في معظم المحافظات باستثناء إقليم كردستان، ودفع مجموعات من المسلحين الملثمين الذين ينتمون لميليشيات «الحشد الشعبي» الشيعية لقتل المتظاهرين في الشوارع.

ولم يمر أكثر من أسبوعين على اندلاع جولة الاحتجاجات الأخيرة في العراق، مطلع أكتوبر «تشرين الأول» الماضي، حتى اجتاحت لبنان مظاهرات حاشدة وغير مسبوقة منذ 17 أكتوبر 2019، لأسباب مشابهة تقريبًا للحالة العراقية، وبسبب تنامي دور نفوذ ميليشيات «حزب الله» الوكيل الإيراني، في المعادلة السياسية داخل البلاد.

وفي احتجاجات لبنان، كان الهتاف المشترك بين جميع المتظاهرين هو «كلن يعني كلن»، أي كل القوى السياسية المتحكمة في مقدرات البلد، بما في ذلك ميليشيات «حزب الله»، وهتفوا ضد أمينها العام، حسن نصر الله، بعدما تبنى بقاء الحكومة التي طالب كثير من اللبنانيين برحيلها، فرحلت.

ويؤكد خبراء الشأن الإيراني، أنه يمكن النظر إلى الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان، كل على حدة، بل إن هذه الاحتجاجات هي جزء من الصحوة القومية العروبية ضد تجاوزات طهران وجرائمها، لكونها جمعت بين إدانة النفوذ الإيراني وأذرعه الممتدة في هذين البلدين باختلاف تنوعاتها ومسمياتها وميليشياتها، اتخذت تلك الإدانة طابعًا صريحًا في احتجاجات العراق، حيث أحرق المتظاهرون الأعلام الإيرانية، وفي لبنان اتخذت هذه الإدانة للنفوذ الإيراني طابعًا مبطنًا من خلال إدانة العهد الحالي الذي كان لـ «حزب الله» اليد الطولى في فرضه على الجميع، تنفيذًا لمخططات ملالي طهران التي تستهدف فرض السيطرة الإيرانية على منطقة الشرق الأوسط برمتها.

نوفمبر «تشرين الثاني»

كان الحدث الأكثر أهمية وخطورة في إيران خلال شهر نوفمبر «تشرين الثاني»، هو «انتفاضة البنزين» التي هزت أركان عرش الملالي، واندلعت بعد ساعات قلائل من مصادقة البرلمان الإيراني على مشروع قانون تحت اسم «تقنين استهلاك الوقود».

ففي منتصف الشهر، تم الإعلان رسميًّا عن رفع أسعار البنزين بنسبة 50% لأول 60 لترًا من البنزين يتم شراؤها كل شهر، و300% لكل لتر إضافي، فثارت ثائرة الإيرانيين، وأشعل «البنزين» فتيل احتجاجات عارمة، وكان هذا الوقود بمثابة الشرارة لتأجيج الغضب الشعبي، وتعميق الهوة القائمة بين نظام الملالي القائم منذ أربعة عقود وبين مكونات الشعوب الإيرانية كافة. اندلعت «انتفاضة البنزين» كالنار في الهشيم، وانتشرت في كل المدن والمحافظات الكبرى، وتزامنت معها انتفاضات الشعبين العراقي واللبناني ضد تنامي النفوذ الإيراني في البلدين، ما جعل فرائص ملالي إيران ترتعد خشية خلخلة المد الطائفي الذي تعاطت من خلاله طهران مع دول الجوار، خاصة بعدما اتخذت الانتفاضة ذات الدافع الاقتصادي طابعًا سياسيًّا، وصل حد الهتاف بسقوط «الولي الفقيه»، أعلى قمة في النظام وهو المرشد علي خامنئي نفسه، الأمر الذي فجر حالة سياسية رافضة للنظام، على المستويين الداخلي والإقليمي.

وكان نوفمبر «تشرين الثاني» أحد أكثر أشهر العام دراماتيكيةً وخطرًا بالنسبة إلى نظام الولي الفقيه الحاكم إيران، فقد أحدثت الاحتجاجات في العراق ولبنان زلزالا سياسيا في إيران، خاصة أن هذه الاحتجاجات العارمة تعالت فوق النزعة الطائفية التي تعوّل عليها إيران منذ زمن، وشارك فيها الشيعة والسنة معًا، حيث ندد المحتجون العراقيون واللبنانيون على نطاق واسع بالمد الإيراني في بلادهم، وأحرق المحتجون العراقيون الذين كانوا الأكثر عنفًا،

صور المرشد علي خامنئي في عدة مدن، هاتفين «إيران برّه برّه.. العراق تبقى حرة». وتجلى الشعور المعادي لإيران بأشكال عدّة خلال هذه الاحتجاجات العراقية واللبنانية. فإلى جانب ظهور الشعارات المناهضة لنظام الملالي بشكل متكرر، كشفت الاحتجاجات النقاب عن أعمال عنف متوسّعة ومفتوحة ضد أصول ومصالح إيرانية. وفي محافظات عدّة، عمد المتظاهرون إلى إحراق مقرات الفصائل التي تدعمها إيران داخل قوات «الحشد الشعبي» الشيعية، مثل «عصائب أهل الحق، ومنظمة بدر، وحركة الأبدال».

وتعرضت القنصلية الإيرانية في كربلاء، مطلع الشهر، لهجمات عدة من قبل المتظاهرين العراقيين، حيث حاصر المتظاهرون القنصلية رافعين على جدرانها العلم العراقي بعد إنزال الإيراني، وسط هتافات مناوئة لطهران. وقُتل ثلاثة متظاهرين عراقيين بالرصاص الحي، خلال احتجاجات تخللتها عنف وقعت 4 نوفمبر «تشرين الثاني»، أمام مبنى القنصلية الإيرانية في كربلاء. وفي أول تعليق على الهجمات على القنصلية الإيرانية بمدينة كربلاء، نددت الخارجية الإيرانية في 5 نوفمبر «تشرين الثاني» بهذه الاحتجاجات، داعية الحكومة العراقية إلى تأمين المقرات الدبلوماسية الإيرانية، فيما أعلنت شركات طيران إيرانية إيقاف رحلاتها إلى النجف وبغداد.

وأكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، في بيان نشرته وسائل الإعلام الإيرانية حينها، أن بلاده تندد بالهجمات على قنصليتها في كربلاء، مشيرًا إلى أن طهران أبلغت الجانب العراقي «قلقها» تجاه هذه الأحداث، وطالبتها بـ «ضرورة تأمين أمن المقرات الدبلوماسية والقنصلية الإيرانية داخل العراق عملًا بالمقررات والاتفاقيات الدولية».

وأكد موسوي أن السلطات الإيرانية دعت العراق إلى «اتخاذ الإجراءات اللازمة والمزيد من التدابير لحماية المقرات الدبلوماسية الإيرانية».

وطلبت الخارجية الإيرانية من مواطنيها تجنب السفر إلى العراق في الظروف الراهنة، في تدبير يؤكد خطورة الأوضاع في الجارة الغربية لإيران إثر اشتداد حدة المظاهرات الشعبية، التي تتركز هذه المرة في المحافظات والمدن الجنوبية، وخصوصًا تلك التي يقصدها الإيرانيون لزيارة المقامات الدينية. ودعت الوزارة الإيرانيين الراغبين في «زيارة العتبات المقدسة» لتأجيل سفرهم إلى العراق لأجل غير مسمى بسبب الاضطرابات التي شهدتها البلاد.

واتهمت الرئاسة الإيرانية على لسان رئيس مكتبها، محمود واعظي، كلًّا من الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل ودولا إقليمية أخرى لم تسمها باستغلال ما أسمته «الاحتجاجات المطلبية» في العراق ولبنان، معلنة أن «هذه القوى تركب الموجة عبر توجيه المسار وضخ المال والسيطرة على الإعلام».

بدوره، اتهم المرشد الإيراني، علي خامنئي، أمريكا والأجهزة الاستخبارية الغربية بـ «نشر الفوضى « في لبنان والعراق» «بدعم مالي من الدول الرجعية في المنطقة»، حسب تعبيره، موصيا من وصفهم بـ»الحريصين في العراق ولبنان على أن تكون أولويتهم هي معالجة اللا أمن وأعمال الشغب».

من جانبها، قالت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية في تقرير نشرته 6 نوفمبر «تشرين الثاني» إن «الاحتجاجات العراقية كشفت أن النظام الإيراني فشل في ممارسة نفوذه حتى في البلدان التي يسكنها الشيعة، وفشل في ترجمة الانتصارات العسكرية والسياسية إلى رؤية اجتماعية اقتصادية تمكنه من السيطرة على تلك البلدان، وتجاهله نقطة مهمة تمثلت في الرؤية الاجتماعية الاقتصادية التي تعد الركيزة الأساسية للحفاظ على قاعدته التي شكلّها على مر العقود الماضية».

وأضافت المجلة: «من العراق إلى لبنان، أصبح من الواضح أنه لم يعد من الممكن التسامح مع المد الإيراني، خاصة أن الاحتجاجات الأخيرة كشفت مدى هشاشة نظام الملالي أمام العالم، وأنه حان الوقت للعمل مع المجتمعات الشيعية، فالشيعة لا يخصون إيران وحدها كما تزعم، بل هم مواطنون عرب في التحليل الأخير».

ولوحظ أن المتظاهرين في لبنان والعراق طالبوا بتغييرات جوهرية، وبإعادة هيكلة النظام السياسي القائم في البلدين. وترى إيران في هذه المطالب تهديدًا خطيرًا لهيمنتها، لأن الترتيبات الحالية في البلدين تزيد إلى أقصى حد من التأثير المحتمل لأتباع إيران ولمصالحها الإقليمية.

وكان مصدر الخطر على نظام الملالي أن الاحتجاجات العراقية واللبنانية نجحت في تجاوز الانقسامات الطائفية، ونظام «المحاصصة السياسية» التي تُشكل أساس الحكم في البلدين، سعيا إلى توحيد المطالب الشعبية الرافضة للواقع الداخلي والتدخل الخارجي، وهو ما عزز من مخاوف إيران التي ترى أن كل ما يحدث يأتي في إطار العقوبات التي تتعرض لها من أمريكا،

وبدعم إقليمي مباشر، ومن ذلك ما جاء على لسان خامنئي، الذي اتهم «قوى خارجية» كما أسلفنا، بالتدخل في الشأن العراقي واللبناني، واتهم الولايات المتحدة بتمويل هذه الاحتجاجات.

وفي هذا الصدد، كشفت وثائق إيرانية سرية تم تسريبها، وتداولتها الصحف العالمية والعربية يوم 18 نوفمبر «تشرين الثاني»، عن دور طهران الخفي في شؤون العراق، وسعي طهران إلى توسيع نفوذها الإقليمي في كل من لبنان وسوريا، والدور الذي لعبه قائد فيلق «القدس» قاسم سليماني في القرارات التي كانت تتخذ في العراق، وتلك المتعلقة بسياسات طهران في العواصم العربية الثلاث.

كانت هذه الوثائق هي جزء من أرشيف الاستخبارات الإيرانية السرية، التي حصل عليها موقع The Intercept وتشارك في نشرها مع صحيفة «نيويورك تايمز» في وقت واحد. واعتمدت على الوثائق التي كتبها ضباط وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية، في عامي 2014 و2015.

وتضمنت الوثائق مئات التقارير والمراسلات التي كُتبت خلال 2014-2015 من قبل ضباط في الاستخبارات والأمن في إيران (M.O.I.S.)، وآخرين يعملون في الميدان في العراق.

وأظهرت البرقيات أن «الحرس الثوري» ممثلا في «فيلق القدس» هو من يشرف على وضع سياسات إيران في العراق ولبنان وسوريا، وهي الدول التي تعد الأكثر حساسية بالنسبة إلى طهران، وأن له اليد الطولى في تعيين السفراء بهذه الدول، والذي عادة لا يكون من السلك الدبلوماسي إنما من الرتب العليا في «الحرس» كما هو حاصل في حالة السفير الإيراني لدى العراق. وكشفت الوثائق المسربة عن أن «زراعة» المسؤولين العراقيين الموالين لإيران كانت أمرًا مهمًّا، وهو ما سهل إقامة التحالفات مع العديد من القادة الذين كانوا ينتمون إلى جماعات معارضة للرئيس الراحل صدام حسين.

وفي برقية أخرى، ضمن الوثائق، يقول ضابط استخبارات عراقي لنظيره الإيراني إنه مستعد للتجسس لصالح إيران خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الأمريكية في البلاد، ويؤكد لهم «إيران هي بلدي الثاني». كما صرح الضابط إنه جاء برسالة من رئيسه في بغداد اللواء حاتم المكصوصي، قائد الاستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع العراقية، وقال: «أخبرهم أننا في خدمتكم وكل ما تحتاجونه تحت تصرفكم، نحن شيعة ولدينا عدو مشترك».

ووفق الوثائق، عرض الضابط على نظيره الإيراني وضع أية معلومات استخبارات من الجيش العراقي تحت تصرفه، إضافة إلى أنه عرض إعطاءه «برنامج الاستهداف السري» الذي قدمته الولايات المتحدة للعراقيين، وقال له: «إذا كان لديك جهاز حاسوب محمول أعطني إياه، لأتمكن من تنزيل البرنامج عليه».

كما كشفت الوثائق عن أن وزير النقل العراقي وبتنسيق مع الجنرال الدموي قاسم سليماني، حافظ على إبقاء الأجواء العراقية مفتوحة للطيران الإيراني، والذي ربما استخدم في إيصال أسلحة وذخائر إلى داخل الأراضي السورية، من أجل دعم القوات الموالية لإيران الموجودة هناك.

وفي أواخر الشهر، 27 نوفمبر «تشرين الثاني» أقدم محتجون عراقيون غاضبون على إحراق مبنى القنصلية الإيرانية في النجف، فيما أعلنت السلطات حظرًا للتجول في المدينة الواقعة جنوبي بغداد.

وأظهرت مقاطع فيديو نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مجموعة من الشبان وهم يقومون بحرق أجزاء من مبنى القنصلية، وقال ناشطون: إن المتظاهرين أنزلوا العلم الإيراني ورفعوا العلم العراقي بدلًا عنه.

وقتلت قوات الأمن العراقية بالرصاص 45 محتجًّا بعدما اقتحم متظاهرون القنصلية الإيرانية خلال الليل، وأضرموا النيران فيها، فيما مثّل نقطة تحول في انتفاضة على السلطات المدعومة من طهران.

ولقي ما لا يقل عن 29 شخصًا مصرعهم، عندما فتحت القوات النار على متظاهرين أغلقوا جسرًا في مدينة الناصرية الجنوبية، كما تجمع المحتجون في وقت لاحق عند مركز للشرطة. وأعلنت قيادة شرطة النجف عن فرض حظر للتجول حتى إشعار آخر على خلفية الأحداث التي شهدتها المحافظة.

وكان اندلاع التظاهرات الشعبية في العراق منذ بداية شهر أكتوبر «تشرين الأول» الماضي، إحدى المحددات التي تخوف منها صانع القرار في إيران، وذلك خشية إمكانية انتقال عدوى التظاهرات من العراق إلى الداخل الإيراني، وهو ما حدث بالفعل منتصف نوفمبر «تشرين الثاني».

من جهته، حذر سعيد حجاريان الملقب بـ «منظر التيار الإصلاحي» في إيران، من تفكك إيران من خلال ما وصفه بـ «انفصال القوميات غير الفارسية»، مطالبًا الحكومة باتخاذ تدابير جدية لمنع حدوث ذلك.

واتهم حجاريان في مقابلة مع موقع «إنصاف نيوز» المقرب من الإصلاحيين، أمريكا وحلفاءها في المنطقة بأنها تسعى وراء تقسيم إيران، قائلًا: «هناك خطة لـ «عرقنة إيران» من خلال إيجاد مناطق حظر جوي بمساعدة الولايات المتحدة، إحداها للأكراد في الشمال والثانية لعرب الأحواز في الجنوب».

من جهة أخرى، وفي تحد جديد للعقوبات الأمريكية، أعلنت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية رسميًّا، مساء 7 نوفمبر «تشرين الثاني»، عن بدء عملية تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو في إطار خفض إيران التزاماتها ضمن الاتفاق النووي.

وقالت المنظمة، في بيان أصدرته بهذا الصدد وقتها: إنه «تم استئناف تخصيب اليورانيوم في فوردو وإنتاجه»، مشيرة إلى بدء ضخ غاز اليورانيوم في 696 جهاز طرد مركزيًّا لتخصيب اليورانيوم. وأضافت المنظمة أن 348 جهاز طرد مركزيًّا من الجيل "IR1" بدأت بإنتاج الأشعة المستقرة في مفاعل فوردو النووي.

وإلى ذلك، تلقت إيران خلال الشهر دعوة للجلوس على مائدة التفاوض، حيث قال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، أثناء خطاب في «أبو ظبي» يوم 10 نوفمبر «تشرين الثاني»: إن على إيران الجلوس إلى مائدة التفاوض مع القوى العالمية ودول الخليج للتوصل لاتفاق جديد يخفض من التوتر المتصاعد في المنطقة وينعش اقتصادها.

وأكد الوزير الإماراتي أن المزيد من التصعيد في تلك المرحلة لا يخدم أحدًا، مشيرا إلى أن بلاده تعتقد بأن هناك مجالًا لنجاح الدبلوماسية، وأن إجراء محادثات جديدة مع إيران لا يجب أن يتطرق إلى الملف النووي فحسب، بل يجب أن يعالج المخاوف المتعلقة ببرنامج الصواريخ الباليستية والتدخل الإقليمي عبر جماعات تعمل لصالح إيران بالوكالة.

وقال قرقاش: إنه يعتقد أن هناك سبيلًا ممكنًا للتوصل إلى اتفاق مع إيران قد تكون كل الأطراف مستعدة للسير فيه، لكنه أشار إلى أن «الطريق سيكون طويلا بما يتطلب صبرا وشجاعة».

وفي مساء يوم الجمعة 15 نوفمبر «تشرين الثاني»، وبعد ساعات من الإعلان المفاجئ عن رفع أسعار الوقود، اندلعت موجة كبرى من الاحتجاجات طالت نحو 120 مدينة إيرانية، تحت مسمى «انتفاضة البنزين».

وذكرت وكالة أنباء «فارس» الرسمية، في حينه، أن 87 ألف شخص شاركوا خلال اليوم الأول للمظاهرات في طهران، التي انتشرت بسرعة في اليوم الثاني في مختلف أرجاء البلاد، وأدت إلى اغتيال العشرات واعتقال الآلاف من الشباب.

وأغلق المتظاهرون خلال ثاني أيام الاحتجاجات عددًا من الطرق في جنوب طهران، كما أغلقت السلطات المترو في طهران وأصفهان لمنع نقل المحتجين. وردد البعض هتافات ضد كبار المسؤولين. كما ظهر عدد كبير من الشبان وهم يحرقون صورة المرشد الأعلى للنظام علي خامنئي ويهتفون: «الموت لخامنئي».

وأفادت وكالة «فارس» الرسمية بوقوع أضرار في 60 حافلة و5 محطات مترو في احتجاجات أصفهان، فيما انطلقت مظاهرات لطلاب جامعة «سنندج» بمحافظة كردستان غرب إيران، كما شارك طلاب جامعة أصفهان في الاحتجاجات، وتجمهر المئات من طلاب جامعة طهران وهم يهتفون: «زاد سعر البنزين وزادت وقاحة الولي الفقيه».

وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي في إيران مقاطع فيديو، أظهرت شرطة «مكافحة الشغب» وهي تطلق الغاز المسيل للدموع، وتستخدم العصي لتفريق المحتجين في عدة مدن، كما أظهرت المقاطع المحتجين وهم يضرمون النار في بنك ومبانٍ حكومية، واشتباكهم مع قوات مكافحة الشغب.

وعلى إثر ذلك، تم إغلاق شبكة الإنترنت بشكلٍ شبه كامل في إيران، ولم تتجاوز نسبة الاتصال الفعلي بالإنترنت في البلاد 7% خلال الأيام الأخيرة، مقارنةً بحجم الاستخدام الطبيعي، وذلك بعد مرور 12 ساعة من انقطاع الشبكة التدريجي، تزامنًا مع استمرار الاحتجاجات العارمة، والتي تعامل معها النظام بكل أساليب القمع الدموي.

وأصدر «الحرس الثوري» بيانا أكد فيه أنه: «إذا تطلب الأمر فسنتخذ إجراء حاسمًا وثوريًّا ضد أي تحركات مستمرة لزعزعة السلام والأمن»، وهو ما أثار غضب المتظاهرين، ليردوا على ذلك بحرق 100 بنك على الأقل وعشرات المباني والسيارات.

وارتفعت حدة العنف في الشوارع، بأن أشعل المتظاهرون النار في سيارات الشرطة ومراكز «الحرس الثوري» واللافتات المؤيدة للنظام المنتشرة في كل ميادين العاصمة طهران، كما استهدفوا أيضا صور وتماثيل الخميني وخامنئي، فيما ردت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين، ليسقط عشرات القتلى والجرحى. وتم قطع شبكة الإنترنت للحيلولة دون امتداد الاحتجاجات إلى مدن أخرى. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تغريدة عبر حسابه على موقع «تويتر»: «أصبحت إيران غير مستقرة إلى درجة أن النظام حجب نظام الإنترنت الخاص به بالكامل، وذلك لكي لا يتمكن الشعب الإيراني العظيم من الحديث عن العنف الهائل الذي يحدث داخل البلاد». وفي 27 نوفمبر «تشرين الثاني»، كشف المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية حسين نقوي حسيني، عن أن السلطات الإيرانية اعتقلت 7 آلاف شخص خلال «انتفاضة البنزين».

فيما قال النائب الإصلاحي عن طهران مصطفى كواكبيان: إن 70% من المعتقلين عاطلون من العمل، مشيرا إلى أن معظمهم يحملون شهادات أقل من الثانوية العامة.

وأضاف كواكبيان أن الاعتراضات الشعبية على ارتفاع سعر البنزين، تركزت في الأرياف وبين الطبقات الضعيفة في المجتمع الإيراني، لافتا إلى أن التظاهرات تخللتها «أعمال شغب».

وضمن التهديدات الرسمية للمحتجين، وفي 18 نوفمبر «تشرين الثاني»، قالت صحيفة «كيهان» المقربة من الأجهزة الأمنية الإيرانية ومكتب خامنئي: «إن هناك تقارير يظهر منها أن السلطات القضائية تفكر في الحكم بالإعدام شنقا على المخربين».

وقال محمد نبي موسوي، ممثل مكتب المرشد في محافظة خوزستان، لوكالة الأنباء الرسمية «إرنا»: «تلقى المخربون الذين استغلوا فرصة ارتفاع أسعار الوقود وخرجوا للشوارع وخربوا الممتلكات العامة، تدريبات من أجانب، ويجب أن يُعدموا».

من ناحيتها، اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، السلطات الإيرانية «بالتستر المتعمد» على أعداد القتلى والمعتقلين خلال قمع المظاهرات. وقالت المنظمة: إن السلطات «تعمدت التستر على حجم القمع الجماعي ضد المتظاهرين»، ودعتها إلى «الإعلان فورا عن عدد الوفيات والتوقيفات وحالات الاحتجاز، والسماح بإجراء تحقيق مستقل فيما تردد عن حدوث تجاوزات».

وأضافت المنظمة أن «لقطات الفيديو، التي تم التأكد منها، وإفادات شهود العيان والمعلومات التي جرى جمعها من ناشطين خارج إيران، أظهرت صورة مرعبة لأعمال قتل غير قانونية على يد قوات الأمن الإيرانية».

وأشار البيان إلى أن «المنظمة تعتقد أن عدد القتلى قد يكون أكبر بكثير، فيما تتحدث بعض التقارير عن سقوط 200 قتيل، فيما وصل عدد المعتقلين إلى نحو سبعة آلاف شخص».

وانتقد مايكل بيج، نائب مدير المنظمة في الشرق الأوسط إيران، لأنها «رفضت تقديم العدد الدقيق للقتلى، وبدلا من ذلك هددت المعتقلين بالموت». وقال بيج: إن «إبقاء العائلات بلا أنباء بشأن مصير أحبائها مع إشاعة جو الخوف والعقاب هو استراتيجية حكومية متعمدة لخنق المعارضة».

وإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه إيران، لم يستبعد المراقبون أن هناك أسبابًا داخلية وأخرى خارجية للاحتجاجات، متوقعين أنه بعد حالة القمع الشديدة يُتوقع خفوت الاحتجاجات على المدى القريب، مع إمكانية تجددها على المدى البعيد في حال استمر الوضع الداخلي على ما هو عليه، لأسباب لعل منها تجذر الحالة الاحتجاجية في إيران، إضافة للتباينات الاجتماعية والسياسية داخل الشعب، والتي تشعر من خلالها بقية المكونات بالمظلومية نتيجة استئثار لون واحد بالسلطة والثروة، فضلا عن الاستراتيجية التوسعية لدى إيران، التي تأتي في إطار تعزيز الدور الإيراني، رغم الكلفة السياسية والاقتصادية لذلك.

ولم تكن هذه الاحتجاجات بمعزل عن حركات احتجاجية سابقة، كانت ذروتها تلك التي انطلقت في نهاية عام 2017، على خلفية مطالبات بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وقد شملت حينها طبقة التجار «البازار» في طهران، وكان شعارها الأبرز: «الموت للشيطان.. الموت لروحاني»، في رسالة شعبية واضحة ترفض ثنائية السلطة بين المرشد ورئاسة الجمهورية، وتحميلهما معا مسؤولية تردّي الأوضاع في البلاد.

وكانت موجة الاحتجاجات التي اندلعت منتصف الشهر أوسع نطاقًا، وأعمق، وأكثر انتشارًا جغرافيًّا من الاحتجاجات الإيرانية السابقة، كما أنها ضد أقطاب النظام الإيراني. فقد كان الشعار الرئيسي خلال احتجاجات عام ٢٠٠٩ هو «أين تصويتي؟»، ولكن ارتفعت بعض الحناجر هذه المرة بهتاف «الموت لخامنئي».

وينبغي الإشارة إلى أن ممارسات بعض مؤسسات النظام كانت سببًا رئيسيًّا في تفاقم الاحتجاجات، ومنها «الحرس الثوري» الذي يشارك في عمليات تهريب الوقود إلى دول الجوار، بسبب رخص ثمن الوقود الإيراني مقارنة بتلك الدول، حيث تشير التقديرات إلى أنه يتم تهريب ما بين 10 إلى 20 مليون لتر يوميًّا.

وتسببت الاحتجاجات العنيفة في تحرك البرلمان الإيراني ومطالبته باستجواب الرئيس، حسن روحاني. وأفادت وكالة «إيسنا» الإيرانية، بأن من بين أسباب طلب استجواب روحاني قرار رفع أسعار البنزين من دون الرجوع إلى البرلمان.

وذهب عدد من المحلّلين، خاصة في بداية الأحداث، إلى أن الأمر مفتعل من قبل بعض المتشدّدين لإيذاء الرئيس حسن روحاني الذي لا يزال البعض يصنّفه خطأً على أنّه «معتدل».

ووفقًا لهؤلاء، فإن الانتخابات باتت قريبة على الأبواب، ولا بد أن مثل هذا القرار المفاجئ وغير الشعبي قد اتّخذ للإضرار بـ «روحاني» وتخفيض حظوظه الممكنة في مواجهة خصومه المتشدّدين، إذ من غير المعقول أن يخاطر هو بشعبيته ويتّخذ مثل هذا القرار في مثل هذه الظروف الصعبة بالنسبة إلى المواطن الإيراني.

وفي كلمة له خلال اجتماع مجلس الوزراء، أكد روحاني أن حكومته ستقدم مساعدات للفئات الاجتماعية المحرومة، مشددًا على أن «الاحتجاجات حق للشعب لكن دون المساس بأمن البلاد».

والحقيقة أن تصريح روحاني بهذا الخصوص يتناقض مع ما أعلنته الحكومة الإيرانية في أكتوبر «تشرين الأول» الماضي، قطع الإعانات النقدية عن 400 ألف شخص، كانت تدفع تعويضات عن تضاعف الأسعار المستمر في السلع الغذائية نتيجة العقوبات الاقتصادية، وتنوي طهران الاستمرار في قطع الإعانات، فسوف يبلغ عدد الأشخاص الذين يتم قطع الإعانات عنهم إلى حوالى 24 مليون إيراني (من 80 مليونًا إجمالي عدد السكان) بحلول مارس 2020.

وأضاف روحاني: «كان أمامنا ثلاثة خيارات لمواجهة الوضع الاقتصادي الصعب؛ هي زيادة الضرائب، أو صادرات النفط، أو رفع أسعار البنزين، واخترنا الخيار الثالث».

وفي السياق، نقلت صحيفة «اعتماد» عن مداولات جلسة سرية عقدتها لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني مع مسؤولين أمنيين، بعد أيام قليلة من اندلاع

الاحتجاجات العارمة، حيث أشار مندوب وزارة الأمن - خلال الجلسة- إلى أن معظم المعتقلين إما عاطلون من العمل أو لديهم أعمال بدخل منخفض أو يحملون شهادات متدنية.

ودافع وزير الداخلية الإيراني عبد الرضا رحماني فضلي، الذي كُلف بتنفيذ خطة ترشيد أسعار البنزين، عن هذه السياسة خلال برنامج تليفزيوني، مقدما شرحا عنها، وقال: «إن الحكومة الإيرانية كانت تعتزم رفع أسعار البنزين في الأشهر الأولى من عام 2018، ووظفت جميع إمكانياتها لتعديل سعر المحروقات، ولكن تم تأجيل الخطوة بسبب الأحداث التي وقعت في ديسمبر (كانون الأول) 2017 ويناير (كانون الثاني) 2018».

وبعدها، قررت الحكومة عدة مرات زيادة الأسعار، منها مرة قبل عدة أشهر، لكن هذه الخطة اكتشفت قبل تنفيذها، وخشية من اصطفاف المواطنين أمام محطات الوقود والقيام بتخزينه وبسبب مخاطر ذلك، تم تأجيل التنفيذ مرة أخرى، وفقا لرحماني فضلي.

وأشار وزير الداخلية الإيراني إلى أن الخطة لم تكشف هذه المرة قبل تنفيذها، وأن مجالس تأمين المحافظات وقوات الأمن والشرطة كانت مستعدة لتطبيقها، قائلا: إنه «حتى الساعة 12:30 ليلة الخميس/الجمعة (أي بعد نصف ساعة من تنفيذ المشروع)، لم تتناول ذلك أي وسيلة إعلامية أجنبية، لكن بعد هذه الساعة بدأ نشر الأخبار وعمليات التحريض الإعلامي».

ولفت الوزير إلى أنه «لو جرى الإعلان عن الخطة مسبقًا، لكانت هناك تحريضات أكبر وأيضا خسائر أكثر»، محاولًا بذلك الرد على الانتقادات بشأن عدم تحضير الرأي العام المحلي لإقناعه بتطبيق رفع أسعار البنزين.

ووفقًا لمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، فإن الاحتجاجات التي بدأت بشأن دعم الوقود، سرعان ما تحولت بفعل الغضب الشعبي إلى احتجاجات واسعة النطاق على مستوى البلاد ضد النظام الإيراني نفسه، وانتشرت في العشرات من المدن الكبرى، واستهدفت المباني الحكومية بالأخص، مثل مراكز الشرطة والبنوك المملوكة للدولة.

في المقابل، اتهم نظام الملالي «جهات خارجية» على رأسها الولايات المتحدة، بدعم هذه الاحتجاجات الغاضبة، ففي اليوم نفسه، 27 من الشهر، أعلنت وزارة الاستخبارات الإيرانية عن كشف ما وصفتها بـ «شبكة جواسيس» كانت تعمل لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وأضافت - في بيان- أنها «ألقت القبض على ثمانية أشخاص كانوا يعملون على جمع المعلومات عن الأحداث الأخيرة في إيران وإرسالها إلى جهات أجنبية».

وذكر البيان أن «الجهات الأمنية الإيرانية كانت ترصد تحركات هؤلاء الأشخاص، وتوصلت إلى معلومات تؤكد مشاركتهم في الاحتجاجات الأخيرة، لجمع معلومات وإعداد تقارير مصورة ونقلها إلى الخارج تحت عنوان «صحافة المواطن».

وقال قائد عمليات «الباسيج» العميد سالار آبنوش: إن «حربًا عالمية شاملة ولدت ضد المنظومة والثورة ولحسن الحظ توفي المولود لحظة الولادة»، مضيفا أن استجواب الموقوفين كشف أن «تحالف شر» يضم «الصهاينة وأمريكا» يقف وراء «الفتنة» في البلاد.

من جهته، قال الرئيس روحاني: إن «الولايات المتحدة كانت تظن أن بلاده ستشهد حربًا داخلية تستمر أشهرًا عدة».

وأضاف روحاني، في كلمة من محافظة أذربيجان الشرقية، أن واشنطن وظفت إمكانياتها الإعلامية والمالية كافة في الأحداث الأخيرة في إيران، حسب تعبيره.

وجاءت هذه التصريحات بعد ساعات من قول المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي: إن الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد كانت «مؤامرة كبيرة وخطيرة» وتم إفشالها من قبل الشعب الإيراني.

وأضاف خامنئي، في تصريح نقله موقعه الإلكتروني، أن جهات وأطرافًا عديدة كانت تترصد لتنفيذ هذه المؤامرة، واستغلت مسألة البنزين لإثارة الشغب وقتل الناس، على حد قوله.

واعتبر المرشد أن إيران تحول تهديدات من وصفهم بـ «الأعداء» إلى فرص، مؤكدا أن بلاده قادرة على إجبار الولايات المتحدة على التراجع.

من ناحيتها، أكدت الإدارة الأمريكية أن «الولايات المتحدة تدعم الشعب الإيراني في تظاهراته السلمية ضد النظام الحاكم في بلاده».

وقال البيت الأبيض في بيان صدر بُعيد منتصف الشهر: «ندين استخدام القوة القاتلة والقيود المشددة على الاتصالات المستخدمة ضد المتظاهرين». وأضاف البيت الأبيض أن «طهران تشددت في تطوير أسلحتها النووية وبرامجها الصاروخية ودعم الإرهاب ما أدى إلى

تحويل شعب فخور إلى مجرد حكاية تحذيرية أخرى لما يحدث عندما تتخلى الطبقة الحاكمة عن شعبها وتشرع في حملة لكسب القوة والثروات الشخصية».

وفي دراسة صدرت على خلفية «انتفاضة البنزين»، قال الكاتب محمد محسن أبو النور، رئيس المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية: إن «واشنطن راهنت خلال الفترة الماضية على أن تدفع سياسات الحكومة الإيرانية التقشفية المجتمع إلى القيام بموجات انفجار اجتماعي تزيح النظام وتسقطه، من دون الحاجة إلى الطرق التقليدية في إسقاط الحكومات عن طريق العمليات العسكرية، أو تمويل حركات انقلاب داخلية، أو حتى تقوية مراكز إحدى جبهات المعارضة».

وأضافت الدراسة أن «واشنطن راهنت على إسقاط النظام السياسي في طهران، عن طريق الإجراءات التقشفية التي سيتخذها النظام الإيراني في مواجه العقوبات الأمريكية، والتي ستنتج عنها موجات انفجار اجتماعي تزيح النظام وتسقطه، دون الحاجة إلى الطرق التقليدية في إسقاط الحكومات عن طريق العمليات العسكرية، أو تمويل حركات انقلاب داخلية، أو حتى تقوية مراكز إحدى الجبهات المعارضة.

وأوضح الباحث أن «الخبرات التاريخية للتعاطي الأمريكي مع مثل تلك الحالات حين توقع واشنطن عقوبات متتالية على نظام ما، تشي بأن العقوبات في صورتها النهائية تؤدي إلى إسقاطه بفعل النقمة الاجتماعية الداخلية عليه»، مؤكدا أن «الصراع الأمريكي- الإيراني أثر تأثيرًا بالغًا على الأوضاع السياسية الداخلية في طهران، وأجبر الحكومة الإيرانية على اعتماد سياسات داخلية وخارجية هدفها الحد من الآثار الكبرى المترتبة على الاصطدام بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما اتضح بجلاء من خلال قرارات الحكومة المؤيدة من المرشد بزيادة أسعار البنزين، وهو ما ينذر بتفاقم الأزمة الداخلية في البلاد إلى حد إسقاط النظام، عاجلًا أو آجلًا».

وكان من اللافت للنظر أن المحتجين الإيرانيين حرصوا على الربط بين ما آلت إليه الأزمة الاقتصادية الداخلية، وبين استمرار الدعم المالي للميليشيات العسكرية والأنظمة الاستبدادية في كل من سوريا، العراق ولبنان واليمن، وهو ما لوحظ بجلاء في شعارات المتظاهرين الإيرانيين التي تدعو إلى وقف دعمها المالي والعسكري لها.

ويرى بعض المحللين أن أحد الأسباب الرئيسة في انطلاق شرارة الاحتجاجات في إيران، هو ما قام به المتظاهرون في مدينة البصرة العراقية مطلع الشهر، عندما عرقلوا عمل ميناء أم قصر وميناء المقلع وميناء أبو فلوس الذي يعمل خارج سلطة الدولة منذ عام 2014، وكان يُستخدم منذ فترة طويلة في عمليات تهريب النفط الإيراني للتحايل على العقوبات النفطية المفروضة على إيران، وأن عملية عرقلة سير عمل هذه الموانئ جاءت لقطع شريان اقتصادي يغذي إيران اقتصاديًّا، وأدت إلى إجبار السلطات على رفع أسعار البنزين بنسبة تزيد على 50%، فاندلعت الانتفاضة.

وفي 23 من الشهر، بدأت إيران اجراءات قانونية لملاحقة وسائل الإعلام المعارضة المستقرة في عواصم غربية، والتي تزعم السلطات أنها «أسهمت في تأجيج الاحتجاجات الأخيرة» التي اندلعت بعد رفع أسعار البنزين.

وأعلن السفير الايراني لدى لندن حميد بعيدي نجاد، عن أن سفارة طهران قدمت شكوى ضد «القنوات الفارسية المناوئة المستقرة» في بريطانيا.

وفي تغريدة له في صفحته على موقع «تويتر» للمدونات القصيرة، كتب حميد بعيدي نجاد: «بعثت سفارتنا في لندن رسالة رسمية الى المؤسسة المشرفة على القنوات المرئية في بريطانيا (أوفكام) قدمت فيها شكوى ضد القنوات الفارسية المناوئة مثل قنوات؛ «بي بي سي الفارسية» و»إيران إنترناشيونال» و»من وتو» بسبب تحريفها المغرض للتطورات الأخيرة في ايران والدعوة الى العنف الواسع ضد المؤسسات المدنية في ايران، وطالبت بتنفيذ القانون بحقها.

وكان بعيدي نجاد قد نشر سابقًا صورة عن الميزانية المالية لقناة «من وتو» على صفحته في «تويتر»، وكتب قائلا: «إن الميزانية المالية لقناة «من وتو» تبين أنها من الناحية الاقتصادية شركة مفلسة، فمن مجموع استثمار 95 مليون باوند، حققت هذه القناة عائدا يقدر فقط بـ3 ملايين، والباقي كان خسائر، علما أن هذه القناة تدار من قبل أسرة بهلوي بالأموال المنهوبة من الشعب الايراني، وتحولت الى جهاز دعائي لأسرة بهلوي»، على حدّ تعبيره.

من جانبها، قالت قناة «إيران إنترناشيونال»، على صدر موقعها بالعربية، إنها «تقوم بتغطية الأخبار المتصلة بالشأن الإيراني، وفقًا للمعايير المهنية في مجال الصحافة والإعلام، رغم

أن السلطات الإيرانية، منعت جميع الصحف ووسائل الإعلام الداخلية والخارجية من تغطية الأحداث التي شهدت عنفًا غير مسبوق ضد المحتجين».

واعتمدت «إيران إنترناشيونال» فيما بثته على شهادات شهود العيان، والصور، ومقاطع الفيديو، التي حصلت عليها من الداخل الإيراني، والتي تأكدت من صدقيتها، بحسب تعبير محرري القناة.

ومضت القناة قائلة في تقرير لها: تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن هناك عددًا كبيرًا من الصور والفيديوهات والرسائل التي أعرضت «إيران إنترناشيونال» عن نشرها، لمجرد الشك في أن تكون مكذوبة أو تم دسها على القناة على سبيل الخطأ أو التعمد، فاختارت القناة ترك هذه الشهادات المصورة خشية الوقوع في خطأ مهني.

جاء هذا الموقف من «إيران إنترناشيونال»، على الرغم مما قام به نظام طهران، حيث حال دون انتشار الأخبار المتعلقة بتطورات أحداث الاحتجاجات في إيران، وذلك من خلال قطع الإنترنت، والتشويش على القنوات الفضائية، بهدف التعتيم الشديد على ما يحدث في الداخل.

وفي 30 نوفمبر «تشرين الثاني»، أصدر مير حسين موسوي، أحد زعماء «الحركة الخضراء» الإيرانية المعارضة، والمقيم تحت الإقامة الجبرية منذ عام 2010، بيانا شبّه فيه تعامل السلطات الإيرانية مع الاحتجاجات بتعامل الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي مع المتظاهرين ضده قبيل انتصار الثورة الإيرانية عام 1979.

ونقل موقع «كلمة» الإيراني عن موسوي قوله: إن «الاحتجاجات الأخيرة أظهرت الإحباط الجماعي بين الشرائح المضطهدة والمنكوبة من أوضاع البلاد»، مضيفا أن «تعامل السلطات مع هذه الاحتجاجات يشبه تمامًا القتل العنيف للشعب يوم 8 سبتمبر عام 1978».

وأضاف موسوي أن «قتلة الشعب في ساحة جالة بطهران عام 1978 كانوا يمثلون نظامًا غير ديني، والقوات ومطلقو النار في نوفمبر عام 2019 يمثلون نظامًا دينيًّا»، متابعًا بالقول: «لقد كان القائد العام في النظام السابق هو الشاه، واليوم، هو الولي الفقيه بصلاحيات مطلقة».

ودعا موسوي، الذي كان أول رئيس وزراء إيراني بعد انتصار الثورة، إلى «أخذ عواقب القتل الجماعي الذي حدث في ساحة جالة، بعين الاعتبار»، مطالبا بإجراء محاكمة علنية لكل من «أمر وقام بقمع الشعب في احتجاجات نوفمبر الحالي»، ومؤكدا أن معاملة قوات النظام

للمحتجين «جريمة صارخة». ووصف المعارض الإيراني الذي يحظى بشعبية في أوساط الشباب، قرار الحكومة رفع أسعار البنزين بأنه «غير عقلاني، وجاء لجمع الأموال، وأنه يتعارض مع مصالح الشرائح المستضعفة في المجتمع».

على المستوى الخارجي، هددت فرنسا في 29 من الشهر، بالعودة إلى آلية منصوص عليها في الاتفاق الموقع عام 2015 حول الملف النووي الإيراني، تسمح بإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة، وذلك بعد سلسلة من الانتهاكات ارتكبتها إيران.

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لودريان: إن «ثمة انتهاكًا إيرانيًّا إضافيًّا يحدث كل شهرين بحيث أننا نتساءل حاليًا، وأقول ذلك بصراحة، حول العودة إلى آلية تسوية المنازعات التي ينص عليها الاتفاق».

وأضاف لودريان أمام لجنة الشؤون الخارجية «نظرًا إلى تتابع إجراءات السلطات الإيرانية، في انقطاع تدريجي مع خطة العمل الشاملة المشتركة ضمن الاتفاق النووي، فإنّ المسألة تطرح نفسها، مبديًا تشاؤمًا حيال الجهود المتعددة التي تقودها فرنسا لإنقاذ الاتفاق.

وقال الوزير الفرنسي: إنّ «الجهود لوقف التصعيد التي قمنا بها، وقادها رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون عدة مرات، لم تؤد إلى نتيجة لأسباب عديدة».

وتابع الوزير أن الجهود «حاليًا في تراجع بعض الشيء. هناك فرنسيان في السجن داخل إيران، و»إضافة إلى ذلك لاحظنا من جانب السلطات الإيرانية تنفيذ هجمات إقليمية، بعضها على السعودية».

وأضاف لودريان: «بالتوازي، ألاحظ حجم التظاهرات في إيران، التي وبشكل غير مباشر لا تساعد في سياسة التهدئة».

ديسمبر «كانون الأول»

تصاعدت الأزمة السياسية في إيران خلال ديسمبر «كانون الأول» بشكل غير مسبوق، خاصة في ظل إصرار نظام الملالي على المضي في سياساته العدوانية، ففي مطلع الشهر، اتهمت كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا إيران بالعمل على تطوير صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية وهو ما نفته طهران. وفي غضون ذلك تحدثت الولايات المتحدة عن تقديرات جديدة لقتلى الاحتجاجات الإيرانية التي شهدها نوفمبر «تشرين الثاني»، قائلة: إن أكثر من ألف شخص ربما قتلوا.

وقال مبعوث الولايات المتحدة الخاص لشؤون إيران برايان هوك في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول: إن قتلى الاحتجاجات الأخيرة أكبر بكثير مما تم الحديث عنه حتى الآن. وأضاف هوك «مع بدء تكشف حقيقة ما جرى في إيران.. يبدو أن النظام ربما قتل أكثر من ألف مواطن إيراني منذ بدء الاحتجاجات».

وأقر كوك بصعوبة تأكيد المعلومات، لكنه قال: «نعلم بالتأكيد ان هناك عدة مئات قتلوا». وتابع: «عدة آلاف من الإيرانيين أصيبوا بجروح و7 آلاف على الأقل أوقفوا». وكشف هوك أن بلاده تلقت صورًا ومقاطع فيديو من 32 ألف شخص، وأنها استندت في تقديراتها إلى هذه المواد، إضافة الى تقارير من مجموعات خارجية.

وفي غضون ذلك، رفضت إيران حصيلة القتلى المرتفعة التي أعلنتها مصادر أجنبية ووصفتها بأنها «أكاذيب مطلقة»، وأكدت حتى الآن فقط مقتل أربعة من رجال الأمن على أيدي «مثيري الشغب» ومدني واحد. في المقابل قالت منظمة العفو الدولية إنها وثقت مقتل ما لا يقل عن 208 محتجين.

في الوقت نفسه، اتهمت بريطانيا وفرنسا وألمانيا إيران بتطوير صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية، وذلك في رسالة موجهة للأمين العام للأمم المتحدة. وقال سفراء الدول الثلاث في رسالتهم: إن أفعال إيران «تتعارض» مع القرار الأممي الخاص بالاتفاق النووي المبرم معها عام 2015.

وأشارت الرسالة إلى مشاهد انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي في أبريل/ نيسان هذا العام لتجربة صاروخ باليستي طراز شهاب3- جديد متوسط المدى «قادر من الناحية التقنية على حمل سلاح نووي».

غير أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف رفض الرسالة واصفا إياها بـ «زيف يائس». وكتب في تغريدة أن هدف تلك الدول التغطية على «عدم كفاءتها» في الوفاء بتعهداتها في الاتفاق النووي معتبرا أنها «تستسلم للتنمر الأمريكي».

ولم تكن التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال ديسمبر ««كانون الأول»، سواء كانت في اليمن أو العراق أو لبنان وحتى في سوريا، بمعزل عن الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى العاصمة اليابانية طوكيو والمباحثات التي أجراها مع رئيس الوزراء شينزو آبي، وانطلاقًا من هذه التطورات يمكن اعتبار الزيارة مفصلية في تاريخ الأزمة الإيرانية في بُعديها الداخلي والخارجي، خصوصًا أن الحيثيات التي تلت هذه الزيارة لبلاد الساموراي كانت اتصالًا هاتفيًّا بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والوزير الياباني آبي، ما عزز الاعتقاد بأن المباحثات التي أجراها روحاني مع آبي كانت على علاقة مباشرة بالجهود التي سبق أن بذلها الجانب الياباني لحل الأزمة واستكمالًا لزيارته إلى إيران في يوليو (تموز) الماضي.

وكان المؤشر الأبرز على جدية هذه الزيارة وعلاقتها بالأزمة بين طهران وواشنطن، هو ما عبرت عنه ردة الفعل السلبية التي صدرت عن جهات في التيار المحافظ الإيراني، وترجمها العديد من الصحف المحسوبة على هذا التيار التي حاولت الإيحاء بفشل هذه الزيارة وأنها تشكل «فخًّا» يابانيًّا هدفه إيقاع إيران في شباك المطالب الأميركية فضلًا عن كونها بروتوكولية لا أكثر، في حين أن ما صدر عن روحاني في هذه الزيارة والخطوات التي قام بها وتقوم بها إدارته الدبلوماسية تنسجم مع المواقف التي أعلنها من طوكيو، عندما أكد بقوله: «ليست لدينا مشكلة أو أزمة في إمكانية التباحث مع أميركا حول موضوعاتنا، إلا أن عليهم التراجع

عن المسار الخطأ الذي تبنوه في السنة ونصف السنة الماضية، لا يجب علينا أن نقدم جائزة للمخطئ، إلا أنه في الوقت نفسه إذا أراد المخطئ تصحيح ما قام به لا يجب علينا قطع الطريق عليه».

وما بين الإشارات التي بدأت القوى الإيرانية المؤيدة للمسار الدبلوماسي الذي تنتهجه إدارة روحاني عن إمكانية «حدوث تطورات إيجابية في الأيام والأسابيع المقبلة»، والحديث عن إمكانية التوصل إلى صفقة بين واشنطن وطهران «لا يكون فيها طرف خاسر»، وبين ما تشهده العديد من الملفات والأزمات الإقليمية من تطورات متسارعة تصب في مسار رضوخ إيران وتنازلها أمام المطالب التي ترفعها الحِراكات الشعبية والإرادات السياسية لبعض القوى المعارضة للنفوذ والدور الإيراني في المنطقة، يبدو أن النظام الإيراني قدّم الكثير من التنازلات على صعيد الصلاحيات الممنوحة للرئيس روحاني في إدارة الملفات السياسية العالقة بين إيران والإدارة الأمريكية ودول المنطقة، وأن هذه التنازلات لم تكن ليحصل عليها روحاني لولا خطورة التحدي الذي أنتجته الأحداث الأخيرة التي شهدتها المدن الإيرانية والاحتجاجات الواسعة التي اندلعت بسبب أزمة رفع أسعار الوقود «البنزين» وما حملته من تهديد وجودي للنظام.

وسارعت القيادة الايرانية لاستيعاب الآثار السلبية لتصريحات كبير مستشاري قائد حرس الثورة الجنرال مرتضى باقري حول لبنان، التي حولت «حزب الله» إلى مجرد «عميل» ينفذ الأوامر الإيرانية، على العكس مما حاول أمين عام الحزب على مدى سنوات ترسيخه من «شراكة وتحالف» بين إيران وحزب الله بقوله: «إن صواريخ حزب الله ستنطلق لتدمير إسرائيل في حال اعتدت على إيران»، هذه المسارعة تكشف عن حرص إيران على الحفاظ على التفاهمات التمهيدية التي تجري خلف الكواليس مع الإدارة الأمريكية للتوصل إلى نقاط تفاهم تساعد على بدء مسار الحوار والحل لمختلف الأزمات بين الطرفين.

ولم تقف الرسائل الإيرانية عند الساحة اللبنانية، على الرغم مما في هذه الساحة من اختلال في الموازين لصالح طرف على حساب آخر، إذ كانت لافتة الزيارة السريعة وغير المُجدولة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى سلطنة عُمان، والمباحثات التي أجراها مع القيادة العمانية التي شملت أيضا وبرعاية منها قيادات في جماعة «الحوثي» الانقلابية اليمنية، التي تدخل في إطار وضع آلية تعاون إيراني – حوثي، مع الخطوات التي تساعد في

تسهيل الحل السياسي في اليمن بما يراعي الشروط الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ومواقف دول الجوار العربي ومصادر القلق لديها على هذه الساحة.

وكان التطور اللافت الذي من المفترض التوقف عنده مليًّا، ما تشهده العملية السياسية الجارية في العراق تحت ضغط الحراك الشعبي، والخطوات الأخيرة التي قام بها البرلمان العراقي، الذي أقر قانونًا جديدًا للانتخابات يلبي في مجمله مطالب الحراك، ويضرب في آلياته الجديدة هيمنة الأحزاب على الحياة التشريعية في العراق، من خلال التخلص من القانون النسبي واللائحة المغلقة أو حتى المفتوحة، ما يعني خسارة هذه الأحزاب القدرة على التحكم في النتائج. على الرغم من بعض الثغرات التي جاءت في القانون الجديد، فإن يقظة القوى المدنية والشعبية ومراقبتها اللتين تشكلان عماد الحراك الشعبي قد تسهمان في الحد من الاستغلال السلبي لهذه الثغرات، ومن ثم فإن العودة إلى القانون الأكثري وتقسم المحافظات إلى دوائر انتخابية سيسمح بإنتاج طبقة برلمانية وسياسية متنوعة لا تكون مغلقة على الأحزاب والقوى السياسية التي تتحكم بمصير العراق.

هذا النجاح للحراك العراقي على صعيد البرلمان وإن كان نسبيًّا، فإن نجاحًا آخر حققه، بقدرته على إجبار مرشح القوى السياسية إعلان انسحابه من السباق إلى تولي منصب رئيس الوزراء، فتخلي «قصي سهيل» عن طموحه الرئاسي، على الرغم من الدعم الواسع الذي حصل عليه من كتلة البناء، يشكل أيضًا نقطة إيجابية تحسب في خانة إنجازات الحراك الذي نجح حتى الآن في إسقاط مرشحي الأحزاب والقوى السياسية لتولي هذا المنصب.

هذا التراجع الذي بدأت القوى السياسية العراقية المقربة من إيران ترضخ له بتأثير من ضغوط الشارع الشعبي الرافض للنفوذ الإيراني، ودوره الذي صادر القرار العراقي بمختلف مستوياته، يأتي نتيجة إدراك القيادة الإيرانية التعقيدات التي تواجهها على الساحة العراقية، التي تفوق أي ساحة أخرى معنية بها، وباتت مجبرة على تمرير هذه التنازلات لقطع الطريق على خسارة أكبر قد تخرجها نهائيًّا من الساحة العراقية، ومن ثم فإن طهران ونتيجة تشعب التحديات التي تواجهها وسوء إدارة الملفات الإقليمية التي تتضافر مع سوء إدارة لأزماتها الداخلية خصوصًا الاقتصادية، باتت مجبرة على تقديم تنازلات قد تكون جوهرية والقبول بأن تكون شريكًا غير مسيطر أو مهيمن في هذه الملفات، من أجل الحد من الخسائر والبدء

بالنزول عن شجرة الاستحواذ ومصادرة تطلعات شعوب المنطقة وحقها في إدارة أمورها بعيدًا عن هيمنة طرف أو جهة خارجية أو داخلية مسحوبة على تلك الجهة الخارجية.

ودعت المظاهرات العراقية خلال ديسمبر «كانون الأول» إلى التخلص من الهيمنة الإيرانية على النظام العراقي، حيث شكلت تلك المظاهرات منحى جديدًا في العلاقات بين العراق وإيران، خاصة في ظل تعرض بعثات إيرانية ومسئولين إيرانيون لإحراق صورهم، وتأكيد المرجع الشيعي الأعلى في العراق علي السيستاني، على ضرورة اختيار رئيس الوزراء الجديد «دون تدخل خارجي». وفى سياق متصل، شدد المرجع الشيعي الأعلى في العراق علي السيستاني، على ضرورة اختيار رئيس الوزراء الجديد «دون تدخل خارجي»، وذلك بعد استقالة رئيس الحكومة العراقية، عادل عبد المهدي من هذا المنصب، حيث دعا الزعماء السياسيين على نبذ السياسات الحزبية في اختيار رئيس الوزراء الجديد.

من جهته، وفي الثاني من الشهر، اتهم وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إيران بأنها السبب في اندلاع الاحتجاجات في الشرق الأوسط بسبب تدخلاتها وأنشطتها المثيرة للغضب لدى شعوب دول مثل العراق ولبنان.

وقال بومبيو: إن «طهران هي العامل المشترك وراء الاحتجاجات في جميع أنحاء الشرق الأوسط»، مشيرا إلى إن المتظاهرين في العراق ولبنان وإيران نفسها يعارضون النظام الديني.

وفيما أقر بومبيو بوجود أسباب محلية للاضطرابات التي اجتاحت المنطقة ومناطق أخرى، فقد وجه أصابع الاتهام إلى إيران التي تعتبرها إدارة الرئيس دونالد ترامب عدوها اللدود.

وقال: إن رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي استقال «لأن الناس كانوا يطالبون بالحرية ولأن قوات الأمن قتلت عشرات الأشخاص. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى النفوذ الإيراني»، مضيفا في كلمة ألقاها في جامعة لويزفيل: « الشيء ذاته ينطبق على لبنان والاحتجاجات في بيروت».

وتابع: «إنهم يريدون أن يخرج حزب الله وإيران من بلادهم ومن نظامهم الذي يمثل قوة عنيفة وقمعية». وأشار إلى أن الاحتجاجات داخل إيران التي قالت منظمة العفو الدولية إنها أدت إلى مقتل أكثر من 200 شخص، أظهرت أن الإيرانيين «قد طفح بهم الكيل».

وأوضح الوزير الأمريكي: «إنهم يرون الحكام الدينيين الذين يسرقون المال وآيات الله الذين يسرقون عشرات ملايين الدولارات».

القسم الثاني

الحالة الاقتصادية

يناير «كانون الثاني»

بدأ عام 2019 وسط توقعات متشائمة لأداء الاقتصاد الإيراني، وفي تقييمه للاقتصاد العالمي، ذكر «البنك الدولي» في تقرير له صدر 10 يناير (كانون ثاني) أن نمو الناتج المحلي الإيراني الإجمالي كان سالب 1.5 في المائة في العام الماضي، وسوف يكون سلبيًّا بنسبة 3.6 في المئة عام 2019.

وذكرت إحصائيات البنك الدولي أن الاقتصاد الإيراني قفز بنسبة 13.4 عام 2016 مع رفع العقوبات عنها، وهبط إلى 3.8 في المائة عام 2017، وأدى إلغاء العقوبات إلى زيادة صادرات النفط الإيرانية بشكل بالغ، وقد اكتسبت صناعات البلاد، بما فيها السيارات، روحًا جديدة.

كما انخفضت الصادرات اليومية من النفط والمكثفات الغازية بعد انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي، إلى مليون برميل بعدما كانت 2.5 مليون برميل في مايو (أيار) الماضي.

وتجدر الإشارة إلى أن لصناعة النفط في إيران الحصة الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن لصناعة السيارات ثاني أكبر حصة في الاقتصاد الإيراني، لكن الأرقام الرسمية تشير إلى أن إنتاج السيارات قد انخفض بشكل حاد خلال الأشهر الماضية.

وفي هذا الصدد، قال سكرتير نقابة صانعي قطع الغيار، آرش محبي نجاد، اليوم، لوكالة «إيلنا» العمالية: إن شركات السيارات اليوم عليها أكثر من 5 آلاف مليار تومان من الديون المستحقة لصالح مصنعي قطع الغيار، وحتى لو تم دفعها، فستكون هناك حاجة إلى ما لا يقل عن 12 ألف مليار تومان من التسهيلات المالية والسيولة المتداولة لاستئناف نشاطهم، بسبب توقف نشاط أكثر صناع قطع الغيار، في الأشهر الأخيرة، وارتفاع أسعار المواد الخام.

ووفقًا لما قاله محبي نجاد، فإن أحدث الإحصاءات تقول إن السيارات التي لم يتم بيعها في مصنعي «إيران خودرو»، و«سايبا»، بسبب نقص قطع الغيار، وهي مخزنة في المستودعات اليوم، بلغت أكثر من 90 ألف سيارة، «وهو ما يعني ركودًا في الوقت الحالي لرأسمال ضخم لدى هذين المصنعين ولدى صانعي قطع الغيار».

وذكرت وكالة «إرنا» الحكومية أيضًا أنه- بالإضافة إلى انخفاض إنتاج السيارات الصغيرة والشحن- قد انخفض إنتاج الحافلات أيضًا في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بنسبة 60 في المائة، وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، يظهر انخفاضًا بنحو 523 قطعة.

وبطبيعة الحال، يستند قياس انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في إحصائيات البنك الدولي إلى «المساواة في القوة الشرائية»، بمعنى أنه يجب مقارنة شخصين في بلدين مختلفين بما ينبغي عليهما دفعه ثمنًا لشراء كمية معينة من السلع، وإلا فإن الناتج المحلي الإجمالي لإيران سيكون أقل بكثير بحسب «سعر الدولار الحالي».

على سبيل المثال، وفقًا لتقييم صندوق النقد الدولي، كان حجم الاقتصاد الإيراني عام 2018 أكثر قليلا من 430 مليار دولار، ولكن هذا العام سوف يتراجع إلى 334 مليار دولار، والسبب هو التراجع الكبير في قيمة الريال مقابل الدولار.

وذكر البنك الدولي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في إيران (على أساس المساواة في القوة الشرائية) سيرتفع بشكل إيجابي بنسبة 1.1 في المائة في عامي 2020 و2021.

كما قدر التقرير، النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 9.2 في المائة لهذا العام، أي أقل بنسبة 0.001 فى المائة عن التقديرات السابقة للبنك الدولي، حيث كان هذا المؤشر في العام الماضي 3 في المائة. وبالنسبة إلى عام 2019، فإن النمو الاقتصادي لجميع البلدان في المنطقة سيكون إيجابيًّا باستثناء إيران.

وفي 30 يناير «كانون الثاني»، اعترف الرئيس الإيراني، حسن روحاني، بأن بلاده تواجه أصعب وضع اقتصادي منذ 40 عامًا؛ لكنه حاول في الوقت نفسه تبرئة الحكومة من المسؤولية عن هذه الأزمة وإلقاء التبعات على أطراف خارجية، تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية.

ونقلت وكالة رويترز عن الموقع الإلكتروني الرسمي للرئيس روحاني قوله: «اليوم، تواجه البلاد أكبر ضغط وأزمة اقتصادية منذ 40 عامًا.. اليوم مشكلاتنا سببها الأساسي هو الضغط

من أمريكا وأتباعها.. لا يتعين إلقاء اللوم على الحكومة التي تقوم بواجبها، أو على النظام».

وفيما أدلى روحاني بهذه التصريحات عند ضريح الخميني، أثناء بدء الاحتفالات بمرور 40 عامًا على الثورة الإيرانية، فقد تذبذبت قيمة الريال الإيراني في الأشهر الأخيرة؛ ما جعل من الصعب على المواطن العادي تلبية احتياجاته.

وبينما انسحب الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، العام الماضي من اتفاق نووي دولي مبرم مع إيران وأعاد فرض العقوبات عليها؛ بسبب شبهات تتعلق ببرنامجها الصاروخي، تتواصل الاحتجاجات الفئوية في محافظات ومدن إيرانية بسبب الصعوبات الاقتصادية.

وتوقع صندوق النقد الدولي حدوث انكماش في الاقتصاد الإيراني بسبب إعادة فرض العقوبات الأمريكية، وأكد الصندوق في تقريره الدوري «آفاق الاقتصاد العالمي» أنه من المتوقع أن ينكمش اقتصاد إيران بنسبة 1.5 % عام 2018 على أن ينكمش بـ 3.6 % هذا العام 2019.

وأعاد ترامب فرض العقوبات الاقتصادية في مايو الماضي بعد انسحابه من الاتفاق النووي المبرم بين إيران والقوى الكبرى في يوليو 2015، يأتي هذا فيما هبطت صادرات النفط الإيراني بمقدار نصف مليون برميل يوميًا حاليًا، من 2.5 مليون برميل.

وأدت أزمة إيران الاقتصادية إلى إغلاق 70% من المصانع، بحسب ما كشف المرشح الرئاسي السابق والعضو الحالي في مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، مصطفى مير سليم، الذي انتقد انتشار الفساد والمحسوبيات وعدم استخدام الكفاءات في الوزارات.

وقال مير سليم في مقابلة سابقة مع وكالة «إيلنا»، إن ما يقرب من 70% من المصانع وورش العمل والمناجم في إيران مغلقة أو مفلسة؛ بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، يأتي هذا فيما أعلن رئيس لجنة صناعات في غرفة التجارة الإيرانية، إغلاق العديد من المصانع في البلاد.

وأرجع أبو الفضل كلبايكاني روغني السبب لنقص المواد الخام وعدم توفر العملة الصعبة لاستيرادها نتيجة العقوبات الأمريكية؛ لكن نواب التيار الأصولي طالبوا باستجواب أغلب وزراء حكومة حسن روحاني، على خلفية الأزمات الاقتصادية والمعيشية وتدهور العملة وتوقف الصناعات في البلاد.

وتزايدت الضغوط على حكومة روحاني في ظل تفاقم الأزمة المعيشية عقب انهيار سعر العملة المحلية- الريال الإيراني-؛ حيث أعلن مسؤولون أن القدرة الشرائية للعمال انخفضت بنسبة 90% خلال الأشهر الستة الماضية.

وارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية بين 50 و100% وفقًا للأرقام الرسمية؛ ما دفع الحكومة إلى أن تفكر في توزيع 10 ملايين بطاقة تموينية بقيمة 7 دولارات شهريًّا على المواطنين وسط انتقادات بأنه إجراء غير كاف ولا يحل الأزمة المعيشية.

وفي نهاية الشهر، وقبل أسبوع واحد من تحديد الحد الأدنى للأجور في إيران، شدد خبراء اقتصاديون على ضرورة تعديل القوة الشرائية للعمال، قائلين إن زيادة الأجور هذا العام يجب أن تعالج مشاكل الأزمة الاقتصادية للعائلات العاملة.

وقال الخبير الاقتصادي الإيراني فريبُرز دانا لوكالة أنباء «إيلنا» العمالية شبه الرسمية: إن الرقم الذي تم تحديده كحد أدنى للأجور لعام 2018، كان غير صحيح وغير عادل من عدة نواح.

وذكر أنه «في عام 2018، وبالنظر إلى أسرة مكونة من 3.5 شخص فقد بلغ خط الفقر المطلق وفقًا لحساباتي حوالى 3.34 مليون تومان (حوالى 280 دولارًا) شهريًّا، ومع الأخذ في الاعتبار معامل الدخل الفعلي بنسبة 1.6 من الحد الأدنى للأجور، فإن الأخير لا ينبغي أن يكون أقل من 2.1 مليون تومان (120 دولارًا)».

وتابع الخبير: «وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحاسبة تعود إلى الفترة التي لم تشهد الأزمة الاقتصادية مزيدًا من التفاقم في عام 2018. ووفقا لحساباتي أيضا فإن الأزمة الاقتصادية الأخيرة تسببت في أن يبلغ التضخم بين 30 و40 في المئة، ونتيجة لحساباتنا، ينبغي أن يصل الحد الأدنى للأجور إلى 2.8 مليون تومان (234 دولارًا)».

وبعبارة أخرى، إذا كان اجتماع تحديد الأجور عقد في منتصف العام الماضي، فإن الأجور كان ينبغي أن تصل إلى الرقم المذكور في عام 2019، ولكي ننقذ العمال من الهبوط تحت خط الفقر المطلق، يجب أن يبلغ الحد الأدنى للأجور حوالى 3 ملايين تومان (250 دولارًا).

وأضاف الخبير الاقتصادي الإيراني: «نظرا إلى انتشار البطالة وغياب الاتحادات العمالية المستقلة وحضور تنظيمات قوية لأصحاب العمل التي تحظى بالدعم الحكومي، وفقًا

لحساباتي، فإن 70% من العامل الإيرانيين الذين يبلغ عددهم 14 مليون عامل يعيشون تحت خط الفقر المطلق والبالغ 3 ملايين و334 ألف تومان (حوالى 280 دولارًا)».

وتابع: «على الرغم من تفاقم التضخم المفروض بسبب عوامل داخلية وخارجية على الاقتصاد الإيراني، فإن 70% من العمال بل أكثر من هذه النسبة دون خط الفقر المطلق. وهكذا نحن بحاجة إلى مفاوضات تأخذ بعين الاعتبار إنقاذ حياة الطبقة العاملة في هذا الوضع الاقتصادي الرديء».

وأشار إلى عدم التناسب بين تحديد الحد الأدنى لأجور وارتفاع معدل التضخم في إيران قائلا: «لسنوات عديدة، كان الحد الأدنى للأجور أقل من ارتفاع معدل التضخم الحقيقي».

ولكن في الوقت نفسه يقول الخبير الاقتصادي الإيراني: «فقد تم تحديد الحد الأدنى للأجور بطريقة أدت إلى دفع نسبة كبيرة من العمال إلى دون خط الفقر المطلق، وحاليا حوالى 70% من العمال هم تحت خط الفقر المطلق».

وأكد أن الإحصائيات التي تقدمها السلطات ومؤسساتها في إيران ومراكز الإحصاء التابعة لها خلال المفاوضات لتحديد الحد الأدنى للأجور غير صحيحة، وينبغي للعمال أن يكون لهم اقتصاديون ومحامون يدافعون عن حقوقهم خلال المفاوضات.

في سياق اقتصادي متصل، صنف تقرير منظمة « الشفافية الدولية» لعام 2018، الصادر في 30 يناير «كانون الثاني» 2019، إيران في المركز 138 من بين 180 دولة بمدى تفشي الفساد المالي حيث يعد هذا أسوأ تصنيف لها على مدى السنوات القليلة الماضية.

وكانت إيران قد احتلت العام الماضي المرتبة 130، وفي 2016 المرتبة 131، بحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية التي تصدر كل عام، حول مؤشر الفساد. وتعرف المنظمة مصطلح «الفساد المالي» بمدى استغلال المناصب السياسية والحكومية بهدف تحقيق مصالح مادية وشخصية.

وشرح التقرير أسباب سقوط إيران إلى قاع جدول الدول الأكثر فسادًا، مؤكدًا إن النظام الإيراني بسبب طبيعته وأهدافه الإيديولوجية كان يعارض دومًا الشفافية المالية. وهذا ما أدى إلى «العزلة الدولية» على النظام الذي يحاول التغطية عليها تحت عناوين براقة كـ «الاستقلال» و«الاكتفاء الذاتي» و«الاعتماد على الذات».

ووفق التقرير، يستغل النظام الإيراني العزلة الدولية في استغلال أموال البلاد ونهب المال العام، الأمر الذي أدى إلى تفشي الفساد المالي والاقتصادي في قطاعات الدولة كافة بشكل كبير. ويحتاج النظام إلى تمويل تحركاته ومن ثم تمويل الإرهاب والحروب الخارجية وعمليات التجسس التي يقوم بها، وهذا ما دفعه إلى سلك الطرق غير المشروعة من بينها إنشاء أدوات تمويل اقتصادية داخل إيران وخارجها لا تخضع للمساءلة أمام الشعب الإيراني ولا المؤسسات الدولية. ويعد من أهم هذه الأدوات هي عمليات غسل الأموال والاتجار بالمخدرات والسلع الثمينة، وحتى الاتجار بالبشر.

«ولا ينبغي النظر في مسألة عدم وجود الشفافية المالية في إيران في إطار الشؤون الاقتصادية فقط، بل إن قضايا انعدام الشفافية المالية والفساد الاقتصادي لها جذور عميقة في الأيديولوجية والنهج السياسي لنظام ولاية فقيه الرجعي ويتضمن مجموعة كبيرة من القضايا مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والإرهاب».

فبراير «شباط»

أظهر تقرير صدر في مطلع فبرير «شباط» عن مركز الإحصاء الإيراني «حكومي»، وجود أزمات خانقة يمر بها سوق المنتجات والخدمات الزراعية الإيرانية، ما قفز بالأسعار إلى مستويات قياسية زاد معها التضخم بشكل كبير.

وأشار التقرير الذي نشره المركز عبر موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت، إلى أن أسعار أغلب الحاصلات الزراعية قد تضاعفت خلال فصل الخريف الماضي مقارنة بالفترة نفسها قبل عام واحد؛ حيث زاد متوسط سعر كيلوغرام من الأرز لنحو 20%، فيما وصل سعر كيلوغرام واحد من الماشية الحية إلى 76%.

وشملت موجة الغلاء وفق التقرير، أسعار منتجات مثل الحبوب والخضراوات والفواكه، فضلًا عن الميكنة الزراعية، الأمر الذي يظهر مدى اتساع رقعة الأزمة الاقتصادية المدمرة في إيران، خاصة في ظل عجز حكومي عن حلحلة مشكلات أخرى متفاقمة أبرزها شح المياه العذبة اللازمة لري المحاصيل التي تؤرق المزارعين في أقاليم مختلفة إلى حد خروجهم للشوارع في احتجاجات متكررة.

وارتفع متوسط سعر الذرة الصفراء إلى 12 ألف ريال إيراني للكيلوغرام الواحد؛ حيث وصل معدل الزيادة لأكثر من 20.3% مقارنة بفصل الخريف قبل الماضي، في الوقت الذي تأثرت سلبًا أسواق أخرى مثل الدواجن والماشية بموجة الغلاء هذه إلى حد تحذير منتجين من ارتفاع جنوني في أسعار اللحوم والألبان وبيض المائدة.

البقوليات هي الأخرى لم تكن أحسن حالًا في سوق المنتجات الزراعية التي تأزمت تبعًا للنمو السلبي في الاقتصاد الإيراني؛ حيث تخطى سعر كيلوغرام من الفاصوليا الحمراء نحو

69 ألف ريال إيراني، وكذلك فول البينتو المكسيكي 90 ألف ريال إيراني، بمعدل زيادة 33.5%، و14.4% على التوالي.

وشهدت أسعار الخضراوات أيضًا توترًا واسعًا في أسواق محلية؛ حيث وصلت قيمة كيلوغرام من الطماطم 19 ألف ريال إيراني بنسبة زيادة بلغت 288.9%، والباذنجان 23 ألف ريال بمعدل زيادة وصلت لـ226.4%.

وأشار مركز الإحصاء الإيراني (مقره طهران) إلى أن تضاعف أسعار الشحن والتفريغ أثر بشكل سلبي على تكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية، في إشارة ضمنية إلى تداعيات إضرابات واسعة نظمها سائقو الشاحنات وعربات النقل الثقيل على فترات متقطعة طوال الآونة الأخيرة، بسبب سوء الوضع المعيشي وتدني الأجور الشهرية.

وجاء في نص تقرير المركز الحكومي أن أسعار فواكه مثل الرمان (مفضل شعبيًّا من الدرجة الأولى) قد ارتفعت كذلك بمعدل تجاوز 45.8% مقارنة بالفترة نفسها قبل عام واحد، فيما تخطت نسبة الزيادة في أسعار العنب والتفاح 107.8%، و137.9% على التوالي.

وعلى صعيد متصل، تخطت تكلفة استئجار الميكنة الزراعية مثل المحاريث نحو 17 ألف ريال إيراني بنسبة زيادة بلغت 20.9% على سبيل المثال، في الوقت الذي تجاوز معدل أجرة العامل الزراعي حدود 12.6% يوميًّا.

ويذكر أن لجنة الأجور في المجلس الأعلى للمجالس العمالية في إيران (رسمية) أوضحت أن أسعار بعض السلع الأساسية تخطت حاجز 100%، الأمر الذي يكبد العمال وعائلاتهم نفقات بمقدار 200% شهريًّا لتأمين الغذاء، ما يفوق قدراتهم الشرائية بكثير.

واختفت الكثير من السلع والبضائع الأساسية من قائمة غذاء الإيرانيين اليومية في الأشهر الأخيرة، إلى حد اعتراف أحمد ميدري، مساعد وزير العمل والرفاه الإيراني، أن الدخل الشهري لقرابة 2% من المجتمع لا يكفي احتياجات الصحة والتعليم وغيرهما.

وإلى ذلك، زعمت صحيفة «كيهان» التابعة لمؤسسة المرشد الإيراني علي خامنئي في عددها الصادر 11 فبراير «شباط»، أن مستوى الفقر في إيران انخفض بمعدل 85 في المئة خلال العقود الأربعة من عمر نظام الثورة. ولم تنفرد صحيفة «كيهان» بمثل هذه العناوين، إذ إنه جاء ضمن حملة للصحف الإيرانية لتسليط الضوء هذه الأيام على ما تسميه «إنجازات الثورة».

لكن عنوان الصحيفة كغيره يشيد بنتائج الثورة، وذلك في تباين كبير مع الأرقام الصادرة من مصادر رسمية أو مستقلة، حيث تشير إحصائية لمركز بحوث البرلمان إلى أن ما بين 45 و60 في المئة من الشعب الإيراني يعيش تحت خط الفقر، فيما أشار عضو في اللجنة الاقتصادية في البرلمان الإيراني إلى أن هذه النسبة تقترب من حدود 80 في المئة. وفي حين يتوقف الحد الأدنى من الأجور في إيران عند 12 مليون ريال (نحو 105 دولارات) في الشهر فإن مصادر وزارة العمل تؤكد أن خط الفقر في العاصمة طهران يتجاوز 36 مليون ريال (نحو 303 دولارات)، فيما يبلغ في إيران نحو 30 مليون ريال (نحو 270 دولارًا)، وهو ما يدفع بمساعد وزير العمل إلى التأكيد على أن «نحو 5 ملايين شخص في إيران يعانون من الفقر المدقع والجوع المفرط».

ولا يختلف الأمر كثيرًا على صعيد المؤشرات الأخرى، فهي بالإجمال تشير إلى «كارثة» حلت على الاقتصاد الإيراني على مدى العقود الأربعة الماضية، حتى إذا كان الإعلام الرسمي يشير إلى غير ذلك. أبرز معالم هذه «الكارثة» هو الانهيار الذي تجربه العملة الإيرانية. فمن نحو 70 ريالًا لكل دولار أمريكي، وصلت قيمة الريال اليوم إلى 120 ألف ريال مقابل كل دولار، والمستقبل أسود وفق كثير من الخبراء الإيرانيين. هذا يبين أن قيمة الريال مقابل العملات العالمية الرئيسية انخفضت 1715 مرة خلال 40 عامًا، ما يعادل انهيارًا بنسبة 171500 في المائة، ما يعني هبوطًا بنحو 4200 في المائة كل عام.

الانهيار لم يحدث على مستوى قيمة الريال الإيراني مقابل العملات العالمية فحسب، وإنما نجد له صدى في ارتفاع أسعار الذهب في الأسواق الإيرانية. فمن 4200 ريال في عام 1979 ارتفعت حسب مصادر وزارة الاقتصاد الإيرانية أسعار السبيكة الذهبية (العملة الذهبية الرسمية) إلى نحو 41 مليون ريال في عام 2019، ما يعني أن ارتفاعا بنسبة 300 ألف في المائة جربته أسعار الذهب في الأسواق الإيرانية ما معدله 7500 في المائة بإزاء كل عام.

وعلى صعيد الرواتب، فإن مصادر وزارة العمل تؤكد أن الحد الأدنى من الرواتب كان في عام 1979 عند 243 دولارًا، في حين أن الرقم هذا أصبح بعد أربعة عقود من حكم الثورة عند 106 دولارات، ما يعني انخفاضًا بنحو 56 في المئة.

وقد تكون معدلات التضخم مؤشرًا جيدًا على الاضطراب الذي يجربه المجتمع الإيراني على الصعيد الاقتصادي. رسميًّا لم تنخفض معدلات التضخم في إيران عن 10 في المئة إلا في

عام واحد طيلة العقود الأربعة الماضية، فيما جربت إيران خلال نصف هذه الأعوام الأربعين معدلات تضخم تفوق 20 في المئة وهي اليوم تجرب معدلات قياسية، هذا كله على صعيد الأرقام الرسمية، إذ تشير الأرقام الصادرة عن مراكز علمية عالمية إلى أن معدلات التضخم الحقيقية تفوق المعدلات الرسمية الصادرة عن الحكومة بكثير. فقد أشار على سبيل المثال أحد علماء الاقتصاد الأميركيين إلى أن معدل التضخم في سبتمبر 2018 كان عند 230 في المائة وهو أربعة أضعاف المعدل الرسمي.

لكن المؤشر الأنسب لتبين انهيار الوضع الاقتصادي هو مقارنة معدلات الدخل الفردي خلال الأعوام الأربعين الماضية. ففي حين أن المصادر الرسمية تؤكد ارتفاع مستوى المعيشة في إيران بعد الثورة، فقد أشارت مراكز بحوث مستقلة إلى أن متوسط دخل الفرد الواحد في إيران جرب انخفاضًا بنحو 78 في المائة على مر السنوات الأربعين الماضية في حين أن أستاذ الاقتصاد في جامعة بهشتي سعيد ليلاز يؤكد أن معدل الدخل الفردي شهد انخفاضا بنحو 67 في المئة خلال هذه الفترة. وبين هذا وذلك، يتضح أن الإيرانيين فقدوا في ظل حكم الثورة بين ثلثين وثلاثة أرباع من معدل دخلهم السنوي.

صحيفة «كيهان» التي خصصت عنوانها الرئيسي لمديح الإنجازات المزعومة للثورة تعد واحدة من أجزاء إمبراطورية اقتصادية تعمل تحت إشراف مباشر من خامنئي؛ إمبراطورية تتضمن بين أذرعها عددًا من كبريات الشركات القابضة التي تدير ثروة تقدرها بعض المصادر المستقلة بأكثر من 90 مليار دولار ولا تدفع أي ضرائب ولا تخضع لأي محاسبات.

لكن الجميع بمن فيهم رموز النظام الثوري بات يعلم، على خلاف ما تحاول الصحف هذه الأيام إبرازه، أن الثورة الإيرانية لم تجلب للشعب الإيراني غير انهيارات متتالية على الصعيد الاقتصادي. وربما هذا ما دفع بخطيب الجمعة المحافظ في طهران موحدي كرماني ليقول إن الثورة الإيرانية لم تأت لتمنح الشعب رفاها اقتصاديًّا، وأن الشعب عليه التحلي بمزيد من الصبر على الفقر من أجل مصالح أكبر.

المصالح الأكبر لم يفصح عنها موحدي كرماني لكنها قد تكون التوسع العسكري والإنفاق في تعزيز ترسانة الأسلحة على حساب الاقتصاد، إذ إن المجال الوحيد الذي شهدت إيران فيه طفرة خلال أعوام حكم الثورة هو ترسانتها الصاروخية التي تلح إيران بشكل واضح على

توسيعها، رغم كل المشاكل الاقتصادية في مجتمع يعيش على حافة الانهيار، كما يقول مسعود نيلي المستشار الاقتصادي السابق للرئيس الإيراني، مؤكدًا أن المجتمع الإيراني سفينة قد تغرق في أي لحظة.

من جهة أخرى، أكد تقرير صدر في 17 فبراير «شباط» عن مركز الإحصاء الإيراني «حكومي»، وجود أزمات خانقة يمر بها سوق المنتجات والخدمات الزراعية الإيرانية، ما قفز بالأسعار إلى مستويات قياسية زاد معها التضخم بشكل كبير.

وأشار التقرير الذي نشره المركز عبر موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت، إلى أن أسعار أغلب الحاصلات الزراعية قد تضاعفت خلال فصل الخريف الماضي مقارنة بالفترة نفسها قبل عام واحد؛ حيث زاد متوسط سعر كيلوغرام من الأرز لنحو 20%، فيما وصل سعر كيلوغرام واحد من الماشية الحية إلى 76%.

وشملت موجة الغلاء وفق التقرير، أسعار منتجات مثل الحبوب والخضراوات والفواكه، فضلًا عن الميكنة الزراعية، الأمر الذي يظهر مدى اتساع رقعة الأزمة الاقتصادية المدمرة في إيران، خاصة في ظل عجز حكومي عن حلحلة مشكلات أخرى متفاقمة أبرزها شح المياه العذبة اللازمة لري المحاصيل التي تؤرق المزارعين في أقاليم مختلفة إلى حد خروجهم للشوارع في احتجاجات متكررة.

وارتفع متوسط سعر الذرة الصفراء إلى 12 ألف ريال إيراني للكيلوغرام الواحد؛ حيث وصل معدل الزيادة لأكثر من 20.3% مقارنة بفصل الخريف قبل الماضي، في الوقت الذي تأثرت سلبًا أسواق أخرى مثل الدواجن والماشية بموجة الغلاء هذه إلى حد تحذير منتجين من ارتفاع جنوني في أسعار اللحوم والألبان وبيض المائدة.

البقوليات هي الأخرى لم تكن أحسن حالًا في سوق المنتجات الزراعية التي تأزمت تبعًا للنمو السلبي في الاقتصاد الإيراني؛ حيث تخطى سعر كيلوغرام من الفاصوليا الحمراء نحو 69 ألف ريال إيراني، وكذلك فول البينتو المكسيكي 90 ألف ريال إيراني، بمعدل زيادة 33.5%، و14.4% على التوالي.

وشهدت أسعار الخضراوات أيضًا توترًا واسعًا في أسواق محلية؛ حيث وصلت قيمة كيلوغرام من الطماطم 19 ألف ريال إيراني بنسبة زيادة بلغت 288.9%، والباذنجان 23

ألف ريال بمعدل زيادة وصلت لـ226.4%. وأشار مركز الإحصاء الإيراني (مقره طهران) إلى أن تضاعف أسعار الشحن والتفريغ أثر بشكل سلبي على تكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية، في إشارة ضمنية إلى تداعيات إضرابات واسعة نظمها سائقو الشاحنات وعربات النقل الثقيل على فترات متقطعة طوال الآونة الأخيرة، بسبب سوء الوضع المعيشي وتدني الأجور الشهرية.

وجاء في نص تقرير المركز الحكومي أن أسعار فواكه مثل الرمان (مفضل شعبيًّا من الدرجة الأولى) قد ارتفعت كذلك بمعدل تجاوز 45.8% مقارنة بالفترة نفسها قبل عام واحد، فيما تخطت نسبة الزيادة في أسعار العنب والتفاح 107.8%، و137.9% على التوالي.

وعلى صعيد متصل، تخطت تكلفة استئجار الميكنة الزراعية مثل المحاريث نحو 17 ألف ريال إيراني بنسبة زيادة بلغت 20.9% على سبيل المثال، في الوقت الذي تجاوز معدل أجرة العامل الزراعي حدود 12.6% يوميًّا.

يذكر أن لجنة الأجور في المجلس الأعلى للمجالس العمالية في إيران (رسمي) أوضحت أن أسعار بعض السلع الأساسية تخطت حاجز 100%، الأمر الذي يكبد العمال وعائلاتهم نفقات بمقدار 200% شهريًّا لتأمين الغذاء، ما يفوق قدراتهم الشرائية بكثير.

واختفت الكثير من السلع والبضائع الأساسية من قائمة غذاء الإيرانيين اليومية في الأشهر الأخيرة، إلى حد اعتراف أحمد ميدري، مساعد وزير العمل والرفاه الإيراني، أن الدخل الشهري لقرابة 2% من المجتمع لا يكفي احتياجات الصحة والتعليم وغيرهما.

مارس «آذار»

وفي منتصف الشهر، قرر المجلس الأعلى للعمل الإيراني، زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين في البلاد بنسبة 36%، اعتبارا من مطلع العام الإيراني الجديد الذي يبدأ في 21 مارس/ آذار.

وناقش المجلس الأعلى للعمل في إيران، مسألة الحد الأدنى لأجور العمال للعام الايراني الذي سيبدأ في 21 مارس/آذار الجاري. وقرر المجلس الأعلى للعمل، زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 15.168 مليون ريال ريال، (360.24 دولار) شهريًّا، مقابل 11.140 مليون ريال (264.58 دولار)، في العام الإيراني الذي ينتهي الأربعاء 20 مارس/آذار 2019.

وتبلغ قيمة الزيادة المقررة للحد الأدنى للأجور، 4.028 مليون ريال (95.67 دولار)، أي بنسبة 36.15%، مقارنة مع العام الإيراني الجاري.

من جانب آخر، أفاد الموقع الإعلامي للرئيس روحاني، في اليوم نفسه، أن الرئيس أبلغ منظمة التخطيط والميزانية في البلاد، بتنفيذ مشروع الموازنة العامة للسنة الإيرانية المقبلة التي تبدأ في 21 مارس/آذار.

وتعتبر هذه الموازنة، الأولى لحكومة روحاني، بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي وفرضها الحظر الاقتصادي على طهران، ويبلغ حجم الموازنة 4700 تريليون ريال (110 مليارات دولار). وقال روحاني أن موازنة العام المقبل تتناسب مع الحظر الأميركي الظالم المفروضة على إيران، داعيا إلى تقليص القطاع الحكومي، وتقليل اعتماد الحكومة على إيرادات النفط. وحددت الحكومة سعر برميل النفط في مشروع الموازنة عند 54 دولارا.

وأضاف روحاني، أمام البرلمان، أن موظفي الحكومة سيحصلون على زيادة 20% في الأجور العام المقبل، وأن الموازنة تتضمن دعما حكوميا بقيمة 14 مليار دولار لتوفير السلع الأساسية

مثل الغذاء والدواء بأسعار رخيصة. وفي 21 من الشهر، بمناسبة بدء السنة الإيرانية الجديدة، أقر المرشد علي خامنئي بأنّ «الصعوبات الاقتصاديّة التي يواجهها الإيرانيون تُمثّل المشكلة الأساسيّة الأكثر إلحاحًا في البلاد».

وقال المرشد في رسالة متلفزة بُثّت بمناسبة بدء العام الإيراني الجديد: إنّ «المشاكل المعيشية للمواطنين تزايدت، وبخاصّة في الأشهر الأخيرة».

وأضاف: «الأولوية العاجلة والقضية الجادّة للبلاد هي قضية الاقتصاد»، متحدّثًا عن تراجع قيمة العملة الوطنية والقدرة الشرائية للمواطنين وتراجع الإنتاج. وشدّد خامنئي على أنّ «مفتاح حلّ كلّ تلك المشاكل تكمن في تنمية الإنتاج الوطني».

بدوره، تحدّث روحاني أيضًا عن العقوبات الأمريكية في رسالته بمناسبة العام الجديد، والتي بثّها التليفزيون الرسمي.

وقال روحاني: «قد سأل البعض إلى متى ستستمرّ هذه العقوبات والمشاكل»، مضيفًا: «هذه المشاكل بدأت مع مَن نكث العهود»، في إشارة إلى المسؤولين الأميركيين. وتابع: «لكنّ الحلّ بين أيدينا من أجل وضع حدّ لذلك».

وحضّ روحاني كلّ القطاعات الحكومية وكذلك القوات المسلحة وجميع الإيرانيين على وضع خلافاتهم جانبًا للتغلّب على المشاكل الاقتصاديّة.

وقال الرئيس: إن العلاقات مع الولايات المتحدة نادرًا ما بلغت هذا التدهور البالغ، مضيفا أن العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على بلاده وتستهدف قطاعي النفط والبنوك تصل إلى «عمل إرهابي».

وتصاعدت خلال مارس «آذار» وتيرة العقوبات الأمريكية على إيران، في سبيل اجبارها على قبول مطالبها وقرارتها، فيما يخص برنامجها النووي والصاروخي وكذلك تحجيم دورها في المنطقة، وبحسب بعض المصادر فان واشنطن تخطط لمضاعفة هذه الضغط بعقوبات أشد لخنق الاقتصاد الإيراني. وكان ترامب انسحب، العام الماضي، من الاتفاق النووي المبرم في عام 2015 مع إيران، وأعاد فرض العقوبات عليها.

ورأى بعض الخبراء أن انهيار الاقتصاد الايراني بشكل كامل قد يحتاج إلى وقت اضافي،

خصوصا وأن طهران قد اعتمدت أيضا على خطط واجراءات مضادة لمواجهة قرارات واشنطن، كما أنها ما تزال متواصلة مع بعض الدول الأوروبية بخصوص برنامجها النووي، يضاف إلى ذلك الدول الأخرى المستفيدة من النفط الإيراني.

ونقلت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية عن خبراء ومحللين اقتصاديين، قولهم: إن «اقتصاد المقاومة»، كما تسميه طهران، لا يزال قائما في ظل شراء دول مثل الهند والصين وتركيا للنفط الإيراني، رغم العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب والآلية الأوروبية للتجارة مع إيران بغير الدولار.

وقال محلل الشؤون الإيرانية في مجموعة «أوراسيا» هنري روم: «إن الاقتصاد الإيراني يمر بمرحلة خطيرة، والأمور سيئة وستزداد سوءًا». وأضاف روم لـ»فورين بوليسي»: «العقوبات الأميركية تسبب ألمًا حقيقيًّا للاقتصاد الإيراني، لم يتوقع الكثيرون ذلك. لكننا اليوم لا نقترب من الانهيار الاقتصادي الكامل».

وفي هذا الشأن، قال فرانك فانون مبعوث وزارة الخارجية الأمريكية المعني بالطاقة إن إدارة ترامب تشعر بارتياح لوجود نفط كاف في السوق العالمية، مع مضي أشهر على برنامجها لإعادة فرض عقوبات أحادية الجانب على إيران العضو بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

وتسببت العقوبات في خفض صادرات إيران بحوالى النصف مقارنة مع أبريل «نيسان» الماضي إلى نحو 1.25 مليون برميل يوميا.

في السياق ذاته، نقلت «وكالة تسنيم» للأنباء عن إيران قولها: إن لديها خيارات كثيرة لتحييد إعادة فرض العقوبات الأمريكية على صادراتها النفطية. وإن مطلب واشنطن المتعلق بكبح نفوذ طهران في المنطقة لا يمكن تحقيقه. ونسبت الوكالة إلى علي شمخاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، قوله: «لدينا خيارات أخرى بخلاف إغلاق مضيق هرمز لوقف تدفق النفط إذا تعرضنا للتهديد... لدى إيران خطط جاهزة لتحييد العقوبات الأمريكية غير المشروعة على صادراتها النفطية... لدينا الكثير من السبل لبيع نفطنا».

من جانب آخر، قالت مجموعة العمل المالي (فاتف) في تقرير لها صدر خلال مارس «آذار»، إن أمام إيران مهلة حتى يونيو «حزيران» لإصلاح قوانينها ذات الصلة بمكافحة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب، وإلا ستواجه بنوكها تشديدًا في عمليات الفحص والتدقيق العالمية. وتقول الشركات الأجنبية إن التزام إيران بقواعد «فاتف» ضروري إذا كانت طهران تريد اجتذاب المستثمرين، خصوصا بعد أن أعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران.

وربطت فرنسا وبريطانيا وألمانيا التزام إيران وحذفها من القائمة السوداء لـ «فاتف» باستخدام قناة جديدة للتجارة بغير الدولار مع إيران تجنبا للوقوع تحت طائلة العقوبات الأمريكية. وكانت «فاتف»، التي تتخذ من باريس مقرًّا، أعطت طهران في أكتوبر «تشرين الأول» مهلة حتى فبراير «شباط» لإكمال إصلاحات تجعلها ملتزمة بالأعراف الدولية أو مواجهة عواقب. لكن «فاتف» خلصت في اجتماع إلى أن إيران لم تفعل ذلك.

وقال مارشال بيلينجسلي مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب، الذي رأس اجتماع «فاتف»: إن إيران أمامها حتى يونيو «حزيران» قبل سريان إجراءات مضادة بشكل تلقائي. وقال للصحفيين: «ذلك مؤشر كبير من فاتف إلى أن الوقت انتهى، وأن خطة العمل انقضى موعدها ونتوقع تطبيقها بدون تأجيل».

وأضاف بيلينجسلي: إنه سيطلب من أعضاء «فاتف» حول العالم تكثيف إجراءات الإشراف على فروع البنوك الإيرانية في مناطقهم، بما في ذلك التفتيش في الموقع. وفي حالة عدم الامتثال، فإن «فاتف» ستدعو أعضاءها إلى إسداء النصح لبنوكهم بفحص جميع الأنشطة مع إيران، بما في ذلك الحصول على معلومات أو أسباب المعاملات المزمعة، وتعزيز القيود على التعاملات وتحديد أنماط التعاملات من أجل تعزيز التدقيق.

في المقابل، رحب البنك المركزي في إيران بتمديد «فاتف» المهلة ودعا في بيان البرلمان إلى «الموافقة على مشروعات القوانين المتبقية بأسرع وقت ممكن»، وفقا لما نقلته وكالة الأنباء الإيرانية. وسعت حكومة روحاني ومؤيدوه في البرلمان إلى ضمان تبني أربعة مشروعات قوانين لتحقيق امتثال إيران بالقواعد التنظيمية لـ «فاتف». وجرت الموافقة على قانونين لكن العملية شهدت تباطؤا بفعل المحافظين الذين يعارضون تمرير تلك التشريعات، قائلين: إنها يمكن أن تلحق الضرر بدعم إيران لحلفاء مثل جماعة «حزب الله»، التي تدرجها الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية. على صعيد متصل، انتقد بيجن زنغنه، وزير النفط الإيراني، في 27 مارس «آذار» كل من اليونان وإيطاليا لعدم شرائهما نفط بلاده رغم الاستثناءات الأمريكية،

مؤكدا أن البلدين لم يقدما لطهران أي تفسير لقرارهما. وقال وزير النفط في تصريحات بثتها وكالة الطلبة الإيرانية للأنباء: «لا يوجد أي بلد أوروبي يشتري النفط من إيران باستثناء تركيا».

وأضاف «اليونان وإيطاليا حصلتا على استثناءات من أمريكا، لكنهما لا تشتريان النفط الإيراني ولا تردان على استفساراتنا». وقال زنغنه: إن العقوبات الأمريكية على إيران أشد صعوبة من الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات لكن طهران لن تسمح للولايات المتحدة بوقف صادراتها النفطية.

من جهة أخرى، قال برايان هوك ممثل الولايات المتحدة الخاص بإيران: إن بلاده لا تتطلع لمنح أي إعفاءات أخرى فيما يتعلق بواردات النفط من إيران بعد إعادة فرض عقوبات أمريكية. وأبلغ هوك مؤتمرًا لقطاع الطاقة في العاصمة الإماراتية أبوظبي قائلا: «لا نتطلع لمنح أي استثناءات أو إعفاءات لاستيراد الخام الإيراني».

وكانت واشنطن منحت استثناءات لثماني دول من المشترين الرئيسيين للنفط الإيراني، من بينها الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، وذلك بعد أن أعادت فرض العقوبات على قطاع النفط الإيراني في نوفمبر تشرين الثاني. وأحجم هوك عن الإفصاح عما تعتزم واشنطن فعله عندما تنتهي مدة الإعفاءات الحالية في مايو أيار.

وأضاف هوك: «تشعر إيران على نحو متزايد بالعزلة الاقتصادية التي فرضتها عقوباتنا... نريد بالفعل أن نحرم النظام من العائدات».

وأردف قائلًا: «ثمانون بالمئة من عائدات إيران تأتي من صادرات النفط وهي الدولة رقم واحد التي ترعى الإرهاب... نريد أن نحرم هذا النظام من الأموال التي يحتاجها، ونريد اتفاقًا جديدًا أفضل (مع إيران) لكننا في تلك الأثناء نحرم النظام الإيراني من مليارات ومليارات الدولارات وهم يتعرضون لأزمة سيولة». وأضاف أن «الجمهورية الإسلامية لن تعود إلى طاولة التفاوض دون ضغوط». ورفضت طهران خلال الشهر إعادة التفاوض على الاتفاق النووي، وقالت إن برنامجها للصواريخ الباليستية، الذي يشكل مصدرًا آخر لقلق واشنطن وحلفاء لها في المنطقة مثل إسرائيل والسعودية، برنامج دفاعي ولا يمكن المساس به. وقال هوك: إن واشنطن ترحب بخفض الصين لوارداتها من النفط الإيراني وإنه يتوقع انخفاضًا أكبر في صادرات النفط الإيراني. وأضاف: «ما زلنا في البداية فحسب».

أبريل «نيسان»

شكّل القرار الأمريكي باعتبار «الحرس الثوري» منظمة إرهابية، الصادر 8 أبريل، ضربة موجعة للاقتصاد الإيراني، حيث يتراوح الدخل السنوي من مجمل أنشطة «الحرس» التجارية فقط ما بين 10 إلى 12 مليار دولار، في وقتٍ يعاني أفراد المجتمع الإيراني من فقر مدقع، وارتفاع نسبة البطالة، كما أن مسؤولًا إيرانيًّا كان قد صرح بأن الحرس الثوري أصبح يسيطر على كبرى الشركات في إيران في قطاعات السياحة، والنقل، والطاقة، والبناء، والاتصالات، والإنترنت.

وأدى القرار الأمريكي بوضع «الحرس» على قائمة الإرهاب، إلى حظر ما نسبته 70% من القطاعات والشركات الاقتصادية الإيرانية، باعتبار أن «الحرس» يهيمن على معظم اقتصاد البلاد، وهذا يعني أن أي دولة ستتعامل مع أي شركة أو مؤسسة تابعة له ستتعرض لعقوبات أمريكية صارمة، ومن بينها الدول الأوروبية نفسها.

وكانت سيطرة «الحرس الثوري» على منابع الاقتصاد في إيران، وصعوبة الرقابة عليه ومحاسبته، دافعًا قويًّا لانتشار الفساد بين عناصره، وحرصهم على تحقيق ثروات وأموال طائلة على حساب باقي فئات الشعب، ما كان سببًا رئيسًا لرفض المجتمع الإيراني لهذا النفوذ الداخلي لقوات الحرس، خاصةً أنه انتقل من مجرد كونه قوة عسكرية تحمي الثورة ومبادئها إلى إمبراطورية صناعية لها نفوذ سياسي واقتصادي وإعلامي واسع النطاق.

كما أن أنشطة «الحرس الثوري» العسكرية والإرهابية خارج إيران، كانت من الأسباب الرئيسية في تفشي الفقر داخل البلاد؛ نظرًا إلى التكلفة الباهظة التي تتحملها الخزانة الإيرانية، بحسب بعض الأرقام التي تنشرها مواقع إيرانية، ومن ثم فإن الاقتصاد الإيراني حاليًا قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، بسبب هيمنة الحرس الثوري، وتصرفه في منابع الاقتصاد كيفما

شاء، ما يدل على أن الاقتصاد الإيراني دوره يكمن في خدمة مصالحه فقط. وعانى الاقتصاد بفعل «الحرس الثوري» كثيرا، الذي يستحوذ على أكبر المؤسسات الاستثمارية في البلاد، بحجج محاربة التغول الغربي للسيطرة على الاستثمارات القادمة والتصدير للخارج. من ناحية أخرى لا يدفع الحرس الثوري «ضريبة» بينما تُفرض الضرائب على بقية الشركات، بواقع فارق التكلفة والبيع؛ لذلك حتى الاتفاق النووي من الناحية الاقتصادية يتلاشى في ظل مركزية القرار غير معروف التوجه، وغياب الرؤية الحقيقة للاستثمار.

وعلى الرغم من أنه يصح القول إن العقوبات الأمريكية أثرت بشكل كبير على اقتصاد إيران، وعلى تحويلاتها لحلفائها في المنطقة، تحديدا «حزب الله» في لبنان والفصائل الفلسطينية، لكن الأثر الذي كان يبحث عنه ترامب لم يقع وأصبحت الحاجة أكبر لتشديد الخناق وإن كان هذا على حساب بعض حلفاء واشنطن في العالم.

وبناء على ذلك، ظهر في إيران ما عُرف بـ «نظرية الاقتصاد المقاوم»، التي أطلقها المرشد الإيراني علي خامنئي خلال الشهر نفسه، وهي تقوم في جزء منها على إنهاء الاعتماد على النفط وتعزيز «الاكتفاء الذاتي» وصناعة نموذج اقتصادي يمكنه الاستمرار تحت الضغوطات الخارجية.

لكن تطبيق نظرية «الاقتصاد المقاوم» هذه بالكامل، كما نظّر إليها خامنئي، وهو ما ستؤدي إليه ضغوطات ترامب تدريجيًّا، سيعني أن إيران ستصبح أكثر انفصالًا عن دائرة الاقتصاد العالمي، إلا ضمن استثناءات وستطوّر مع الوقت قدرة ذاتية على مواجهة إجراءات خارجية مشابهة. من ثم، ومع افتراض تمكّن إيران من الصمود لعام ونصف عام آخر تحت العقوبات ومواءمة ظروفها معها، فهي ستتكيف بالحد الأدنى كما فعلت مع عقوبات سابقة، فإنها بالمعايير الاقتصادية المحضة لا تستطيع مطلقًا مواصلة ذلك، بل سيؤدي الأمر شاء الملالي أم أبّوا إلى انهيار اقتصادي وشيك.

في 23 أبريل، وفي قرار مهم وواسع التأثير، قررت الإدارة الأمريكية استكمال العقوبات الاقتصادية على إيران، بإلغاء الإعفاءات والتنازلات التي منحت لثماني دول لاستيراد النفط الإيراني دون مواجهة العقوبات الأمريكية، الأمر الذي يضع الاقتصاد الإيراني تحت ضغط شديد.

في حقيقة الأمر منحت الولايات المتحدة الاستثناءات لتفادي تأثير خفض صادرات النِّفط الإيراني على أسعار النِّفط عالميًّا، إضافةً إلى امتصاص ردود فعل هذه الدول التي تعتمد على النِّفط الإيراني وبعضها ندّ دولي للولايات المتحدة كالصين، إلى جانب إتاحة الوقت لتوفير مصادر بديلة أخرى بحيث لا تبدي هذه الدول عدم التزام بالعقوبات الأمريكية، ولا يتعرض سوق النِّفط لضغوط لا تتحملها الولايات المتحدة والغرب.

على مدار ستة أشهر، كانت الجهود الأمريكية تركز على محاولة الوصول لتوافقات مع الدول الثمان المستثناة، إضافة إلى العراق للضغط عليها من أجل وقف وارداتها من النِّفط الإيراني أو تقليله للحد الأدنى.

وبالتوازي مع سياسة تقليل صادرات النِّفط، شددت الولايات المتحدة القيود في حصول إيران على عائداتها من المبيعات النفطية بصورة كاملة من هذه الدول واقتصر التعامل المالي مع إيران على السلع الأساسية والأدوية المستوردة.

في هذا الإطار، عرقلت الولايات المتحدة العديد من آليات التبادل المالي الثنائي بما فيها الآلية الأوروبية التي ظلت مقترحًا لم يتجاوز مكانه؛ لحرمان النظام الإيراني من الاستفادة من عوائد بيع النِّفط. وبالفعل، تفاقمت الأزمة الداخلية للنظام، إذ بدأ سياسة تقشف وسياسة مالية صارمة لمواجهة أزمة شح العملة الأجنبية؛ نظرًا إلى أن 50% من موارد الميزانية يأتي من مبيعات النِّفط، كما فرضت وزارة الخزانة الأمريكية، العديد من العقوبات على البنوك، وأدرجت العديد من الكيانات والأشخاص وتعقبت بعض الشبكات في بعض الدول لتقديمها الدعم للنظام الإيراني لكي يتحايل على العقوبات المالية.

ليس هذا فحسب، بل ضغطت الولايات المتحدة على عدد من دول جوار إيران، وأجرت مشاورات مع حكوماتها من أجل عدم مساعدة إيران في تهريب نفطها، كما مارست وزارة الخزانة ضغوطًا على بعض الدول الآسيوية من أجل الالتزام ببرنامج العقوبات على صادرات النِّفط الإيرانية، وتحديدًا ماليزيا وسنغافورة اللتان تطلان على مضيق ملقا الذي تعتقد الولايات المتحدة أن نفط إيران المهرب لدول شرق آسيا يمر من خلاله بصورة مباشرة، أو عبر طرق غير مباشرة من خلال تغيير شركات الشحن واستخدام سفن تحمل أعلام دول أخرى وغيرها من طرق التهريب التي أطلعت عليها الولايات المتحدة هاتين الدولتين من أجل

مساعدتها في تنفيذ العقوبات النِّفطية على إيران، وعلى ما يبدو أن ضغوطًا مماثلة حرمت ناقلات النِّفط الإيرانية من المرور بقناة السويس باتجاه سوريا لتقديم الدعم لبشار الأسد.

لقد مهدت الولايات المتحدة الأرض خلال الأشهر الماضية لقرار عدم تمديد الإعفاءات على صادرات النِّفط الإيراني، وحصرت حدود استفادة إيران من عوائد بيع النِّفط، بل إنها نجحت في الإبقاء على أرصدة ضخمة لم تنجح إيران بالاستفادة منها إلا في نطاق التعاملات المسموح بها أمريكيًّا، ومن ثم فإنَّ سياسة تقليل استفادة إيران من نفطها باعتباره مورد الاقتصاد الرئيسي، ومصدر الدخل القومي الأهم كانت أحد أهم جوانب استراتيجية الضغوط القصوى التي تبنَّتها إدارة ترامب تجاه إيران، والقرار الأخير سيمثل اختبارًا مهمًّا لاستراتيجية ترامب ولقدرة إيران على المواجهة كذلك.

وأكد تقرير نفط العالم «وورلد أويل» الدولي، أن قرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعدم تجديد الإعفاءات التي تسمح لثماني دول الصين واليونان والهند وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا، بشراء النفط الإيراني دون مواجهة العقوبات الأمريكية، جاء في إطار مواصلة خطة الضغط على إيران بالوصول إلى مستوى الصفر في الصادرات النفطية مطلع مايو الحالي، مشيرًا إلى أن هذا القرار يحرم النظام الإيراني من مصدر دخله الرئيس ويجبره على تعديل سياساته.

وقال التقرير: إن المجموعة الحالية المكونة من ثماني دول التي استفادت من الإعفاءات خلال الأشهر الستة الماضية هي الصين واليونان والهند وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا وتستمر التنازلات حتى 2 مايو 2019.

ونوه التقرير إلى ثقة الرئيس دونالد ترامب بأن السعودية ودولا أخرى في «أوبك» قادرة على تعويض أي نقص في تدفقات النفط الإيراني من جراء العقوبات الكاملة على إنتاج إيران.

وأشار التقرير إلى تأكيد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو على توسيع التعاون بين الولايات المتحدة والسعودية والإمارات وعدم منح أي إعفاءات بعد الآن حتى تذهب الصادرات النفطية الإيرانية إلى مستوى الصفر، مبينا أن أي دولة ستواصل شراء النفط الإيراني ستواجه عقوبات أمريكية مشددة. وعدّ التقرير أن قرار عدم تجديد «الإعفاءات» هو انتصار لمستشار الأمن القومي جون بولتون وحلفائه الذين جادلوا بأن الوعود الأمريكية بالحزم على

إيران لا معنى لها مع وجود تنازلات لا تزال قائمة.

ولفت التقرير إلى قول مارك دوبويتز الرئيس التنفيذي لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، ومؤيد العقوبات الإضافية على إيران، والذي أفاد بأن حملة الضغط على إيران لن تصل إلى الحد الأقصى حتى تقطع الإدارة الأمريكية صادرات إيران من النفط الخام تمامًا، وهو ما أسمته إدارة ترامب باسم «تصفير النفط».

وذكر التقرير أنه بموجب هذا القرار سيكون الاقتصاد الإيراني تحت ضغط شديد حيث تجف أرباحه من العملات الصعبة وتهبط احتياطياته من العملات الأجنبية على نحو واسع.

وبعد إعلان ترامب، عن قرار إيقاف الإعفاءات لبعض الدول لشراء النفط من إيران، قامت الأخيرة بتوجيه رسائل تهديد استراتيجية في كل حد وصوب لردع أمريكا، حيث رسمت إيران لنفسها كل السيناريوهات المتوقعة في هذه القضية حيث إن تصريحاتها كانت تصدر تلازما مع الوضع في المنطقة وموقف الإدارة الأمريكية والدول الخليجية المجاورة.

التصعيد الأمريكي أخرج إيران إلى مستوى آخر من التصريحات التي وصلت إلى حد التهديد بإغلاق مضيق «هرمز» الممر البحري الاستراتيجي في الخليج العربي، ومنع الملاحة البحرية للنفط في المياه المحيطة بها. وساهم قرار ترامب الأخير برفع منسوب التوتر الميداني في منطقة الخليج من خلال رد إيران بعزمها إجراء مناورات بحرية جديدة في المنطقة.

وكان قائد البحرية التابعة للحرس الثوري، الجنرال علي تنكسيري، صرح بأن إيران ستغلق مضيق هرمز، إذا تم منع طهران من استخدامه.

ونسبت وكالة أنباء «فارس» شبه الرسمية عن تنكسيري قوله: إن «مضيق هرمز ممر بحري، وإذا مُنعنا من استخدامه فسوف نغلقه».

وقال المرشد، في خطبة عامة يوم 24 أبريل: إن سعي واشنطن إلى «تصفير» صادرات النفط الإيراني لن يصل إلى نتيجة، مشيرا إلى أنه من الأفضل لإيران أن تقلل من اعتمادها على مبيعات النفط.

وأكد خامنئي تعليقا على سعي واشنطن تصفير صادرات النفط الإيراني: «لن يصل سعيهم إلى نتيجة»، مضيفا: «بقدر الإرادة التي نمتلك نستطيع تصدير نفطنا، هم يتوهمون بخيالهم

أنهم أغلقوا الطرق أمامنا». لكن الولايات المتحدة مضت قدما في موقفها، وسعت من خلاله تضييق الخناق المالي والاقتصادي على إيران وبطريقة غير مباشرة وضع عراقيل على الدول التي تشتري النفط الإيراني إلى حد فرض العقوبات عليها، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد ضربت عصفورين بحجر واحد.

أما عن الدول المستوردة للنفط الإيراني فهي بدورها انقسمت بين الملتزمة بالقرار الأمريكي (اليابان، كوريا الجنوبية، إيطاليا، تايوان، اليونان) والرافضة له (الصين، الهند وتركيا) وهو ما أدى إلى توتر مباشر بالعلاقات مع الولايات المتحدة. وهذا ما ستلعب عليه طهران بدورها على تناقضات الدول والولايات المتحدة.

وكانت إيران قد دعت مسبقا الصين وروسيا إلى إشراك وحدات بحرية لها في المناورات العسكرية، وهو ما كان سيعطي طهران غطاء سياسيا دوليا من دولتين كبيرتين، ومن ثم فإن التحرك الأمريكي قد يبقى في موقف المتفرج مع إمكانية حصول احتكاكات قليلة بين الأطراف في المنطقة.

وهدفت إيران من خلال تهديدها بإغلاق مضيق «هرمز» بهذه الإجراءات العدوانية، إلى تقويض حركة النفط العالمية، ومنع الدول الخليجية المصدرة للنفط من نقل صادراتها إلى الدول الأخرى، وتعد هذه الطريقة أسلوبًا من أساليب إيران للضغط على الدول المستوردة للنفط لحثها على رفع الصوت في وجه ترامب وإدارته الأمريكية من جهة، وخلق أزمة عالمية على مستوى توفر المواد النفطية ومستوى أسعار بيعها ما سيؤدي إلى تدخل سياسي كبير لاحتواء الأزمة في مهدها.

وردت الولايات المتحدة سريعًا، على تهديد النظام الإيراني بغلق مضيق «هرمز» الاستراتيجي، عقب قرار واشنطن إنهاء الإعفاءات الممنوحة لعدد من الدول المستوردة للنفط الإيراني. وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية: إن أي تحرك من إيران لإغلاق المضيق، الذي تمر عبره 40 في المئة من إمدادات النفط العالمية، لن يكون مبررًا ولا مقبولًا على الإطلاق.

من جانب آخر، سعت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب إلى «تجفيف منابع العملات الصعبة» التي تحصل عليها إيران، لذلك وجهت عقوباتها بشكل مباشر نحو النفط، النبع الرئيس الذي يغذي خزينة طهران بما تحتاجه لتصنع تأثيرا ممتدًّا ومثيرًا للجدل في منطقة الشرق الأوسط.

وكان المحرك وراء ذلك هو أنه عندما تصبح إيران غير قادرة على تأمين ما يكفي من عملات صعبة، فلن يكون بإمكانها تسديد فواتير حلفائها ودفع رواتبهم وصناعة دعاية موالية لها تساهم في تثبيت أجندتها الإقليمية المناهضة لواشنطن وحلفائها في المنطقة، خاصة في ظل تنامي الدور الإقليمي لإيران والممتد من العراق إلى اليمن وفلسطين ولبنان وسوريا.

وفي هذا السياق، نشرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية تقريرًا على صدر صفحتها الأولى يوم 29 أبريل، لمجموعة من مراسليها في السعودية الإمارات وإيران، بعنوان «الاقتصاد الإيراني ينهار تحت وطأة عقوبات البيت الأبيض».

وذكر التقرير أن العقوبات التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سببت انهيارًا كبيرا في الاقتصاد الإيراني، حيث توضح إحصاءات «صندوق النقد الدولي» أن معدل النمو الاقتصادي في إيران تراجع بشدة بينما زاد معدل التضخم إلى نحو 40 في المئة.

وأوضح التقرير أن هذا التراجع الاقتصادي أدى إلى حدوث توتر سياسي بين معسكر الإصلاحيين الموالين للرئيس حسن روحاني ومعسكر المتشددين، الذين كانوا دومًا معارضين للحوار مع الولايات المتحدة بخصوص الملف النووي.

وأشارت الصحيفة في تقريرها إلى أن حكومة الرئيس حسن روحاني تعاني من ضغوط شديدة في الداخل، بعدما أدت العقوبات الأخيرة إلى انهيار كل الانجازات الاقتصادية التي حققتها مثل السيطرة على معدلات التضخم والتراجع الاقتصادي الناتج عن العقوبات السابقة.

وفي الإطار ذاته، توقع «البنك الدولي»، في تقرير صدر خلال إبريل، أن يواصل الاقتصاد الإيراني تراجعه في معدلات نمو الناتج المحلي خلال العام الجاري 2019، وكانت هذه هي المرة الثانية خلال 3 أشهر التي حدّث خلالها «البنك الدولي» توقعاته بشأن اقتصاد طهران، حيث توقع البنك في يناير الماضي انكماش نمو الناتج المحلي الإيراني خلال العام الجاري ليصبح سالب 3.6%، وفي أحدث تقرير له صدر في أبريل توقع أن تصل النسبة إلى سالب 3.8% خلال الفترة نفسها.

وأوضح «البنك الدولي»، في تقرير المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبر موقعه الرسمي، في حينه، أن الانكماش الحاد في الاقتصاد الإيراني، بسبب انخفاض إنتاج النفط جزئيًا نتيجة فرض العقوبات الأمريكية على طهران، سيؤثر بشكل سلبي على

معدل النمو، متوقعًا أن يشهد الناتج المحلي الحقيقي لإيران عامًا آخر من الركود، مع تسجيل معدل انكماش قدره سالب 3.8% خلال ما تبقى من العام الحالي.

وخسرت العملة الإيرانية تبعا لذلك أكثر من ثلثي قيمتها، ووصل سعر الريال الإيراني حاليا إلى نحو 147 ألف ريال للدولار. وأكد الخبراء أن الريال سوف يستمر في الهبوط، ما سيشكل في المرحلة القادمة أشبه ما يكون بزلزال مالي واقتصادي، خاصة في ظل الصعوبات المالية التي تواجهها البنوك المحلية والطلب الكثيف على الدولار من قبل الإيرانيين، وسط تدهور واسع النطاق للأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

ورغم أن ما فُرض على إيران من عقوبات حتى أبريل لا يعدو كونه غيضا من فيض، إلا أن الاقتصاد الإيراني تضرر كثيرا ولا يزال يشهد أشبه ما يكون بالانهيار المالي، ولو كان ما سبق من عقوبات بمثابة اختبار لقوة الاقتصاد الإيراني وقدرته على تحمل العقوبات، فإن ذلك سيؤدي إلى انهيار شامل للاقتصاد الإيراني، مع ما يحتفظ به «الحرس الثوري» من مليارات الدولارات في الأماكن السرية والمطارات.

وكان السبب الأكثر تأثيرا على العملة الإيرانية في أبريل، يكمن بالدرجة الأولى في فقدان الشعوب الإيرانية ثقتها بعملتها الوطنية، وفي إدارة المسؤولين لشؤون بلادهم الاقتصادية، بمعنى أن القطاعات الاقتصادية بكافة أشكالها قد خسرت ثقة الشعب بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص، وهناك هروب بالجملة للاستثمارات ورؤوس الأموال.

ودل استمرار تدهور العملة الإيرانية على عدم نجاعة الخطة التي اتبعتها السلطات المالية الإيرانية لتفادي الآثار السلبية لإعادة فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على البلاد، بل إنها كشفت عن حجم نقاط الضعف التي يعاني منها النظام الاقتصادي والمالي في إيران، ومدى انتشار الفساد وتجذره في المؤسسات الحكومية التي تحولت إلى مرتع للمفسدين من رموز النظام وقيادات «الحرس الثوري» والمعممين.

إن استمرار تدهور العملة الإيرانية رغم كافة الخطط والبرامج التي وضعتها السلطات لأجل وقف هذا النزيف المالي، وما ينتظره الاقتصاد الإيراني من مزيد من العقوبات، فضلا عن هروب الاستثمارات ورؤوس الأموال، إضافة إلى تفاقم الأزمات المعيشية والاجتماعية والاقتصادية على رأسها ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم والفقر والبطالة، أشارت جميعها إلى

أحد أقوى المسببات الشعبية لاندلاع ثورة عارمة يشارك فيها الشعوب الإيرانية كافة والعديد من الرموز السياسية والإصلاحية في البلاد، وهو الوضع الاقتصادي السيئ، الذي كان ولا يزال أحد أهم دوافع الثورات الشعبية.

وأدخلت العقوبات التي تم تصعيدها خلال أبريل، بمنع «الإعفاءات» التي كانت ممنوحة لثماني دول لاستيراد النفط الإيراني دون مواجهة العقوبات الأمريكية، الاقتصاد الإيراني في حالة ركود شديد، وذلك في ظل استمرار «الحرس الثوري» ببيع النفط في السوق السوداء وبأسعار أقل، ومن خلال الالتفاف بكل السبل على العقوبات الاقتصادية بالتعاون والدعم من الدول الحليفة تركيا وقطر، إلا أن الضربات المتتالية للاقتصاد في طهران تشير إلى قرب استسلام العملة المحلية أمام عقوبات الولايات المتحدة، في ظل عجز السلطات الإيرانية مع الحلفاء الوقوف أمام العقوبات الأميركية واستمرار انهيار القطاعات الاقتصادية والاحتياطي من العملة الأجنبية لعدم وجود جرعات علاجية لهذه الضربات الموجعة.

ووصلت معدلات التضخم إلى نحو 20%، وانخفاض العملة المحلية في السوق السوداء إلى ما يقرب من 150% من قيمتها، ومعاناة نحو 70% من الشعب الإيراني من الفقر، إضافة إلى معدلات بطالة تجاوزت الـ 25% بين الشباب، يؤكد أن الوضع الحالي في إيران بات خطيرًا للغاية، حيث سيكون نظام الملالي بسبب الأزمات الداخلية وتشابك الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية، مجبرًا على إحداث تغيير وستطلب إزاحة الكثير من رموز النظام الفاسدين، وهو ما سيكون خطره على النظام أكبر من خطر ثورة شعبية.

وبالتزامن مع ذلك، واجهت أقاليم إيران الشمالية والجنوبية الغربية، خلال أبريل، أمطارًا غزيرة تحولت إلى سيول وفيضانات اجتاحت مئات القرى والمدن.

وتضررت حوالى 1900 مدينة وقرية من السيول وأمطار غزيرة على غير المعتاد بدأت في 19 مارس الماضي، وارتفع عدد الضحايا إلى 70 شخصًا، وانتقل 86 ألف شخص إلى أماكن إيواء طارئة وفرتها الحكومة.

وقال محمد موسوي رئيس إدارة الأزمات بوزارة الزراعة: إن تقديرات أولية تشير إلى أن الخسائر التي ألحقتها السيول بالقطاع الزراعي تصل قيمتها إلى 47 تريليون ريال (حوالى 350 مليون دولار) على أساس سعر الصرف الرسمي للعملة الإيرانية البالغ 135 ألف ريال للدولار.

وأججت الفيضانات خلافات داخلية وأحدثت سجالًا بين الرئيس الإيراني حسن روحاني، الذي اتهمه منتقدوه بإساءة إدارة جهود الطوارئ للرد على الكارثة و«الحرس الثوري» الذي تبادل مسؤولوه الاتهامات مع الحكومة حول جهود الإغاثة.

وتلقي أيديولوجيا النظام الإيراني الرسمي وتركيبته بظلالها على ديناميكيات الأداء السياسي والتصريحات وأساليب التعاطي مع الأحداث الداخلية والخارجية. ويمكن استكشاف طبقات أو مستويات مختلفة من التعامل مع المستجدات في إيران، من خلال تأمل ردود الأفعال التي برزت خلال التعامل مع كارثة السيول والفيضانات، التي اجتاحت مناطق شاسعة من إيران وشملت عددًا من المحافظات على مدار شهري مارس وأبريل الماضيين.

وطبقًا للأرقام والإحصاءات الرسمية المتعلقة برصد خسائر الفيضانات والسيول، بلغ عدد الضحايا 62 شخصًا، وترافق مع الكارثة إعلان حالة الطوارئ في عدد من المدن والمحافظات، وعلى رأسها إقليم «الأحواز» العربي المحتل الذي حوصرت مدنه بالمياه. فيما تم تقدير قيمة الأضرار المادية في المنشآت والخدمات والممتلكات بالمليارات بالعملة الإيرانية. من بينها 1600 مليار تومان إيراني قيمة الأضرار في قطاع الطرق وحدها. كما جرى إخلاء مئات القرى والبلدات من السكان، في عمليات إخلاء تذكر الأهالي بالتهجير القسري الذي تشهده الأحواز بالتدريج منذ سنوات.

على جانب آخر، كشفت الخسائر الناجمة عن السيول والأمطار الغزيرة عن هشاشة البنية التحتية في إيران، وعن فساد خطير ومدمر، أثار الحديث عنه بالتوازي مع الكارثة استياء السلطات الرسمية، التي طالبت بالتوقف عن نشر الاتهامات بالفساد على وسائل التواصل الاجتماعي. وإذا كانت الأحداث الاعتيادية تكشف بسهولة عن ثنائية عسكرية بارزة في إيران، فقد أظهرت أزمة السيول والأمطار هذه الثنائية مجددًا، والتي تتقاسم تمثيل الواجهة المسلحة في النظام الإيراني، من خلال بروز مسار مختلف ينتهجه «الحرس الثوري» الإيراني، الذي كان له أسلوبه الدموي الخاص في التعامل مع كارثة السيول.

تعامل «الحرس الثوري» مع الكارثة الطبيعية بأساليب لا تمت بصلة للإنقاذ وأعمال الدفاع المدني المعتادة، إلى درجة أن الرئاسة الإيرانية انتقدت استخدام «الحرس» للمتفجرات بمبرر فتح منافذ للسيول في المدن الشمالية. ورغم تسبب هذه الآلية العنيفة والغبية في مقتل أبرياء

وتخريب طرق وسكك حديد، إلا أن «الحرس الثوري» رفض الاعتراضات، وجاء الرد على لسان قائده السابق الذي قال: إن «الانفجارات التي تم تنفيذها على الطرق والسكك الحديدية بين بعض المدن هي الطريقة الوحيدة لنقل المياه إلى البحر».

كان هناك أيضًا المستوى الرسمي في التعامل مع كارثة الفيضانات والسيول، الذي مثّله الفقهاء ورجال الدين الموجودين في السلطة بمختلف مواقعهم، وهؤلاء أنتجوا بدورهم أكثر من خطاب وآلية، كان أبرزها وأكثرها طرافة في باب تفسير أسباب الفيضانات، عدم القبول بتفسيرات مناخية طبيعية، بل الحديث عن «مؤامرات خارجية»، من خلال «نظرية المؤامرة» والتلاعب المحتمل بالمناخ، لتدبير كارثة طبيعية للإضرار بإيران، عبر استهدافها بسلاح الأمطار الغزيرة!

وفي كل المواقف والكوارث الطبيعية أو الاقتصادية أو الزلازل أو العقوبات الخارجية، تمزج الطبقة السياسية الدينية في إيران بين مستويات متعددة من ردود الأفعال، بعضها يميل إلى التفسيرات الميتافيزيقية الغيبية، المرتبطة أحيانًا بخرافات الاثنى عشرية، أو تعيد كل شيء إلى توهم وجود مؤامرات كونية عالمية تحيط بإيران وتستهدف نظامها. إلى جانب تعليق كل ما يحدث على شماعة العقوبات الخارجية، وآخرها العقوبات الأمريكية. وهذا المسار تبنته أيضا الدبلوماسية الإيرانية ووزير خارجيتها محمد جواد ظريف، الذي علق على نقص المروحيات الخاصة بإنقاذ وإغاثة المنكوبين جراء الفيضانات، مهاجمًا الولايات المتحدة بقوله إن حربها ضد بلاده ليست حربًا اقتصادية فحسب، بل اعتبرها «إرهابًا اقتصاديًّا».

وقال ظريف، بصيغة اعتراف ضمني مباشر بفعالية العقوبات الأمريكية: إن الولايات المتحدة عرقلت وصول المساعدات المالية للهلال الأحمر الإيراني، وأغلقت جميع الحسابات المصرفية، ولم يعد ممكنًا للمواطنين الإيرانيين إرسال مساعدات مالية لمنكوبي الفيضانات من الخارج.

أما القطاع الصحي في إيران، فقد تعرض بسبب العقوبات الدولية على طهران وعدم اهتمام السلطات الإيرانية به، إلى العديد من الصدمات، ليصبح في حالة سيئة ألحقت الأضرار بالمواطنين، فهو يعاني من مشاكل في نوعية الأطباء وكميتهم، وكذلك من النقص في عدد الخدمات وخاصة في عدد الأجهزة الطبية ومن بينها الأسرة في المستشفيات.

وقال نائب وزير الصحة الإيراني محمد هادي إيازي، في تصريحات خلال أبريل، بشأن مشكلة نقص عدد الأسرة في المستشفيات الإيرانية: «نحن نواجه مشكلة نقص الأسرة في المستشفيات، وهذا النقص يبلغ نحو 60 ألف سرير، ومن أجل حل هذه المشكلة فإننا بحاجة إلى 25 ألف مليار تومان»، وأضاف أن «النظام الصحي في إيران على الرغم من الإجراءات الحكومية كافة، ما زال يعاني من مشاكل خطيرة».

وتابع نائب وزير الصحة الإيراني قائلا: «كما تعاني المستشفيات الإيرانية من تدني الخدمات المطلوبة على مستوى الكفاءة ونوعية المعدات والأجهزة الطبية، إذ أثر الحظر المفروض على إيران في قدرتها على استقطاب وشراء نوعية الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لمواكبة مسيرة الطب عالميًّا، وهو ما سبب تدنيًا واضحًا في مستوى الخدمات الطبية والعلاجية في المستشفيات الإيرانية، بل وفتح أبواب تهريب هذه المعدات بطرق غير قانونية وبعيدًا عن الرقابة الحكومية».

ومن دون شك، فإن ماكينة أي نظام حاكم، تحتاج إلى دعم شعبي واستقرار سياسي لأجل تجاوز الأزمات والوصول إلى طرق وحلول لمعالجتها، وفي حال تعرضت هذه المعايير للضرر خلال اندلاع الأزمات ووجود حالة من الفشل الإداري، فإن استمرارية النظام السياسي ستصبح صعبة للغاية قد تصل إلى درجة الاستحالة، كما سيغوص النظام في الأزمات أكثر وأكثر، والتي هي بمثابة وقود تحرك عجلة الثورة وتشعل المزيد من الغضب والاستياء الشعبي ضد صانعي القرار، فدعم الشعب للنظام يشترط توفير مستوى معيشة، ورفاهية مناسبة، خاصة في الحالة الإيرانية، حيث تعتبر إيران من أغنى دول العالم في الموارد النفطية والغازية والطبيعية، ورغم ذلك شعوبها أفقر شعوب الأرض وأكثرهم مأساة وظلمًا واضطهادًا.

وهذه المعادلة التي كانت ثورية في وقت ما، أي دعم الشعب للنظام وتوفير النظام المعيشة المناسبة للشعب، باتت تعاني من عدم توازن مستمر في إيران، جعلت الثورة تشيخ في عمرها الأربعين.

وهو ما يزيد من التوقعات التي تشير إلى قرب نهاية عمر هذه الثورة و»حرسها الثوري» في طهران، لا سيما أن مؤسسات النظام والحكومة تفتقر إلى برامج أو خطط أو مشروعات لمعالجة الأزمات.

وتزامنا مع الذكرى الأربعين للثورة الخمينية، ظلت الأسعار في حالة ارتفاع مستمر، والناس يصطفون في طوابير طويلة للحصول على السلع والاحتياجات الأساسية، والعملة المحلية في حالة انهيار، ومزيد من المشروعات والمصانع الانتاجية تتوقف، وتضيف الآلاف إلى قائمة الملايين من العاطلين عن العمل بشكل يومي، والجرائم وخاصة السرقات تتزايد، والاستثمارات الداخلية تتوقف والخارجية تهرب، وتصدير النفط الإيراني يتجه إلى الصفر، والانقسامات والخلافات السياسية تتصاعد.

ويعيش الداخل الإيراني حاليًا مرحلة خطيرة للغاية تنذر بقرب وقوع تغيير جذري يقوده الشباب الإيراني المتطلع إلى الحرية والعيش الكريم، بعد أن شكلت فئة الشباب ما نسبته 55% من نسبة العاطلين عن العمل وفقًا لتقارير مركز الإحصاء الإيراني، إذ تشهد البلاد تصاعدا حادًا في الأزمات والمشاكل الاقتصادية والمعيشية.

ووفقًا لتقرير رسمي أصدره مركز أبحاث مجلس الشورى الإيراني (البرلمان)، في منتصف أبريل، فإن نحو 40% من الأسر الإيرانية تعيش «تحت خط الفقر»، ووصل معدل التضخم إلى أكثر من 74%، وارتفعت أسعار السلع والخدمات إلى الضعف، وخيم شبح البطالة على أكثر من نصف الشعب الإيراني، فضلًا عن ارتفاع معدلات الجريمة والتهريب والإدمان وغيرها، مقابل ذلك معدل نمو اقتصادي سلبي للغاية سيصل إلى أكثر من «سالب 6» في المئة.

وأكد التقرير أن أكثر من 55% من الشعب الإيراني يعيشون تحت خط الفقر، وأن هذه النسبة ستتصاعد إذا ما استمر التضخم الاقتصادي الذي تعيشه إيران في الارتفاع.

ووفق ما نُشر في وسائل التواصل الاجتماعي الإيرانية، خلال أبريل، فإن سبب هذه الأزمات هو سياسات النظام الداخلية والخارجية، والفساد المتفشي بأنواعه كافة في مؤسسات الحكومة والنظام، إضافة إلى العقوبات الأميركية المفروضة على إيران والتي جاءت كنتيجة للسبب الأول، وهو سياسات النظام الخارجية وسوء إدارة الشؤون الداخلية للبلاد.

وحسب ناشطي مواقع التواصل الإيرانيين، فإن هذه الأسباب التي شكلت «مثلث خلق الأزمات»، لا يمكن زوالها إلا بزوال النظام الإيراني الحاكم، وهي نتيجة أصبحت تحظى بقناعة غالبية الشعوب الإيرانية، وتجري بشكل سريع في عقول المواطنين.

وفي قراءة سريعة لتطورات الاقتصاد الإيراني، خلال أبريل، فإن هناك عددًا من المؤشرات

على توجه إيران إلى مزيد من الأزمات الخطيرة، منها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستوى لم تصل إليه في تاريخ إيران، كذلك العقوبات الأمريكية خلال أبريل، على صناعات المعادن في إيران والتي تشكل نحو 20% من صادرات إيران غير النفطية، والتراجع الحاد في موارد الدولة المالية بعد هبوط صادرات إيران النفطية وغير النفطية، وما تؤكده التقارير من أن قطاع انتاج السيارات في إيران سيكون مضطرًّا خلال الفترة القادمة إلى تسريح ما يزيد عن 700 ألف موظف وعامل، فضلا عن مئات الآلاف الأخرى التي ستنضم إلى قائمة ملايين العاطلين عن العمل نتيجة إغلاق محال ومصانع وورش داخلية بسبب نقص في السيولة والمواد الأولية.

مايو «أيار»

عانى الاقتصاد الإيراني بشدة في مطلع مايو «أيار»، بعد عام على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وعودة عقوبات واشنطن المفروضة على طهران.

وتفاقمت معاناة الاقتصاد الإيراني بعد رفع الولايات المتحدة سقف الضغوط على طهران، من أجل إرغامها على تبني سياسة تؤدي إلى استقرار المنطقة وعدم التدخل في شؤون دولها.

وفي مطلع مايو «أيار»، ذكر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي لإيران سيهبط بنسبة 6% خلال ما تبقى من عام 2019، بعد تراجع بنسبة 3.9% خلال 2018، غير أن الهبوط - هذه المرة- قد يكون أكثر شدة، لأن هذا التوقع يعود إلى ما قبل إعلان واشنطن في 3 مايو «أيار»، عن وضع حد للإعفاءات التي كانت تسمح لثماني دول بشراء النفط الإيراني من دون مخالفة العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

وفي 8 مايو «أيار»، أصدرت إدارة ترامب عقوبات جديدة ضد إيران، استهدفت صادراتها من المعادن، بعد ساعات من تهديد الرئيس الإيراني ببدء تخصيب المزيد من «اليورانيوم» ضمن البرنامج النووي الإيراني، إذا لم تتخلص إيران من الإجراءات الأمريكية التي تشل اقتصادها، كما هددت طهران بالحفاظ على مخزونات «اليورانيوم المخصب» لديها بدلًا من بيعها في الخارج، وباستئناف إنتاج يورانيوم العالي التخصيب في غضون 60 يومًا (ما يتجاوز 3.67% من المسموح به في الاتفاقية، التي يمكن أن تغذي محطة تجارية للطاقة النووية) إذا لم يعمل الموقعون الآخرون على حماية إيران من العقوبات الأمريكية.

لكن إدارة ترامب أصدرت أمرًا تنفيذيًّا تعلن فيه عن عقوبات جديدة تستهدف قطاعات إيران من الصلب والألومنيوم والنحاس والحديد، التي توفر أرباحًا من العملات الأجنبية

لطهران. في المُقابل، صرح نائب وزير النفط الإيراني أمير حسين زمانينيا، لوسائل إعلام إيرانية رسمية، بأن وزارته ستشرف على بيع النفط الإيراني في «السوق الرمادية»، وقال إن «العقوبات الأمريكية غير قانونية، فيحق لإيران استخدام جميع السبل الممكنة للتحايل عليها».

وتشتمل السوق الرمادية على ناقلات شحن بالنفط الإيراني تُباع غالبًا بخصومات كبيرة، لكن حتى إذا باعت إيران النفط في السوق الرمادية، فإن الكميات الإجمالية ستنخفض كثيرًا، وسيؤثر ذلك في الإيرادات الخارجية لإيران.

ويتضرر وضع الاقتصاد الكلي في إيران من عجز كبير في الميزانية، من المتوقع أن يتجاوز 14 مليار دولار أمريكي هذا العام، ومن إغراق السوق بالريال الإيراني، حيث زاد المعروض النقدي أكثر من 20%، بالإضافة إلى المشاكل الخطيرة المتمثلة في هروب رؤوس الأموال والتهرب الضريبي التي تزعج إيران. وقدر كاظم دلخوش نائب رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان الإيراني، أن نحو 40% من دخل البلاد مخفي عن السلطات الضريبية.

وكان خبراء إيران قد تنبأوا بسنة مليئة بالتحديات، بما في ذلك سيناريو أسوأ حالات انخفاض اقتصادي بنسبة 5.5%. وأنتجت مراكز الفكر الداخلية، بما في ذلك مركز أبحاث البرلمان، خلال مايو «آيار» تحليلات دقيقة للعوامل التي تسهم في الانكماش الاقتصادي الحالي. ويقدر الانخفاض الحاد في تكلفة نظام طهران بنحو 10 مليارات دولار خسائر في الإيرادات، عملًا بأنه قبل العقوبات، كانت عائدات إيران من صادرات النفط تقدر بنحو 52 مليار دولار.

وفي إشارة إلى صعوبة الوضع الاقتصادي في إيران، أصدر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقارير جديدة، أكدت أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في إيران أسوأ مما توقعوه في توقعاتهم الأخيرة.

وقال البنك الدولي، عبر تقرير صدر في 11 مايو «آيار» إن الناتج المحلي الإجمالي لإيران سوف يتقلص 3.8% في عام 2019 في حين يتوقع صندوق النقد الدولي أسوأ التوقعات بانكماش تصل نسبته إلى 6%. وتقل التوقعات الجديدة للبنك الدولي 0.2% عن آخر تقرير له، الذي تم نشره في يناير، وأقل بنسبة 7.9% من توقعاته لعام 2018.

وذكر تقرير البنك الدولي أن «انكماش الناتج المحلي الإجمالي لإيران يرجع إلى إعلان إدارة ترامب أنها لن تمدد إعفاءات العقوبات للعديد من الدول التي تشتري النفط الإيراني؛

ما سيجعل من الصعب على إيران توليد عائدات تصدير النفط وإعادة توطينها. وقد أدت العقوبات إلى خفض صادرات إيران من النفط إلى النصف تقريبًا أي نحو مليون برميل يوميًّا».

ولخص هنري روم، الباحث في الشركة الاستشارية الأمريكية «أوراسيا جروب»، الوضع الاقتصادي في إيران بأنّه «سيئ، ويتجه نحو المزيد من السوء».

وفرض القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بإلغاء الإعفاءات الممنوحة لثماني دول بمواصلة شراء النفط الإيراني، جملة من التداعيات على الاقتصاد الإيراني، حيث سيعود إلى الانكماش مجددًا بحسب التوقعات الدولية، بالتوازي مع تزايد احتمال تدهور الريال وارتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية خلال الفترة المقبلة، وهو ما سيجعل أداء الاقتصاد الإيراني أسوأ بكثير من الأعوام التي فرضت فيها العقوبات الدولية (2012-2015)، وهي الفترة التي سبقت الوصول للاتفاق النووي، الذي رفعت بمقتضاه تلك العقوبات.

وبدا واضحا أن الإدارة الأمريكية مُصرّة على تنفيذ أهدافها الخاصة بالوصول بصادرات النفط الإيراني إلى مستوى صفر، وذلك من أجل حرمان إيران من عائداتها، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، بقوله: «إن البيت الأبيض يهدف لحرمان إيران من إيرادات نفطية حيوية تبلغ 50 مليار دولار سنويًّا، وذلك بهدف إجبار طهران في نهاية المطاف على كبح برنامجها النووي واختباراتها للصواريخ الباليستية وتدخلها في شؤون الشرق الأوسط».

في مقابل ذلك، أكدت إيران قدرتها على تصدير النفط وعدم جدوى القرار الأمريكي. وفي الوقت نفسه، هدد العديد من المسؤولين الإيرانيين بتعطيل مسار الملاحة في مضيق هرمز ما لم تعبر شحنات النفط الإيراني إلى الأسواق الدولية، حيث قال قائد قوات البحرية بالحرس الثوري، علي رضا تنكسيري، في هذا السياق: «وفقًا للقانون الدولي فإن مضيق هرمز ممر بحري، وإذا مُنعنا من استخدامه فسنغلقه».

وقبل إلغاء الإعفاءات الأمريكية، بلغت صادرات إيران من النفط والمكثفات، في مارس «آذار» الماضي، مستوى قياسيًّا قدره 1.7 مليون برميل يوميًّا، وهو أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2018، بشكل يمكن تفسيره في ضوء مسارعة الدول المُعفاة بالحصول على كميات كبيرة من النفط الإيراني.

وتصاعدت خسائر الاقتصاد الإيراني بعد إلغاء الإعفاءات الأمريكية، حيث حرم الاقتصاد من عائدات سنوية من النقد الأجنبي تقدر بنحو 50 مليار دولار، الأمر الذي نتج تداعيات سلبية على النشاط الاقتصادي في البلاد، وكل المتغيرات الاقتصادية.

رجح الخبراء انكماش الاقتصاد الإيراني بثلاث أو أربع نقاط إضافية على الأقل، خلال مايو «آيار» على نحو سيجعل أداءه أسوأ بكثير من فترة العقوبات الدولية (2012-2015). وفي الوقت نفسه، فقد الريال الإيراني مزيدًا من قيمته، في ضوء نقص النقد الأجنبي، علمًا بأن سعر الصرف الرسمي في إيران يبلغ 42 ألف ريال مقابل الدولار، في حين يصل بالسوق السوداء إلى نحو 144 ألف ريال مقابل الدولار، بما يعني أنه مع دخول القرار حيز التنفيذ، فمن المحتمل أن تزيد الفجوة بين السوقين بمستويات كبيرة.

وبالتوازي مع ذلك، كان من الواضح إلغاء الإعفاءات سيكون له تأثير سلبي آخر في معدل التضخم بالبلاد، حيث وصل إلى 50% أو حتى أكثر من ذلك في العام، وفقًا لتوقعات مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل كبير في الأسواق.

وهذا الوضع أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال مايو «آيار» بحدود 70%، وهي نسبة كبيرة جدًا لم يسبق لها مثيل منذ وصول الملالي إلى الحكم في البلاد. وعمق الوضع مشكلة البطالة المرتفعة أصلا حتى قبل العقوبات، في حين تراجعت الخدمات العامة بصورة مخيفة، مع ارتفاع متواصل للإيرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

وأصبح لا مفر أمام طهران من هذا الخنق المالي-الاقتصادي. فإما أن تمتثل لإرادة المجتمع الدولي، وإما أنها ستمضي قدما نحو الهاوية، خاصة أنها تعيش بالفعل على حافة هذه الهاوية، مع ضرورة الإشارة إلى أن واشنطن أكدت في غير مناسبة، على أنها لا تستهدف الشعب الإيراني، بل ما يجري حاليا من خنق للنظام، يصب في مصلحة هذا الشعب الضحية الأولى المباشرة له.

وظهر تأثير ارتفاع الأسعار خلال مايو «آيار» بشكل خاص في قطاع المواد الغذائية داخل البلاد، ما أفقد المواطن الإيراني حوالى ربع دخله الشهري، وفي بعض محال العاصمة، بات من الصعب العثور على اللحوم الحمراء. كما أصبح «الفستق» الذي يحضر عمومًا على كل طاولات الأفراح، بمثابة ترف غير متاح بالنسبة إلى كثيرين.

وأدت العقوبات الأمريكية التي تصاعدت بشكل مضطرد خلال مايو «آيار»، إلى إنهاك الاقتصاد الإيراني، وخفضت قيمة العملة المحلية بشكل غير مسبوق، وبات 80 مليون إيراني يجدون صعوبة في الحصول على اللحوم والدواء ومستلزمات الحياة اليومية الأخرى.

وفي 1 مايو «آيار»، نشرت صحيفة ذا تايمز البريطانية تقريرا لصندوق النقد الدولي، ينذر بوصول الاقتصاد الإيراني إلى حافة الانهيار ودخوله في مرحلة ركود عميقة في أعقاب قرار ترمب بتحقيق إيران «صفر» من صادراتها النفطية. وحمل صندوق النقد نظرة مستقبلية «قاتمة» للاقتصاد الإيراني الذي رأى أنه يتجه نحو «الهاوية».

أظهرت بيانات لتتبع الناقلات أن صادرات إيران من النفط الخام هبطت في مايو/ آيار إلى 500 ألف برميل يوميًّا أو أقل، بعد أن شددت الولايات المتحدة عقوباتها على المصدر الرئيسي للإيرادات لطهران وهو ما يفاقم خسائر في الإمدادات العالمية.

وأفادت وسائل إعلام محلية، في 5 مايو «آيار» أن الريال الإيراني تراجع بشدة أمام الدولار الأمريكي ليتخطى سعر العملة عتبة 150 ألف ريال إيراني لكل دولار، وذلك بعد الأنباء التي تحدثت وقتها عن نية الإدارة الأمريكية تشديد العقوبات على إيران، لتشمل حظر التعامل بالدولار وحظر صادرات البتروكيماويات.

هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة انعكست على المجتمع الإيراني بشكل كبير، وستزداد آثارها المدمّرة يومًا بعد يوم، ومن المرجّح أن تفاقم هذه الآثار من حالات الاحتجاج الشعبي في المجتمع الإيراني، كما أنها من الممكن أن تزيد من تعميق الهوّة بين النظام والناس، وقد تخرج الأمور عن السيطرة في لحظة ما ولا يعود بالإمكان لملمتها وإعادتها إلى حالة الضبط الأمني الراهنة.

وفي بادرة دلت على مدى التخبط وانعدام العقلانية لدى قادة نظام الملالي في إيران، طالب أحد قادة «الحرس الثوري»، رئيس ما يسمى «الدفاع السلبي الإيراني»، غلام رضا جلالي، في 27 مايو «آيار» الشعوب الإيرانية إلى «إحراق الدولارات في الشوارع» لمواجهة الولايات المتحدة!

ونقلت وكالة «إسنا» عن جلالي قوله خلال اجتماع لموظفي «منظمة الدفاع السلبي» الإيرانية: «إن ولدت هذه الإرادة في إيران، وقام الشعب بحرق الدولار الأمريكي في الشوارع، والتركيز على زيادة قوة العملة الوطنية، سوف تكون هذه الخطوة هجومًا شاملًا على نقطة

ضعف العدو». وادعى جلالي أن «الصين وروسيا وتركيا وإيران والكثير من الدول الشرقية تريد إخراج الدولار من تعاملاتها المالية». وقال: «يعلم الأمريكيون أن حصل توافق دولي على إخراج الدولار من التعاملات المالية، فسوف يفقدون أكبر أداة قوة لهم في الاقتصاد».

كما اعتبر القائد في الحرس الثوري «سعر الدولار» إحدى «نقاط الضعف الأمريكية»، وقال: «يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن وصول سعر النفط إلى 120-100 دولار للبرميل، سوف ينهي العقوبات ضد إيران، لأن الأمريكيين والأوروبيين لا يمكنهم تحمل هذا السعر للنفط».

وفي 9 مايو «آيار»، اعترف نقوي حسيني، عضو لجنة الأمن في مجلس شورى النظام، بانهيارات في قمة النظام، وعدم قدرة حكومة روحاني على إدارة الشؤون الاقتصادية، محذرًا من أن رفع سعر الوقود سيزيد من حالة الاستياء الشعبي داخل البلاد.

وقال: «دعني أقول بدون مجاملة، السيد رئيس الجمهورية، لقد انهار بعض من وزرائك وهم ليسوا في حالة الخدمة في الحرب الاقتصادية. عندما يعلن وزير نفسه أنه غير قادر على إدارة الوزارة أو له مشاكل في مكتب الوزارة، إذن لا ينبغي أن أتوقع منه أن يكون قادرًا على الخدمة في هذه الظروف. بصراحة، بعض الوزراء ليسوا في الوضع الحالي. لا يمكن للسوق المضطربة أن تتجاوب مع الناس في الحرب الاقتصادية الحالية ، واليوم تم الحديث عن زيادة سعر البنزين ، يجب ألا نتحرك أبدًا بهذا الاتجاه المظلم. رفع سعر البنزين يعني حرق الاستياء وخلق موجة ثانية من الغلاء حيث يواجهه السوق المضطربة والتي لا يمكن السيطرة عليها حاليا».

وفي 12 مايو «آيار»، كشف عضو الهيئة الرئاسية بالبرلمان الإيراني أسد الله عباسي، عن عقد جلسة استثنائية في البرلمان لبحث المشكلات الاقتصادية على مستوى السوق الإيرانية، وقال: «نتوقع من الحكومة ومن مسؤولي الأجهزة الرقابية أن تتخلى عن المجاملات في التعامل مع مثيري الفوضى في السوق».

وأشار عباسي إلى الزيادة غير المحدودة في أسعار السلع الأساسية على مستوى السوق والضغوط الكبيرة الواقعة على الناس قائلًا: «على مدار العام الماضي، واجه الناس عديدًا من التحديات الاقتصادية، بحيث أصبحت معيشتهم تتدهور يومًا بعد يوم».

واعتبر النائب أن انعدام التوازن في سوق عرض السلع، وسوق السيارات والإسكان، علامة

على ضعف أداء المسؤولين، وصرّح: «يرى الناس تغييرات في أسعار السلع والبضائع باستمرار، لا سيما الأساسية في حياتهم، في حين لا توجد أي رقابة مناسبة في هذا المجال».

وتطرق عباسي إلى تخصيص 14 مليار دولار من العملة لتوفير السلع الأساسية وتوزيعها بين الناس، وأضاف: «نتوقع من الحكومة، وفقًا للقانون الذي أقره البرلمان، أن لا تقصّر في حماية الفئات الضعيفة من المجتمع، وأن تمنحهم الدعم. وأعلن أن موضوع منع غلاء الأسعار والتضخُّم المرتفع على مستوى المجتمع هو ما يقلق البرلمان، موضحًا: «نأمل مع وجود ممثلين اقتصاديين للحكومة في الجلسة البرلمانية القادمة، التفكير في حلول جيدة للخروج من ارتفاع الأسعار باستخدام العوامل الرادعة».

وأكد أن البرلمان في الأشهر الأخيرة استخدم جميع أدواته الرقابية والقانونية، بما في ذلك التحذير والتحقيق والاستجواب والمساءلة، وقال: «في الوقت الحاضر، من الواضح أن الأدوات المذكورة لا تمتلك الفاعلية اللازمة

.

يونيو «حزيران»

أحدثت العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي تصاعدت خلال يونيو «حزيران» شرخًا كبيرًا في الاقتصاد الإيراني، لا سيما بعد تراجع إنتاج النفط لنحو 210 آلاف برميل يوميًّا، وهو أدنى مستوى منذ أواخر الثمانينيات.

وراحت إيران تنهار من الداخل، فيما أخذت أوضاعها الداخلية تتأزم، فيما بدت الميليشيات التابعة لها في الخارج في حرج كبير، يصل إلى حد استجداء التبرعات، هو ما فعله «حزب الله» اللبناني الذي وضع صناديق تبرعات على نواصي الطرقات، ما يعني أن هذه الميليشيات لن تكون قادرة في القريب على القيام بمهام الخنجر في الخاصرة الإقليمية، أو الاستعداد لحروب الوكالة.

وأكدت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية في تقرير لها نشرته يوم 1 يونيو «حزيران»، أن إيران قد لا تستطيع الانتظار حتى انتهاء فترة الرئيس دونالد ترامب، نظرًا إلى عجز الدول الأوروبية عن التعويض عن العقوبات الأمريكية التي قالت إنها بدأت بدفع الاقتصاد الإيراني نحو «كارثة حقيقية».

وذكرت المجلة، في تقرير لها، أن النظام الإيراني اعتمد منذ البداية خطة (أ)، وهي الانتظار حتى انتهاء فترة ترامب خلال عام ونصف، أو حتى لفترة أطول بكثير في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية القادمة.

وأعربت المجلة عن اعتقادها بأن طهران لن يكون بمقدورها الانتظار كل هذه الفترة، نتيجة المصاعب الاقتصادية التي يتوقع أن تتفاقم بشكل كبير بعد انهيار صادرات النفط الإيرانية التي تشكل عصب الحياة لاقتصادها، وفي ضوء عجز الدول الأوروبية عن الوفاء

بوعدها باستمرار التعامل التجاري بشكل طبيعي مع طهران. وقال التقرير، الذي كتبه جون هانا مستشار وزير الدفاع الأمريكي السابق ديك تشيني: «مع تزايد احتمالات حدوث كارثة اقتصادية بسبب انهيار صادراتها النفطية، فإن إيران دخلت أخطر مرحلة في مواجهاتها مع الولايات المتحدة منذ 40 سنة».

وأضاف: «من الواضح أن القادة الإيرانيين بدأوا يشعرون أكثر من السابق بأن خطة (أ) في انتظار رحيل الرئيس ترامب لم تعد مجدية. والحقيقة أن هناك شعورًا عامًّا بأن القادة الإيرانيين باتوا يستشعرون خطر الجلوس ساكنين وانتظار انتهاء فترة ترامب».

واعتبر الكاتب أن هناك عاملين رئيسيين يدفعان النظام الإيراني إلى تغيير موقفه، وهما قرار واشنطن تجميد الإعفاءات النفطية لجميع الشركات للوصول إلى «مستوى صفر» في صادرات إيران النفطية، وفشل الدول الأوروبية في تعويض طهران ولو بشكل جزئي عن العقوبات الأمريكية، لتحفيزها على البقاء في الاتفاق النووي الموقع عام 2015.

ولفت إلى أن العقوبات كان لها تأثير سريع وقوي على الاقتصاد الإيراني، الذي بدأ يتجه من مرحلة صعبة إلى كارثة حقيقية، مشيرًا إلى أنه من المتوقع أن ينكمش بحوالى 6% العام الحالي في حين خسرت العملة الإيرانية نحو ثلثي قيمتها حتى الآن.

وقال: «إن تعهد واشنطن بإنهاء صادرات النفط الإيرانية بشكل كامل سيدفع اقتصاد ذلك البلد إلى الدخول في دائرة موت لم يشهدها النظام الإيراني من قبل، في الوقت الذي يعاني هذا النظام فيه من تراجع كبير في مصداقيته أمام شعبه».

واختتم الكاتب تقريره قائلًا: «من الواضح أن النظام الإيراني غير مستعد للدخول في حرب شاملة ضد الولايات المتحدة، أكبر قوة عسكرية في العالم، وهو يدرك أنه في حال اندلاع مواجهة فإن الرد الأمريكي سيكون هائلًا. وعلى أية حال فإن تغريدة ترامب بأن الحرب ستكون نهاية إيران، رغم أنها صيغت بطريقة غير مناسبة، لم تمر مرور الكرام على هؤلاء المسؤولين عن بقاء النظام الإيراني». من جهته، أكد «البنك الدولي» أن نمو الاقتصاد الإيراني يتجه نحو الانخفاض بنسبة سلبية أكبر مما كان عليه، وذلك بسبب العقوبات وحظر صادرات النفط الإيرانية.

وتوقع البنك الدولي في تقريره «الآفاق الاقتصادية العالمية»، الصادر 6 يونيو «حزيران» أن إيران ستكون في أسفل تصنيف النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) لعام 2019، متقدمة

فقط على نيكاراجوا.

ولفت التقرير إلى تضاعف أسعار السلع والحاجات الأساسية في إيران، مع ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين، ما أدى إلى استمرار الاحتجاجات والإضرابات في أنحاء البلاد كافة.

وأشار التقرير إلى أن السبب الرئيسي للنمو السلبي لاقتصاد إيران هو العقوبات الأمريكية، خاصة الحظر المفروض على صادرات النفط الإيرانية، والذي يقضي على عائدات البلاد وقدرة حكومتها على تمويل المشروعات ودفع تكاليف الدعم.

وإلى ذلك، أكد وزير النفط الإيراني، بيجن زنجنه، في تصريح صحفي يوم 9 يونيو «حزيران» أن بلاده لا يمكنها بيع أي كمية من النفط باسمها في الأسواق العالمية، واصفًا الظروف الاقتصادية التي تمر بها إيران بأنها «أسوأ» مما كانت عليه إبان الحرب العراقية الإيرانية، في ثمانينيات القرن الماضي.

ونقلت وكالة «إيسنا» عن زنجنه قوله: إن «الوضع الحالي فيما يتعلق ببيع النفط والتبادلات التجارية وتحويل العملات الأجنبية هو أصعب بكثير من فترة الحرب مع العراق، لكن إذا تم حل القضايا الداخلية، فسيتم حل القضايا الخارجية والدولية».

وأضاف زنجنه في كلمة خلال فعاليات منظمة الإدارة الصناعية الإيرانية: إنه «في ذلك الوقت كان يمكننا تصدير النفط، واليوم لا يمكننا بيع أي كمية من النفط باسم إيران ونواجه صعوبات عدة في مجال تحويل العملة».

وفي اعتراف رسمي آخر يبيّن انهيار الاقتصاد الإيراني، قال أحد أعضاء مجلس «تشخيص مصلحة النظام»: إنه تم فصل ما لا يقل عن 744000 عامل، وقد تكثفت عمليات تسريح العمال منذ بداية العام الحالي.

وقال أحمد توكلي، عضو مجلس «تشخيص مصلحة النظام» في حوار مع موقع «بيت الشعب» التابع لمجلس شورى الملالي، 15 يونيو «حزيران»: إن القوة الشرائية للعمال قد انخفضت إلى النصف، وفقد 744000 عامل وظائفهم، وبذلك، يفقد ما لا يقل عن 2755 عاملًا وظائفهم يوميًّا في إيران.

وأكد توكلي أن سياسات الحكومة للعملة الصعبة تسببت في أن تصبح العمال عاطلين عن العمل والركود في قطاع الإنتاج.

واعتبر أن سياسة «المجلس الأعلى للعمال» الإيراني في مجال الأجور كانت سببًا لإضعاف دخول العمال، لافتًا إلى أن الزيادة في الحد الأدنى للأجور هذا العام لن تعوض سوى 20% فقط من انخفاض القوة الشرائية في العام الماضي.

ووصف توكلي سياسات الحكومة الخاطئة في مجال العملة بأنها تسببت في ركود وحدات الإنتاج. ووفقًا له، فإن «على المصانع التي اشترت موادها الخام بسعر 3850 تومان الآن، أن تستورد بعملة بسعر 12 ألف تومان، أي أكثر بثلاثة أضعاف من رأس المال العامل، ولأنها لا يتم تمويلها في التداول فإن هذه المصانع تواجه مشكلة»، وأدت الزيادة في سعر الدولار، ومن ثم تكاليف الإنتاج في العام الماضي، إلى زيادة في عدد وحدات الإنتاج الراكدة وطرد العمال.

وأعلن توكلي عدد العمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي 744000 شخص.

وعلى الرغم من ازدياد عدد العمال المطرودين، ما زال «مركز الإحصاء الإيراني» يعلن تن معدل البطالة الرسمي أكثر من 12٪ بقليل. غير أن الناشطين العماليين والخبراء المستقلين يعتبرون هذه النسبة غير واقعية، ويعتقدون أن معدل البطالة في بعض المناطق بلغ حوالى 50٪.

وإلحاقًا على ذلك، فرضت الولايات المتحدة في 8 يونيو «حزيران»، عقوبات على أكبر مجموعة قابضة للبتروكيماويات في إيران، بسبب دعمها «الحرس الثوري»، في خطوة قالت واشنطن: إنها تهدف إلى تجفيف منابع تمويل القوة العسكرية الإيرانية.

وقال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين: إنه «باستهداف هذه الشبكة نعتزم قطع التمويل عن عناصر رئيسية من قطاع البتروكيماويات الإيراني تقدم الدعم للحرس الثوري».

واستهدفت العقوبات الجديدة شركة «الخليج الفارسي للصناعات البتروكيماوية» لتوفيرها الدعم المالي للذراع الاقتصادية لـ«الحرس الثوري».

وقالت وزارة الخزانة الأمريكية في بيان صحفي، وقتها، إنها: فرضت أيضا عقوبات

على شبكة المجموعة القابضة المؤلفة من 39 شركة فرعية للبتروكيماويات ووكلاء مبيعات أجانب. وأوضحت أن «شركة الخليج الفارسي والشركات التابعة لها تملك 40% من الطاقة الإنتاجية للبتروكيماويات في إيران، وهي مسؤولة عن 50% من إجمالي صادرات طهران من البتروكيماويات».

وأضاف بيان الخزانة أن «وزارة النفط الإيرانية منحت العام الماضي شركة خاتم الأنبياء، الذراع الاقتصادية والهندسية للحرس الثوري، عشرة مشروعات في صناعات النفط والبتروكيماويات بقيمة 22 مليار دولار، أي أربعة أضعاف الميزانية الرسمية للحرس الثوري الإيراني».

ووصف مسؤولون كبار في إدارة ترامب، هذه العقوبات بأنها «أحدث مثال على حملة اقتصادية واسعة النطاق على الاقتصاد الإيراني ستساعد في تجفيف مصادر تمويل الحرس الثوري، أحد أعمدة الجيش الإيراني.

وقال أحد المسؤولين لوكالة «رويترز: «سيبقى لذلك أثر مرعب للغاية على فرص أي انتعاش للاقتصاد الإيراني في المستقبل. كانت هذه الصناعات إلى جانب الصناعات البترولية تعمل على مدى الأعوام الأربعين الماضية كنوع من صناديق الأموال السوداء المقننة للحرس الثوري الإيراني».

من ناحيته، قال مسؤول سابق في وزارة الخزانة ومحلل للشؤون الإيرانية: إن العقوبات الأخيرة لن يكون لها سوى أثر متواضع، لأن الشركات غير الأمريكية تتجنب بالفعل التعامل مع قطاع البتروكيماويات الإيراني بسبب العقوبات الحالية.

ووصفت سوزان مالوني من معهد بروكينغز في واشنطن أحدث العقوبات الأمريكية، وقتها، بأنها «خطوة طبيعية تالية فيما أعتقد أنه مجموعة زائدة عن عمد من العقوبات المفروضة على انخراط إيران في الاقتصاد العالمي».

وأضافت «حتى عندما يكون التأثير الصافي ضئيلًا نسبيًّا، أعتقد أن الإدارة تعتمد على السلطات المتداخلة والعقبات التي تزيد الضغط على الإيرانيين وتخلق شعورًا بأن الاقتصاد بأكمله محاصر».

وعلى خلفية تردي أوضاع الاقتصاد الإيراني، خلال يونيو «حزيران» يومًا بعد يوم، حذرت إيران المجموعة الدولية من تداعيات ما وصفتها بـ «الحرب الاقتصادية» عليها.

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في مؤتمر صحافي مع نظيره الألماني عقد في طهران يوم 10 يونيو «حزيران»: «لا يمكن التوقع أن تكون الحرب الاقتصادية جارية ضد الشعب الإيراني فيما يكون الذين أطلقوا هذه الحرب ويدعمونها في مأمن».

وأضاف «ظريف» أن «التوتر الجديد في المنطقة هو نتيجة الحرب الاقتصادية على إيران» في إشارة إلى حملة «الضغوط القصوى» التي تشنها الولايات المتحدة لكبح أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وخصوصًا عبر العقوبات الاقتصادية التي أعادت واشنطن فرضها على طهران.

وقال الوزير الإيراني: إن «السبيل الوحيد لخفض التوتر في المنطقة هو وقف الحرب الاقتصادية»، وأن «ألمانيا والاتحاد الأوروبي يمكنهما لعب دور مهم لخفض هذا التوتر ونحن ندعمهما في هذا الدور».

وفي هذا السياق، أوضحت «وكالة الطاقة الدولية» في تقريرها الشهري الصادر في 16 يونيو «حزيران»، أن صادرات إيران النفطية انخفضت بمقدار 480 ألف برميل يوميًّا، لتصل إلى 810 آلاف برميل، وخصوصًا بعدما شددت واشنطن من عقوباتها النفطية، وعلقت الإعفاءات الممنوحة لـ 8 دول من العقوبات النفطية، عبر منعها من استيراد الخام الإيراني، تبعته عقوبات على قطاع البتروكيماويات الإيراني.

ومن المعلوم للكافة أن النفط الخام هو المصدر الأبرز للإيرادات المالية لإيران، ومن دون هذه الإيرادات لن تكون طهران قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسات العسكرية من ناحية، والاقتصاد الإيراني، وتجاه الشعوب الإيرانية التي تعيش في فقر مدقع، من ناحية ثانية.

وإلى ذلك، تقلص الناتج المحلي الإجمالي لإيران، بما في ذلك إنتاج النفط، بنسبة 4.9% خلال السنة المالية 2018-2019 مقارنة بالعام السابق، وفقًا لتقرير صدر عن المركز الإحصائي الإيراني SCI في 16 يونيو «حزيران»، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإيران 7130 تريليون ريال إيراني (52 مليار دولار بأسعار الصرف الحالية في السوق) للسنة المالية 2018-2019

وتقلص إنتاج قطاعي الصناعة والزراعة بمقداري 9.6% و1.5%، على التوالي، في حين بقيت مجموعة الخدمات على حالها تقريبًا. وأضاف التقرير أن النمو الاقتصادي باستثناء إنتاج النفط بلغ 2.4%.

وفي وقت لاحق من الشهر (يونيو- حزيران)، قالت وزارة الخزانة الأمريكية إن العقوبات فرضت أيضا على 8 من كبار قادة القوات البحرية والفضائية والقوات البرية لـ «الحرس الثوري».

وأضافت أن «هؤلاء القادة يجلسون فوق بيروقراطية تشرف على الأنشطة الإقليمية الخبيثة للحرس الثوري الإيراني، بما في ذلك برنامج الصواريخ الباليستية الاستفزازية وتخريب السفن التجارية في المياه الدولية، والوجود المزعزع للاستقرار في سوريا».

من جهة ثانية، أظهرت بيانات رسمية نشرت في 25 يونيو «حزيران، أن العقارات الإيرانية كانت من بين القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرًا بالعقوبات التي فرضتها واشنطن على طهران منذ انسحابها من الاتفاق النووي في مايو/ أيار 2018.

وتبعًا لذلك، أعلن البنك المركزي الإيراني في 28 يونيو «حزيران»، عن أن أسعار العقارات في عدة مناطق بالعاصمة طهران شهدت قفزة بنحو 106.7%، بالمقارنة مع الفترة ذاتها في العام الماضي. كما أظهر تقرير للبنك، أن المعاملات في قطاع العقارات تراجعت خلال شهور الربيع الثلاثة بنسبة 44.8%، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018.

وأشارت هذه البيانات إلى أن أسعار الإيجارات في العاصمة طهران سجلت ارتفاعًا كبيرًا خلال شهر «خرداد» الإيراني (من 22 مايو/أيار إلى 21 يونيو/ حزيران)، بنسبة 23% بالمقارنة مع الشهر الذي سبقه. كما أن ارتفاع الإيجارات في عموم البلاد سجل نسبة 20.7% خلال الفترة نفسها. وأظهرت بيانات أخرى صادرة عن وزارة الطرق وبناء المدن الإيرانية، في الفترة ذاتها من الشهر، أن أسعار العقارات في العاصمة طهران سجلت ارتفاعًا هائلًا خلال شهر «خرداد» بالمقارنة مع الشهر الذي سبقه، ليصل متوسط سعر المتر المربع للشقة السكنية في طهران إلى 13 مليون و425 ألف تومان.

وحسب بيانات وزارة الطرق، فإن المنطقة الأولى في العاصمة الإيرانية شهدت أعلى متوسط سعر للمتر الواحد، حيث بلغ السعر 27 مليونًا و573 ألف تومان، في حين كان ذلك خلال الفترة نفسها تقريبًا في العام الماضي 11 مليونًا و773 ألف تومان.

وفي هذا الصدد، شهدت الأسواق الإيرانية، بما فيها سوق العقارات ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار، إثر تراجع حاد في قيمة عملة الريال الإيراني (الدولار يساوي 150 ألف ريال)، بعد انسحاب

الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وعودة العقوبات على عدة مراحل. وسعت حكومة الملالي إلى مواجهة تضخم أسعار العقارات والإيجارات، من خلال تبني مشروعات عدة، منها بناء المزيد من الشقق، وزيادة القروض البنكية السكنية للأسر الإيرانية. وفي السياق، أعلن وزير الطرق وبناء المدن الإيرانية، محمد إسلامي، أن «بناء الشقق السكنية يشكل خطة جادة للوزارة»، موضحًا أن بناء 500 ألف شقة سكنية في إطار مشروع «مهر» شارف على الانتهاء، وأن 400 ألف شقة جديدة قيد البناء في أنحاء البلاد. وفي 28 يونيو «حزيران»، أشارت صحيفة «جهان صنعت» الإيرانية إلى ما وصفته بـ «غرق اقتصاد البلاد في الركود»، موضحة تذمر النشطاء الاقتصاديين من الأوضاع السيئة غير المسبوقة في تاريخ إيران الحديث. وقالت الصحيفة في مقال افتتاحي لها: «إن توقعات صندوق النقد الدولي، حول نمو 4.5% سلبي في الاقتصاد الإيراني قد تحققت اليوم، فلا يوجد شيء في السوق». وأضافت: «الإيرانيون لا يشترون شيئًا إلا إذا كانت لهم حاجة ماسة، بسبب الارتفاع غير المسبوق في السلع والمواد الأساسية التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة». وتابعت الصحيفة: «إن الطبقة الفقيرة والفئات المتوسطة خفضت من شراء الألبان والمواد البروتينية، ويبدو أنهم توقفوا عن شراء احتياجات كثيرة مثل الدجاج، واللحوم الحمراء، والفاكهة التي أصبح الحصول عليها أمرًا أشبه بالمستحيل». وأكملت: «إن عمليات الشراء والبيع شبه متوقفة، والركود يعكس الشلل في الأسواق الإيرانية، متنبئة بانهيار اقتصادي غير مسبوق في إيران، يتبعه انفجار اجتماعي إذا لم يتم تدارك الأمر بقرارات سياسية شجاعة في إشارة إلى ضرورة فتح حوار مباشر مع واشنطن». وعاد الحديث في إيران أواخر يونيو «حزيران» عن دور مفترض لما يسمى نظرية «الاقتصاد المقاوم» في تجاوز البلاد لأزمتها تحت وطأة العقوبات الأمريكية، وهي إحدى النظريات الوهمية التي طرحها مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، كحل من الحلول الناجعة للمشكلات الاقتصادية التي يتخبط فيها اقتصاد الجمهورية الإيرانية. وشمل تنفيذ نظرية «الاقتصاد المقاوم» المزعومة 10 محاور، أولها: المعرفة والتمركز والتسلسل المناسب للعمل الاقتصادي، ثانيها: إحياء الإنتاج المحلي وتحريكه، ثالثها: الامتناع الجاد عن الشراء من الخارج للسلع التي يمكن أن تضعف القدرة على الإنتاج المحلي، رابعها: مراقبة الأموال والمصادر المالية الإيرانية التي تدخل البلاد من الخارج وإدارتها، خامسها: أن يكون العلم هو أساس القطاعات الاقتصادية المهمة، بالدقة العلمية نفسها التي نوجه بها الصواريخ، سادسها: الاستفادة من

القطاعات التي تم الاستثمار الضخم فيها مثل البتروكيماويات والطاقة، سابعها: أن يكون شرط جميع التعاملات الخارجية هو نقل التقنية إلى داخل إيران، ثامنها: محاربة الفساد بجدية وواقعية خاصة الرشوة والتهريب، تاسعها: زيادة الاستفادة من الطاقة، عاشرها: الاهتمام الخاص والداعم للصناعات المتوسطة والصغيرة.

غير أن نظرية «الاقتصاد المقاوم» هذه لم تجد فتيلا، فمع تصاعد العقوبات الأمريكية المتدرجة خلال يونيو «حزيران» على نظام علي خامنئي، أخذت عملية «الخنق» المالي لهذا النظام أشكالًا عديدة. فالنفط لم يعد سلعة قابلة للتصدير. والأهم أن الولايات المتحدة تمكنت بسهولة من منع أي دولة، مهما يبلغ شأنها، من التعاون مع هذا النظام الإرهابي، بمن في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، الذي ظل يحاول أن يلعب دور الوسيط بين طهران وواشنطن، إلا أنه أخفق المرة تلو الأخرى. بل إن حكومات هذا الاتحاد لم تستطع حتى إقناع شركاتها في مواصلة التعامل مع إيران. فقد رأت هذه الشركات البقاء بعيدًا، خوفًا من الغضب الأمريكي الذي لا يمكن أن تتحمله. ولم يعد لنظام الملالي قوة ذات قيمة تقف إلى جانبه. فحتى الأوروبيون اعترفوا بفشلهم في حل المشكلات العالقة بصورة سياسية هادئة.

وحتى تهريب النفط الذي اعتاد النظام ممارسته، لم يعد متاحًا. فالخنق المالي جعل تحويل الأموال مستحيلا، ناهيك عن تكاليف التأمين التي قفزت إلى مستويات فلكية، ولا سيما في أعقاب الهجمات الإرهابية الإيرانية التي استهدفت الناقلات التجارية في الخليج العربي. ومن المعلوم أن إيران في ظل هذا النظام لا تزال تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل، لأنها لم تقم بتنفيذ أي خطة اقتصادية استراتيجية منذ استيلاء الملالي على الحكم. ولذلك، فإن توقف تصدير النفط يعني ببساطة انتقال الاقتصاد الإيراني من حافة الهاوية إلى عمق الهاوية نفسها، وأن المرحلة المقبلة ستزداد سوءًا على الصعيد الاقتصادي في إيران، ولا توجد إشارة واحدة تدل على أن النظام الحاكم يرغب حقًّا في تفاهمات مع المجتمع الدولي، عن طريق وقف إرهابه وعدوانه وخرابه. ومع ارتفاع قيمة العملة المحلية أمام الدولار وانخفاض صادرات النفط الإيراني، أصبح التضخم وارتفاع الأسعار بشكل فلكي يمثل أزمة معيشية وحياتية كبيرة، وهو ما أدى بدوره إلى تدهور أحوال الأسر في إيران، إلى جانب غلاء في الأسعار والمواد الغذائية بشكل يومي، هذا بالإضافة إلى انهيار قيمة العملة المحلية «التومان» الإيراني.

يوليو «تموز»

عانت الشعوب الإيرانية خلال فترة التقرير من أزمة اقتصادية خانقة ومتصاعدة، أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية في البلاد، بشكل غير مسبوق، وأرغمت الإيرانيين على العيش في «حد الكفاف»، بسبب المغامرات السياسية والعسكرية التي تورط فيها نظام الملالي الحاكم في طهران، على حساب أقوات الشعوب الإيرانية.

وفي 1 يوليو «تموز»، سلطت صحيفة «واشنطن بوست» الضوء على طبيعة حياة الإيرانيين في ظل العقوبات الاقتصادية التي تفرضها إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، على بلادهم، مشيرة إلى أنها حولت حياتهم إلى جحيم، على الرغم من محاولة القيادة الإيرانية نشر أخبار تدعو للتفاؤل حيال إمكانية التغلب على هذه العقوبات.

وقالت سيدة إيرانية تدعى «فرناز»، وهي مصممة أزياء وموزعة ملابس وتبلغ من العمر 39 عامًا: إنها تشعر بالقلق حيال ما يجري في بلادها؛ «الوظائف تقل وتختفي، والمستقبل يصبح أكثر غموضًا، التضخم الناجم عن العقوبات كبير. لقد ارتفعت أسعار السلع وخاصة المستوردة، والعديد من المتاجر في طهران أغلقت أبوابها».

أما جواد صالحي، أستاذ في جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، والذي ذهب مؤخرًا إلى إيران لزيارة والدته البالغة من العمر 94 عامًا، فيقول: «الناس لا يشترون اللحوم الحمراء لأن سعرها مرتفع، والكثير منهم يلجأون للدجاج لكونه أرخص سعرًا».

ووفقًا للإحصاءات الدولية والبيانات الصادرة من قبل البنك المركزي الإيراني، خلال فترة التقرير، كان للعقوبات تأثير عميق في الاقتصاد الإيراني؛ فالمصانع والشركات تغلق، والبطالة في ارتفاع، وانخفضت قيمة العملة الإيرانية، ويتوقع صندوق النقد الدولي انكماش اقتصاد

طهران بنسبة 6% في 2019. وقال عدنان مزاري، وهو زميل بمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي، والنائب السابق للمدير في صندوق النقد الدولي: «إنهم في حالة يائسة».

ولعدم توفر دراسة منهجية حول تأثير العقوبات في حياة الإيرانيين، ولصعوبة سفر الصحفيين إلى هناك بسبب مضايقات أو حتى اعتقالات يتعرضون لها، أجرت «واشنطن بوست» مقابلات عبر الهاتف مع العشرات من الشعب الإيراني، والجميع طلب الحديث باسمه الأول فقط؛ خشية من انتقام الحكومة.

وذكرت الصحيفة أن جميع من تم التواصل معهم تحدثوا عن ضياع أموالهم، وشح الوظائف، وندرة السلع، ومن ذلك الإمدادات الطبية والغذائية التي يفترض أنها معفاة من العقوبات الأمريكية.

وذكرت أرقام رسمية إيرانية، تم الإعلان عنها في 10 يوليو «تموز»، أن «مؤشر البؤس» سجل ارتفاعًا كبيرًا بالبلاد في الآونة الأخيرة، وذلك بالتزامن مع تهاوي الاقتصاد الإيراني بفعل العقوبات الأميركية الصارمة المفروضة على طهران.

وذكر مركز الإحصاء الرسمي الإيراني أن مؤشر البؤس الذي يعنى بـ «إجمالي نسبتي البطالة والتضخم» في البلاد، قد وصل إلى 39 في المئة، بينما كان قبل عام عند حدود 19.4 في المئة فقط.

وطبقا للأرقام الرسمية، فإن معدل البطالة في إيران يصل إلى أكثر من 12 في المئة، في حين وصل معدل التضخم إلى 19.5 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي، في ظل تقديرات غير رسمية بأن الأرقام الحقيقية أعلى بكثير.

وإلى ذلك، بدأت الضغوط الأمريكية على إيران تظهر جليًّا خلال يوليو «تموز»، لا سيما في القطاع البحري الذي يشكل عصب الاقتصاد الإيراني، خاصة بعد احتجاز بريطانيا سفينة الشحن الإيرانية «غريس 1» في مستعمرة مضيق جبل طارق بمدخل البحر المتوسط، للاشتباه في نقلها نفطًا إلى سوريا.

وفي واقعة غريبة، دلت على سوء تقدير مستقبلي، وعكست التخبط أمام العقوبات الاقتصادية الأمريكية، أعلن المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي المكون من رؤساء السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، في 27 يوليو «تموز»، عن إعادة إقرار ميزانية مالية

جديدة، بعد أربعة أشهر من إقرار الميزانية العامة (21 مارس 2019-20 مارس 2020).

جاء ذلك بعد أن أدركت الحكومة الإيرانية وجود «خطأ جوهري» في الموازنة العامة لا يمكن البناء عليه، ألا وهو المبالغة في تقدير حجم صادرات النفط المتوقعة خلال العام المالي الحالي، وهو عنصر أساسيّ في تكوين إيرادات الميزانية وتُبنى وتُوزَّع على أساسه نفقاتها السنوية. لذا أقرَّت التعديلات الأخيرة حجم صادرات النفط المقدرة بـ300 ألف برميل/اليوم، عدولًا عن 1.5 مليون برميل/اليوم سابقًا. هذا الفارق الكبير بين التقديرين سيخلق عجزًا في الميزانية، ما دفع طهران إلى اتخاذ قرارات مالية جديدة قد تترتب عليها تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية تقع على كاهل كل من الحكومة والشعب، وربما تحدد ملامح الخطوات الإيرانية مستقبلًا، خصوصًا في الملف الخارجي.

وأدى سوء تقدير حجم صادرات النفط الإيرانية إلى خلق عجز متوقَّع في الميزانية يبلغ نحو 140 تريليون تومان (33 مليار دولار بسعر الصرف الرسمي، 4200 تومان/دولار)، ويشكِّل ما نسبته 32% من إجمالي حجم الموازنة، فأصبح لزامًا على الحكومة إيجاد حل لملء هذا الفراغ أو القضاء عليه. لذا قرَّرت مواجهته عبر خطة مكونة من شقين، الشق الأول هو زيادة الموارد المالية غير النفطية بأربع طرق محددة، والشق الثاني عبر تقليل النفقات لسد نحو نصف العجز المتوقع.

أما الشق الأول الخاص بزيادة الموارد المالية غير النفطية لسدّ قُرابة نصف العجز المالي، بنحو 76.5 تريليون تومان (18 مليار دولار تقريبًا)، فقد اقترحت الحكومة الإيرانية عبر أربع طرق:

1 - نقل ملكية أصول حكومية، تبلغ قيمتها نحو 10 تريليونات تومان (2.4 مليار دولار).

2 - سحب 50% من فائض العملات الأجنبية بالحساب الجاري، يقدر بـ 4.5 تريليون تومان (مليار دولار).

3 - بيع سندات حكومية أو ما يطلق عليه في إيران اسم «الصكوك الإسلامية».

4 - سحب من صندوق التنمية الوطني (صندوق ثروة سيادي)، وهذا البند الأهم. وقد التزمت الحكومة في هذا البند بالسقف المسبق الذي وضعه المرشد للسحب من صندوق التنمية الوطني، الذي يتطلب موافقته شخصيًّا على عملية السحب (قدرت حجم أصول

الصندوق بـ80 مليار دولار). ويبلغ إجمالي قيمة البندين 3، 4 مبلغ 62 تريلون تومان (14.7 مليار دولار). أما الشق الثاني لمواجهة العجز المالي، فكان عن طريق خفض النفقات المالية بمقدار 62.5 تريليون تومان (15 مليار دولار تقريبًا)، وهنا قسَّمت حكومة حسن روحاني النفقات المالية إلى نفقات قسرية لن يتم تخفيضها، ونفقات أقل أهمية ستتحمل العبء الأكبر لتقليل النفقات خلال العام الحالي، وذلك عل النحو التالي:

1 - نفقات قسرية: الرواتب والعلاوات المقررة والمعاشات والخدمات الاجتماعية، لا ينبغي المساس بها.

2 - نفقات أقل أولوية: تشمل الإنفاق التنموي والاستثماري، شراء الحكومة للمنتجات والخدمات التشغيلية اللازمة لأداء مهامها، وتكاليف العقارات والممتلكات الحكومية الدورية، والدعم والإعانات والمنح وما شابه.

ثانيًا: التداعيات الناتجة عن التعديلات المالية الأخيرة

تتمثل التداعيات الناتجة على القرارات المالية الأخيرة في خلق تحديات اقتصادية وأعباء معيشية، إضافة إلى خلق تبعات أمنية وسياسية تؤثر على المواطن وأمن البلاد على حد سواء. ونفصل هذه التداعيات في ما يلي:

1 - تراجع التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي: وفقًا للخطة المعلنة لمواجهة العجز المالي عبر تقليل النفقات الحكومية، ستكون نفقات التنمية والاستثمارات الجديدة للحكومة هي المتحمل الأكبر لعبء خفض نفقات الميزانية خلال العام الجاري، والمقصود بنفقات التنمية هنا هو نفقات تطوير الخدمات والمرافق الحكومية من تطوير بنية تحتية ونقل ومواصلات وخدمات تعليمية وصحية، الهدف منها تحسين الوضع المعيشي للمواطن وتنشيط الاقتصاد عن طريق تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمارات المحلية وخلق قيم مضافة ووظائف جديدة، وزيادة الإنتاج اللازم لمواجهة الغلاء. غياب هذه الأدوار التنموية للحكومة سيتسبب في استياء عامّة الإيرانيين على المدى القصير.

2 - خلق مزيد من الضغوط التضخمية: الموجودة بالأساس في الوقت الراهن، لكن زيادة السحب من صندوق التنمية الوطني والسحب من فائض العملات الأجنبية وتوجيهها لأغراض استهلاكية غير إنتاجية سيزيد من الضغوط التضخمية، خصوصًا في غياب الدور التنموي

للحكومة المعزز لجانب العرض والإنتاج. هذا في وقت أعلن فيه مركز الإحصاء الإيراني مؤخرًا عن وصول التضخُّم في يوليو إلى أكثر من 40%. أما أسعار الغذاء فقد زاد بعضها بأكثر من 100%.

3 - وضع تحديات أمنية وسياسية أمام صانع القرار الإيراني: ناجمة عن تراجع التنمية الاقتصادية الاجتماعية والضغوط المعيشية من غلاء وبطالة، وتتمثَّل في ارتفاع معدلات الجرائم وربما الإدمان والمشكلات النفسية، إضافة إلى الاحتجاجات الفئوية والشبابية عامة. وستضع هذه التحديات ضغوطًا على صنّاع القرار في إيران لضرورة وسرعة إيجاد مخارج لكل هذه الأزمات وعلى رأسها العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة والغرب.

ثالثًا: بماذا يخبرنا تعديل الميزانية الإيرانية عن الواقع والمستقبل؟

وكشفت إعادة إقرار حكومة روحاني في يوليو «تموز» للميزانية، من جديد، بعد فترة وجيزة على الإقرار النهائي عن مجموعة من الانطباعات والدلالات، سواء المتعلقة بطبيعة اتخاذ القرار الإيراني وتقييمه للواقع وردود الفعل، أو المتعلقة بالوضع الداخلي الراهن ودوره في ملامح القرار الإيراني في المستقبل، ونوجزها في ما يلي:

1 - سوء تقدير حكومة روحاني: لكلٍّ من تبعات العقوبات الأمريكية ووسائل التصدي الإيرانية لها (خصوصًا العقوبات النفطية والبنكية)، وكذلك سوء تقديرِها وتنبُّئِها بخطوات الإدارة الأمريكية المحتملة في المستقبل. إذ لو كانت حكومة روحاني أخذت العاملين السابقين في الاعتبار عند إقرار الميزانية في فبراير الماضي، ما كانت لتقدر إيرادات الميزانية على أساس بعيد عن الواقع، خصوصًا أن إقرار الميزانية كان بعد أكثر من ثمانية أشهر من الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وقبل شهرين من وقف الولايات المتحدة تمديد الاستثناءات النفطية لثمانية من كبار مشتري نفط إيران، ويبدو أن الإدارة الإيرانية لم تكن تضع أي اعتبار لاحتمالية وقف الرئيس الأمريكي ترامب لتمديد الاستثناءات.

2 - فشل بنسبة 80% في نجاعة وسائل الالتفاف على العقوبات الأمريكية: إذ كان الهدف الإيراني هو تصدير 1.5 مليون برميل/اليوم باستخدام وسائل شتى أجادتها الحكومات الإيرانية السابقة. يبدو أنها لم تنجح هذه المرة إلا في تحقيق صادرات بمعدل 300 ألف برميل/اليوم، أي بنسبة نجاح 20% فقط.

3 - تجنب الحديث عن تخفيض النفقات العسكرية: في خضمّ توجّهها لخفض نفقات الميزانية الجارية، ما قد ينمّ عن أن هذا الأمر غير مطروح حاليًّا ولا مساس بالنفقات العسكرية، أو ربما إذا ما حدث فلن يُعلَن عنه ولو بشكل مؤقت حفظًا لموقفها من الولايات المتحدة، أو حفاظًا على الروح المعنوية في الداخل، لكن الإحصاءات التاريخية تثبت بلا أدنى شك تأثر الإنفاق العسكري لإيران بالعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وذهب بعض علماء الاقتصاد الإيرانيين (محمد فارزنجان) إلى فرضيةٍ مفادُها أن العقوبات الاقتصادية متعددة الأطراف على إيران قد تخفض من إنفاقها العسكري بنسبة 77% على المدى الطويل. لكن على الرغم من عقلانية هذا الاستنتاج الإحصائي المبني على إحصاءات تاريخية، لم تتضح النتائج: هل النفقات العسكرية للحرس الثوري تنطبق عليها النتيجة نفسها أم لا؟ وكانت إيران قد رفعت من ميزانيته العسكرية العام الجاري على الرغم من تخفيض ميزانية الجيش والأمن بشكل عام.

4 - فرص محتملة لتوسع اقتصاد الحرس الثوري: كان أحد الحلول لسدّ عجز إيرادات النفط هو عبر نقل ملكية بعض الأصول الحكومية، وتخبرنا الشواهد التاريخية أن مثل هذه القرارات تكون بمثابة فرص سانحة لتدخل شركات «الحرس الثوري» التي تعمل في كل القطاعات الاقتصادية، وتفوز بالاستحواذ على شركات عامة معروضة للخصخصة، كما سبق وحدث في عهد حكومة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، عندما استحوذت شركات تابعة لـ «الحرس» على عدد كبير من الشركات، منها إحدى كبرى شركات الاتصالات العاملة بإيران، وقد يعزِّز هذا النمو المالي من قوة الحرس الاقتصادية والعسكرية في البلاد.

5 - تقليل فعالية سياسة الصبر الاستراتيجي: وهي المتبعة من الإدارة الإيرانية للتصدِّي للضغوط الاقتصادية والعقوبات الأمريكية منذ 14 شهرًا، إذ أضرَّت باقتصاد إيران وشعبها أشدّ الضرر، ويدرك صانعو القرار في إيران هذه الأمر جيدًا، ما يعني بالتبعية إدراكهم لضرورة وضع حدّ لهذا الضرر قبل فوات الأوان.

من جهة ثانية، وفي 30 يوليو «تموز»، قامت محكمة خاصة لمكافحة الفساد في إيران بمحاكمة أكثر من 270 مشتبهًا به في قضايا تتعلق بالتربح والاستيلاء على أموال الدولة.

وواجه سعيد نمكي، وزير الصحة والتعليم الطبي الإيراني، مشكلة كبيرة على موقع تويتر، حيث ادعى، في مقابلة مع وكالة الأنباء العمالية الإيرانية، اليوم نفسه، 30 يوليو «تموز»، أن

خصومه يدفعون 4000 دولار لكل تغريدة تنتقده ووزارة الصحة. حتى إن أقاربه أصبحوا هدفًا لخصومه، على حد زعمه، وليس لأي سبب سوى أنه بدأ بمعالجة الفساد داخل وزارته.

ووفقًا لـ»نمكي»، فإن «أكثر من 1.3 مليار دولار مخصصة لاستيراد المعدات الطبية قد اختفت ولا أحد يعلم من وراء ذلك». وقال الوزير: إن هناك شبكة كاملة من المهربين وغيرهم من المتورطين في سرقة الأموال الحكومية، وإن سعر الفساد في القطاع الطبي ككل يبلغ حوالى 2.3 مليار دولار، مما أجبر إيران على استيراد معدات يمكنها أن تصنّعها داخليًا.

ومنذ فرض العقوبات الأمريكية على إيران، كانت مكافحة الفساد الدعامة الأساسية لسياسة «المقاومة الاقتصادية» التي أعلنها المرشد علي خامنئي. ومن بين أولئك الذين حوكموا بتهمة الفساد على نطاق واسع كبار المسؤولين التنفيذيين في بنك سرمايه. وقد حُكم على الرئيس التنفيذي للبنك بالسجن 20 عامًا، وحُكم على كبار المسؤولين الآخرين بالسجن مددًا طويلة، حيث تواصل المحكمة الخاصة للفساد الاقتصادي التي أنشأها خامنئي سماع أدلة على وجود حالات فساد رهيبة.

وتتعلق إحدى الحالات برشوة قدرها ملايين الدولارات، دُفعت لكبير مستشاري المتحدث باسم مجلس الشورى الإيراني السابق، علي أكبر ناطق نوري، وهو شخصية محافظة معروفة. إذ أظهرت القضية حجم العلاقات الوثيقة بين المال الوفير والسلطة في إيران.

وكان هناك أيضًا مسألة أخرى تتعلق باختفاء 3.5 مليار دولار من صندوق مدخرات موظفي وزارة التعليم، الذي يدفع لآلاف المعلمين والموظفين الآخرين معاشاتهم التقاعدية. وليس من الواضح في هذه الحالة من الذي حصل على الأموال، ولكنه أدى إلى خفض كبير في مدفوعات المعاشات الشهرية. ويُمكن أن توضح المبالغ المعنية نطاق المبالغ الاحتياطية الضخم والذي يسمح للحكومة الإيرانية بمواصلة عملها على الرغم من العقوبات القاسية المفروضة على البلاد.

وأورد موقع راديو «فاردا» المعارض، الذي يبث من خارج إيران، أنباء عن تعيين قام به قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، في اتحاد ضخم يديره. ووفقًا للتقرير، عيّن سليماني مساعده رئيسًا لمقر إعادة إعمار الأماكن المقدسة في العراق، وهي وكالة تأسست بناءً على نصيحة خامنئي في عام 2003 لتجديد وصيانة الأماكن المقدسة الشيعية في إيران والعراق وسوريا.

وتبلغ الميزانية الرسمية للوكالة 120 مليون دولار، ولكن هذا مجرد جزء من التمويل المتاح لها، والذي يستخدمه سليماني لتمويل العمليات العسكرية والسياسية لفيلق القدس من أجل توسيع نفوذها في العراق وسوريا.

وكان رئيس الوكالة على مدى السنوات الـ 15 الماضية هو حسن بولارك، صديق ومستشار سليماني، والذي أسس عام 2009 مجموعة أعمال ضخمة تضم صناعة السيارات واستيراد قطع غيار المركبات ومستحضرات التجميل وعلف الدواجن. وقد تم بيعها لاحقًا لمجموعة ياس القابضة المملوكة لـ «الحرس الثوري».

أدت سيطرة الحرس الثوري على معظم القطاعات الاقتصادية الإيرانية إلى خلق صراع مرير بين رئيس البلاد حسن روحاني، وقادة «الحرس»، الذين اتهمهم روحاني بإلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الإيراني وباحتمال إفشال الإصلاح الاقتصادي الذي خطط للقيام به. لكن عندما حاول الرئيس تجنيد خامنئي في معركته ضد الاحتكارات والشركات التابعة للحرس الثوري، فقد وصل إلى طريق مسدود.

ومن المعلوم أن خامنئي نفسه - إلى جانب مئات الموظفين في مكتبه - يمتلكون ويديرون أموالًا سرية تقدر قيمتها بنحو 200 مليار دولار على الأقل، والتي تنافس أعمال الحرس الثوري. وربما تكون محكمة مكافحة الفساد الخاصة قادرة على التباهي بأنها حاكمت أكثر من 270 من المشتبه بهم في قضايا فساد، إلا أن هذا لا يعدو كونه نقطة في بحر عندما يتعلق الأمر بآفةٍ جعلت إيران بين صفوف أكثر دول العالم فسادًا.

وفي إجراء يعكس حجم الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد، وارتفاع معدل التضخم في البلاد إلى أرقام قياسية، أقرت الحكومة الإيرانية الخاضعة لعقوبات قاسية في 31 يوليو «تموز» خطة لحذف 4 «أصفار» من العملة الوطنية، واستبدال الريال بـ «التومان».

وقررت إيران تغيير عملتها، واعتماد التومان كعملة رئيسية في البلاد، بدلًا عن الريال، الذي سيتم إنهاء التعامل به خلال فترة تحول تدريجي تبلغ 24 شهرا، في وقت تعاني فيه البلاد من مشاكل اقتصادية في ظل العقوبات الأمريكية التي أدت إلى تراجع العملة الوطنية بشكل غير مسبوق. وقرر نظام الملالي حذف أربعة أصفار من العملة الوطنية، مع إعادة النظر في إصدار الأوراق النقدية والمسكوكات، لإعطاء إحساس وهمي للمستهلكين بأن أسعار

السلع قد انخفضت، خاصة بعد الارتفاع الجنوني في الأسعار خلال الأشهر الأخيرة. وأعلن مدير مكتب الرئاسة الإيرانية محمود واعظي في تصريح تليفزيوني أنه «تم حذف أربعة أصفار من العملة الوطنية واستبدال الريال بالتومان»، موضحًا أن البنك المركزي الإيراني سيقوم بتقديم معلومات أكثر عن الموضوع قريبًا.

ووفقا لبيانات موقع «Bonbast»، المختص في متابعة العملة الإيرانية وتقييمها، فقد تراجعت قيمة هذه العملة بنحو 200% أمام الدولار في السوق السوداء منذ بداية 2018.

وكانت وكالة «فارس» للأنباء قد كشفت في أبريل «نيسان» الماضي، عن أن اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء الإيراني كانت بصدد دراسة مقترح تغيير العملة إلى التومان. وذكرت الوكالة أن البنك المركزي بطهران سيحدد فترة تحول تدريجي قد تصل إلى 24 شهرا، بهدف سحب الأوراق القديمة واستبدالها بأوراق نقدية جديدة.

وقال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي في مؤتمر صحافي في طهران،31 يوليو «تموز»: إن «الحكومة أقرت مشروع قانون لحذف أربعة أصفار من العملة والتومان سيكون عملتنا الوطنية».

وقبل 3 أعوام من ذلك التاريخ، كان الدولار الأمريكي يساوي 37 ألف ريال إيراني، لكن العملة الإيرانية تدهورت بشكل كبير ليصبح الدولار الواحد يساوي 180 ألف ريال، قبل تغيير العملة، علما بأن سعر الصرف الرسمي هو 42 ألف ريال للدولار الواحد.

وقد سُجّل هذا التدهور الكبير في قيمة الريال من أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العام الماضي، عن انسحاب الولايات المتحدة أحاديًّا من الاتفاق النووي المبرم مع إيران في عام 2015، وإعادة فرض عقوبات قاسية على طهران.

ويعني تدهور قيمة العملة أن من لا يحمل بطاقة مصرفية، عليه أن يحمل «رزما» من الأوراق النقدية للمشتريات اليومية. وفي محاولة منهم لتسهيل التعاملات، اعتمد الإيرانيون نظامًا يقوم على حذف «أصفار» من قيمة الريال، مطلقين على هذه العملة تسمية «التومان»، إلا أن ذلك يسبب التباسًا للزوار الأجانب.

وقال المتحدث باسم الحكومة: إن هذه الخطوة «ستجعل العملة الوطنية أكثر فاعلية»، وستكون «أكثر انسجامًا مع ممارسة شائعة... الريال لا يستخدم كثيرا».

وجاء ذلك، فيما توقّع «صندوق النقد الدولي» انكماش الاقتصاد الإيراني بنسبة 6 بالمئة هذا العام، بسبب العقوبات الأمريكية المتصاعدة، وتزايد عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

أغسطس «آب»

تصاعدت حدة الأزمة الاقتصادية في إيران بشكل غير مسبوق، خلال أغسطس «آب»، حيث واجه المواطنون الإيرانيون الحصار المفروض على البلاد، في ظل تردٍّ كبير في مستوى المعيشة. وفي مطلع أغسطس «آب»، دخلت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران عامها الثاني، ففي أغسطس «آب» 2018، أعادت واشنطن فرض عقوبات اقتصادية مؤلمة على إيران والدول والكيانات المتعاملة معها، بعد 3 أشهر من إعلان انسحابها من الاتفاق النووي المبرم في 2015، بسبب رعاية إيران للإرهاب في الشرق الأوسط.

وتحت وطأة العقوبات الأمريكية، تضرب الفوضى الحكومة الإيرانية يومًا بعد يوم، ويسود البلاد رعب كبير من انهيار اقتصادي يلوح في الأفق.

وقالت صحيفة «هاندلاس بلات» الألمانية الاقتصادية في تقريرها المنشور في 3 أغسطس «آب»: «إذا أردت أن تعرف الحال التي وصلت إليها إيران، فعليك تتبع حياة الشاب ريزا»، مضيفة: «لقد فقد عمله ولم يعد يملك سكنًا، ويقضي ليلته كل يوم في سيارة بالشارع».

وحسب الإحصاءات الرسمية الإيرانية، فإن إيجارات العقارات ارتفعت بمقدار 104% مقارنة بالعام الماضي، وانفجرت أسعار الغذاء بشكل لم يعد بالإمكان السيطرة عليها، وفق ما نقلته الصحيفة.

وتضاعفت أسعار البطاطس 4 مرات، وارتفع سعر الطماطم 140% مقارنة بالعام الماضي، والسكر 119%.

وبشكل عام، ارتفع معدل التضخم من 20 إلى 40% في عام واحد. وفي الوقت نفسه، هناك ارتفاع كبير في معدل البطالة وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 6%.

وقالت د. «شيفا»، وهي طبيبة أسنان في طهران، قالت للصحيفة: «لم تعد المنتجات المستوردة متوفرة بأسعار معقولة»، موضحة: «كانت الحقن المخدرة متوفرة بـ450 ألف ريال قبل عام، الآن بات سعرها عشرة أضعاف ذلك».

ويرجع ذلك إلى انهيار العملة الإيرانية التي فقدت 60% من قيمتها أمام الدولار، ووفقا لـ «هاندلاس بلات»، فإن الوضع في المقاطعات والريف أسوأ بكثير من العاصمة.

ومضت الصحيفة قائلة: «في أماكن عدة، لم يتلق الموظفون رواتبهم منذ أشهر، ونظم عمال مثل عمال السكك الحديدية إضرابات ومظاهرات في الشوارع مؤخرا».

وفي ظل ذلك الوضع، يسود الشارع رعب كبير من الانهيار الاقتصادي الذي يلوح في الأفق، وتضرب الفوضى الحكومة، وفق الصحيفة.

ولمواجهة أزمة الغذاء، يخطط روحاني لإصدار قسائم غذائية لأول مرة منذ 31 عامًا، أي منذ انتهاء حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق، رغم تحذير خبراء الاقتصاد من التكلفة الهائلة لتلك القسائم التي ستثقل كاهل الاقتصاد.

ولا يجرؤ روحاني على تقديم التقرير السنوي للاقتصاد للبرلمان، وتلكأ أكثر من مرة، لأن النواب المتشددين يحمّلونه مسؤولية البؤس والعوز، وفق الصحيفة.

ولفتت الصحيفة إلى أن المتشددين يحاولون إحكام قبضتهم على السلطة وتحدي الغرب على حساب الشعب الإيراني الذي يعاني وضعًا اقتصاديًّا بائسًا.

وتابعت «هاندلاس بلات»: «نجحت سياسة الضغوط المتصاعدة التي اتبعتها واشنطن في إلحاق الضرر بإيران»، مضيفة: «العقوبات حققت أهدافها، وعانى الاقتصاد الإيراني من خسائر فادحة».

وفي 6 أغسطس «آب»، أقر عضو لجنة الأجور في المجلس الأعلى للمجالس العمالية في إيران فرامرز توفيقي بغلاء نفقات المعيشة لنحو 100% على مدار 4 أشهر مضت.

وأضاف توفيقي عضو المجلس العمالي الإيراني «رسمي» في تصريحات لوكالة أنباء إيلنا العمالية: إن نفقات الأسرة الواحدة تجاوزت 7 ملايين و500 ألف تومان إيراني «1 دولار أمريكي= 4200 تومان إيراني طبقا للسعر الحكومي.

وأوضح المسؤول الإيراني، أن تلك النفقات تقدر زيادتها بنحو 100% مقارنة بالفترة نفسها قبل عام واحد، لافتًا إلى أن أجر العامل الإيراني لم يعد يكفي متطلباته الأساسية في الوقت الراهن بسبب ارتفاع أسعار أغلب السلع الضرورية ضمن السلة الغذائية.

وحسب بيانات رسمية حديثة من إعداد مركز الإحصاء الإيراني الحكومي، زادت قيمة نحو 13 سلعة أساسية لأكثر من الضعفين، تصدرها في المقدمة الخبز والأرز والمكرونة والبقوليات على الترتيب.

وشملت موجة الغلاء هذه أسعار البطاطس والخضراوات والفاكهة واللحوم الحمراء والبيضاء «الأسماك والدجاج» والبيض والألبان وزيوت الطعام والسكر الأبيض والدقيق.

وتجاوز مؤشر التضخم السلعي في إيران حاجز 40%، وهي النسبة الأسوأ له على مدار ربع قرن مضى وسط توقعات سلبية إزاء تضاؤل حجم الاقتصاد إلى سالب 6%، بحسب تقديرات البنك الدولي مؤخرًا.

من جهة أخرى، وعشية تحذير وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو للحلفاء الآسيويين بشأن شراء النفط الإيراني في ظل الحظر المفروض على مبيعات النفط الإيراني، كشفت دراسة أجرتها صحيفة «نيويورك تايمز» ونشرتها في 4 أغسطس «آب»، عن أن الصين ودولا أخرى تتلقى شحنات نفطية من عدد أكبر من الناقلات الإيرانية مما كان معروفًا في السابق بما يتحدى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على استيراد النفط الإيراني.

ورصدت الدراسة حركة أكثر من 70 ناقلة نفط إيرانية منذ تشديد العقوبات الأميركية، وسحب الإعفاءات من مبيعات النفط الإيراني في 2 مايو (أيار) الماضي. وأشارت الدراسة أن 12 صهريجًا إيرانيًّا سلمت شحناتها إلى الصين ومناطق أخرى شرق البحر المتوسط، فيما أشار محللون إلى أن حجم الشحنات أكبر مما كان معروفًا علنًا. واعتمدت الصحيفة الأميركية على بيانات من مصادر مثل «مارين ترافيك» وخدمة «ريفينيتيف» وهي خدمات تتبع السفن، وصور للأقمار الصناعية، وتحليلات من خبراء الشحن والطاقة.

وأظهرت صور نشرتها الصحيفة ناقلات نفط إيرانية وهي ترسو بانتظام في المرافئ الصينية. وتظهر صور الأقمار الصناعية وبيانات موقع ناقلات النفط وهي قابعة في الموانئ الصينية لعدة ساعات وأحيانا لعدة أيام.

وأكد الخبير نعوم ريدان المحلل في كليبر داتا التي تتعقب شحنات النفط الخام العالمية أن العقوبات الأميركية لم تمنع إيران من نقل النفط إلى البحر المتوسط وإلى آسيا. ووفقا لريد إنسون الخبير الاقتصادي في الطاقة في شركة «كيبلر» وهي شركة تتعقب السلع وسفن الشحن المنقولة بحرًا، فإن السفن في الموانئ الإيرانية قامت بتحميل 500 ألف برميل يوميا. وأضاف إنستون أنه منذ يونيو (حزيران) الماضي، قامت ثلاث سفن إيرانية بنقل خام الحديد من إيران إلى الصين وهو ما يشكل أيضا انتهاكا للعقوبات الأميركية.

من جهته، أوضح توم كينسون، المحلل بشركة «إف جي آي» وهي شركة استشارية في مجال الطاقة، أن الناقلات الإيرانية تتبع نظام تعرف خاصًّا بها؛ مما يجعل من الصعب تعقبها، وهو أسلوب شائع بين المهربين والسفن التي تحمل سلعًا مهربة؛ مثل السيارات إلى كوريا الشمالية في انتهاك لعقوبات الأمم المتحدة وقد توقفت عدة ناقلات نفط إيرانية عن الإبلاغ عن مواقعها بعد عبورها قناة السويس؛ لكن بيانات الشحن تشير إلى أنها قامت بتفريغ حمولتها في شرق البحر المتوسط، وقال محللون إن الوجهات قد تشمل كلًّا من سوريا وتركيا.

ورغم جهود إدارة ترامب في تكثيف تطبيق العقوبات طهران، فإن الصين لا تزال تعد أكبر مستورد للنفط الإيراني. وبناء على تلك الدارسة، يشير المحللون إلى أن استمرار تدفق النفط الإيراني يؤكد الصعوبة التي واجهتها إدارة ترامب في استخدام العقوبات لجعل صادرات النفط الإيراني عند مستوى الصفر، خاصة مع الخلاف مع الحلفاء والشركاء بشأن التعامل مع إيران وبعد انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة أوباما عام 2015 مع الصين وروسيا وثلاثة من الحلفاء الأوروبيين بهدف تقييد قدرة إيران على المضي قدما في برنامجها النووي، فإن الدول الموقعة على الاتفاق عارضت قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من الصفقة وفرض العقوبات.

وقال ريتشارد نيبو، الباحث بجامعة كولومبيا: «لا يمكن توجيه هذا النوع من التهديد إذا لم تتمكن من تنفيذه وما يحدث من استمرار لشحنات النفط الإيراني يدل على وجود قيود على قوة الولايات المتحدة لأن الصين وغيرها من الدول على استعداد للقول: لا... لن نتبع القرارات الأمريكية». وأضاف الباحث بجامعة كولومبيا أنه لتشديد الخناق على الصين ستحتاج إدارة ترامب إلى معاقبة بنك الشعب الصيني أو البنوك الصينية الأخرى التي تتعامل

مع البنك المركزي الإيراني، ويمكن للولايات المتحدة أيضا تعقب شركة الطاقة العملاقة سينوبك التي تستورد النفط من إيران لفرض عقوبات على البنوك أو شركة سينوبك؛ مما سيكون له عواقب بعيدة المدى على التجارة العالمية وعلى تعميق الفجوة بين واشنطن وبكين في وقت تدور حرب تجارية مريرة بين البلدين وخلافات حول قضايا الأمن العالمي.

وفي 8 أغسطس «آب»، كشفت المعارضة الإيرانية في الخارج، عن اختفاء 14 مليار دولار من العملة الصعبة في إيران. وذكرت مصادر المعارضة لقناة «الحرة» أن عددًا من العوامل ساهمت في الكشف عن «عصابات اللص الذي يحكم البلاد»، متمثلة بـ «تفاقم غضب الشعب الإيراني» و»عدم الرضا العام في جميع أنحاء البلاد من الملالي الحاكمين أدى إلى زيادة الانقسام والفجوة في قمة حكم الملالي».

واضطر بعض نواب مجلس شورى النظام الإيراني، للاعتراف باختفاء 14 مليار دولار من العملة الصعبة التي خصصتها الحكومة لتوفير السلع المعيشية المطلوبة للشعب .

وقال نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى الإيراني، محمد رضا بور إبراهيمي داوراني: «ينص قانون مجلس شوري الملالي في لائحة ميزانية 2014 على أن الحكومة مخولة بإنفاق 14 مليار دولار بأي شكل من الأشكال على تخصيص السلع الأساسية وتوفيرها، وحتى الآن لم يعلم نواب المجلس أين أُنفقت هذه العملة الصعبة، لأنه لو كانت قد أُنفقت في مكانها لما شهدنا ارتفاعًا في أسعار السلع الأساسية»، وفقا لما نقله الموقع.

وذكر الموقع على لسان نائب في مجلس الشورى أن «المتقاعدين عام 2018 لم يتلقوا بعد مكافآت التقاعد الخاصة بهم ، مع العلم أن قيمة مستحقاتهم وصلت إلى أقل من واحد على ثلاثين مما كانت عليه العام السابق».

وأضاف النائب أنه «حتى الآن لم يتم توزيع أي سلع رخيصة الثمن، بما في ذلك اللحوم أو السكر في أرياف البلاد؛ وهي من الخطوات الأساسية لمتابعة الـ 14 مليار دولار ومعرفة من الذي استولى عليها؛ وعلى الحكومة أن تعلن لمن صُرف هذا المبلغ».

وكان من المتوقع استيراد سلع أساسية وعرضها على المستهلكين ، إلا أن وجود بعض القضايا ومن بينها قضية التربح الريعي دفعت الحكومة إلى إلغاء هذه العملة واستيراد السلع بعملة مقومة تبلغ حوالى 9000 تومان.

وذكر مركز الإحصاء الإيراني، في تقرير له صدر 12 أغسطس «آب»، أن نحو مليوني شخص خرجوا من سوق العمل في إيران بسبب الأزمة الاقتصادية. ووفقا للتقرير، فإن عدد العاطلين عن العمل قد بلغ في إيران حاليًّا إلى 3.3 مليون حيث إن المليونين شخص الذين فقدوا أعمالهم كان أغلبهم من بين أصحاب العقود المؤقتة.

وأشار المركز إلى أن العوامل الأخرى في زيادة البطالة، هي انخفاض الأجور، فضلًا عن لجوء الشركات إلى تقليص عدد الأيدي العاملة بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة.

بينما قدر نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية، حسين سلاحوارزي، أن معدل البطالة سيرتفع من 12% إلى 1% بسبب الأزمة الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال وانسحاب المستثمرين من البلاد. وتحدثت وسائل الإعلام الإيرانية عن انتشار «تسونامي البطالة» في مختلف المحافظات الإيرانية، وربطت ذلك بالعقوبات الأمريكية والفساد المستشري في أجهزة الدولة، بالإضافة إلى قيام النظام الإيراني بإنفاق ثروات البلاد على الحروب والتدخلات الخارجية، وفي أبريل الماضي، أعلن مركز الإحصاء الإيراني أن 38% من خريجي الجامعات في البلاد عاطلين عن العمل.

وقال محللون: إن هذا العدد أقل من ما هو موجود على أرض الواقع بالنظر إلى عمق أزمة البطالة في إيران ومأزق الحكومة بهذا الشأن.

وفي 21 أغسطس «آب»، رفع الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إلى البرلمان الإيراني، مشروع قانون يتضمن حذف 4 أصفار من عملة إيران التي تواجه عقوبات أمريكية، بحسب ما نقلته «أسوشيتد برس» عن وكالات إيرانية.

وجاءت هذه الخطوة، بعدما وافقت الحكومة الإيرانية في مطلع أغسطس «آب» على حذف 4 أصفار من الريال وتغيير العملة الإيرانية من الريال إلى التومان، ووفقا للمسؤولين الإيرانيين فإن هذه الخطوة ستجعل من العملة الإيرانية «أكثر فعالية».

وهوى الريال الإيراني بنحو ملحوظ في ظل العقوبات الأمريكية الشديدة المفروضة على طهران، حيث تسعى واشنطن لإيصال صادرات إيران النفطية إلى الصفر، بهدف دفعها لإعادة التفاوض من جديد على الاتفاق النووي الذي كانت قد وقعته مع السداسية في 2015.

وللمقارنة، فقد تراجع سعر صرف العملة الإيرانية مقابل الدولار من 32 ألف ريال كانت قد سجلتها في منتصف 2015، ليتم تداولها الآن عند 117 ألف ريال، وفقا لبيانات موقع

bonbast المعني بمتابعة العملة الإيرانية في السوق السوداء (الموازية). واستهدف القرار فى المقام الأول عدة محاور، فى مقدمتها مواجهة التضخم فى محاولة من حكومة روحانى لخفض الأسعار، كما هدف أيضًا للحفاظ على العملة الإيرانية وإنعاش قيمتها ومواجهة الانهيار الاقتصادى، فضلا عن تسهيل أدوات المدفوعات النقدية في التعاملات المحلية وتحديثها، فبسبب كثرة «الأصفار» فى العملة الإيرانية، من الممكن أن يدفع المواطن الإيرانى الملايين من الريالات خلال عملية شراء واحدة لبعض السلع الغذائية البسيطة. ومع وجود اختناق اقتصادى جراء العقوبات الأمريكية المشددة على إيران، قد لا يكون للقرار أثرٌ ملموس على الاقتصاد، وقد يكون طفيفًا طالما لم يوازٍ هذا القرار إصلاحات جذرية للهيكل الاقتصادي والمصرفى، أما الأثر الإيجابى الذى قد يعود عليه بحسب مراقبين هو الأثر النفسي على الإيرانيين، الذين لم يعودوا بعد الآن مجبرين على استخدام مصطلحات «الملايين من الريالات» من خلال إسقاط الأصفار من الأوراق النقدية فى تعاملاتهم اليومية، وهو ما سيمنحهم إحساسًا بارتفاع قيمة عملتهم.

وذكر محللون وخبراء اقتصاد أن مثل هذا الإجراء ليس بجديد في إيران، فقد تم طرحه مرتين في أعقاب تدهور قيمة الريال الإيراني خلال الفترة الثانية من رئاسة هاشمي رفسنجاني، وفي الفترة الثانية أيضا من رئاسة محمود أحمدي نجاد.

وتستخدم سياسة «حذف الأصفار» من العملة الوطنية عادة في البلدان التي تعاني باستمرار من زيادة في السيولة وارتفاع في معدلات التضخم، ومن أمثلة ذلك البرازيل ويوغوسلافيا سابقا والأرجنتين وأوكرانيا وبوليفيا وتركيا وأذربيجان، وفي بعض الأحيان، يتم تغيير اسم العملة أيضا بعد عملية إزالة الأصفار.

ولكن السؤال المهم هنا، هو: إذا تم تنفيذ هذا الاقتراح بشكل عملي، وتم حذف أربعة أصفار من العملة الإيرانية، هل سيؤدي ذلك لحل المعضلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني مثل التضخم والغلاء والبطالة وتدني مستويات الإنتاج؟ وهل تكفي مسألة إزالة الأصفار من العملة الإيرانية فقط لحل المعضلات الاقتصادية التي تعاني منها الشعوب الإيرانية بشدة؟

والحقيقة أن حذف الأصفار من العملة الإيرانية سيؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق على طباعة الأوراق المالية، وإعادة استخدام العملات المعدنية، والحفاظ على فاعلية العملة

وتسهيل التعاملات النقدية المحلية. إلا أن هذا القرار يهدف حقيقة لخلق تأثيرات نفسية زائفة بخصوص العملية الإيرانية المنهارة توهم بأنها صارت أكثر قوة، وذلك لأن عملية حذف الأصفار لا تضيف حقيقة إلى قوة العملة، ما لم توازِها إجراءات وإصلاحات اقتصادية تدعم العملة المحلية مثل جذب استثمارات أجنبية، وتوفير مصادر لتدفق العملات الأجنبية.

وبموجب العقوبات، لا يبدو أن النظام الإيراني يستطيع، حتى إن رغب في ذلك، إجراء إصلاحات اقتصادية. ووفقًا لتقديرات مركز أبحاث المجلس، بموجب العقوبات الحالية، فإن اقتصاد البلاد لن ينمو في العام الجاري، بل وسينخفض أيضًا بنسبة 1.5٪ تقريبًا، فكيف ستؤدي عملية إزالة الأصفار من الريال إلى حل هذه المشكلة؟

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن مجرد حذف الأصفار من العملة الإيرانية، وتغيير اسمها حتى،، لن يداوي أي علة أو مرض يعاني منه الاقتصاد الإيراني، والتغيير الوحيد الذي سيحدثه هذا العمل هو تغيير استعراضي وصوري، ما لم يتزامن مع تغييرات هيكلية في الاقتصاد الإيراني المريض. وعلى ما يبدو، فإن إزالة الأصفار من العملة الإيرانية ليس سوى دعاية سياسية لتوليد دفعة نفسية بين الناس أكثر من تقديم العلاج الحقيقي للمعضلة ذاتها.

ويجب التأكيد على أن إزالة الأصفار من العملة الإيرانية ليس سوى عمل رمزي وصوري، وسيحقق نتائج مرجوة منه فقط في حالة تزامن ذلك مع سلسلة من الإصلاحات القانونية والمالية والاقتصادية التي اتبعتها تركيا في هذا المجال. ومن هنا، فإن إزالة الأصفار من العملة الإيرانية لن يترك أي أثر إيجابي على الاقتصاد الإيراني، بل سيزيد من يأس الشعب الإيراني وخيبة أمله.

وإن المقترح الإيراني بحذف الأصفار ما هو إلا محاولة يائسة للتأقلم مع التضخم المنفلت الذي تعيشه البلاد. وهذه المحاولة اليائسة التي تأتي بعد أن فشلت طهران في القضاء على نسب التضخم المرتفعة التي تجاوزت 30%، إذ أصبحت أزمة التضخم أكبر من قدرة البلاد على حلها.

ناهيك عن أن حذف الأصفار سيدخل المنظومة الاقتصادية كاملة في إيران في فوضى وأزمة، «إذ ستكون السوق ساحة للتجار والتحكم في الأسعار»، كما يتحدث العديد من الخبراء الاقتصاديين.

ومع العزلة الاقتصادية التي تعيشها إيران بفعل العقوبات، فلن يحدث حذف الأصفار فارقًا في الوضع الاقتصادي للبلاد.

وتوقعت جهات دولية خلال أغسطس «آب»، أن ينكمش الاقتصاد الإيراني هذا العام بأسرع وتيرة منذ الحرب مع العراق في الثمانينيات، بسبب التأثير «الباعث على الشلل» للعقوبات الأمريكية المشددة، وفقا لحسابات تستند إلى توقعات إقليمية صادرة عن صندوق النقد الدولي في 24 أغسطس «آب».

وأشار تحليل نشرته صحيفة «فاينانشيال تايمز» لمراجعة تقرير للصندوق، إلى أنه يتوقع أن ينكمش اقتصاد إيران بنحو 9.3% هذا العام.

وسيكون الانكماش بهذا الحجم هو الأكبر الذي تشهده إيران منذ عام 1988، وهو العام الأخير من صراع شرس استمر ثماني سنوات مع العراق تحت رئاسة صدام حسين الذي أودى بحياة نصف مليون إيراني.

انخفاض بهذا الحجم من شأنه أن يتجاوز تقديرات معظم المتنبئين باتجاهات نمو القطاع الخاص، حيث إن التقديرات التي قامت بجمعها وتحليلها مؤسسة فوكاس إيكونوميكس FocusEconomics تشير إلى انكماش بنسبة 5.9 في المائة في العام المالي المنتهي في آذار (مارس) 2020.

وقال جون سفاكياناكيس، كبير الاقتصاديين في مكتب مركز الخليج للبحوث في الرياض: «نعلم أن الانكماش لا يستهان به، لكن 9 في المئة بالنسبة إليَّ تبدو رقمًا مهولًا. لم أر ذلك منذ سنوات كثيرة بالنسبة إلى اقتصاد قائم على النفط».

قال حسن حكيميان، مدير معهد لندن للشرق الأوسط ورئيس الرابطة الاقتصادية الإيرانية الدولية: «كنت أعتقد أن 8-9 في المئة ليست بعيدة عن الوضع الحقيقي. القضية الأكثر إلحاحًا هي ما إذا كان من المحتمل أن يستمر ذلك أم أنه مجرد لمحة».

ويخشى تشارلز روبرتسون، كبير الاقتصاديين في شركة رينيسانس كابيتال الاستشارية التي تركز أعمالها على الأسواق الناشئة، من أن التوقعات السابقة لصندوق النقد الدولي بتقلص بنسبة 6 في المائة في معدل نمو اقتصاد إيران: «قد يتبين أنها متفائلة فوق الحد».

وأضاف روبرتسون أن: «بيانات الناتج المحلي الإجمالي ستكون أليمة في إيران هذا العام». عندما خفضت العقوبات صادرات النفط بأكثر من 40 في المائة عام 2012، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.6 في المائة، لذلك يجب أن نتوقع حدوث ضربة كبيرة عام 2019 أيضا.

وأضاف حكيميان أنه حتى لو كان الانكماش هو 6 في المئة فقط، فإن «ما يتم التغاضي عنه في كثير من الأحيان» هو أنه قبل انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة أثناء رئاسة أوباما، والاتفاقية النووية الموقعة مع إيران عام 2015، كانت توقعات النمو المسبق لإيران عند 4 في المائة، ومن ثم فإن مدى الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي سيتجاوز في الواقع 10 في المائة. هذا يعني القضاء على أكثر من 40 مليار دولار» من إجمالي الاحتياطي النقدي الإيراني.

أيًّا كان النطاق النهائي لركود هذا العام، فإن تشديد العقوبات هو آخر ضربة لبلد يضم 83 مليون شخص على دراية تامة بالتراجع الاقتصادي.

وقال سفاكياناكيس: «في الثمانينيات شهدوا ثمانية أعوام من الجحيم. كان على إيران تحويل اقتصادها بالكامل إلى المجهود الحربي. وحاولوا التعافي في تسعينيات القرن الماضي فكان أداؤهم أفضل قليلًا، لكن منذ عام 2000 تفككوا. إنها قصة حزينة. إنهم ينتقلون من سيئ إلى أسوأ».

وعطلت سياسة نظام الملالي الإيراني تماما اي إمكانية النمو، خصوصا في العقد الأول من القرن الحالي، حين تمتعت جميع البلدان المصدرة للنفط بأداء جيد، عدا إيران فهي لم تستطع اغتنام الفرصة» حسبما أضاف.

حكيميان، وهو أيضا معيد في الاقتصاد في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن، قال: «في الستينيات والسبعينيات، أي في فترة ما قبل الثورة كانت نسبة النمو 9 في المئة بالمعدلات الحقيقية، وهي النسبة نفسها التي حققتها الصين خلال فترة نموها. وكان حجم اقتصاد إيران ومعدل النمو الاقتصادي السنوي فيها أكبر مما هو عليه الوضع في كوريا الجنوبية.

أما بالنسبة إلى الحاضر، فقد قال سفاكياناكيس إنه على الرغم أن معدل التضخم الرسمي هو 48 في المئة، إلا أن «الإيرانيين سيقولون لك إنه نحو 80 في المئة»، كما أن معدل البطالة هو 25 في المئة على الأقل، وليس نسبة 12 في المئة التي يذكرها المصرف المركزي الإيراني، جزافًا.

إضافة إلى ذلك، فإن سعر صرف الدولار الواحد في السوق السوداء هو نحو 117 ألف ريال، وهو سعر أعلى كثيرًا إذ يبلغ نحو ثلاثة أضعاف السعر الرسمي البالغ 42 ألف ريال، ما يزيد تكلفة السلع المستوردة التي تستطيع طهران استيرادها.

وقال حكيميان: «إن تجربة الإيرانيين العاديين مؤلمة. هناك تقارير متزايدة تفيد بحالات النقص في الأدوية، وتصل زيادات أسعار المواد الغذائية إلى 75 في المائة، على الرغم من أنها معفاة من العقوبات. هذا الأمر صعب مع الأنظمة المصرفية الدولية».

وتعمل العقوبات على شكل عقاب جماعي، إذ ليس هناك شك أن الألم الذي يعانيه الشخص الإيراني العادي ألم هائل، كما أنه وقع خلال فترة زمنية قصيرة للغاية. على الأرجح يشعر الإيرانيون أنهم يحملون شهادة دكتوراه في العقوبات الاقتصادية، إلا أن وقع العقوبات هذه المرة جاءهم بغتة على الأرجح.

لا تزال مستويات التصدير أدنى بكثير، ربما بنحو نصف مليون برميل يوميًّا، في الوقت الذي يعترك فيه البلد من أجل العثور على مشترين وسط العقوبات.

وإن الضرر الذي أصاب الاقتصاد خلال أغسطس «آب» بات على نطاق واسع، حيث إن من المرجح أن يتراجع الاستهلاك الخاص بنسبة 2.8 في المئة في السنة المالية 2019-20، وفقا لتوقعات وكالة فوكاس إيكونوميكس Focus Economics.

ومن المتوقع أن يتراجع الاستهلاك الحكومي بنسبة 1.8 في المئة، في حين أن من المتوقع أن يتراجع الاستثمار الثابت بنسبة 8.1 في المائة، وحيث ستتراجع الواردات والصادرات بأكثر من الخمس.

وإن فقدان الثقة العامة في إيران، يجعل من الصعب القيام بالأعمال مع بقية دول العالم.

سبتمبر «أيلول»

أدت سياسة الإدارة الأمريكية القائمة على ممارسة «أقصى الضغوط» على إيران، من خلال فرض عقوبات واسعة النطاق عليها، خلال سبتمبر «أيلول»، إلى انخفاض إيرادات البلاد النفطية انخفاضًا شديدًا ودفعت باقتصادها إلى الركود وخفضت قيمة عملتها الوطنية.

ورغم ذلك، استمرت إيران في غيّها، متحدية في وجه الجهود الأمريكية لإرغامها على قبول فرض قيود أكثر تشددًا على برنامجها النووي وتقليص دعمها لحروب بالوكالة في الشرق الأوسط.

ويقال مسؤولون ورجال أعمال ومحللون إيرانيون: إن إيران ما زالت «تقف على قدميها» بفضل زيادة صادراتها من السلع غير النفطية وزيادة الإيرادات الضريبية، لكن أهم وسائلها تتمثل في اللجوء إلى صفقات المقايضة والتهريب وبعض الصفقات السرية.

ويكشف هؤلاء عن أن حكام إيران أنشأوا شبكة من التجار والشركات ومكاتب الصرافة ومحصلي الأموال في دول أخرى، من أجل الالتفاف على العقوبات الأمريكية المصرفية والمالية.

وقال علي واعظ، مدير مشروع إيران في مجموعة الأزمات الدولية، إن إيران صاحبة خبرة كبيرة في العيش تحت الضغط الاقتصادي، وفي السنوات القليلة الماضية نمت الصادرات غير النفطية بشكل كبير وكذلك التجارة مع الدول المجاورة مثل العراق وأفغانستان. كما يمكن لإيران أن تهرب النفط وتحقق بعض الإيرادات».

ومنذ العام الماضي انخفضت صادرات النفط الخام الإيرانية بأكثر من 80% مقارنة مع عام 2012 عندما هبطت الصادرات لأقل من 1.3 مليون برميل يوميًّا من حوالى 2.5 مليون برميل في اليوم.

ورغم إعفاء الغذاء والدواء من العقوبات، فإن عدم القدرة على التعامل من خلال النظام المالي العالمي تسبب في أزمة إنسانية بنقص الأدوية المتخصصة.

من ناحيته، توقع «صندوق النقد الدولي» أن ينكمش الاقتصاد الإيراني في الأشهر المتبقية من عام 2019 بنسبة 3.6% بسبب انخفاض الإيرادات النفطية. كما توقع البنك الدولي أن يقفز التضخم إلى 31.2% في 2019-2020 من 23.8% في 2018-2019 ومن 9.6% في العام الذي سبقه.

وأدى الانخفاض الحاد في قيمة العملة الإيرانية وصعوبة سداد قيمة احتياجات استيرادية عاجلة، إلى ارتفاعات كبيرة في أسعار الخبز والأرز وغيرها من المواد الغذائية الأساسية.

وفي تقرير من داخل إيران، نشرته وكالة «رويترز»، قال المدرس المتقاعد علي كمالي (63 عاما) وهو من سكان طهران «من السهل على المسؤولين الحديث عن مقاومة الضغط الأمريكي. فليس عليهم أن يقلقوا على الإيجار أو أسعار السلع المتزايدة. الأسعار ترتفع كل يوم».

وقال تشاك فراياليتش، الزميل بمركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية، في التقرير نفسه، «إن إيران ليس لها مصادر أخرى كثيرة من الدخل بخلاف النفط، ولذا فإن اقتصادها في حالة اختلال، فلديهم احتياطيات كبيرة للميزانية لاجتياز الأشهر القليلة المقبلة. لكن الوضع لا يمكن استمراره».

وأحدثت حملة «الضغط الأقصى» الأمريكية تأثيرًا مدمرًا على الاقتصاد الإيراني، وسبّبت اضطرابًا في أسواق البلاد، وكان لهذه العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم لها تأثير عميق، إذ إن كل مقياس تقريبًا يُظهر أن الاقتصاد الإيراني يتعثر. فالعقوبات التي تستهدف صادرات إيران النفطية تجرّد النظام من بلايين الدولارات من الإيرادات التي كان سينفقها «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» على دعم «حزب الله» والجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، يكافح الشعب الإيراني في ظل ارتفاع الأسعار، ويعيش تحت حكم ظل نظام يركّز على تصدير الإرهاب بدلا من تخفيف المصاعب في الداخل. لقد وصل معدل التضخم إلى 48٪، على الرغم من ارتفاع أسعار الخضراوات واللحوم أكثر من 100٪ في العام الماضي.

وفي 21 سبتمبر «أيلول»، أعلنت الولايات المتحدة عن فرض عقوبات جديدة على طهران، من خلال استهداف البنك المركزي الإيراني، وذلك في أعقاب الهجوم غير المسبوق الذي شنته طهران على منشأتين نفطيتين تابعتين لشركة أرامكو السعودية.

وقالت وزارة الخزانة الأمريكية، في بيان، إن «هجوم إيران على السعودية غير مقبول ومتهور، معلنة في ذات الوقت عن عقوبات جديدة تستهدف تجفيف مصادر تمويل أذرع النظام الإيراني في المنطقة، وهي ميليشيات الحرس الثوري، وفيلق القدس، وحزب الله، والحوثيون، في الوقت الذي تشهد فيه صادرات النفط الإيرانية تراجعًا غير مسبوق خلال الأشهر الأخيرة».

وأشار الرئيس الأمريكي ترامب، إلى أن عقوبات الضغط التي فرضتها واشنطن على طهران منذ مايو (أيار) الماضي، فور انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، وخاصة تلك الأخيرة على البنك المركزي الإيراني، وهو آخر مصدر أموال لطهران، أوصلها إلى مرحلة الإفلاس، وقال: «إيران أفلست تقريبًا، ووضعها الاقتصادي صعب جدًّا».

واستهدفت العقوبات الجديدة عدة مؤسسات إيرانية كبرى، منها البنك المركزي الإيراني، الذي كان يخضع بالفعل لعقوبات أمريكية أخرى من قبل، وصندوق التنمية الوطني الإيراني، وهو صندوق الثروة السيادية للبلاد، وشركة إيرانية يقول مسؤولون أمريكيون: إنها تستخدم لإخفاء التحويلات المالية لمشتريات «الحرس الثوري».

هذه الحملة بدأت تظهر نتائجها على أرض الواقع، وجاء ذلك باعتراف صريح لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في تصريحات أدلى بها فور وصوله مدينة نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال: إن «هذا أمر خطير وغير مقبول هذه محاولة لمنع حصول الشعب الإيراني على الغذاء والدواء».

وقال جيسون تورفي، وجيمس سوانستون، وهما خبيرا اقتصاد من شركة كابيتال إيكونوميكس: إن من شأن العقوبات الأخيرة أن تنتج انهيارًا في الاقتصاد الإيراني، وأن تتسبب في ارتفاع في أسعار النفط»، وما يليه من ارتفاع أسعار السلع الغذائية أكثر فأكثر، ما سينتج عنه كارثة بالنسبة إلى الشعب الإيراني. وفي هذا الصدد، أظهرت بيانات صادرة خلال سبتمبر «أيلول» عن لجنة الأجور بالمجلس الأعلى للمجالس العمالية الإيرانية، أن قدرة شراء المستهلك

الإيراني العادي تدنت لنحو 90 % خلال 6 أشهر فقط. وتعليقا على هذه الأرقام الرسمية، اعترف رئيس لجنة الأجور «فرامرز توفيقي» بأن «هذا الأمر لا يمكن التغلب عليه حتى باللجوء إلى المعجزة، بحيث لم يعد مقدورًا تعويض هذا الانخفاض الكبير في القدرة الشرائية، والآخذ في الزيادة اطراديًّا بشكل أسبوعي»، وفقا لوكالة أنباء إيلنا العمالية.

وعلى ذلك، تحولت السلة الغذائية للأسر الإيرانية (تكفي من 3 إلى 4 أفراد) إلى معضلة حقيقية بعد أن بلغت قيمتها نحو 7.5 مليون تومان إيراني (1 دولار أمريكي= 4200 تومان طبقًا لسعر الصرف الحكومي)؛ فيما لا يتجاوز إجمالي الأجر الشهري للعامل الإيراني 2 مليون تومان.

أما بالنسبة إلى المتقاعدين الإيرانيين الذي يتقاضون شهريًّا رواتب تقل كثيرًا عن 2 مليون تومان إيراني، فإن الأمر أكثر صعوبة، حيث لا يكاد معاش التقاعد يكفي هؤلاء لتغطية تكاليف المعيشة 10 أيام من الشهر، ثم ينفد، في حين توقف العديد من الوحدات الصناعية والتجارية عن دفع أجور لموظفيها خلال الأشهر الماضية تأثرًا بالكساد في الأسواق المحلية.

وذكرت تقارير صدرت خلال فترة التقرير، أن أعداد العمال والموظفين الإيرانيين الذين لم يتقاضوا أجورهم الشهرية منذ فترة ليست بالقليلة، تقدر بنحو 130 ألفا و400 شخص يعملون لدى 1193 مؤسسة في عموم أقاليم البلاد (31 محافظة إيرانية). ونتيجة لذلك، تعرض اقتصاد إيران لضغوط حتى من دون نزاع عسكري، حيث قال مايك بومبيو: إن «العقوبات ستؤدي إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي لإيران بنسبة 12 أو 14% هذا العام، وهذا سيقلل من قدرة الإيرانيين على شراء الأشياء التي يحتاجون إليها، من معدات ومواد لإثارة الرعب في جميع أنحاء العالم».

من جهته، أكد المستشار والباحث في العلاقات الدولية سالم اليامي، أن العقوبات المشددة الجديدة ستُدخل النظام الإيراني واقتصاده في دائرة الانهيار، مشيرًا إلى أن تلك العقوبات تُعتبر بداية مرحلة تصعيدية من قِبل الإدارة الأمريكية وربما تشمل أشخاصًا وجهاتٍ معينة في الداخل الإيراني، إضافة إلى أموال وتصدير نفط، وقد تتدرج في المستقبل إلى أنواع أخرى من العقوبات. وكانت وكالة الطاقة الدولية، أعلنت في إحصاءات حديثة، عن أن صادرات إيران من النفط تراجعت بمعدل 170 ألف برميل يوميًّا على أساس شهري إلى 200 ألف برميل يوميًّا،

موضحة أن إنتاج إيران من النفط انخفض 40 ألف برميل يوميًّا في سبتمبر «أيلول» إلى أدنى مستوى له في 30 عامًا.

وأظهرت أرقام حديثة تراجع مؤشرات قطاعات اقتصادية مهمة داخل إيران، تأثرًا بزيادة بالكساد العام وتفاقم معدلات التضخم التي ضربت الأسواق المحلية في البلاد.

وقال رئيس اللجنة البرلمانية لحماية الإنتاج الوطني الإيراني، حميد رضا فولادجر، إن 75% من المعامل الإنتاجية الصغيرة باتت متوقفة أو شبه متوقفة عن العمل. وأوضح فولادجر حسب صحيفة «شهروند» الناطقة بالفارسية، في 18 سبتمبر «أيلول»، أن حوالى 50% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تمر بحالة ركود أو شبه راكدة، وأن الوحدات العاملة بكامل طاقتها الاسمية تقل عن 30% من إجمالي الشركات، أي أن ثلث الشركات الإيرانية فقط في حالة ازدهار والثلثين الآخرين إما مغلقان أو شبه مغلقين أو في حالة ركود تام.

من ناحية أخرى، قال سكرتير جمعية مصنعي السيارات الإيرانية إن «إنتاج السيارات في إيران انخفض بنسبة 22% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بسبب الصعوبات في مجال تأمين السيولة. وتوجد في الوقت الحاضر في المصانع حوالى 140 إلى 150 ألف سيارة غير مكتملة بسبب النقص في قطع الغيار، كما أن المصانع لم تدفع ديونها للشركات المصنعة للقطع». وأكد الدكتور صادق زيبا كلام، الناشط السياسي والأستاذ الجامعي الإيراني البارز، في مقابلة مع صحيفة «آرمان» الناطقة بالفارسية، أن الوضع في المجتمع الإيراني متأزم، مؤكدا «فقدان الأمل في أن يواجه جيل الشباب في إيران مستقبلًا مزدهرًا».

وأضاف زيبا كلام، أنه خلال العامين الأخيرين تم سحب ما بين 30 إلى 40 مليار دولار من الأموال من قبل الإيرانيين ذوي المكانة المالية الجيدة، ونقلت هذه الأموال إلى الخارج بهدف الاستثمار أو تم إيداعها في البنوك الأجنبية، واصفًا هذا الوضع بـ«الكارثي»، لأن هذه الأموال تعادل عائدات النفط في إيران لمدة عام في الوضع الطبيعي وليس في ظروف العقوبات، ومعتبرًا أن هذه الأموال كان يجب استثمارها في الصناعة والزراعة والنقل والسياحة وما إلى ذلك، الأمر الذي كان من شأنه أن يخلق الرخاء الاقتصادي وخلق فرص للعمل.

وقال زيبا كلام، وهو قريب من الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني والرئيس الحالي حسن روحاني ومعروف بنقده الحاد للشعارات المعادية للولايات المتحدة ودول الجوار الإيراني:

«لسوء الحظ، كل يوم يحدث شيء ما يزيد من القلق والخوف، حيث نرى يومًا ما قضية ناقلات النفط ويومًا آخر قضية جديدة أخرى، فإن هذه القضايا تسبب القلق والشك لدى الناس وللأسف الشديد تزرع حالة من الإحباط وعدم اليقين والتوتر النفسي والاقتصادي على حد سواء، وليس هناك من هو على استعداد للاستثمار في إيران».

وفي سياق الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد، أعلنت اللجنة الخاصة بدعم الإنتاج الوطني في البرلمان الإيراني أن 75% على الأقل من الوحدات الإنتاجية الصغيرة أنهت أنشطتها تماما و»أغلقت أبوابها»، في حين اضطرت الوحدات المتوسطة منها إلى تعليق عملها سواء بشكل كلي أو جزئي مؤخرًا.

ونقلت صحيفة» شهروند» الإيرانية المحلية، عن رئيس اللجنة البرلمانية أن أكثر من 50% من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إيران تعاني من شبه ركود كامل. وأشارت الصحيفة إلى أن الوحدات الصناعية الإيرانية التي لا تزال تباشر أعمالها تراجعت طاقتها التشغيلية إلى أقل من 30%. وذكرت نقابة مصنعي السيارات الإيرانية، في بيان صدر 18 سبتمبر «أيلول»: «إن الإنتاج تراجع خلال الشهر الجاري إلى 22%، مقارنة بالفترة نفسها قبل عام واحد فقط». وأرجعت النقابة الإيرانية أسباب التراجع في نسب تجميع وتصنيع أجزاء السيارات محليًّا إلى شح النقد الأجنبي الذي يحتاج إليه المصنعون المحليون بغرض استيراد مواد خام من خارج البلاد. ويذكر أن أغلب مشكلات قطاع السيارات الإيراني الذي كان أحد أهم مصادر العملة الصعبة للبلاد، تتلخص في شح النقد الأجنبي، فضلًا عن توفير الغطاء المالي الكافي لاستمرارية الإنتاج، وأخيرًا تضخم الأسعار الذي أدي إلى عزوف المشترين الراغبين في اقتناء سيارات جديدة. وإلى ذلك، بات قطاع العقارات الإيراني على أعتاب مرحلة من الركود العميق، تأثرًا بزيادة سعر الدولار الأمريكي أمام الريال الإيراني الذي يعاني أسوأ موجات تقلبات خلال 40 عاما مضت. ومن المتوقع، أن تستمر موجة الركود الحالية بين عامين إلى ثلاثة أعوام تبعًا للحالة العامة التي يمر بها الاقتصاد الإيراني بشكل كلي.

وعلى الرغم من وجود طلب على الشراء في قطاع العقارات، غير أن المستهلكين الإيرانيين لم تعد لديهم القدرة الشرائية الكافية على تدبير ثمن مسكن جديد، أو حتى دفع إيجار شهري لشقة سكنية بشكل متواصل.

وتبنت متاجر اللحوم المدعومة من الدولة في طهران، منتصف سبتمبر «أيلول» سياسة شرائية تقييدية تضع حدًّا أقصى لعدد «جرامات» اللحوم الممكن شراؤها بأسعار تفضيلية، وغالبا ما تقف أمام تلك المتاجر صفوف طويلة، وفي بعض الأحيان يقف الفرد ساعتين في الصف لكي يحصل على نصف كيلوغرام من لحم الضأن المدعوم.

من جانب آخر، أنهت الكثير من الشركات الأجنبية العاملة في مجالات المنتجات الدوائية والورقية والزراعية علاقاتها التجارية مع إيران بسبب أسعار الصرف والضغوط الناجمة عن العقوبات، ما أسفر عن زيادات ضخمة في أسعار الأدوية والورق أو حتى نفاد مخزونها، وهي سلع ذات أهمية كبيرة في الحياة اليومية للمواطنين الإيرانيين.

وفي هذا الصدد، أكدت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البرطانية في تقرير لها منتصف الشهر، أن «الشعوب الإيرانية ترزح تحت ويلات الفقر نتيجة العقوبات الاقتصادية الممتدة ضد البلاد، والتي تسبب فيها سلوك حكامه المتعاقبين. وأدى استمرار العقوبات إلى تصاعد معدلات الفقر في بلد يفترض أن يكون غنيًّا في الأحوال الطبيعية، نتيجة ثروته النفطية الكبيرة وتنوع اقتصاده وعدد سكانه. وباتت مظاهر الفقر ظاهرة في كل مكان من وبخاصة في المدن، لدرجة تجبر السكان على الرحيل إلى المناطق الريفية هربًا من الأسعار، التى لم يعد بمقدورهم تحملها».

وقالت الصحيفة، إن الإيرانيين لم يعودوا قادرين على تلبية احتياجاتهم ننتيجة تضرر الاقتصاد من العقوبات الأمريكية، وهو ما يدفعهم لـ «الفرار» من المدن، مشيرة إلى أن الاقتصاد الإيرانى كان قد بدأ يتنفس الصعداء بعد تخفيف العقوبات الدولية عليه إثر الاتفاق النووي المبرم مع القوى الكبرى عام 2015، لكنه انتكس مجددًا بعد وصول الرئيس الأمريكى ترامب إلى البيت الأبيض، وتخليه عن الاتفاق النووي وإعادة فرض عقوبات على البلاد مجددًا.

ونوهت الصحيفة، إلى أنه «من الصعب الحصول على أرقام رسمية، لكن تقريرًا برلمانيًّا أخيرًا أشار إلى الأشخاص الذين يهجرون المدن الكبيرة بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة، وحذر من أن ارتفاع تكلفة السلع والإيجارات في المدن الكبرى، ولا سيما طهران، يؤدي إلى زيادة النزوح باتجاه المدن الصغيرة مما قد يؤدي إلى أزمات اجتماعية.

وفي تصريحات للصحيفة البريطانية، قال علي كرد، عضو البرلمان الإيراني: إن مليون شخص على الأقل غادروا المدن الكبرى العام الماضي بسبب المصاعب الاقتصادية.

وتضرر الاقتصاد الإيرانى بشدة خلال فترة التقرير جراء عجز البلاد عن تصدير النفط. وانخفضت قيمة الريال مقابل الدولار بنحو 60% منذ العام الماضي، وتظهر أحدث البيانات أن التضخم بلغ 42.7%. والاقتصاد سينكمش وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد سينكمش بنسبة 6% هذا العام. كما أثر التضخم على قطاع الإسكان، فقد ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 82.2 في المئة في الأشهر الثلاثة حتى نهاية يونيو «حزيران» من العام السابق، وارتفعت الإيجارات بنسبة 29.1 في المئة في الفترة نفسها، وفقًا للمركز الإحصائي الإيراني.

وذكر علي رضا محجوب، رئيس مجموعة العمال في مجلس الشورى الإيراني» إن معدل الفقر المدقع في إيران وصل إلى 34 بالمئة العام الماضى، ويعنى ذلك أن جزءًا كبيرًا من الشعب الإيرانى يعيش تحت خط الفقر، حيث لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية الأخرى وإن كانوا قادرين على الحصول على الطعام والشراب».

وفي 7 سبتمبر «أيلول»، أُعلن عن اختفاء رجل الدين الإيراني الشاب مهدي سدروساداتي، المعروف بنشره ملفات فساد لمسؤولين كبار في نظام الملالي، بينما كان في مدينة قم جنوب طهران.

وبحسب موقع قناة «الحرة»، كان آخر ظهور لـ»سدروساداتي» يوم 4 من الشهر نفسه، حيث ظهر رفقة اثنين من أشقائه وصديق لهم، وكانوا مسافرين من قم إلى طهران للتوجه جوًّا إلى مدينة بندر عباس في محافظة هرمزغان جنوبي إيران.

ومن العلوم أنه كان لدى «مهدي» البالغ من العمر 31 عاما، قبل اختفائه، حساب على موقع «إنستغرام» يتابعه نحو 250 ألف مشترك، فضح من خلاله مسؤولين في الحكومة وأقاربهم ممن يعيشون حياة مترفة ويستولون على الأراضي ويستحوذون على مشروعات مربحة، فيما يعاني المواطنون العاديون من أجل تأمين لقمة عيشهم.

وانتشرت شائعات تفيد بأن استخبارات «الحرس الثوري الإيراني» احتجزت الأشقاء الثلاثة وصديقهم، لكن المحكمة الدينية الخاصة نفت ذلك في بيان رسمي. ونقلت وكالة أنباء «تسنيم» التي يديرها الحرس، عن مصدر لم تسمه، أن فرضية الاختطاف باتت مستبعدة وأن الأشقاء الثلاثة «أخفوا أنفسهم لأسباب خاصة».

ونشر «مهدي» تغريدات تكشف تورط علي شمخاني، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وزوجته وعدد من أقاربه في صفقات فساد مشبوهة تشمل أيضا عددًا كبيرا من مشروعات البناء.

واعتقل مهدي لعدة أيام في شهر نوفمبر الماضي ووجهت له تهمة «نشر الأخبار الكاذبة والإخلال بالسلم العام» بعد انتقاده حياة البذخ التي يعيشها المسؤولون الإيرانيون وأقاربهم.

وتعد قضية اختفاء رجل الدين الشاب، غيضًا من فيض الفساد الحكومي في البلاد، حيث باتت قضايا الاختلاس المالي جزءًا لا يتجزأ من الحياة في إيران، وعلى الرغم من شيوع الفساد داخل الدوائر المقربة منه، يزعم نظام الملالي أنه «يكافح الفساد ليلًا نهارًا» في أكذوبة جديدة يحاول من خلالها تسكين المجتمع الإيراني الذي بات وضعه على حافة الهاوية.

ورغم أن وضع الفساد في إيران في جميع القطاعات العامة والخاصة بات جليّا للغاية، إلا أن الحكومة الإيرانية لا تتخذ إجراءات حقيقة لمكافحته وتقليل تبعاته على المجتمعات الإيرانية. وقد احتلت إيران المرتبة 138 من أصل 180 دولة في ترتيب مؤشرات مدركات الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، كما حصلت على 28 نقطة من أصل 100 في تقرير المنظمة الذي تصدره سنويًّا حول أوضاع الفساد في دول العالم. وقد كانت تتقلب خلال السنوات الماضية بين المرتبة 23 و33 مما يشير إلى ارتفاع نسبة الفساد العام في إيران بما يتوافق مع المؤشرات العامة لضعف مستوى الديمقراطية.

ورأى العديد من المحللين أن نسبة الفساد داخل الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام في إيران أصبحت مخيفة للغاية. حيث قال الباحث المغربي رشيد يلوح: إن ممارسات الفساد في إيران تتم تحت إشراف حكومي؛ فلا توجد قضية فساد واحدة إلا وثبت تورط كبار السياسيين والمسؤولين الإيرانيين فيها. ووفقا لتقرير البرلمان الإيراني الصادر عام 2009 يوجد أكثر من 4500 قضية فساد مالي وإداري من قبل مؤسسات وشخصيات حكومية.

وتفيد العديد من التقارير الواردة من الداخل الإيراني، بأن المسؤولين الحكوميين يهدرون أكثر من 60% من نسبة التجارة الخارجية الإيرانية عن طريق البضائع المهربة التي تتجاوز قيمتها 1.5 مليار دولار سنويًّا. فيما انتقد العديد من المسؤولين الإيرانيين القطاع المصرفي لتقديمه قروضًا بمبالغ كبيرة للعملاء ذوي النفوذ مما أدى إلى إضعاف القطاع المالي.

واعتبر المراقبون أن الهيكل الاجتماعي المزدوج للسيادة في إيران إحدى الأسباب الرئيسية في انتشار الفساد، حيث يتكون الهيكل الديني والسياسي والعسكري من عدة أقطاب، إذ تعتبر إيران واحدة من أكثر الدول استثنائية في العالم؛ فهي تمتلك جيشين رسميين (الجيش التقليدي والحرس الثوري)، ونظامان قضائيان (العام والثوري)، وست تشريعات مركزية. لذا يرى العديد من المراقبين أن التعدد في مراكز السلطة جعل القوة حكرًا على الأفراد والجماعات وليست قوة المؤسسة نفسها، فأصبح كل فصيل أو فرد يسيطر على الشؤون المالية والعسكرية والوحدات الاستخباراتية والعلاقات الخارجية فضلًا عن السلطات الدينية.

فيما يوفر التوسع الكبير للقطاع العام ونظام الشركات في الاقتصاد الإيراني، فرصًا واسعة للفساد المؤسسي، فالهيكل الاقتصادي لإيران متخلف والهيكل المؤسسي للحكومة متخلف أيضا؛ وكانت الحكومة الإيرانية تسيطر على أكثر من 98% من الاقتصاد الإيراني ووصل معدل البيروقراطية في القطاعين العام والخاص إلى 19% عام 2016 مما يدل على وجود اتجاه عام آخر للفساد المؤسسي بسبب تعدد مصادر السلطة وضعف الرقابة.

وأجرى أكثر من 150 باحثا مسحًا عن أسباب الفساد وعواقبه على المجتمع الإيراني، وعكس هذا المسح وجود شعور عام لدى الشعب الإيراني بالفساد، ويرى معظمهم أن الفساد مؤسسي من الدرجة الأولى وليس أخلاقيًا أو نفسيًا، الأمر الذي يتضح جليًا في ارتفاع نسبة معدلات الفقر إذ يوجد أكثر من 40 مليون إيران يعانون من الفقر المدقع فضلًا عن سوء الأوضاع الاقتصادية حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب حوالى 12.1%. لذا أصبح الإيرانيون يشعرون أن الفساد جزء لا يتجزأ من حياتهم اليومية فلا توجد مؤسسة حكومية أو غير حكومية إلا وتعاني من الفساد، مما يعني أن الفساد لم يعد أمرًا عرضيًا أو ناتجًا عن أخطاء فردية بل هو جزء أصيل من نظام الملالي الإيراني. ويعد فساد السلطة القضائية في إيران هو أبرز الأمثلة على فساد نظام الملالي، فقد صرح رئيس المحكمة العليا، أحمد مرتضوي، بأن فساد القضاة ومخالفاتهم غير الأخلاقية وتلاقيهم الرشاوي أصبح أمرًا مبالغًا فيه. فيما ذكر أن مرشد الثورة الايرانية آية الله علي خامنئي، قد أصدر في مارس الماضي قرارًا بتعيين إبراهيم رئيسي الملقب برجل الموت، رئيسًا للسلطة القضائية في إيران، لمدة خمس سنوات، خلفًا لصادق آملي لاريجاني، الذي كان يترأس السلطة القضائية منذ عام 2009.

ويذكر أن لاريجاني، الذي يشغل الآن رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، متهم بإمتلاك المئات من الحسابات البنكية في الدول الأجنبية والتي تدر له أرباحًا سنوية تقدر بقيمة 65 مليار تومان أي 300 مليون دولار قام بجمعها عبر فتح حسابات بنكية سرية بهدف جمع كفالات مالية للمتهمين قضائيًّا في ارتكاب جرائم قتل.

وكشفت وسائل الإعلام أيضًا عن تورط المخابرات الإيرانية في تهريب سالار أغاخاني، المتهم باختلاس العملة الصعبة ودفع رشاوى لبعض المسئولين وسرقة 160 مليون دولار و20 مليون يورو، برفقة 3 من شركائه من البلاد. حيث قام البنك المركزي بضخ حوالى 160 مليون دولار و20 مليون يورو عن طريق أغاخاني في سوق العملات باعتباره واحدًا من أهم العاملين في هذا السوق، وذلك بالتعاون مع وزارة المخابرات، بهدف السيطرة على سوق العملات، مما أدى إلى أزمة انهيار العملة الإيرانية الأخيرة.

أما محافظ البنك المركزي الأسبق محمود بهمني الذي يقيم حاليًّا خارج إيران، فهو متهم بالاستيلاء على نحو 2.7 مليار دولار أمريكي من عائدات تصدير النفط الخام ومكثفات الغاز الإيرانية واستغلاله لمنصبه من أجل التربح لحسابه الشخصي.

وتوقعت مجلة «فورين بوليسي» في تقرير لها نشر 28 سبتمبر «أيلول»، أن يزداد الأمر سوءا بالنسبة إلى الاقتصاد الإيراني بعد مضي واشنطن في سياسة الوصول بصادرات النفط الإيرانية إلى الصفر. وفقدت العملة الإيرانية أكثر من 60 في المئة من قيمتها العام الماضي، الأمر الذي أضر بالتجارة الخارجية، ورفع معدل التضخم السنوي إلى مستويات فلكية غير مسبوقة في البلاد.

وبسبب الفقر في المجتمع، تنضم إلى البطالة موجة جديدة من العمال يوميًّا، حيث قال عضو المجلس الأعلى للعمل في النظام الإيراني ، علي خدايي، في 11 سبتمبر «أيلول»، في اعتراف صادم: «يمارس 3,5 مليون عامل نشاطهم في ورش العمل السرية وليست هناك إحصائية عنهم في أي مكان. وليس لدى هؤلاء العمال أي نوع من بطاقات هوية تُثبت أنه عامل، وهم منسيون وفي حالة اعتراضهم سيتم فصلهم من العمل فورًا. وقال أيضًا إن الحد الأدنى المحدد لأجور العمال يكفي لتلبية 35 في المئة فقط من تكاليف معيشتهم».

أكتوبر «تشرين أول»

بدا خلال أكتوبر «تشرين أول» أن الاقتصاد الإيراني، على حافة الانهيار، فقد كشف تقرير لوكالة «رويترز»، صدر يوم الرابع من الشهر، عن رسو أكثر من 20 سفينة محملة بنحو مليون طن من الحبوب عالقة خارج الموانئ الإيرانية بسبب مشكلة مدفوعات أوجدتها العقوبات الأمريكية، وبخاصة العقوبات على البنك المركزي الإيراني الشهر الماضي، بما يعوق جهود البلد لاستيراد سلع ضرورية، حسبما تقوله مصادر منخرطة انخراطًا مباشرًا في هذه التجارة.

وذكرت الوكالة نقلًا عن مصادر تجارية، أن شركات مثل «بَنجي» و«كوفكو إنترناشونال» الصينية تعاني من تأخر مدفوعات وتكاليف إضافية تصل إلى 15 ألف دولار يوميًّا، بفعل اختناقات في تسوية المعاملات نتجت من العقوبات.

ويذكر أن الغذاء والدواء والإمدادات الإنسانية معفاة من العقوبات التي أعادت واشنطن فرضها بعدما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إنه سينسحب من اتفاق 2015 العالمي بشأن برنامج إيران النووي لتعديل سلوكها الإقليمي وإطلاق مفاوضات لاحتواء مخاطر برنامجها للصواريخ الباليستية.

لكن الإجراءات الأمريكية التي تستهدف نطاقًا واسعًا يبدأ بمبيعات النفط ولا ينتهي عند الشحن البحري والأنشطة المالية تُثني بنوكًا أجنبية عدة عن العمل مع إيران، حتى في الصفقات ذات الطابع الإنساني، مثل شحنات الغذاء. والعدد القليل الباقي من البنوك الذي ما زال يعمل في تسوية المعاملات الإيرانية يواجه عقبات كثيرة في ظل تجمد قنوات التمويل.

هذا الوضع يسهم في تعطل الشحنات لأكثر من شهر خارج أكبر ميناءين لتجارة السلع في إيران: ميناء معشور (إمام خميني) وميناء بندر عباس. وهذه السفن التي تحمل شحنات

تشمل فول الصويا والذُرة، معظمها من أمريكا الجنوبية. من جهته، قال مصدر أوروبي: «لا توجد قيود على نقل البضائع والأعمال الإنسانية، لكن لا تستطيع تقاضي مقابلها... قد تنتظر السداد لشهور»، في حين قال مصدر آخر: «هناك تخوف في أوساط المتعاملين من القيام بمزيد من المبيعات إلى إيران قبل الانتهاء من متأخرات (السفن المنتظرة).

ونسبت «رويترز» لمسؤول موانئ إيراني كبير، قوله: إن ثمة مشاكل منذ فرض العقوبات الأميركية على النظام المالي في نوفمبر (تشرين الثاني) 2018. وقال المسؤول: «الذي تغير الآن هو أن عدد البنوك والمتعاملين الذين ينأون بأنفسهم عن العمل مع إيران يزيد». لافتًا إلى أن العقوبات الأحدث ستثني البنوك. وأضاف: «بعض البنوك الصغيرة التي كنا نعمل معها أخطرونا بأنهم لن يعملوا معنا بعد الآن».

وتفاقمت صعوبات إجراء المعاملات بفعل عقوبات أمريكية منفصلة فُرضت في سبتمبر (أيلول) على البنك المركزي الإيراني عقب الهجمات على منشأتي نفط في السعودية وحمّلت الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والسعودية إيران مسؤولية الهجوم.

من جانبه، قال مسؤول في وزارة الزراعة الإيرانية: إن طهران تستهدف منذ الثمانينيات توافر مخزونات كافية من الحبوب. وقال: «زدنا حجم المخزونات بسبب سياسة ترامب تجاه إيران وتوترات الأشهر الأخيرة، الأمر يزداد صعوبة بسبب العقوبات».

وكانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) قدرت الشهر الماضي إجمالي مخزونات الحبوب الإيرانية في 2019 بنحو 5.1 مليون طن، ستنخفض إلى 4.8 مليون طن في 2020، مقارنة مع 9.9 مليون طن في 2016.

ونقلت «رويترز» عن المصادر التجارية، أن الموانئ الإيرانية تعاني أيضًا لاستيعاب حركة السفن بسبب نقص في الأرصفة المتاحة. وتظهر بيانات «رفينيتيف» أنه من بين السفن التي ما زالت راسية، فإن ما لا يقل عن 20 سفينة صب جاف تنتظر خارج ميناء معشور جنوب الأحواز، وهو أكبر ميناء اقتصادي في جنوب غربي البلاد.

وتفيد البيانات بأن سفينتين أخريين فرغتا حمولتهما بعد انتظار لأسابيع، وأن عددًا مماثلًا من السفن ينتظر منذ أكثر من شهر. وقالت مصادر تجارية: إن بنك خلق التركي - أحد البنوك الرئيسية التي تعتمد عليها إيران في تجارة السلع الإنسانية - يعجز عن تسوية المعاملات

بالسرعة الكافية بسبب تعقيدات العملية، وإنه في بعض الحالات لم تتم معاملات مع موردين.

ويتحمّل الموردون تكاليف إضافية، ضمن ما يعرف بغرامات التأخير، تصل إلى 15 ألف دولار في اليوم في حين ينتظرون التفريغ. وقالت المصادر التجارية، إن من بين الشركات المتأثرة، مجموعة «بَنجي» الزراعية الأمريكية و«كوفكو إنترناشونال» الصينية فضلًا عن موردين أتراك وإيرانيين صغار.

وقال فرانك مانتيرو، المتحدث باسم «بَنجي»: «في حين أننا لا نعلق على العقود التجارية أو نؤكدها، فإن (بَنجي) تصدّر السلع الزراعية بما يتماشى مع جميع التشريعات ذات الصلة».

وفي الخامس من الشهر، بدأت السلطات الإيرانية إجراءات صياغة موازنة جديدة للبلاد للعام 2020، على وقع تدهور اقتصادي تتعرض له البلاد نتيجة العقوبات الأمريكية «الشاملة» عليها منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في الثامن من أيار/مايو 2018، واستهدافها شريان الاقتصاد الإيراني وموارده الرئيسة، في مقدمتها الصادرات النفطية. وهو واقع دفع الحكومة الإيرانية إلى التوجه نحو تبني موازنة «غير مسبوقة» في تاريخ إيران، من دون الاعتماد على عوائد النفط.

وأطلقت إيران عملية صياغة موازنتها للعام المالي المقبل، بعدما أقرت في الثالث عشر من الشهر، من خلال المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي، الذي تشكّل العام الماضي لمواجهة تداعيات العقوبات الأميركية، مشروع إصلاح هيكلية موازنة الدولة، التي صادق عليها البرلمان الإيراني في يناير/ كانون الثاني الماضي.

ويبدأ العام الإيراني الجديد في 20 مارس/آذار 2020، إلا أن رسم الموازنة الجديدة لا يزال في بدايته. ولم تنطلق بعد عملية الصياغة لمعرفة بنود الموازنة، وخاصة الإنفاق العام ومخصصات الوزارات وغيرها ومدى تأثرها بالعقوبات الأمريكية والظروف الاقتصادية الراهنة للبلاد.

ولكن من خلال التعميم الذي أصدره الرئيس حسن روحاني، وتصريحات أخرى للمسؤولين الإيرانيين المعنيين، يمكن استشفاف ملامح الموازنة الإيرانية لعام 2020، والتي من المقرر أن تنهي الحكومة إعدادها لتعرضها على البرلمان في السادس من ديسمبر/كانون الأول المقبل.

ودعا روحاني أجهزة الدولة الإيرانية إلى أن تبني موازناتها المقترحة على أسس أربعة محاور، هي «إيجاد عوائد مستدامة، وتكلفة الأداء، والاستقرار الاقتصادي، وتحقيق التنمية والعدالة والإصلاحات في آليات صياغة الموازنة».

وأكد الرئيس الإيراني أن تكون اتجاهات الموازنة الجديدة هي «النمو طويل الأمد وإيجاد استقرار اقتصادي قصير المدى، وتحقيق التقدم المتوازن والشامل وإصلاح هيكلية الحكومة»، مطالبًا بأن تركز أجهزة الدولة على اتساق مقترحاتها مع الإصلاحات البنيوية المعنية في رسم هيكلية الموازنة، والسياسات العامة المرتبطة بنظرية الاقتصاد المقاوم.

بالإضافة إلى ما سبق، تضمن تعميم روحاني التأكيد على ضرورة «الانضباط المالي وإلغاء التكاليف الإضافية وغير الضرورية، والرقي بالإنتاجية، ورفع العوامل المخلة بالنمو الاقتصادي وتحسين أجواء العمل والتجارة والبحث عن آليات لزيادة الموارد العامة».

إلى جانب الملامح العامة للموازنة الإيرانية الجديدة، التي وردت في التعميم الإداري للرئيس الإيراني، إلا أن ثلاث خصائص بارزة، تميزها عن سابقاتها؛ الأولى أنه للمرة الأولى تقدم إيران مشروع الموازنة لعامين، وليس لعام واحد، أي عامي 1399 و1400 الإيرانيين (يبدأ من 20 مارس/ آذار 2020 وينتهي في 19 مارس 2021).

والخاصية الثانية، بحسب ما نشره موقع «تجارت إمروز» الإيراني خلال فترة التقرير، هي ارتكاز الموازنة على «البرنامج» من دون تخصيص اعتمادات محددة لهذا الجهاز أو ذلك، أي أنه يتم تحديد هذه الاعتمادات بناء على برامج وأهداف الأجهزة الإيرانية على المديين القصير والمتوسط.

الخاصية الثالثة، وهي الأهم، أن إيران ولأول مرة تبني مشروع الموازنة للعامين من دون الاعتماد على عوائد النفط في الإنفاق العام؛ إذ قال محمد باقر نوبخت رئيس منظمة التخطيط والموازنة، المعنية بإعداد مشروع الموازنة للبلاد: إن الموازنة لن تعتمد على عوائد النفط، مشيرا إلى أنها لن تخصص للإنفاق العام، وإنما للمشروعات العمرانية.

وما دفع الحكومة إلى إلغاء الاعتماد على النفط في ترسيم الموازنة، هو الصعوبات في تحصيل العوائد المتوقعة من صادرات النفط على ضوء تشديد العقوبات على هذا القطاع، خلال العام الحالي.

وهو واقع تسبب بعجز كبير في موازنة 2019، حيث يقدر خبراء اقتصاد بأنه قد يصل إلى 100 ألف مليار تومان أي حوالى 8.7 مليارات دولار (سعر كل دولار أمريكي يساوي 11500 تومان في السوق الإيرانية)، في حين تبلغ قيمة الموازنة الإيرانية الحالية 447 ألف مليار تومان. واضطرت الحكومة سابقًا إلى بيع أوراق وسندات مالية بقية 76 ألف مليار تومان على دفعتين، كذلك السحب من الصندوق الوطني للتنمية، لتسيير أمور الدولة.

وذكر نوبخت، أن الموارد البديلة لعوائد النفط، في الموازنة الجديدة تشمل إلغاء الدعم الحكومي للطاقة للمواطنين الإيرانيين وإيجاد موارد ضريبية جديدة للحكومة واستغلال بقية موارد وممتلكات الحكومة. وبحسب بيانات الوكالة الدولية للطاقة فإن إيران تتصدر الدول التي تقدم الدعم في مجال الطاقة لمواطنيها، حيث دفعت خلال العام 2018، 69 مليار دولار في هذا المجال.

وتقول المصادر الإيرانية: إن الحكومة الإيرانية تسعى إلى زيادة الدعم الحكومي النقدي الشهري لأصحاب الدخل المحدود بعد إلغاء الدعم للطاقة المستهلكة في البلاد، لكيلا يؤثر ذلك سلبًا على وضعهم المعيشي.

كما تسعى الحكومة الإيرانية، خلال العام المالي المقبل، إلى ترشيد الدعم الشهري المقدم للمواطنين من خلال حذف هذا الدعم لأصحاب الدخل الوفير. ويتلقى قرابة 78 مليون مواطن من مجموع 82 مليونًا هم عدد سكان البلاد، مبلغًا نقديًّا شهريًّا منذ العام 2010، هو 45 ألف تومان. ويصل هذا المبلغ للإيرانيين المتلقين للمعونات من «لجنة الإمام الخميني للإغاثة» إلى أكثر من 100 ألف تومان لكل شخص.

وكان النفط حتى وقت قريب يشكل المورد الرئيس لتمويل الموازنة الإيرانية، قبل أن تقرر تقليل الاعتماد عليه بالتدرج خلال السنوات الأخيرة بسبب العقوبات الأمريكية. ففي العام 2017، صيغت الموازنة بناء على تصدير مليونين و600 ألف برميل يوميا، لكن قللت ذلك في موازنة العام 2018 إلى مليون و500 ألف يوميًّا إلى أن تراجع الاعتماد على الذهب الأسود بعد تصدير 300 ألف برميل يوميا في العام 2019. ويحمل التوجه نحو حذف النفط من موارد الموازنة في إيران بحد ذاته مؤشرات في اتجاهات عدة، الأول مدى نجاح الحظر الأمريكي «التام» على النفط الإيراني، والذي فرضته واشنطن في الثاني من أيار/مايو الماضي.

من جهة ثانية، قال «صندوق النقد الدولي» في تقرير له صدر منتصف الشهر: إن من المتوقع انكماش الاقتصاد الإيراني 9.5 في المئة هذا العام، انخفاضًا من تقدير سابق لانكماش نسبته 6 بالمئة، مع تأثر البلد بتشديد العقوبات الأمريكية.

وتوقع صندوق النقد من قبل أن ينكمش اقتصاد إيران 6 بالمئة هذا العام، لكن ذلك التقدير كان قبل قرار واشنطن في أبريل إنهاء استثناءات ظلت معمولًا بها لستة أشهر، كانت تسمح لأكبر ثمانية مشترين للنفط الإيراني بمواصلة استيراد كميات محدودة.

وقال الصندوق: إن إيران، شأنها شأن اقتصادات أسواق ناشئة أخرى، تواصل مواجهة «محنة عسيرة على صعيد الاقتصاد الكلي».

وتراجعت العملة الإيرانية عقب إعادة فرض العقوبات، مما أحدث كسادًا في التجارة الخارجية لإيران، ورفع نسبة التضخم السنوي، الذي يتوقع صندوق النقد أن يبلغ 35.7 بالمئة هذا العام.

وفق هذه المعطيات السلبية، التي كشف عنها تقرير صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد الإيراني يسير إلى تراجع كبير في مؤشراته الاقتصادية إلى درجة حادة من السلبية والضعف، فحاليا يشهد الاقتصاد تراجعًا في قيمة عملته وارتفاع معدلات التضخم وغلاءً في أسعار السلع الأساسية وتضخم أرقام البطالة بين الإيرانيين وهروب كثيرين منهم إلى الدول المجاورة بحثا عن العمل والعيش الكريم والحصول على الدخل المناسب، وهذا كله يأتي بسبب السياسات المتهورة التي تذهب في طريق المهالك ودعم الجهات الإرهابية التي تثير القلاقل في المنطقة.

في إطار مختلف، تلقت إيران صفعة من إحدى أهم حليفاتها، وهي الصين. فقد أعلن وزير النفط الإيراني بيجان زنقنة مطلع الشهر، أن شركة النفط الصينية «سي إن بي سي» قررت الانسحاب من مشروع تطوير حقل بارس للغاز والنفط الواقع في مياه الخليج. وكانت إيران اتفقت مع شركتي توتال الفرنسية و«سي إن بي سي» الصينية في يوليو 2017 على تطوير حقل بارس بعقد قيمته 4.8 مليار دولار. غير أن توتال اضطرت إلى الانسحاب من المشروع بعد 3 أشهر من قرار إدارة الرئيس دونالد ترمب في مايو الماضي الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران. ويبدو أن «سي إن بي سي» حاولت بقرارها الأخير تفادي احتمال اتخاذ إجراء تأديبي أمريكي بحقها إذا ما استمرت في التعاون مع نظام الملالي. وقال زنقنة إن شركة النفط الإيرانية

ستتولى تطوير الحقل المذكور. لكن الخبراء قالوا: إنها لا تملك تكنولوجيا ولا كوادر بشرية مؤهلة في هذه المجالات المتقدمة.

بناء على هذه المعطيات، واصلت معدلات الفقر في البلاد تصاعدها خلال فترة التقرير، حيث قررت الحكومة الإيرانية في منتصف أكتوبر «تشرين أول» قطع الإعانات المالية عن أعداد كبيرة من السكان الأكثر فقرًا في البلاد، بعدما أصبحت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الأمريكية أكثر صعوبة، بالنسبة إلى اقتصاد البلاد المتراجع بشدة. وبناءً على تقديرات نشرتها وكالة «مهر « شبه الرسمية، فقد أوقفت الحكومة الإعانات النقدية عن 400 ألف شخص كانت تدفع لهم بدلًا عن دعم السلع الأساسية والمواد الغذائية التي تضاعفت أسعارها باستمرار منذ سريان العقوبات في مايو/ أيار 2018.

ووفقا لموقع «اقتصاد أونلاين» الإيراني فسوف يبلغ عدد الأشخاص الذين يتم قطع الإعانات عنهم باستمرار إلى حوالى 24 مليون إيراني (من 80 مليونا إجمالي عدد السكان) بحلول نهاية العام الإيراني الحالي في 20 مارس 2020.

وقال المسؤولون إن القرار الجديد سيتم تطبيقه بقطع الإعانات وكانت تقدر بـ 45 ألف تومان (نحو 12 دولارًا) للشخص شهريًّا. وأوضح موقع «اقتصاد أونلاين» أن دفع الإعانات النقدية إلى 700 ألف إيراني قد تم قطعه الشهر الماضي، وأن أسماء 400 ألف شخص صنفتهم الحكومة يوم الجمعة هم أولئك الذين لا يحتاجون إلى الدعم النقدي.

وبدأ دفع الإعانات النقدية في إيران في عهد الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد الذي تولى السلطة بين عامي 2005 و2013. وبموجب «مخطط الدعم المستهدف»، تلقى كل إيراني 450 ألف ريال، أي نحو 45 دولارًا في ذلك الوقت، ونحو 12 دولارًا وفقًا لسعر الصرف الحالي الذي وافقت عليه الحكومة منذ عام 2018.

هذا بينما ذكر مركز الإحصاء الإيراني، أن ربع دخل الأسرة الإيرانية بات ينفق على المواد الغذائية والمشروبات نظرًا إلى زيادة الأسعار، إذ ارتفعت أسعار الفواكه والخضراوات واللحوم أعلى من غيرها من السلع، حيث ارتفع سعر اللحوم 95% خلال الآونة الأخيرة.

ووفقا للمركز، فقد بلغ معدل التضخم نسبة 48%، نظرًا إلى حجم الارتفاع المستمر لأسعار السلع في ظل استمرار تدهور قيمة العملة الإيرانية بسبب العقوبات الأميركية.

في الوقت الذي تنفق فيه إيران مليارات الدولارات في تمويل وكلائها في المنطقة وفي الوقت الذي دفعت فيه بكل ثقلها المالي والعسكري دعمًا للنظام الرئيس السوري بشار الأسد، يواجه المجتمع الإيراني معضلة آخذة في التفاقم تتعلق أساسًا بارتفاع مقلق لنسبة الفقر، وفق تقديرات منظمة إيرانية.

وأفاد محسن مسعوديان راد، المدير العام لمنظمة الإمام الخميني للإغاثة، أن تزايد الفقر في البلاد وصل إلى أبعاد مقلقة، موضحًا في حديثه لوكالة أنباء الطلبة الإيرانية: إن الإحصائيات حول ارتفاع أرقام الفقر في البلاد، وصلت إلى أبعاد خطيرة.

وأضاف مسعوديان راد: إن بلاده تواجه مشكلات اجتماعية خطيرة جراء زيادة الفوارق الطبقية، في إشارة إلى غياب العدالة الاجتماعية وهيمنة المؤسسة الدينية والعسكرية التي تتمتع بامتيازات ضخمة، على مناحي الحياة في إيران.

وأشار مسعوديان راد، إلى أن عدم تعيين الخبراء في مكافحة الفقر يزيد من المشكلة، فضلا عن تعيين خبراء لم يروا الفقر ولم يعيشوه ما يجعلهم غير مؤهلين للتقييم أو المساهمة في حل المشكلة.

نوفمبر «تشرين ثان»

دخل الاقتصاد الإيراني مرحلة هبوط جديدة خلال الشهر المنصرم، بفعل «انتفاضة البنزين» التي قوبلت بقمع غير مسبوق من جانب سلطات نظام الملالي.

ورفعت الحكومة الإيرانية، منتصف الشهر، سعر البنزين العادي إلى 15 ألف ريال (0.13 دولار) للتر من 10 آلاف ريال، وحددت حصصًا معينة لصرفه، بحيث تبلغ كلفة المشتريات الإضافية 30 ألف ريال للتر. وقالت الحكومة وفتها إنه من المتوقع أن يوفر رفع أسعار البنزين نحو 2.55 مليار دولار سنويًّا لإضافة مزيد من الدعم لنحو 18 مليون أسرة إيرانية أو نحو 60 مليون شخص من ذوي الدخول المنخفضة.

وبسبب الاحتجاجات وقطع الإنترنت من جانب الحكومة، تكبد الاقتصاد الإيراني خسائر يومية تصل إلى 61 مليون دولار، وقدرت الخسائر الشهرية بنحو ملياري دولار تقريبًا، وفقًا لتقارير دولية، فيما قدرت إحصائية شركة «نت بلاكس» لخدمات الإنترنت أن خسائر البلاد من هذا القطع تبلغ 369 مليون دولار يوميًّا. وأشار عدنان موسى بور، رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وقطر، إلى أن الخسائر المالية كانت جزءًا من الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الإيراني مؤخرًا، وأن خسارة العملاء وانعدام ثقتهم بالتجار الإيرانيين أكبر من الخسائر المالية. فيما أشارت بعض وسائل الإعلام الإيرانية، إلى أن قرار حكومة طهران بقطع الإنترنت كبّد دور السينما ومكاتب الطيران والصرافة والتحويلات المالية خسائر كبيرة، فضلًا عن أن قطاع الصادرات سيعاني حتى فترات طويلة جراء انعدام ثقة زبائنه خارج البلاد.

من جانبها، أكدت وزارة الاتصالات الإيرانية أنها تسلمت قرارًا من مجلس الأمن القومي، يفيد بقطع شبكة الإنترنت في أنحاء البلاد كافة، على خلفية الاحتجاجات.

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، عن فرض عقوبات جديدة على مسؤولين إيرانيين بسبب قطع الإنترنت في إيران. وقالت وزارة المالية الأمريكية: إنها فرضت عقوبات على وزير الاتصالات الإيراني، محمد جواد عزاري جهرومي، بسبب دوره في «الرقابة الواسعة على الإنترنت» في إيران، بالأخص فيما يتعلق بالاحتجاجات التي اندلعت في البلاد.

وحذر النائب الإصلاحي مصطفى كواكبيان من أن قطع شبكة الإنترنت وجه ضربة قاصمة للاقتصاد الوطني، موضحًا أن المستشفيات وقطاعي الصادرات والواردات تعاني جراء ذلك.

وإلى ذلك، تتعرض إيران لضغوط اقتصادية ومالية واسعة منذ تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها في نوفمبر «تشرين الثاني» 2018، حيث فقدت حوالى 60 مليار دولار من عائدات النفط التي كانت تشكل ما يتراوح بين 40 إلى 60% من الموازنة العامة الحكومية سنويًّا. وعلى ضوء ذلك، تحاول الحكومة ترشيد نفقاتها الجارية لتقليص العجز المتزايد في الموازنة العامة في العامين الحالي والمقبل.

وطبقًا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة، خصصت إيران في عام 2019 حوالى 69 مليار دولار لدعم منتجات الوقود، بما فيها النفط والغاز، بجانب الكهرباء، شكلت قرابة 15% من الناتج المحلي. واستحوذ النفط وحده على 25.6 مليار دولار من المخصصات، أي قرابة 38.4% من الدعم الكلي للوقود.

وتحت وطأة هذه الأعباء المالية المتزايدة، سعت الحكومة إلى تقليص دعم الوقود، من أجل تخصيص مزيد من الموارد المالية لصالح توفير الغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى.

وفي ضربة جديدة موجعة للاقتصاد الإيراني، أطلق ناشطون ومدونون عراقيون في 3 نوفمبر «تشرين الثاني»، حملة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي لمقاطعة البضائع الإيرانية في العراق، بالتزامن مع شعارات مماثلة في التظاهرات ببغداد ومدن جنوب ووسط البلاد تحت وسم «خليها تخيّس» احتجاجًا على التدخل الإيراني في البلاد، الذي وصفوه بالتدميري والمؤذي لوحدة المجتمع العراقي ومستقبله.

وكانت لهذه الحملة آثار موجعة على الاقتصاد الإيراني المتردي، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران أكثر من 12 مليار دولار سنويًّا حيث يستورد العراق أغلب احتياجاته الزراعية والصناعية والإنشائية عدا عن الغاز والبنزين من إيران منذ الغزو الأميركي

للبلاد، مع استمرار شلل غير مفهوم حتى الآن بالقطاعات الإنتاجية العراقية خاصة الزراعة والصناعة.

واعتبر المراقبون أن نجاح مقاطعة البضائع الإيرانية في عموم العراق شكّل ذلك ضربة للاقتصاد الإيراني، المتهاوي أساسًا بسبب العقوبات الأمريكية، خاصة أن السوق العراقي أكبر سوق مستهلك للبضائع الإيرانية في المنطقة.

وقال الخبير الاقتصادي مؤمن الزبيدي: إن «مقاطعة البضائع الإيرانية عادت بخسائر كبيرة على الاقتصاد الإيراني، فمكاسب إيران المالية من تصدير سلعها للعراق مهددة بالتراجع بعد أن كانت تطمح لرفعها إلى 20 مليار دولار سنويًّا كتبادل تجاري لسلع ومنتجات أخرى».

وأضاف الزبيدي أن «ردود الفعل الشعبية الكبيرة والتجاوب مع الحملة، خلق أزمة في السوق العراقي التي تتكدس فيها البضائع الإيرانية، حيث تم تطبيق حملة المقاطعة على نطاق واسع».

وفي شأن مرتبط، انخفضت صادرات نفط إيران خلال الشهر إلى أقل من 150 ألف برميل، بينما كانت أكثر من مليوني برميل يوميًّا، قبل انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني، وإعادته العمل بالعقوبات الشاملة على إيران.

ويذكر أنه في إطار حملة «أقصى ضغط»، وفي نوفمبر «تشرين الثاني» 2018، شملت العقوبات صادرت النفط الإيرانية مع بعض الإعفاءات التي تم إلغاؤها في مايو أيار الماضي بهدف تصفير صادرات نفط إيران لثنيها عن سلوكها المزعزع للأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

ورأى بعض الاقتصاديين أنه كان بإمكان إيران التعويض جزئيًّا عن خسائر عائداتها المالية من النفط، عبر زيادة الضرائب على جميع القطاعات والأعمال. لكن أثرى المنظمات الإيرانية وهي مملوكة في الغالب من قبل «الحرس الثوري» أو مكتب المرشد الأعلى مثل «آستان قدس رضوي وسيتاد»، معفاة من الضرائب وهي تعمل خارج الاقتصاد الرسمي.

وتوقّع «صندوق النقد الدولي»، في تقرير أصدره منتصف الشهر، أن يقل معدل النمو من السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد الإيراني سنويًّا، وأنه مع استمرار معدلات النمو السكانية في إيران سيستمر التدهور في مستوى المعيشة بالنسبة إلى إلمواطن الإيراني، ويضاف

إلى ذلك المستوى العام للأسعار وزيادة التضخم العام بفعل ضعف قيمة العملة الإيرانية، فالسعر الرسمي للريال الإيراني (في حدود 45 ألف ريال مقابل الدولار الواحد)، وفي السوق السوداء يصل إلى ثلاث مرات ونصف أعلى من هذا الرقم أي يزيد على 140 ألف ريال مقابل الدولار الواحد بسبب الندرة في النقد الأجنبي الذي تحتاجه طهران لاستيراد احتياجاتها الرئيسية، وهذا يؤدي إلى ارتفاعات في معدلات التضخم وزيادة أسعار السلع الأساسية، وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج التي يتم استيرادها من الخارج مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم التي وصلت بحسب تقديرات «صندوق النقد الدولي» إلى نحو 80%، ومعنى ذلك أن دخل المواطن بقدر تدهوره من الزيادة السكانية مع تقلص الناتج المحلي 6% أصبحت القوة الشرائية للمواطن الإيراني تتآكل بنسبة معدل التضخم، ومن ثم يصعب ذلك عليه مواجهة تكاليف المعيشة التي ارتفعت بشكل كبير، كما يجعل من حياة المواطنين تزداد سوءًا يومًا بعد يوم.

وأضاف تقرير الصندوق: «وكذلك تآكلت فرص العمل بسبب إغلاق الكثير من المصانع بسبب ندرة النقد الأجنبي، والذي أثر على عملية الاستيراد لمستلزمات الإنتاج الخاصة بهذه المصانع، ومن ثم يتم الاستغناء عن العمالة في الكثير من المنشآت سواء الخدمية أو السلعية، وأصبح عدد العاطلين تقريبًا نحو 11 مليون عاطل، وهو ما يزيد على 30%، حيث تمثل قوة العمل في إيران نحو 35 مليون عامل، فيما تصل نسبة البطالة بين الشباب إلى نحو 45 في المائة، كل هذا يؤدي إلى التدهور في معيشة المواطن الإيراني بسبب تقلص الناتج المحلي والتضخم الذي يضرب المجتمع».

وتعليقا على هذا التقرير، قال الدكتور فخري الفقي، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة والمستشار السابق لصندوق النقد الدولي: إن «إجمالي الديون الإيرانية بلغت هذا الشهر 45 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى ما يتم دفعه من خدمة الديون وهي أقساط تشمل أصل الديون والفوائد، وإيران أصبحت تفي بالكاد بالتزاماتها في دفع خدمة الدين وذلك نتيجة ندرة النقد الأجنبي. وهذا يعود إلى استخدامها احتياطياتها لدى البنك المركزي بالسعر الرسمي الذي يقل كثيرًا عن سعر السوق السوداء لاستيراد السلع الأساسية، وهو ما يؤدي إلى تآكل الاحتياطي النقدي الإيراني، وتقوم الحكومة الإيرانية بدعم الفارق بين السعر الرسمي والسعر الحر

للدولار مما يؤثر على الاحتياطي النقدي الذي يتدهور بشدة، وبهذه الآلية يعاني الاقتصاد الإيراني، وتجد الحكومة الإيرانية صعوبة شديدة في سداد التزاماتها، وفي الوقت نفسه الوفاء باحتياجات الشعب الإيراني».

وأضاف الفقي: إن «قدرة النظام على الصمود محدودة في ظل استمرار الوضع على هذا الحال، ومن الممكن أن ترضخ طهران في خلال عام إن لم يكن أقل من ذلك للجلوس على طاولة المفاوضات مع أمريكا، ولقد كانت هناك محاولات أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة مع أمريكا للوصول إلى اتفاق لكنها لم تفلح، ورغم اعتياد الاقتصاد الإيراني على العقوبات منذ فترة طويلة، ومحاولاته المستمرة في تعزيز قدرته على البقاء أطول فترة ممكنة في مواجهة العقوبات الاقتصادية من خلال اتباع سياسة النفس الطويل، ولكن كل ذلك لن يكون مجديًا إذا وصلت الأمور إلى حافة الهاوية، وأشدها الضربات العسكرية، مثلًا سنجد أن النظام الشيعي الإيراني الذي ينتهج مبدأ «التقية» سينحني للعاصفة ويبدأ في الرضوخ للطلبات الغربية. ويعلم ترامب جيدا وهو ذو خلفية اقتصادية أن العقوبات الاقتصادية وخنق الاقتصاد الإيراني أجدى من العقوبات العسكرية، وأمريكا التي تنتج نحو 22% من إنتاج العالم تعلم جيدًا ما تقوم به تجاه الاقتصاد الإيراني الذي يعاني بشدة، وإن طال الأمر أو قصر سترضخ إيران في النهاية إلى الجلوس لإعادة التفاوض مع الغرب خاصة بعد أن فقد اقتصادها الرؤية وطال انتظار المواطن الإيراني الذي قد يفقد صبره ومن الممكن أن تنفلت الأمور، وبلا شك فإن الهدف النهائي لاقتصاد أي دولة هو تحسين أحوال المواطنين، بصرف النظر عن موضوع التسليح».

واعترف روحاني في الرابع من الشهر، بأثر العقوبات الأمريكية المدمر على الاقتصاد الإيراني، والتي بدأ تطبيقها قبل عام من في نوفمبر «تشرين الثاني» 2018، والمتعلقة بقطاع النفط والتي تهدف واشنطن من ورائها لدفع الصادرات النفطية الإيرانية للصفر.

وقال روحاني، إن 4 نوفمبر «تشرين الثاني» 2018 يمثل «أسوأ أنواع الحظر» ضد بلاده على مر التاريخ حيث بدأت الولايات المتحدة في تنفيذ الحزمة الثانية من عقوباتها الاقتصادية على إيران وتشمل قطاعات الطاقة والتمويل والمدفوعات الدولية والنقل البحري. ورغم ذلك، أضاف روحاني في تصريحات أوردتها وكالة ‹مهر› الإيرانية للأنباء وقتها: «لكن من المؤكد أن

أمريكا ستفشل في هذه المؤامرة. والآن فإن الأمريكيين أدركوا بوضوح أن الحظر ليس مسارًا يحقق لهم النجاح». ودأب كبار مسؤولي طهران منذ عدة أشهر على إصدار التصريح ونقيضه في هذا الشأن، فهم يتحدثون حينًا عن عقوبات مدمرة لاقتصاد بلادهم، وأحيانا أخرى عن قدرتها على «الصمود». لكن واقع الحال يشير بالفعل إلى أن الاقتصاد الإيراني يعاني من هزّات خطيرة مع تدهور قيمة الريال وشح في السيولة النقدية والعملة بالنقد الأجنبي، وهي تأثيرات يمكن ملاحظتها في الأسواق الإيرانية ويمكن استنتاجها من خلال بيانات رسمية تشير في مجملها إلى تراجع إيرادات قطاعات حيوية وتضرر قطاعات معيشية تقليدية.

وأثّرت العقوبات الأمريكية على جميع القطاعات في إيران، حيث بلغ الهبوط في قطاع النفط 14%، وتراجع قطاع التصنيع بنسبة 6.5%، وتراجع قطاع الإنشاءات بنسبة 4.5%، أما قطاع الزراعة الذي يشكل نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي فتراجع بنسبة 1.5%، فيما لم يتغير معدل النمو في قطاع الخدمات الذي يشكل نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي دون القطاع النفطي.

من جهة أخرى، قال الباحث والمحلل الاقتصادي الروسي نيكولاي بروتسينكو، في مقال بعنوان «الاقتصاد الإيراني بين التضخم وتخفيض قيمة العملة»، نهاية الشهر: إن هناك احتمالية لوقوع طهران في الدوامة الاقتصادية، ما ينذر باضطرابات تطيح بالسلطة.

وأكد «بروتسينكو» أنه «وفقا لأشد السيناريوهات قسوة، يتوقع حدوث مزيد من الاحتجاجات الجماهيرية في إيران على خلفية أزمة حادة يعانيها اقتصاد البلاد. فقد وقع الاقتصاد الإيراني في فخ، يعرف باسم دوامة تخفيض التضخم: خفض قيمة العملة الوطنية، يسرّع ارتفاع الأسعار، وقفزة التضخم تؤدي إلى جولة جديدة من تخفيض قيمة العملة، وهلم جرا.. بالنسبة إلى الاقتصاد الإيراني، هذه الصورة معروفة تمامًا، لكن يبدو أن السلطات الإيرانية عاجزة عن الخروج من حلقة تخفيض قيمة التضخم التالية في ظل ظروف العقوبات الأمريكية الجديدة».

وأوضح أنه «في سياق ما سبق، يبدو قرار السلطات الإيرانية برفع أسعار البنزين متسرعًا للغاية، وينظر المتظاهرون الإيرانيون إلى هذا إجراء كقرار اتخذته السلطات تحت إملاء صندوق النقد الدولي، وهذا يخرج الاحتجاجات عن بعدها الاقتصادي الصرف. وغالبًا ما يفسر

استقرار النظام الذي تم تأسيسه في إيران بعد الثورة الإسلامية من خلال أنه استطاع تقديم نسخته الخاصة من الدولة الاجتماعية لمواطنيه، ومن ثم فإن الإجراءات الرامية إلى تفكيك هذا البناء قد تكون باهظة الثمن جدًّا على السلطات الإيرانية».

وبينما الاقتصاد الإيراني قاب قوسين أو أدنى من الانهيار الكامل، كان الإصرار على رفع سعر المحروقات يعني أن البلاد على شفير الإفلاس، وأنها تحتاج إلى المزيد من المال لدعم الشريحة الأكبر من السكان التي تعاني من الفقر المدقع. إن الرئيس الإيراني نفسه اعترف بذلك عندما قال: إنّه سيقتطع المبالغ التي تنجم عن الزيادة في سعر المحروقات ليوزّعها على الفقراء المحتاجين إلى الدعم مباشرة. لقد قدم النظام الإيراني بذلك نموذجًا فاشلًا في إدارة الدولة والاقتصاد الوطني، وفق النظرية التي أطلقها المرشد علي خامنئي تحت عنوان «الاقتصاد المقاوم».

وبلغ معدل البطالة الرسمي في البلاد بين الشباب الإيراني بشكل عام، وفق مؤشرات ظهرت خلال الشهر، حوالى 27%، وترتفع هذه النسبة بين خريجي الجامعات لتصل إلى 40%، وهي أرقام غير حقيقية على الإطلاق، خاصة أن هناك مؤشرات غير رسمية تؤكد بلوغ نسبة البطالة نحو 60% من قوة العمل الإيرانية.

ومعنى ذلك، ببساطة، هو فشل النظام الإيراني بشكل منهجي في توفير ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب هؤلاء الشباب، الأمر الذي يحوّلهم إلى قنابل موقوتة.

وإن فشل النظام بشكل منهجي في توفير ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب القوى العاملة في البلاد، أشعل فتيل الاستياء المتزايد في الشارع الإيراني.

ووفقًا لتوقعات «صندوق النقد الدولي»، فمن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة في إيران ارتفاعًا حادًّا خلال نصف العقد المقبل على الأقل، بحيث تصل إلى خُمس إجمالي السكان بحلول منتصف عام 2020.

وهذه التقديرات لم يتم التحدث حوله بشكل كاف من خلال التقديرات الإيرانية الرسمية، التي ترسم صورة وردية نسبيًّا لحالة التوظيف داخل البلاد، وهذه الحالة أكثر حدة بين الشباب الإيراني. وفي الوقت الذي يرفض فيه البنك المركزي الإيراني الإفصاح عن الأرقام الرسمية للاقتصاد الكلي منذ فرض العقوبات، وبينما يتذرّع النظام الإيراني الآن بالعقوبات

الأمريكية ليبرر تدهور الوضع، ابتلع المسؤولون الإيرانيون تصريحاتهم السابقة التي أكدوا فيها أن العقوبات لا تؤثّر على البلاد بالشكل الذي يتصوره الخارج، وأنّها لن تركع إيران. وإن اتهام المحتجين الإيرانيين تارة بالعمالة لأمريكا وطورًا لإسرائيل يخفي وهنًا داخليًّا متزايدًا على خلفية تآكل شرعية النظام.

وفي 12 نوفمبر «تشرين الثاني»، أقر روحاني مجددًا، على النقيض من تصريح سابق له مطلع الشهر نفسه، بتدهور وضع الاقتصاد الإيراني بعد مرور عام على تطبيق العقوبات النفطية الأمريكية، قائلا: «إن البلاد ليست في وضع طبيعي ولدينا ظروف صعبة ومعقدة».

وأكد روحاني في حديث متلفز خلال جلسة حكومية في مدينة كرمان، بصعوبة إدارة شؤون البلاد في ظل العقوبات، واقترح زيادة الضرائب على المواطنين لتعويض العجز، متسائلًا: «كيف يجب أن ندير البلاد عندما يتعلق الأمر بحظر بيع النفط؟ لم نواجه أية مشاكل في بيع النفط ونقله عبر الناقلات منذ الثورة».

وقال الرئيس الإيراني: إن «البلاد تعتمد على ريع النفط؛ وفي ظل الحظر هناك عجز في الموازنة»، موضحا أن النفط كان 450 ألف مليار تومان كانت الموازنة التي تأتي من النفط، لكن العام المقبل سيكون لدينا 150 ألف مليار تومان فقط، أي نقص بمقدار 300 ألف مليار تومان».

وخلال الشهر، مع حلول الذكرى السنوية الأولى لحملة الضغط القصوى التي شنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على إيران، في نوفمبر «تشرين الثاني» 2018، طرح العديد من صناع السياسة في واشنطن، تساؤلات حول مدى قدرة الاقتصاد الإيراني على الاستمرار وفق تلك المعطيات المتاحة.

وإلى ذلك، وصفت صحيفة «ذي هيل» الأمريكية، الاقتصاد الإيراني بـ «بيت من ورق»، موضحة أن حلول الذكرى السنوية الأولى لحملة «أقصى الضغوط» ضد نظام طهران، يدفع بصناع السياسة في واشنطن للتساؤل عن مدى استدامة اقتصاد دولة الملالي.

وقال المسؤول في مجلس السياسة الخارجية الأمريكية في واشنطن، إيلان بيرمان، في تقرير نشرته الصحيفة: إن «العديد من كبار صانعي القرار الإيرانيين ومن بينهم المرشد الأعلى علي خامنئي، يزعمون أن المقاومة الثورية الإيرانية تغلبت بشكل كبير على حملة ترامب القصوى،

وأنها نجحت في التغلب على العقوبات الاقتصادية، وأخذوا يخففون من آلامهم لتقليل تأثير تلك الضغوط».

لكن، وبالنظر عن كثب، قال بيرمان: «يتضح أن طهران تعاني من مرض قاتل. فخلال فترة الصيف، قدر البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي لإيران من المتوقع أن يتقلص بنحو 4.5% هذا العام وحده، وهو انخفاض أكثر حدة من الانكماش الاقتصادي البالغ 3.9% الذي توقعته المؤسسة المالية الدولية في البداية.

ولفت إلى أن أحد أسباب هذا الانخفاض هو بلا شك، الضغط الأمريكي الذي نجح بحكمة في استغلال نقاط الضعف الاقتصادية الكثيرة لطهران. لكن الأسباب الحقيقية لتلك الثغرات المحلية واضحة في طبيعتها، موضحا أنه يأتي في مقدمة الأسباب، المشاكل التي يعاني منها النظام المصرفي الإيراني بشكل عام، الذي يتأرجح الآن على حافة الأزمة الكاملة، وما يؤكد ذلك، الدراسة الحديثة التي أجراها «معهد بيترسون للاقتصاد الدولي»، وهو مركز أبحاث شهير في واشنطن، والتي كشفت عن وجود مشكلات كبيرة في السيولة، والقدرة على تحمل الديون بين المؤسسات المالية الهشة في البلاد، والتي تعتبر الآن في وضع «غير مستقر».

من جانبه، قال عدنان مزاري، نائب المدير السابق في صندوق النقد الدولي: إنه «على الرغم من أن انهيار المؤسسات قد لا يكون على المدى القريب، إلا أن الأزمة المصرفية ستستمر في التزايد، مما يجعل النظام أكثر عرضة للصدمة الخارجية، مثل النزاع العسكري، أو مزيد من التباطؤ في صادرات النفط».

«إضافة إلى ذلك، ذكرت الصحيفة أن معظم صناديق التقاعد في البلاد تعتبر الآن معسرة وتعتمد بشدة على الإعانات الحكومية للبقاء. ففي العام الماضي، اعترف نائب الرئيس الإيراني إسحاق جناجيري، بأن ما بين 70 و80% من صناديق التقاعد في البلاد، وكامل خطة التقاعد للتقاعد للجيش الإيراني، هي من جيوب الحكومة.

ومثل هذا الوضع يمثل عبئًا اقتصاديًا شديدًا في أفضل الظروف، لكن التركيبة السكانية لإيران تجعل الوضع ببساطة غير مستدام. ذلك لأن السكان الإيرانيين يتقدمون في العمر بسرعة، ويفوقون بسرعة قدرة النظام على التكيف. وبلغ العدد الرسمي لكبار السن من المواطنين الإيرانيين 7.4 مليون، أو ما يقرب من تسعة في المئة من إجمالي سكان البلاد البالغ

84 مليون نسمة. ولكن بحلول عام 2050، من المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 30 مليونًا، ما يضع ضغوطًا هائلة على نظام التقاعد في البلاد.

من ناحية أخرى، عزا الأكاديمي الإيراني وحيد شقاقي شهري، الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي، الكثير من المشكلات الاقتصادية الحالية في البلاد للفساد والتربح، وقال: «ترجع جذور الكثير من المشكلات والتحديات الاقتصادية الحالية، لأن اقتصادنا يقوم على النفط والتربح، ولا يمكن إنكار ذلك. وسوف تتشكل حين تُدار دولة مدة 50 عامًا بالعوائد النفطية، مؤسسات وهياكل غير منطقية تعتمد على النفط، ونحن لم نطوِ (وتلك حقيقة) مرحلة العقلانية».

وأضاف «شهري»: إن «مثل هذه الهياكل والمؤسسات غير العقلانية تستوجب عجز الدولة عن الإصلاح. ويمسى رفع هذه التحديات مستحيلًا، وفي ظل هذه الأجواء تكون العقوبات وسيلة تلقي المزيد من الضوء هذه التحديات وهذا الفشل. بعبارة أوضح تسببت عوائد النفط، خلال هذه السنوات، في التغطية على فشل المؤسسات. أو بشكل أفضل كان النفط الوسيلة للتغطية على انعدام العقلانية والفساد في كل المجالات. وتسبب وقوع الدولة تحت وطأة العقوبات في توضيح القرارات الخاطئة ونقاط ضعف الدولة بشكل أفضل».

واعتبر أن «تجاوز أزمة الفساد التي تسببت في المشكلات الاقتصادية الراهنة، يتطلب القيام بإصلاحات مؤسسية في الدولة، وسوف يُضطر المسؤولون، كلما طالت فترة العقوبات الاقتصادية، لإجراء المزيد من الإصلاحات في الحوزات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتطبيق الشفافية التي تفرض بذاتها إصلاح القرارات الخاطئة وسوء الإدارة والفساد؛ وهذه المسألة ترتبط بطبيعة فترة العقوبات».

من جهة ثانية، سجلت الأطعمة في السوق المحلي الإيراني خلال الشهر، تضخمًا كبيرًا وصل إلى نحو 62%، والتبغ 80%، والملابس والأحذية أعلى من 51%، والأجهزة المنزلية 70%، وأسعار مجموعة السلع غير الغذائية والخدمات حوالى 34%، مما أدي لارتفاع تكلفة المعيشة بشكل كبير، حيث ذكر مركز الإحصاء الإيراني أن ربع دخل الأسرة الإيرانية بات يُنفق على المواد الغذائية والمشروبات نتيجة ارتفاع الأسعار، إذ ارتفعت أسعار الفواكه والخضراوات واللحوم أعلى من غيرها من السلع، حيث ارتفع سعر اللحوم بنسبة 95%.

وفاقمت هذه المعدلات الكبيرة من التضخم معاناة المواطنين الإيرانيين، وجعلت حياتهم جحيمًا يوميًّا، بسبب الضائقة الاقتصادية التي تمسك بخناق المواطن، فيما يتراجع الأمل في تحسن الأوضاع، خاصة مع تفاقم أزمة البلاد على المستويات كافة.

ديسمبر «كانون الأول»

مع نهاية عام 2019، كان هناك تضخم مفرط في إيران، وانهيار في النمو الاقتصادي، وتوقف شبه تام للتجارة الخارجية، وتراجع ملموس للقوة الشرائية للشعب. وهذه هي حصيلة الأزمة الاقتصادية التي واجهتها إيران خلال العام.

وجاء هذا الانهيار الاقتصادي بعد إعادة الولايات المتحدة فرض حزمة أولى عقوبات على طهران منذ مايو «أيار» 2018، وتبعتها حزمة أقسى في نوفمبر من العام ذاته وتبعتها أخرى في مايو 2019.

وشملت العقوبات الأمريكية التي فرضت العام الماضي في إطار نزاع تركز على برنامج إيران النووي، حظرًا ضد قطاع النفط الذي تهدف واشنطن إلى خفض مبيعاته للصفر في إطار حملتها لممارسة «أقصى الضغوط» على طهران.

واستهدفت العقوبات الأمريكية بشكل أساس صادرات النفط الإيرانية، وتشير الأرقام النهائية لتصدير النفط لشهر يوليو الماضي على سبيل المثال إلى انخفاض الصادرات الإيرانية، إلى أقل من 400 ألف برميل يوميًّا.

وقالت شركة «Kpler»، المتخصصة بتتبع شحنات النفط في جميع أنحاء العالم: إن طهران باتت «تكافح من أجل العثور على مشترين» لنفطها، وخاصة بعد أن أنهت الولايات المتحدة إعفاءاتها من العقوبات لبعض عملاء النفط الإيرانيين في بداية شهر مايو «أيار» الماضي.

وأظهرت إحصاءات رسمية صادرة من شركاء نفطيين رئيسيين لإيران، انخفاضًا كبيرًا في حجم الواردات الايرانية بما فيها النفطية، وخاصة الهند، التي انخفضت وارداتها من إيران في شهر أغسطس «آب» الماضي إلى الصفر تقريبا.

وأشارت هذه الإحصاءات إلى أن إجمالي صادرات إيران (بما في ذلك النفط والغاز) إلى هذا البلد في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام بلغ نحو 2.9 مليار دولار، بانخفاض 43 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي. ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في صادرات النفط الإيراني إلى تركيا.

كما انخفضت صادرات إيران إلى تركيا التي لم تستورد أي شحنات نفطية تقريبًا من إيران خلال شهري يونيو ويوليو الماضيين، فيما تراجعت هذه الصادرات خلال الأشهر السبعة الأولى من 2019 بنسبة 54 في المئة، وفقا لمركز الإحصاء التركي.

وأكد صندوق النقد الدولي أن صادرات إيران من النفط الخام تراجعت بنسبة 72 في المئة هذا العام إلى أقل من 600 ألف برميل يوميا مقارنة مع العام 2016، وهو العام الذي أعقب توقيع الاتفاق حول النووي الإيراني ورفع العقوبات.

وفي تقريره الأخير، لفت صندوق النقد الدولي إلى أن إيران يجب أن تكون قادرة على بيع النفط بسعر 194 دولارًا للبرميل، لضبط ميزانيتها للعام المقبل.

في المقابل، قال النائب الأول للرئيس الإيراني، إسحق جهانغيري، في 2 ديسمبر «كانون الأول»: إن بلاده تبيع النفط حاليًا بطرق وأساليب أخرى، رغم العقوبات الأمريكية.

وأضاف جهانغيري، في الذكرى الـ23 لليوم الوطني للتصدير: إن أمريكا لم تستطع تصفير صادرات النفط الإيراني، على الرغم من ممارسة أقصى الضغوط النفسية والاقتصادية على إيران، ولدينا الطرق البديلة لبيع النفط.

وتابع: «الأمريكيون ركزوا أقصى ضغوطهم على الحياة المعيشية للشعب الإيراني»، مشيرا إلى أن «الوضع الحالي في البلاد هو أحد أصعب الأوضاع منذ الثورة الإسلامية».

ولفت نائب الرئيس إلى أن الحرب الاقتصادية الأمريكية تهدف إلى انهيار الاقتصاد الإيراني والتسبب بضغوط على المجتمع الإيراني وخروج الشعب باحتجاجات عارمة تؤدي إلى سقوط الجمهورية الإسلامية وانهيار إيران بالكامل، مؤكدا: « إيران اليوم في خطر، وأمريكا والسعودية وإسرائيل تسعى إلى هزيمتها». وشدد جهانغيري على ضرورة أن يتم التركيز في الاقتصاد على الإنتاج والتصدير وفرص العمل والحفاظ عليها، معتبرًا أن «الوضع أفضل بكثير مما كان يحلم به الأمريكيون، وهو نتاج نشاط وتلاحم المنتجين والمصدرين في البلاد».

وعلى المستوى الداخلي، بعد مرور أكثر من عام على فرض العقوبات، انخفضت قيمة العملة الإيرانية بشدة وبلغ معدل التضخم أكثر من 40 في المئة، فيما توقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد الإيراني بنسبة تسعة بالمئة في العام 2019 ويعقبه ركود في العام 2020.

وانخفضت قيمة التومان الإيراني مقارنة بالدولار منذ مايو 2018 بنسبة 57 في المئة، ما أنتج ارتفاعًا حادًّا في أرقام التضخم.

وبلغ سعر الدولار الأمريكي في ديسمبر «كانون الأول» 2019، أكثر من 12 ألف تومان، مقارنة بـ4800 تومان في أبريل 2018، و3700 تومان في أبريل 2017.

وأثرت هذه الزيادات على أسعار المواد الغذائية والسلع في إيران، وفي بعض محلات العاصمة.

وارتفعت أسعار أنواع الفواكه والخضراوات بنسبة 112 إلى 136 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتضاعفت أسعار المنازل في العاصمة منذ مارس 2018 بحسب المصرف المركزي الإيراني، وتراجعت أيضًا فرص التوظيف كما أصبحت أسعار السيارات المستوردة بعيدة عن متناول الكثيرين.

ولخص الباحث في الشركة الاستشارية الأمريكية «أوراسيا غروب» هنري روم، الوضع الاقتصادي في إيران بأنّه «سيئ ويتجه نحو المزيد من السوء».

من جانبه، قدّم الرئيس الإيراني حسن روحاني في الميزانية المالية للعام المقبل، واصفًا إياها بـ «موازنة الصمود ومواجهة العقوبات». وهي الأقل اعتمادًا على إيرادات النفط في تاريخ البلاد. وقدم روحاني الثامن من ديسمبر «كانون الأول»، إلى مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) مشروع موازنة العام الإيراني القادم، بقيمة تتجاوز 134 مليار دولار. ووصف خلال كلمة أمام البرلمان على أن هذه الموازنة «ستكون موازنة الصمود ومواجهة العقوبات المفروضة»، حيث إنها تعد، وفقا للسلطات، الأقل اعتمادًا على إيرادات النفط.

وجاءت ميزانية العام المالي المقبل الذي يبدأ في آذار/مارس 2020 بعد قرار رفع سعر البنزين الذي صدر عن الحكومة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر وتسبب باندلاع تظاهرات دامية في أنحاء الجمهورية الإسلامية. ووفق منظمة هيومن رايتس ووتش فإن عدد القتلى في

المظاهرات بلغ 200 شخص على الأقل، وهو ما نفته السلطات الإيرانية بقوة، التي اعتبرت المحتجين بأنهم «خونة» يخدمون «أجندات أجنبية».

وأعلن روحاني في خطابه عن زيادة بنسبة 15 بالمئة لرواتب موظفي القطاع العام في البلد الذي يرزح اقتصاده تحت وطأة العقوبات الأمريكية.

وبحسب المشروع، فإن الحكومة ستطرح صكوكًا إسلامية بـ 800 تريليون ريال، فيما يبلغ حجم المبيعات المتوقع للنفط 980 تريليون ريال.

وقال تقرير بموقع «مونيتور» الأمريكي، نشر 22 ديسمبر «كانون الأول»، إنه رغم أن الوقت لا يزال مبكرًا لإجراء تحليل كامل حول موجة الاحتجاجات المناهضة للحكومة الأخيرة، فإنه من الصحيح القول إن التكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقرار الأخير كانت مرتفعة للغاية.

وأفاد التقرير أن الخبراء توقعوا ارتفاع أسعار الوقود، أو بالأحرى تخفيض الدعم الحكومي، لكن في «الواقع، ينبغي لنا أن ننظر إلى هذا التغيير على أنه استمرار لقانون 2010 الخاص بإلغاء الإعانات، والذي وقع تطبيق المرحلة الثانية منه عام 2014، ومع ذلك، فوجئ الكثير من الناس بتوقيت المرحلة الثالثة».

وأفاد كاتب التقرير بيجان خاجهبور أن سعر الغاز قدر قبل التحول بحوالى عشرة آلاف ريال للتر الواحد (.....). وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت الحكومة عن تغييرين، تمثل الأول في تفعيل نظام تقنين جديد مسؤول عن تخصيص ستين لترا شهريا لكل سيارة ركاب، خاصة سيارات الأجرة والتجارية، مقابل 15 ألف ريال لكل لتر. أما المشتريات التي يتجاوز سعرها المبلغ المخصص، فقد أصبح السعر في الوقت الراهن ثلاثين ألف ريال.

وأورد أنه على الرغم من ذلك، لا تزال أسعار الوقود مدعومة بشدة وأرخص من المعايير العالمية أو حتى الإقليمية. وفي بلد مثل إيران تمثل الزيادة المتوقعة في نشاط التهريب التحدي الأساسي الذي خلفه الإعلان عن هذه الخطوة.

الكاتب أشار إلى وجود ثلاثة محركات اقتصادية رئيسية مسؤولة عن تغيير نظام تسعير الوقود بإيران، وتتمثل في احتواء عمليات التهريب وخفض استهلاك الطاقة وتحسين الوضع المالي للحكومة، في وقت كانت الحكومة قلقة بشأن تهريب الوقود إلى البلدان المجاورة، وهو

أمر من شأنه أن يسهل عملية غسل الأموال. ونقل التقرير أن بعض التقديرات تشير إلى أن عشرين مليون لتر من الغاز ووقود الديزل تُهرب يوميًّا، ومع مقارنة سعر الغاز القديم مقابل السعر الأعلى الجديد، كانت قيمة الأضرار السنوية التي لحقت بالاقتصاد الإيراني ستبلغ حوالى 1.3 مليار دولار.

وفي معظم الحالات، تعود العائدات الناتجة عن التهريب إلى البلد في شكل سلع مستوردة، ومن ثم، تعمل بمثابة غسل للأموال بالنسبة إلى الجناة، فضلا عن ذلك، يفرض مثل هذا التهريب عبئًا ثقيلًا على الصناعات المحلية وعلى فرص العمل في البلاد، حسب التقرير.

وأورد الكاتب أيضا أنه بالنسبة إلى استهلاك الطاقة، خلصت المناقشات بشأن إزالة الدعم التي دارت قبل تفعيل قانون 2010 إلى أن السبيل الوحيد لاحتواء الاستهلاك في قطاع النقل سيكون من خلال رفع أسعار الوقود.

وكانت الحكومة تأمل أن تؤدي الأسعار المرتفعة إلى تقليص نسبة الاستهلاك. فوفقًا لما صرح به وزير النفط بيجن زنكنه، سجلت البلاد انخفاضًا يقدر بعشرين مليون لتر في الاستهلاك اليومي للبنزين منذ حدوث ارتفاع في الأسعار.

وجادل الخبراء بأن الحملة على التهريب قد تكون قصيرة الأجل، خاصة وأن الوقود لا يزال مدعوما وأن المهربين سيعودون إلى توحيد صفوفهم وممارسة أساليبهم السابقة.

وأوضح الكاتب أن أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات الأخيرة يتمثل في تحسين الوضع المالي العام للحكومة عن طريق تخفيض تكلفة دعم مشتريات الوقود من الناس.

ووفقا لمحمد نوبخت نائب الرئيس الذي يرأس منظمة الإدارة والتخطيط الحكومية، سيضخ ارتفاع أسعار الوقود سنويًّا ثلاثمئة تريليون ريال (2.6 مليار دولار بسعر الصرف بالسوق الحرة) في خزائن الدولة، وسيقع تخصيصه هذه المبالغ للفئات الاجتماعية الأشد فقرًا على شكل دعم نقدي.

وأفاد الكاتب أنه حتى في حال خصصت الحكومة جميع الموارد الجديدة للمساعدات النقدية، فإنها ستبقى مستفيدة من الانخفاض المتوقع الناتج عن التهريب، والأهم من ذلك، ستحظى بفرصة لتصدير الوقود إلى الأسواق المجاورة.

وتوقّع مسؤولو وزارة النفط أن تتمكن البلاد من توليد 5.5 مليارات دولار من العائدات السنوية من تصدير الوقود الفائض الذي سيتم الإفراج عنه نتيجة انخفاض الاستهلاك وتراجع نشاط التهريب، وهو ما يمكن أن يعوض بعض الخسائر في صادرات النفط الخام نتيجة للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة.

لكن- بالمقابل- سيؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى دفعة تضخمية فورية. ووفق محافظ البنك المركزي عبد الناصر همتي ستؤدي العواقب المباشرة وغير المباشرة إلى تعديلات الأسعار إلى ارتفاع التضخم بنسبة إضافية تقدر بحوالى 4%، وفق التقرير.

وبحسب الكاتب- على المدى القصير- ستؤدي الضغوط التضخمية الإضافية إلى تقويض القوة الشرائية وزيادة الضعف الاقتصادي. ولكن على المدى المتوسط، سيتعيّن على المركزي والحكومة الانخراط في سياسات ضريبية انكماشية لمنع حدوث آثار تضخمية بارزة على المدى الطويل. من جانبها، قالت الإدارة الأمريكية في 4 ديسمبر «كانون الأول»، إن طهران يمكنها الوصول إلى نحو 10% فقط من احتياطاتها النقدية، حيث إن العقوبات الأمريكية تمنع الحكومة من استغلالها بالكامل، وإذا أرادت إيران منع المزيد من ارتفاع الأسعار، فسيتعيّن عليها استخدام المزيد من احتياطاتها النقدية، وهذا أمر لا يمكن أن يستمر مع تواصل وتصاعد العقوبات. وأشار تقرير استخباراتي أمريكي صدر مطلع ديسمبر «كانون الأول»، إلى أن إيران قد تحتاج إلى استخدام 20% من احتياطها النقدي في السنة المقبلة للحفاظ على سعر صرف عملتها وخفض التضخم الذي بلغ نحو 36% هذه السنة، وهو أعلى بقليل مما كان عليه في عام 2013. وإذا كانت إيران تعاني انخفاضًا خطيرًا في احتياطاتها، فإن هذا قد يؤدي إلى حدوث أزمة في ميزان المدفوعات وانهيار إضافي في سعر صرف عملتها، وإلى تضخم وتسريح جماعي للموظفين، لأنها لن تكون قادرة على شراء آلات وتكنولوجيا تحتاجها لدعم اقتصادها، وقد يؤدي فقدان القدرة على الاقتراض أو استغلال احتياطاتها إلى أزمة تتطلّب تدخلًا دوليًّا.

التقرير الاستخباراتي الأمريكي، كشف عن أن الأزمة المالية في طهران أسوأ مما كان يُعتقد، وأن البلاد على حافة أزمة، وذلك بسبب تأثر الاقتصاد الإيراني الخاضع للعقوبات واستمرار الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد مع استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها غالبية الأسر والشعب الإيراني في نهاية العام.

وعلى الرغم من كل تلك المؤشرات السلبية، وفي تصريحات دعائية محضة، توقع الرئيس الإيراني حسن روحاني، أن يسجل اقتصاد بلاده نموًّا إيجابيًّا خلال العام الإيراني الجاري الذي سينتهي بعد ثلاثة أشهر (20 مارس/ آذار 2020).

وقال روحاني في تصريحات أوردتها وكالة «مهر» الإيرانية في 18 ديسمبر «كانون الأول»: إن «التضخم شهد هبوطًا تنازليًّا خلال الأشهر السبعة الماضية»، دون أن يذكر أرقامًا تتعلق بالنمو الاقتصادي أو معدل التضخم.

وتابع الرئيس روحاني: «لقد انطلقنا بحركة إيجابية في مجال النمو الاقتصادي، دون الاعتماد على النفط، واستطعنا الاعتماد على أنفسنا على معظم الأصعدة».

وأكد روحاني أن «الحظر يخلق المشاكل والصعوبات، لكن يمكن تحويله إلى فرصة في ظل الصمود والثبات»، معتبرا أن الحظر كان «خيارًا خاسرًا ولا يمكنه الاستمرار ولا بد أن يتوقف بالنهاية لأنه إجراء غير قانوني».

وفي 28 من الشهر، قال الخبير الإيراني في الاقتصاد والعلوم السياسية والرئيس السابق لبنك التجارة في إيران، أحمد حاتمي يزد: إن «جميع البنوك مفلسة، لكن الحكومة لا تجرؤ على الإعلان عنها»، مضيفًا أنه «لا تستثنى أي من البنوك الخاصة أو المملوكة للدولة فالإفلاس طال جميع البنوك».

وأشار الرئيس السابق لبنك التجارة، الذي يعد واحدًا من أهم البنوك الإيرانية، إلى أن «البنوك كافة في البلاد، لا تملك رأس المال اللازم ويجب عليها إعلان الإفلاس بموجب القانون التجاري. وفي الوقت الحالي، تواجه جميع البنوك العسكرية والخاصة في البلاد أزمة سيولة، ودمج هذه البنوك سيؤدي إلى أزمة جديدة».

وأشار الخبير الاقتصادي الإيراني إلى أن الدين الحكومي للبنك المركزي زاد بنسبة 64% منذ (21 مارس وحتى 21 يونيو 2019)، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأضاف: «وفقًا للإحصاءات النقدية والمصرفية الصادرة عن البنك المركزي الإيراني، زادت ديون القطاع العام للبنك المركزي بأكثر من 64% في نهاية الربع الأول من العام 2019، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والتي أثرت أيضًا على البنوك الخاصة والعامة».

ووفقًا للبنك، فإن الحكومة مدينة بأكثر من 61 ألف تريليون تومان إيراني للبنك المركزي خلال الربع الأول من العام الإيراني الماضي، فيما بلغت هذه الديون في الفترة نفسها من العام الجاري حوالى 101 ألف تريليون.

القسم الثالث

الحالة الاجتماعية

يناير «كانون الثاني»

في مطلع الشهر، كتبت صحيفة «آرمان امروز» تقريرًا عن الفقر في المدن الإيرانية، عرضت فيه آخر إحصائية نشرها «مركز أبحاث البرلمان» حول وضع الفقر المدقع في إيران، فأظهرت ارتفاع خط الفقر بنسبة 25% مقارنة بالعام الماضي.

وسلّط التقرير الضوء على انتقال الفقر من المناطق النائية نحو المدن، إلى جانب تأكيده ازدياد عدد فقراء المدن بما يقارب 600 ألف شخص سنويًّا منذ العام 2012، واعتبر التقرير أنّ السياسات المالية غير العادلة وغلاء البيوت والاختلاف الكبير في مستوى المعيشة بين المدن والأرياف، كلها عوامل ساهمت في زيادة نسب الفقر في المدن مع زيادة الهجرة إليها.

من جانبها، وفي 12 يناير «كانون الثاني»، ناقشت صحيفة «آفتاب يزد» أسباب انتشار ظاهرة العنف في المجتمعات الإيرانية، وهي الظاهرة التي عكستها مواقع التواصل الاجتماعي في حينه، مشيرةً إلى أن «فيديوهات الضرب والاعتداء على الآخرين وإيذاء الحيوانات وتبادل الشتائم وإرسال التهديدات تأخذ حيزًا كبيرًا من المحتوى الإلكتروني الذي يتبادله أبناء المجتمع الإيراني يوميًّا».

ورصد التقرير قصة فيديو العنف الذي ظهر فيه مراهق وهو يعتدي على شابة بالضرب في مدينة سيرجان، كما ذكر تقرير الصحيفة أن متابعة الشرطة لأغلب هذه الظواهر والمعاقبة عليها لا تعالجها، بينما قد يكون للتربية في المدرسة والبيت أهمية كبرى تستطيع أن تحدّ من العنف المجتمعي.

من جهة أخرى، فيما شعر قطاع عريض من المجتمعات الإيرانية بوطأة تأثير العقوبات الأمريكية على اقتصاد البلاد، في مطلع العام، أثارت حياة البذخ التي يحياها بعض الشباب في

إيران، بما في ذلك قضاؤهم إجازات باهظة الثمن، وإقامتهم حفلات مترفة، واقتناؤهم الثروات، واحتلالهم وظائف مجزية في الحكومة، غضب الرأي العام في مطلع السنة، حيث أصبح. فيما تتباهى النخب الشابة، التي ترتبط ببعض العلاقات الحكومية، بثروتها على «إنستغرام»، وتظهر في شوارع العاصمة الإيرانية، طهران، بأزياء صمّمها مصممون عالميون، وسيارات مبهرجة وعطلات في المنتجعات الفاخرة.

ويستطيع مثل هؤلاء الشباب الحصول على وظائف حكومية، ومنح دراسية راقية، والسفر بكل سهولة. حتى إن حفيدة الزعيم الراحل للثورة الإسلامية في إيران، آية الله الخميني، تم تصويرها، العام الماضي، في لندن وهي تحمل حقيبة يد نسائية تصل قيمتها الى 3800 دولار، على الرغم من أن البعض تكهن بأنها قد تكون مقلّدة. لكن قلة في إيران تستطيع أن تحصل على مثل هذا الترف في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف الحياة المعيشية، وتتضاءل فيه ما تحويه حافظات النقود. وبدأ الإيرانيون يتحدثون عن عدم المساواة، وثقافة المحسوبية التي يقولون إنها تفضل عنهم ما يسمى بـ «الأغازادات» أو أبناء النخب الدينية الحاكمة في البلاد.

واضطر صهر الرئيس، حسن روحاني، قمبيز مهدي زاده، إلى الاستقالة، بعد يومين فقط من تسلّمه منصب رئيس هيئة المساحة الجيولوجية في إيران، إثر غضب عارم، واتهامات له عبر الإنترنت بالمحسوبية. وكان مهدي زاده (33 عامًا) عمل سابقًا مستشارًا لوزارة النفط الإيرانية، ولكن بالنسبة إلى العديد من الإيرانيين، فإن علاقته مع روحاني دليل على أن المحسوبية لعبت دورًا في تعيينه. وجاءت تلك الضجة بعد حملة مماثلة، الصيف الماضي، عندما حث الإيرانيون من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية السياسيين على الإقرار علانية بأي امتيازات يتمتع بها أبناؤهم بفضل نفوذهم داخل الحكومة.

وفي الوقت نفسه تقريبًا، انتقد رجل الدين المحافظ، مهدي سارو ساداتاتي، المشهور بتعليقاته على «إنستغرام»، ابن قائد متقاعد من الحرس الثوري، واسمه رسول تولوي، بسبب صورة فيديو نشرها على موقعه ظهر فيها مع نمر أليف في حفلة فخمة أقامها لابنته البالغة من العمر سنتين. وكتب رجل الدين، على «إنستغرام»: «ليس من الممكن أن يحصل هذا الرجل على كل هذا الثراء وعمره 25 عامًا»، ويمضي قائلًا: «العائلات تكافح لشراء حفاضات لأطفالها»، ويختتم حديثه موجهًا سؤاله الى تولوي «في أي دولة تعتقد أنك تعيش؟». وينهار

الاقتصاد الإيراني بكل المقاييس، ويشعر الناس العاديون بالضيق، وترتفع معدلات البطالة، وتفقد العملة أكثر من نصف قيمتها.

وبات عدم التكافؤ في مستوى المعيشة متفشيًا بين أفراد الشعب في إيران، نتيجة لسنوات من التقشف الحكومي، كما قال أستاذ الاقتصاد في جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، جواد صالحي أصفهاني، وكتب في مدونته عن الاقتصاد الإيراني: «إن النظام الاقتصادي الإيراني لا يعامل بالعدل أولئك الذين في أسفل السلّم الاقتصادي، وكذلك أولئك الذين في قمته».

وبحسب الباحث في السياسة الإيرانية، رضا أكبري، من معهد تقارير الحرب والسلم، ومقره واشنطن، ولّدت الظروف الاقتصادية السيئة «استياءً استثنائيًا من الفساد، والمحسوبية، وأفرزت (الأغازادات)، الذين يبدو أنهم محصّنون ضد حقائق البلاد المقلوبة». وفي حين أن أعضاء الطبقة الحاكمة في إيران حافظوا على أساليب حياتهم الفخمة في وقت من الأوقات، إلا أن الإيرانيين النخبة اليوم يفتخرون جهارًا نهارًا بثرواتهم على الإنترنت وفي وسائل الإعلام.

نجل أحد الدبلوماسيين، واسمه ساشا سبحاني، سخر من نصف متابعيه على «إنستغرام» من خلال صور له التقطها في الجزر اليونانية وعلى متن يخوت تعج بالشمبانيا، وهو يقول لهم: «هل تحسدونني على هذا؟»، لكنه حذف تلك الصور في ما بعد. ويستعرض أحد حسابات «إنستغرام» تحت عنوان «أبناء طهران الأثرياء»، حياة بعض من أشهر الشباب في إيران، مع لقطات لحفلات رقص صاخبة، وعشاء فاخر وخلوات حصرية في الجبال.

وشمل شريط فيديو نشر العام الماضي، في خضم احتجاجات على مستوى البلاد بسبب الظروف المعيشية السيئة، لقطات لحفلات النخبة الشابة وهم على متن طائرات خاصة، وتظهر بجانبهم رزم من الدولارات، وتظهر صور أخرى نساء يرتدين البيكيني، ويحتسين الجعة بجانب برك السباحة، وفي إحدى الصور يظهر شخص وهو يداعب فهد مدجن. وظهر موقع آخر، هذا الشهر، يستعرض صورًا لسيارتين فاخرتين، بما في ذلك سيارة مرسيدس بنز فئة جي، ويظهر عليها تعليق «ثمن مثل هذه السيارات في طهران سيصيبك بالجنون». ويشير الباحث أكبري إلى أن «حياة النخبة وبيانات ثرواتهم يتم نشرها على الإنترنت، ويشاهدها الكثير من الناس»، ويضيف: «الحكومة الحالية حساسة بالتأكيد للنقد، وندرك أنها لا تستطيع الصمت في مواجهة الغضب الشعبي».

وظهرت في إيران، في التسعينيات، عبارة «أغا زادة»، التي كانت تصف أصلًا الشباب ذوي النفوذ والتأثير، عندما بدأ أبناء النخبة الثورية في الصعود، مستخدمين روابطهم الأسرية. وتقول نائبة مدير برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكينغز، سوزان مالوني، عن الجيل الأول من «الأغازادات» في كتابها «الاقتصاد السياسي الإيراني منذ الثورة» تقول: «استغلوا مواقعهم داخل التسلسل الهرمي، واستطاعوا الوصول إلى البيانات الداخلية ليستولوا على الثروة والمكانة الرفيعة».

ويبدو أن ثقافة المحسوبية منتشرة إلى حد كبير لدرجة أن الإيرانيين يقولون: إنهم لا يستطيعون سوى فعل القليل حيالها، ففي العمل أو المدرسة أو أحيانًا في حياتهم اليومية، يحتاجون الى نوع من النفوذ من العناصر المؤثرة في الحكومة أو في أي مكان آخر. وينسحب ذلك أيضًا على الصفقات التجارية، وتجارة العقارات والفنون والعلوم الإنسانية، حيث إن كل من له علاقات مع السلطة هو الذي تتم ترقيته أو ينال الأولوية. ففي صناعة الترفيه الإيرانية، على سبيل المثال، «تصبح الواسطة دائمًا جزءًا من الصفقة»، كما قال أحد معلقي التليفزيون في طهران، الذي طلب عدم ذكر اسمه، ويقول: «تُمنح المشروعات ويتم الحصول عليها من خلال العلاقات مع الشخصيات المتنفذة، ويعلم الجميع ذلك»، ويمضي قائلًا: «لكن يغضب الإيرانيون فقط عندما يحصل شخص ما عديم خبرة أو غير متعلم على وظيفة».

وولّدت الظروف الاقتصادية السيئة في إيران تحت حكم الملالي، استياءً استثنائيًا من الفساد، والمحسوبية، وأفرزت «الأغازادات»، الذين يبدو أنهم محصّنون ضد حقائق البلاد المقلوبة.

في شأن آخر، طالب آلاف الإيرانيين سلطات النظام، بالتوقف فوريًا عن استهداف «العتالين» الأكراد العاملين في نقل البضائع حدوديا وتصفيتهم، لاسيما بنطاق أقاليم كردستان، وأذربيجان وغيرها.

ونقلت إذاعة صوت أمريكا (ناطقة بالفارسية وتُبث من واشنطن) في 27 يناير «كانون الثاني»، أن أكثر من 2000 شخص إيراني وقعوا عريضة تندد بأساليب وحشية تنتهجها كل من ميليشيات «الحرس الثوري» وقوات حرس الحدود حيال «العتالين»، بدعوى أنهم مهربون.

وأشارت العريضة الإلكترونية إلى أن هؤلاء «العتالين» النشطين في نقل البضائع حدوديًا بنطاق أقاليم مثل أذربيجان الغربية، وكردستان، وكرمانشاه، وإيلام، ليسوا سوى أشخاص

يحاولون تدبير قوت يومهم ومضطرين للعمل بهذه المهنة الشاقة بسبب تزايد نسب البطالة والفقر المدقع.

وأكد الموقعون على العريضة أن «مؤسسات إيرانية - بينها حكومة طهران وكذلك السلطتان القضائية والتشريعية، فضلا عن قوات حرس الحدود وأيضا «الحرس الثوري»، مسؤولة بشكل مباشر عن ارتكاب مذابح ضد العتالين الأكراد العاملين في نطاق حدود البلاد».

وتصنف «العتالة» كإحدى أبرز المهن الصعبة والخطيرة للغاية في إيران، حيث يواجه العاملون بها خطر الموت تجمدًا بسبب الثلوج الكثيفة في نطاق هذه المناطق الحدودية، إلى جانب تصفيتهم برصاص عناصر من الحرس الثوري بشكل متكرر، وفقا للعريضة.

ورغم تحذيرات منظمات حقوقية دولية لطهران، فقد عشرات من العتالين أرواحهم خلال السنوات الماضية خلال عبورهم تلك الحدود الجبلية الوعرة، خاصة في ظل تهميش من جانب النظام الإيراني لقاطني المناطق الكردية داخل البلاد.

وتنتشر مهنة «العتالة» بوجه خاص في تلك الأقاليم الإيرانية بسبب انعدام فرص العمل وغياب المشروعات الاستثمارية، فضلًا عن ارتفاع نسب الفقر بهذه المناطق التي تقطنها أغلبية كردية.

فبراير «شباط»

بدأ النظام الإيراني، في الثاني من الشهر، احتفالاته الرسمية في الذكرى الأربعين للثورة، بتجمّع آلاف الأشخاص من مختلف مناطق البلاد حاملين الأعلام الإيرانية قرب ضريح الخميني، بحسب ما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية في تقرير من طهران.

وأشارت الوكالة إلى أن الاحتفالات بذكرى ثورة عام 1979 بدأت، كما في كل سنة، عند الساعة 9.33 بالتوقيت المحلي، أي في موعد وصول الطائرة التي أقلت الخميني من منفاه الباريسي إلى مطار طهران في 2 فبراير «شباط» 1979.

وتحدثت وكالة الأنباء الطلابية «إيسنا»، في حينه، عن احتفالات في كل أنحاء البلاد وبثت شريط فيديو يظهر سفنًا تطلق صافراتها في مرفأ بندر عباس بجنوب البلاد. وعند ضريح الخميني في جنوب طهران، كانت جوقة للجيش تعزف أناشيد ثورية فيما غصت قاعة الضريح الضخمة بحشود من مختلف فئات المجتمع، ومنهم تلاميذ يرتدون ألوان العلم الإيراني، الأحمر والأبيض والأخضر.

وخلال الاحتفالات، نافست صورة شاه إيران الراحل محمد رضا بهلوي صورة الخميني، الذي استبدل تاج الشاه بعمامة الولي الفقيه. حضرت صورة الشاه، هذه المرة، لا كملك ظالم أسقطه شعبه، بل كرمز لعهد يتوق إليه الإيرانيون بعد أن ذاقوا الويلات في عهد «الجمهورية الإسلامية» التي بشر بها الخميني يوم عودته إلى طهران، ليبدأ، على الصعيد الداخلي، عهد استبداد جديد، أكثر شدة تحت سلطة المرشد الأعلى و»الحرس الثوري»، وعلى الصعيد الخارجي، عهد من الأزمات مع الجيران والعالم جعلت إيران معزولة دوليًّا.

وحضرت في ذكر ثورة 1979 تفاصيل كثيرة من أجواء ما حدث قبل أربعين عاما، من حيث

الغضب الشعبي المتصاعد من سياسات النظام كما موقف الغرب المندد بسياسات إيران الخارجية وأدوارها التخريبية، وهو نفسه الغرب الذي جاء قبل أربعين سنة بالخميني ليحل محل الشاه.

ومثلما كسر المحتجون الإيرانيون حاجز الخوف من شرطة الشاه وقوته الأمنية، بدأت ملامح مشابهة تظهر على الشباب الإيراني الذي ولد في ظل النظام الحالي، إذ بدأ يكسر حاجز الخوف من «الباسيج والحرس الثوري» وكل القوى الأمنية والقمعية.

وإلى جانب الاحتجاجات، أمكن رؤية بوادر التمرد الاجتماعي بوضوح، فمثلا ترتدي بعض الشابات الحجاب لكن بشكل غير محكم، حيث تبدو غرتهن ظاهرة، وبعضهن يتركنه ينزلق إلى أكتافهن. واشتهرت صورة لإيرانية، رأسها مكشوف، وتقف على أحد صناديق توزيع الهاتف وتلوّح بحجابها مثل العلم، خلال الاحتجاجات.

وقالت فائزة هاشمي رفسنجاني، في تصريحات صحافية: «لقد تغير الوضع. لقد وصل الناس إلى نقطة ليس لديهم ما يخسرونه فيها. عادة ما تخاف من الأشياء للمرة الأولى فقط. عندما تحدث هذه الأشياء لا تشعر بالخوف منها مرة أخرى، وتحصل على شجاعة أكثر، وتزيد من مطالبتك بحرية أكبر».

وفي السياق، وصف الباحث الاجتماعيّ سعيد معيد فر، الاضطرابات التي بدأت ظهرت أخيرًا في المجتمعات الإيرانية، قائلا: «إن المجتمع الإيراني يتعرض لزلزال». وذلك في مقابلة مع صحيفة «آرمان امروز» في 22 فبراير «شباط»، تعقيبًا على دراسة نُشرت منتصف الشهر، تشير إلى أنّ المعضلات الاجتماعية ستشكل في المستقبل أكثر من 50% من تحديّات إيران. واعتبر الباحث معيد فر أنّ أهمّ المعضلات تكمن في سوء تعامل أفراد المجتمع وانعدام الثقة بينهم من جهة، وضعف الرموز والقيادات الاخلاقية والفكرية من جهة أخرى. واستطرد فر قائلًا: إنّ «خسارة الرموز الاخلاقية لوزنها في المجتمع جعلت كثيرين يبحثون عن قدوة أخرى بين المؤثّرين والمشاهير. كما نبّه الباحث الاجتماعيّ من التأثيرات السلبيّة لما وصفها بالانتقائية في أحكام إعدام الفاسدين في الآونة الأخيرة، حيث أنّ الذين أعدموا هم من صغار الفاسدين. ولفت إلى أنّ تلك الانتقائية تُسهم في هدم الآليات الاجتماعية والاقتصادية الحالية، فضلًا عن أنّها تخفض معدل التفاؤل بالحياة لدرجة خطيرة.

في سياق مختلف، أفردت صحيفة «آرمان امروز» تقريرًا للصحافي آيدين بور خامنه، في 19 فبراير «شباط»، حول آثار التلوّث الجوي في طهران، ومخاطره على الحمل والولادة. التقرير تضمّن نتائج دراساتٍ كشفت دور هذه الأزمة البيئيّة في ارتفاع نسب الإجهاض، وذلك بسبب تزايد كمية غاز النيتروجين في الهواء، الأمر الذي يصعّب وصول كميات الأوكسجين المطلوبة لضمان حياة الجنين في الرحم.

رئيس جمعية الأطباء الداخليين في إيران محمد خسرونيا، تحدّث في التقرير عن حجم الأمراض التي تتزايد مع ارتفاع نسب التلوث، إضافة إلى التغييرات الجينية التي تهدد الأجيال. وبحسب التقرير أيضًا، فإن مشروع «الهواء النظيف» الذي قدمته منظمة حماية البيئة لم تظهر نتائجه بعد.

وتناولت صحيفة «ابتكار» الحياة الليليّة في طهران ورغبة الكثيرين في عودتها، وذلك في تقرير أعدّه فريق القسم الاجتماعي. التقرير أشار إلى أنّ شوارع طهران تُغلق محالها عند الثامنة مساءً، وأضاف بأنّ مطاعم العاصمة تُغلق قبل منتصف الليل بساعة، ولا حركة كذلك ولا ضجيج في الطرقات الرئيسية، سوى تلك الحركة التي تُحدثها السيارات. التقرير سأل عن سبب عدم تطبيق المشروع الذي تحدثت عنه بلدية طهران مرارًا، القاضي بإعادة الحياة لليالي طهران عبر حذف القوانين التي تحدّ من الأعمال الليلية، والتي ساهمت بدورها في تقييد حركة المواطنين. وأشار التقرير إلى أنّ التجربة الوحيدة الليليّة التي تكتسب جاذبية خاصة، هي تلك التي تعيشها المدينة سنويًّا في رمضان. من جهة أخرى، لم تتوقف أبحاث الإيراني فريدون جنيدي عن نسب كل الأشياء الجميلة للشعوب الإيرانية. فبحسب تقرير نشرته صحيفة «آفتاب يزد» نسب جنيدي عيد الحب Valentine لتقويم الحضارة الفارسية، حيث كان يحتفل قدماء الفرس في هذا التاريخ نفسه بعيد «اسفندارمذ» المخصص لتكريم المرأة الزوجة والأم.

وقال جنيدي: إنّ «الغرب اقتبس عن الشرق وإيران بالتحديد هذا الاحتفال، في حين أن الأجيال الجديدة ابتعدت عن تراثها الأصيل لتستورد المناسبات الغربية بأسماء غريبة عن الثقافة الفارسية». لا يتوقف هذا الرأي على باحث إيراني واحد، بل يتبناه كثيرون من مؤيّدي نظرية إعادة الأشياء لجذورها الإيرانية، ولاسيما فيما يتعلق بالمناسبات الغربية.

وفي عيد الحب Valentine، ظهر تأثير ارتفاع سعر الدولار في أسعار هدايا الدمى الصينية والشوكولا الأجنبية. وفق تقرير في صحيفة «شهروند»، فإن الحال الاقتصادية السيئة التي تمر بها البلاد جعلت من الدمى المستعملة سابقًا هدايا لهذا العام، فتطبيقات التسوق المشهورة في إيران تشهد حاليًا سوقًا ساخنة لإعلانات بيع الدمى الحمراء المستعملة من جهة، وبيع الورود وغيرها من بضائع عيد الحب من جهة أخرى. واعتبر التقرير أن الفئة الأكبر المستهدفة من هذه الإعلانات هي الشباب المراهقون وذوو الدخل المحدود.

مارس «آذار»

بات تقديم «طلب الخطوبة» من الشاب إلى الفتاة في الأماكن العامة، ممنوعًا في إيران، وتقود مخالفة المنع إلى السجن. لكنّ ذلك يبقى أقلّ قسوةً من وجود بيوت يتم تأجيرها ساعاتٍ قليلة لتعاطي المخدرات.

ووفق تقرير لوكالة «فارس»، نشرته مطلع الشهر، فقد قبضت الشرطة على شابٍ وفتاة، بعد تقدّمه لخطبة حبيبته وسط مركز تجاري في مدينة أراك، ووصفت هذا الفعل بأنّه «غير قانوني ولا يراعي الأعراف الإسلاميّة».

وأوضح مسؤول في الشرطة أن اعتقال الشاب والفتاة تمّ بناءً على شكوى قدّمها مواطنون ملتزمون دينيًّا ضدّ تصرّفهما «المسيء للأخلاق العامة والإسلامية» وفق تعبيره، وأشار إلى أنّه سيتم تحويلهما إلى المراجع القضائيّة المختصّة.

وفي السياق الاجتماعي، كشفت وكالة «إيلنا» في تقرير لها نشرته 10 مارس «آذار»، عن وجود عصابات جريمة منظمة «مافيات» لتأجير بيوتٍ أو غرف منفصلة للمدمنين في الأحياء الجنوبية من طهران، لساعاتٍ محدودة. وقال مسؤول المنطقة 12 في طهران علي محمد سعادتي «إنّ دوريّات الشرطة تواجه صعوبات في ملاحقة مدمني المخدرات، بسبب تواريهم في بيوت مهجورة أحيانًا، أو استئجارهم بيوتًا مؤقّتة، لا سيّما في ساحة شوش ومولوي في طهران». سعادتي نبّه من أنّ وجود أبنيةٍ خالية قديمة مفتوحة للمدمنين، يشكّل ملجأ لهم، الأمر الذي يسيء إلى سكان هذه الأحياء، ودعا أصحاب هذه الأملاك إلى المساهمة في معالجة أزمة المخدرات بإغلاق بيوتهم أو استثمارها. وفي جردة أرقامٍ مطوّلة صدرت عن رئيس شرطة مكافحة المخدرات في طهران العميد محمد بخشنده، ونشرتها صحيفة «ابتكار»، ارتفعت

نسب المدمنين علنًا من الشباب والمهاجرين في جنوب طهران. لكنّ الأكثر خطورةً هو الأرقام المتعلّقة بالأطفال. فبالرغم من أنّ الأرقام الرسميّة تشير إلى القبض على 100 طفلٍ تمّ إنقاذ 99 منهم من الإدمان، فإنّ ما يدقّ ناقوس الخطر، هو إعلان توقيف 1000 مروِّجٍ للمخدرات في محيط المدارس، وكذلك مصادرة 20 كيلوغرامًا من المخدرات.

وبحسب الأرقام الرسميّة، شهدت السنة الإيرانيّة الأخيرة (مارس آذار -2018 مارس آذار 2019) توقيف عددٍ كبير من تجّار المخدرات في طهران. وأعلنت الشرطة الإيرانيّة كشف 61 عصابة مخدرات في 14 منطقة بطهران، و720 مهرِّبًا، و70 ألف «مجرمٍ» في قضايا مخدرات. وقد تمّ جمع 20 ألفًا من «مجرمي المخدرات» في الأحياء الجنوبيّة لطهران، من بينهم 5 آلاف أجنبيّ أغلبهم من الأفغان، و5 آلافِ مصابٍ بأمراضٍ خطيرة.

ودق تقرير اتحاد مكافحة المخدّرات ناقوس الخطر، مؤكدا أن 50% من متعاطي المخدّرات في إيران مصابون بمرض الإيدز. نسبة النساء منهم تبلغ 47% بحسب التقرير نفسه. وسجّلت محافظات خوزستان، غلستان، تشهارمحال، وبختياري، وكرمان، وفارس، وخراسان الشمالية، والمركزية، وكرمانشاه وسيستان بلوتشستان، المراتب التسع الأولى في نسب تعاطي المخدرات. وكالة "مهر" للأنباء كشفت عن تهريب 136 كيلوغرامًا من الأفيون إلى طهران، عبر علب شامبو تأتي من المحافظات الجنوبية للبيع والتوزيع.

وتناولت الصحافية الإيرانية فاطمة غفاري نتائج تقرير اتحاد مكافحة المخدرات في تقرير نشرته «آرمان امروز»، حيث ركّزت على تضاعف نسبة «المتعاطيات» من النساء ثلاث مرات مقارنة بالسنوات الماضية، مؤكدة أنّ سبب هذه الظاهرة هو «الإحساس بالفراغ والبحث عن وسيلة للشعور بالرضا لدى النساء، إضافة إلى الفقر وصحبة السوء».

في إطار مختلف، نشرت منظّمة سجل الأحوال الشخصيّة في إيران نتائج إحصائها السنويّ للأسماء الأكثر شعبية في إيران، من خلال مواليد العام الماضي. ووفق النتائج، احتلّ اسم أمير علي الاسم الأكثر رواجًا بين المواليد الذكور، واحتلّ اسم فاطمة المرتبة نفسها بين المواليد الإناث. وفق تقرير نشره موقع «برترين» تأتي أسماء: محمد، وعلي، وأمير حسين، وأبو الفضل، مباشرةً بعد اسم أمير علي، أمّا بعد فاطمة، فقد حلّت أسماء: زهرا، وحلما، ويسنا، وزينب. تجدر الإشارة إلى أنّ منظمّة سجلّ الأحوال الشخصيّة تمارس رقابة صارمة على الأسماء في إيران،

حيث وضعت قائمةً بالأسماء المسموح إطلاقها على المواليد الجدد في إيران، فيما يُحالُ أيّ اسمٍ خارج هذه القائمة إلى لجنة مختصّة تدعى «لجنة الاسم»، وهي لجنة مخوّلة بإضافة أسماء جديدة، كما حدث مع إضافة اسمين مركّبين هما: محمد كوروش ومحمد داريوش.

جاء ذلك، فيما كشفت صحيفة (كيهان) اللندنية المعارضة، في تحقيق نشرته 28 مارس «آذار» عن تنامي ظاهرة عمالة الأطفال في إيران بشكل غير مسبوق، حيث يواجه الأطفال العاملون مشاكل اجتماعية كثيرة.

وذكرت الصحيفة أن أول دوافع إقبال هؤلاء الأطفال على عمل الشوارع، هو الفقر المدقع، حيث يمثل هؤلاء الأطفال نوعًا ما مصدر دخل. هذا العمل الذي يسلب هؤلاء الأطفال حقوقهم الاجتماعية، ويتسبب في حرمانهم من التعليم.

ويوجد في طهران وحدها، كما قالت الصحيفة، حوالى 327 ألف طفل متخلف عن التعليم. ومن ثم، فإن الحرمان من التعليم والسخرة والعبودية هو نصيب عدد لا يُحصى من الأطفال العاملين في إيران. وبدلًا من الدارسة، يعمل الأطفال في المرحلة العمرية، 7 – 18 عامًا، في الورش والشوارع، ولم يعد للمستقبل بالنسبة إليهم أي معنى، ويقودهم الجهل نحو الإجرام، والإدمان والمستقبل الغامض في السجون أو أماكن أسوأ.

ولقد فرضت الأوضاع الاقتصادية الكارثية الكثير من الضغوط على كل طبقات المجتمع، ويواجه محدودو الداخل أوضاعًا مؤسفة، كما الأسر التي تجبر أطفالها على العمل. فلم يعد لديهم القدرة على توفير الطعام اليومي.

ويتعرض أطفال الشوارع في طهران لخطر كبير، لأنهم يعملون في الغالب بالشوارع، حيث لا رقابة ولا عناية. ويلجأ الأطفال إلى العمل بغية تخليص الأسرة من الفقر الاقتصادي، وبعضهم يباع كالسلعة بين عصابات المافيا. وعادةً مع يكون هؤلاء الأطفال ضحية الاستغلال والاعتداء الجنسي، وقد تعرض 90% من هؤلاء الأطفال لاعتداءات جنسية، ويقعون فريسة للخداع والاعتداء الجنسي من جانب المارة والمدمنين، وأحيانًا موظفي البلدية. وقد ينتهي الأمر أحيانًا بوفاة الطفل، أو الحمل المبكر للفتيات، وكذلك فإن نسبة 4 – 5% من هؤلاء الأطفال مصابون بمرض نقص المناعة، (الإيدز). وهم يعانون من جهة أخرى، سلسلة من الاضطرابات النفسية كالاكتئاب والقلق والشعور بالخوف والذنب، وكذلك العجز الجنسي

على المدى القريب والبعيد. إذ يتعرض هؤلاء الأطفال، بسبب التشرد، لاستغلال العصابات الإجرامية على اختلاف أنواعها؛ مثل عصابات تهريب المخدرات وتجارة الأعضاء واستغلالهم في تهريب المخدرات؛ قد يؤدي إلى إدمانهم المخدرات. ولا توجد إحصائيات دقيقة للأطفال العامين المدمنين على المخدرات. وفي كثير من الحالات يختفي هؤلاء الأطفال ويتم تهريب أعضائهم الجسدية، ثم تظهر بعد فترة جثثهم دون كلية أو عين أو أجزاء أخرى من البدن.

والأطفال العاملون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، بل إن نسبة 80% منهم، مصابون بأمراض معدية مثل «الفيروس الكبدي» أو نقص فيتامين (B) أو الإيدز، بسبب ملامسة الأمبولات الموجودة داخل حاويات القمامة. هذا بخلاف السموم الهضمية، مثل «السامونيلا» جراء انعدام التغذية المناسبة. كذا يعانون نقص فيتامين (د)، ومن ثم يصابون بهشاشة العظام بسبب عدم شرب كميات كافية من منتجات الألبان.

ووفق الصحيفة، فإن السبب الرئيسي وراء تنامي أعداد الأطفال العاملين في إيران؛ هو عمليات تهريب الأطفال أو الهجرات الأفغانية والباكستانية، وقد اختبر النظام كل السبل العنيفة بغرض جمع هذه العملية وتنظيمها، مثل القبض على هؤلاء الأطفال ونقلهم إلى مخيمات خاصة، وقد باءت جميعها بالفشل. ومعظم هؤلاء الأطفال إيرانيون، بعكس ما تدعي سلطات نظام الملالي.

ويقضي هؤلاء الأطفال معظم أوقاتهم في المناطق التي نشأوا بها. وهم يصارعون باستمرار مشاكل اجتماعية عميقة مثل التهريب والإدمان وبيع الأعضاء. وهؤلاء الأطفال هم في المرتبة الأولى ضحايا الفقر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

من جهة ثانية، تتسبب المشروبات الكحولية- الممنوعة رسميا- في إيران في وقوع خسائر بشرية وحالات تسمم تتكرر سنويًّا، خلال الاحتفال بمطلع السنة الإيرانية الجديدة «عيد النيروز» في 21 مارس «آذار» من كل عام، وذلك بسبب عدم وجود رقابة على عملية صناعة هذه المواد الممنوعة أساسًا، والتي تُصنع بشكل غير مشروع، ويمنع القانون في إيران تناولها والتجارة بها.

وتبادل مدمنو الكحول وبعض الباعة موادَّ كحولية صناعية غير صحية بشكل سريّ بسبب المنع، وهو ما يعني إبعاد الرقابة عن ورشات تصنيعها.

ووفق تقرير لصحيفة «ابتكار» الإصلاحية، نشرته 22 مارس «آذار»، تم تسجيل 343 حالة وفاة خلال السنتين ونصف السنة الماضية، إضافة إلى وقوع عدد كبير من حالات التسمم.

كما سُجلت 170 إصابة في الكلى و16 حالة عمى، وبحسب الصحيفة، فإن السبب الرئيسي لذلك يعود إلى استخدام مادة المنتول في صناعة المشروبات الكحولية المحلية.

وخلال الاحتفالات بـ»عيد النيروز»، لم يستطع الإيرانيون أن يشتروا حاجيات العيد من المجمّعات التجارية الضخمة المنتشرة في كل أنحاء مدن إيران، فالأسعار فيها لا تتناسب مع الرواتب الهزيلة، التي تغطي الضروريات فقط، ما أجبر شريحة كبيرة من المجتمعات الإيرانية على التوجه إلى الباعة الجائلين وأصحاب «البسطات» المنتشرة في كل أنحاء مدينة طهران، ويزيد عددها جنوبي العاصمة حيث تقع الأحياء الأفقر.

ووفق تقرير نشرته صحيفة «آرمان امروز»، فإن مركز الإحصاء كشف عن وجود 19 مليون نسمة تسكن في أطراف المدن الإيرانية وضواحيها، وتعيش ظروفًا اقتصادية سيئة، أجبرتها على صناعة سوقها الخاصة والمتناسبة مع قدرتها الشرائية الضعيفة.

وحسب التقرير ذاته، فإن شرطة البلدية تسعى إلى تنظيم هذه السوق ونقلها إلى أماكن خاصة دون تغيير شروط عملها، في محاولة للحد من الصدام المتكرر والذي يقع بين الشرطة والباعة الجائلين، إلى جانب محاولة تسهيل حياة المواطنين من ذوي الدخل المحدود.

بات تقديم «طلب الخطوبة» من الشاب إلى الفتاة في الأماكن العامة، ممنوعًا في إيران، وتقود مخالفة المنع إلى السجن. لكنّ ذلك يبقى أقلّ قسوةً من وجود بيوت يتم تأجيرها ساعاتٍ قليلة لتعاطي المخدرات.

ووفق تقرير لوكالة «فارس»، نشرته مطلع الشهر، فقد قبضت الشرطة على شابٍّ وفتاة، بعد تقدّمه لخطبة حبيبته وسط مركز تجاري في مدينة أراك، ووصفت هذا الفعل بأنّه «غير قانوني ولا يراعي الأعراف الإسلاميّة».

وأوضح مسؤول في الشرطة أن اعتقال الشاب والفتاة تمّ بناءً على شكوى قدّمها مواطنون ملتزمون دينيًّا ضدّ تصرّفهما «المسيء للأخلاق العامة والإسلامية» وفق تعبيره، وأشار إلى أنّه سيتم تحويلهما إلى المراجع القضائيّة المختصّة.

وفي السياق الاجتماعي، كشفت وكالة «إيلنا» في تقرير لها نشرته 10 مارس «آذار»، عن وجود عصابات جريمة منظمة «مافيات» لتأجير بيوتٍ أو غرف منفصلة للمدمنين في الأحياء الجنوبية من طهران، لساعاتٍ محدودة.

وقال مسؤول المنطقة 12 في طهران علي محمد سعادتي «إنّ دوريّات الشرطة تواجه صعوبات في ملاحقة مدمني المخدرات، بسبب تواريهم في بيوت مهجورة أحيانًا، أو استئجارهم بيوتًا مؤقّتة، لا سيّما في ساحة شوش ومولوي في طهران». سعادتي نبّه من أنّ وجود أبنيةٍ خالية قديمة مفتوحة للمدمنين، يشكّل ملجأ لهم، الأمر الذي يسيء لسكان هذه الأحياء، ودعا أصحاب هذه الأملاك إلى المساهمة في معالجة أزمة المخدرات بإغلاق بيوتهم أو استثمارها.

وفي جردة أرقامٍ مطوّلة صدرت عن رئيس شرطة مكافحة المخدرات في طهران العميد محمد بخشنده، ونشرتها صحيفة «ابتكار»، ارتفعت نسب المدمنين علنًا من الشباب والمهاجرين في جنوب طهران. لكنّ الأكثر خطورةً هو الأرقام المتعلّقة بالأطفال. فبالرغم من أنّ الأرقام الرسميّة تشير إلى القبض على 100 طفلٍ تمّ إنقاذ 99 منهم من الإدمان، فإنّ ما يدقّ ناقوس الخطر، هو إعلان توقيف 1000 مروّجٍ للمخدرات في محيط المدارس، وكذلك مصادرة 20 كيلوغرامًا من المخدرات.

وبحسب الأرقام الرسميّة، شهدت السنة الإيرانيّة الأخيرة (مارس آذار -2018 مارس آذار 2019) توقيف عددٍ كبير من تجّار المخدرات في طهران. وأعلنت الشرطة الإيرانيّة كشف 61 عصابة مخدرات في 14 منطقة بطهران، و720 مهرِّبًا، و70 ألف «مجرمٍ» في قضايا مخدرات. وقد تمّ جمع 20 ألفًا من «مجرمي المخدرات» في الأحياء الجنوبيّة لطهران، من بينهم 5 آلاف أجنبيّ أغلبهم من الأفغان، و5 آلافِ مصابٍ بأمراضٍ خطيرة.

ودق تقرير اتحاد مكافحة المخدّرات ناقوس الخطر، مؤكدا أن 50% من متعاطي المخدّرات في إيران مصابون بمرض الإيدز. نسبة النساء منهم تبلغ 47% بحسب التقرير نفسه. وسجّلت محافظات الأحواز، غلستان، تشهارمحال، وبختياري، وكرمان، وفارس، وخراسان الشمالية، والمركزية، وكرمانشاه وسيستان بلوتشستان، المراتب التسع الأولى في نسب تعاطي المخدرات. وكالة "مهر" للأنباء كشفت عن تهريب 136 كيلوغرام من الأفيون إلى طهران، عبر علب شامبو تأتي من المحافظات الجنوبية للبيع والتوزيع.

وتناولت الصحافية الإيرانية فاطمة غفاري نتائج تقرير اتحاد مكافحة المخدرات في تقرير نشرته «آرمان امروز»، حيث ركّزت على تضاعف نسبة «المتعاطيات» من النساء ثلاث مرات مقارنة بالسنوات الماضية، مؤكدة أنّ سبب هذه الظاهرة هو «الإحساس بالفراغ والبحث عن وسيلة للشعور بالرضا لدى النساء، إضافة إلى الفقر وصحبة السوء».

في إطار مختلف، نشرت منظمّة سجل الأحوال الشخصيّة في إيران نتائج إحصاءها السنويّ للأسماء الأكثر شعبية في إيران، من خلال مواليد العام الماضي. ووفق النتائج، احتلّ اسم أمير علي الاسم الأكثر رواجًا بين المواليد الذكور، واحتلّ اسم فاطمة المرتبة نفسها بين المواليد الإناث. وفق تقرير نشره موقع «برترين» تأتي أسماء: محمد، وعلي، وأمير حسين، وأبو الفضل، مباشرةً بعد اسم أمير علي، أمّا بعد فاطمة، فقد حلّت أسماء: زهرا، وحلما، ويسنا، وزينب. تجدر الإشارة إلى أنّ منظمّة سجلّ الأحوال الشخصيّة تمارس رقابة صارمة على الأسماء في إيران، حيث وضعت قائمةً بالأسماء المسموح إطلاقها على المواليد الجدد في إيران، فيما يُحالُ أيّ اسمٍ خارج هذه القائمة إلى لجنة مختصّة تدعى «لجنة الاسم»، وهي لجنة مخوّلة بإضافة أسماء جديدة، كما حدث مع إضافة اسمين مركّبين هما: محمد كوروش ومحمد داريوش.

جاء ذلك، فيما كشفت صحيفة (كيهان) المعارضة، في تحقيق نشرته 28 مارس «آذار» عن تنامي ظاهرة عمالة الأطفال في إيران بشكل غير مسبوق، حيث يواجه الأطفال العاملون مشاكل اجتماعية كثيرة.

وذكرت الصحيفة أن أول دوافع إقبال هؤلاء الأطفال على عمل الشوارع، هو الفقر المدقع، حيث يمثل هؤلاء الأطفال نوعًا ما مصدر دخل. هذا العمل الذي يسلب هؤلاء الأطفال حقوقهم الاجتماعية، ويتسبب في حرمانهم من التعليم.

ويوجد في طهران وحدها، كما قالت الصحيفة، حوالى 327 ألف طفل متخلف عن التعليم. ومن ثم، فإن الحرمان من التعليم والسخرة والعبودية هو نصيب عدد لا يُحصى من الأطفال العاملون في إيران. وبدلًا من الدارسة، يعمل الأطفال في المرحلة العمرية، 7 – 18 عامًا، في الورش والشوارع، ولم يعد للمستقبل بالنسبة إلى هم أي معنى، ويقودهم الجهل نحو الإجرام، والإدمان والمستقبل الغامض في السجون أو أماكن أسوأ. ولقد فرضت الأوضاع الاقتصادية الكارثية الكثير من الضغوط على كل طبقات المجتمع، ويواجه محدودي الداخل أوضاع

مؤسفة، كما الأسر التي تجبر أطفالها على العمل. فلم يعد لديهم القدرة على توفير الطعام اليومي. ويتعرض أطفال الشوارع في طهران لخطر كبير، لأنهم يعملون في الغالب بالشوارع، حيث لا رقابة ولا عناية. ويلجأ الأطفال إلى العمل بغية تخليص الأسرة من الفقر الاقتصادي، وبعضهم يباع كالسلعة بين عصابات المافيا.

وعادةً مع يكون هؤلاء الأطفال ضحية الاستغلال والاعتداء الجنسي، وقد تعرض 90% من هؤلاء الأطفال لاعتداءات جنسية، ويقعون فريسة للخداع والاعتداء الجنسي من جانب المارة والمدمنين، وأحيانًا موظفي البلدية. وقد ينتهي الأمر أحيانًا بوفاة الطفل، أو الحمل المبكر للفتيات، وكذلك فإن نسبة 4 – 5% من هؤلاء الأطفال مصابون بمرض نقص المناعة، (الإيدز).

وهم يعانون من جهة أخرى، سلسلة من الاضطرابات النفسية كالاكتئاب والقلق والشعور بالخوف والذنب، وكذلك العجز الجنسي على المدى القريب والبعيد. إذ يتعرض هؤلاء الأطفال، بسبب التشرد، لاستغلال العصابات الإجرامية على اختلاف أنواعها؛ مثل عصابات تهريب المخدرات وتجارة الأعضاء.واستغلالهم في تهريب المخدرات؛ قد يؤدي إلى إدمانهم المخدرات. ولا توجد إحصائيات دقيقة للأطفال العامين المدمنين على المخدرات. وفي كثير من الحالات يختفي هؤلاء الأطفال ويتم تهريب أعضاءهم الجسدية، ثم تظهر بعد فترة جثثهم دون كلية أو عين أو أجزاء أخرى من البدن.

والأطفال العاملون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، بل إن نسبة 80% منهم، مصابون بأمراض معدية مثل «الفيروس الكبدي» أو نقص فيتامين (B) أو الإيدز، بسبب ملامسة الأمبولات الموجودة داخل حاويات القمامة. هذا بخلاف السموم الهضمية، مثل «السامونيلا» جراء انعدام التغذية المناسبة. كذا يعانون نقص فيتامين (د)، ومن ثم يصابون بهشاشة العظام بسبب عدم شرب كميات كافية من منتجات الألبان. ووفق الصحيفة، فإن السبب الرئيسي وراء تنامي أعداد الأطفال العاملين في إيران؛ هو عمليات تهريب الأطفال أو الهجرات الأفغانية والباكستانية، وقد اختبر النظام كل السبل العنيفة بغرض جمع وتنظيم هذه العملية، مثل القبض على هؤلاء الأطفال ونقلهم إلى مخيمات خاصة، وقد باءت جميعها بالفشل. ومعظم هؤلاء الأطفال إيرانيون، بعكس ما تدعي سلطات نظام الملالي. ويقضي هؤلاء الأطفال معظم أوقاتهم في المناطق التي نشأوا بها. وهم يصارعون باستمرار مشاكل اجتماعيه عميقة مثل

التهريب والإدمان وبيع الأعضاء. وهؤلاء الأطفال هم في المرتبة الأولى ضحايا الفقر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

من جهة ثانية، تتسبب المشروبات الكحولية - الممنوعة رسميا- في إيران في وقوع خسائر بشرية وحالات تسمم تتكرر سنويا، خلال الاحتفال بمطلع السنة الإيرانية الجديدة «عيد النيروز» في 21 مارس «آذار» من كل عام، وذلك بسبب عدم وجود رقابة على عملية صناعة هذه المواد الممنوعة أساسًا، والتي تُصنع بشكل غير مشروع، ويمنع القانون في إيران تناولها والتجارة بها.

وتبادل مدمنو الكحول وبعض الباعة موادًا كحولية صناعية غير صحية بشكل سريّ بسبب المنع، وهو ما يعني إبعاد الرقابة عن ورشات تصنيعها.

ووفق تقرير لصحيفة «ابتكار» الإصلاحية، نشرته 22 مارس «آذار»، تم تسجيل 343 حالة وفاة خلال السنتين ونصف الماضيتين، إضافة إلى وقوع عدد كبير من حالات التسمم.

كما سُجلت 170 إصابة في الكلى و16 حالة عمى، وبحسب الصحيفة، فإن السبب الرئيسي لذلك يعود لاستخدام مادة المنتول في صناعة المشروبات الكحولية المحلية.

وخلال الاحتفالات بـ»عيد النيروز»، لم يستطع الإيرانيون أن يشتروا حاجيات العيد من المجمّعات التجارية الضخمة المنتشرة في كل أنحاء مدن إيران، فالأسعار فيها لا تتناسب مع الرواتب الهزيلة، التي تغطي الضروريات فقط، ما أجبر شريحة كبيرة من المجتمعات الإيرانية على التوجه إلى الباعة الجائلين وأصحاب «البسطات» المنتشرة في كل أنحاء مدينة طهران، ويزيد عددها جنوبي العاصمة حيث تقع الأحياء الأفقر.

ووفق تقرير نشرته صحيفة «آرمان امروز»، فإن مركز الإحصاء كشف عن وجود 19 مليون نسمة تسكن في أطراف وضواحي المدن الإيرانية، وتعيش ظروفا اقتصادية سيئة، أجبرتها على صناعة سوقها الخاص والمتناسب مع قدرتها الشرائية الضعيفة.

وحسب ذات التقرير، فإن شرطة البلدية تسعى لتنظيم هذه السوق ونقلها إلى أماكن خاصة دون تغيير شروط عملها، في محاولة للحد من الصدام المتكرر والذي يقع بين الشرطة والباعة الجائلين، إلى جانب محاولة تسهيل حياة المواطنين من ذوي الدخل المحدود.

أبريل «نيسان»

في مطلع الشهر، أقر «مركز أبحاث البرلمان الإيراني» في تقرير له بأن هناك 9 ملايين أمّي في إيران. غير أن هذا الرقم الرسمي مختلف عن أرقام «البنك الدولي» التي تشير إلى أن عدد الأميين في إيران يتجاوز 11.6 مليون أمّي، فيما تقول منظمة «اليونسكو» الدولية إن 2 في المئة من الشباب الإيراني دون سن الـ24 عامًا، هم أميون.

وجود ما بين 9 إلى 11 مليون أميّ في إيران من أصل 81.16 مليون نسمة، حمل مدلولات اجتماعية خطيرة، ومنها اتساع الفوارق الطبقية في إيران خلال الأعوام الأخيرة الذي لعب دورًا مهمًّا في هذه الاحصائيات، فالأمية لا تقع على عاتق الأفراد في المناطق النائية فقط، بل يتحمل مسؤوليتها التوزيع غير المتكافئ للثروات.

وعرض الناشطون، للمفارقة، صورًا من الأفلام والروايات الإيرانية، تصور لقطات من المجتمع الايراني في نهاية القرن التاسع عشر، تعكس مدى تعطشه للقراءة والثقافة حيث كان يجتمع الشبان والكهول في مقاهي العهد القاجاري حول شخص واحد يقرأ لهم «صفحة الأخبار»، أو ما عرف لاحقًا باسم الصحف. وكلهم آذان صاغية لِما يُقرأ على مسامعهم والجميع يرغب في أن يكون هو معلم المدرسة وقارئ القرآن.

وتبادل الإيرانيون خلال أبريل على مواقع التواصل الاجتماعي فيديوهات لمعلمين قطعوا مسافات شاسعة لتعليم الأطفال في قرية نائية، يتفاخرون بـ «بطل» ما ويشجعون عمله، لكن الواقع أن الفساد في وزارة التربية والتعليم الإيرانية، هو ما يجعل الوصول إلى هذه المدارس «مغامرة شخصية» غير مدعومة حكوميًّا. وفضلا عن آفة الأمية، سلط الناشطون الاجتماعيون الضوء على أوضاع المجتمعات الإيرانية من الداخل، في ظل ارتفاع معدلات الفقر إلى أكثر من

60% ومعدلات التضخم إلى نحو 50% والبطالة تعدت الـ30% في الكثير من المناطق والمدن الإيرانية، ومعدل الجرائم كالسرقة والنصب والاحتيال فضلًا عن تعاطي المخدرات والإدمان والقتل وغيرها في حالة تزايد مستمر.

وعلى الرغم من أن الأزمات والمشاكل التي يعاني منها المجتمع الإيراني ليست وليدة اللحظة، بل رافقته منذ مجيء النظام الحالي عام 1979، ولكن ما زاد الأمر سوءًا، هو التطورات السياسية التي أعقبت تطبيق العقوبات الأمريكية على البلاد، وارتفاع حدة التوترات بين أجنحة النظام وتنامي اليأس والإحباط لدى الشعوب الإيرانية، بسبب تدخلات طهران في شؤون دول المنطقة وهدر الأموال والثروات عليها، وانتشار رقعة الفساد، وانعدام المساواة في مختلف مستويات الشعب والنخبة والمسؤولين، وهيمنة «الحرس الثوري» على الاقتصاد، والفشل في إدارة البلاد، ووصول الأوضاع المعيشية إلى درجة خطيرة تنذر بثورة جياع بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانتشار الإدمان والجرائم وتفاقمها.

ومر المجتمع الإيراني خلال أبريل، وحتى هذه اللحظة، خاصة مع تصاعد التوتر السياسي بتحولات مصيرية، مرهونة بتصاعد وطأة العقوبات الأمريكية الاقتصادية وثوران الداخل في وقت معًا، وتأثير ذلك على الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، بعد أن وصلت الأوضاع كافة إلى نقطة لا تتواءم فيها مبادئ الثورة التي قام أسس النظام عليها مع الظروف والأفكار وقناعات الشعوب الإيرانية، ما أصبح من الضروري للغاية أن يحدث إصلاح في النظام والحكومة والمؤسسات بحيث يتم التنازل عن الكثير من مبادئ الثورة الخمينية منتهية الصلاحية كشرط أساسي لبقاء إيران في منظومة المجتمع الدولي، وأحد أهم الضرورات لعدم انهيار الدولة الإيرانية بأكملها. وفي شأن آخر اجتماعي، قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، في تقرير لها صدر يوم 18 أبريل، إن على السلطات الإيرانية إطلاق سراح جميع الناشطات اللاتي تعرضن للمحاكمة بسبب احتجاجهن السلمي على القوانين التي تفرض الحجاب، وإلغاء جميع الإدانات بحقهن. وجاء ذلك بعد أن اعتقلت السلطات ناشطتين، أم وابنتها، بسبب احتجاجهما على القوانين التي تفرض الحجاب عنوة على المرأة الإيرانية.

ولاحق المسؤولون الإيرانيون خلال أبريل 6 ناشطات على الأقل بسبب معارضتهن السلمية لقوانين الحجاب الإجباري.

وقضت محكمة في طهران بالسجن لمدة سنة في حق الناشطة ويدا موحدى، التي أطلقت شرارة الحركة لما خلعت غطاء رأسها احتجاجًا على قوانين الحجاب الإلزامي، وصدر الحكم في 14 أبريل.

وقال مصدر لـ «هيومن رايتس ووتش» إن الشرطة اعتقلت الناشطة ياسمن آرياني (23 عاما) من منزلها في كرج في 10 أبريل. أضاف المصدر أن والدة آرياني، منيرة عربشاهي، ذهبت في اليوم التالي إلى النيابة العامة في طهران لتسأل عنها، فاعتقلتها السلطات أيضًا.

من جانبها، قالت لما فقيه، نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط في «هيومن رايتس ووتش»: «من السخيف أن تعتقل السلطات الإيرانية النساء وتحاكمهن بسبب احتجاجهن على قوانين اللباس التمييزية. ويتعين على السلطات الإفراج عن هؤلاء الناشطات فورًا، وإصلاح قوانينها البالية والتمييزية».

وخلال الشهر نفسه، اعتقلت السلطات الأمنية الإيرانية العديد من النساء الأخريات بسبب خلع غطاء الرأس احتجاجًا على الحجاب الإجباري. كما استهدفت السلطات نشطاء آخرين، مثل المحامية الحقوقية البارزة نسرين ستوده؛ وزوجها رضا خندان؛ وفرهاد ميثمي، وهو أيضا مدافع حقوقي، بسبب جهودهم السلمية في معارضة قانون الحجاب الإلزامي.

وقالت «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها: إن «إيران لها تاريخ طويل مع القوانين التي تحدد ما تستطيع ولا تستطيع المرأة ارتداءه، في انتهاك لحقوق المرأة الأساسية. وفي ثلاثينيات القرن الماضي، حظر الشاه رضا، آنذاك ، على النساء ارتداء الحجاب، وتلقت الشرطة أوامر بنزع غطاء الرأس عن النساء بالقوة. ولكن في مطلع الثمانينيات، بعد الثورة الإيرانية في 1979 فرضت السلطات قانونا يُلزم النساء بارتداء الحجاب».

وأكدت المنظمة الحقوقية الدولية أن «قوانين اللباس الاجباري تنتهك حقوق المرأة في الحياة الخاصة والاستقلالية الشخصية وحرية التعبير، وكذلك حرية الفكر والدين والضمير. كما تعتبر هذه القوانين شكلًا من التمييز على أساس النوع الاجتماعي المحظور في القانون الدولي. يكفل «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي صادقت عليه إيران، حق الناس في حرية التعبير والخصوصية وحرية الدين. وانتقد خبراء أمميون مستقلون عديدون القوانين التي تفرض ارتداء لباس ديني في الأماكن العامة. قالت المقررة الخاصة

الأممية المعنية بحرية الدين أو المعتقد، الراحلة أسماء جهانجير: إن «استخدام الأساليب القسرية وتطبيق العقوبات على من لا يرغبون في ارتداء اللباس الديني أو رمز معين يعتبر رادعًا دينيًّا. تتعارض هذه الإجراءات التشريعية والإدارية عادة مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان».

وعارضت «هيومن رايتس ووتش» بشدة في تقريرها سياسات فرض الحجاب قسرًا أو الحظر العام على ارتداء الملابس الدينية، وتراها تدخلًا غير متناسب وتمييزيًّا في الحقوق الأساسية. وقالت فقيه: «حان الوقت لتدرك السطات الإيرانية أنّ المرأة في إيران وخارجها حرّة في ارتداء ما تريد، وهذا يشمل الاختيار بين ارتداء الحجاب أو تركه، بغض النظر عما يراه أصحاب السلطة».

ولا جدال أن التغيير في المجتمع الإيراني أصبح محتومًا، على خلفية هذه التطورات السياسية والاقتصادية المشار إليها خلال هذا التقرير، والمسارات التي تؤيد هذا التوجه تتزايد يوما بعد يوم، وتسعى إلى تعزيز الجبهة المطالبة بإقصاء منصب المرشد ونظام ولاية الفقيه وإنهاء سيطرة «الحرس الثوري» على شؤون البلاد، وخاصة السياسية والاقتصادية منها. وإن بدا هذا التحول الاجتماعي بطيئًا، إلا أنه يشهد نموًّا باستمرار.

في المقابل، فإن جبهة النظام تشهد انتكاسات متزايدة على الصعيد الداخلي والخارجي، وتفقد تدريجيًّا قاعدتها الشعبية، والكثير من الأحزاب السياسية والتيارات الثقافية والاجتماعية المؤيدة لها بناء على ارتباطات مصالح ليس أكثر، وقد تكون أهداف مسارات التغيير الاجتماعي في البلاد لا تزال متواضعة وتتمثل في إحداث تخفيف في التوترات الأيديولوجية بين الطبقات المختلفة، والدعوة إلى إجراء إصلاحات في الحكومة والنظام وفرق الإدارة والقيادة، إلا أن سقفها يعلو يوما بعد يوم، ومثل هذه المسارات لا ينتهي مطالباها إلى بالتغيير الشامل لنظام الحكم، بسبب قوة قاعدتها الشعبية والسياسية، والشعور بقدرتها على إحداث أي تغيير في مرحلة من المراحل، والتي أصبحت إيران على عتبة أبوابها في الوقت الراهن.

إن الإرادة الشعبية والاجتماعية هي المنطلق لأجل تغيير الوضع الحالي في إيران، والحركة نحو تشكيل نوع من النسيج الشعبي والسياسي، وبدء تشكيل قيادات لهذا النسيج، باكورة دخول إيران مرحلة التنفيذ لإسقاط حكم ولاية الفقيه. ومن هنا، يمكن أن نشهد نوعًا من

المواجهة بين النظام ومؤسساته وقوى تقليدية مثل الأحزاب الأصولية والمتطرفة من جهة، والمقاومة والمعارضة الإيرانية الشعبية والسياسية التي تقوم بالأساس على عناصر الشباب المتعلم والنساء المنخرطين في تنظيم خطاب يسعى إلى تشكيل المجتمع المثالي بما لديه من احتياجات معاصرة مقبولة من جميع طبقات المجتمع الإيراني. و في حال انسداد هذا المسير الإصلاحي، فإنه من المتوقع حدوث مواجهات أكثر شدة وأضرارًا، وزيادة في التوترات الاجتماعية، والتوجه نحو التيَّارات الراديكالية، ومن ثم اندلاع ثورة عارمة قد تؤدي إلى اصطدام بين الشعب وقوات النظام القمعية، خاصة أن استياء المجتمعات الإيرانية وسخطها بسبب ممارسات النظام يزدادان يوما بعد يوم.

وحسب نتائج عدد من استطلاعات الرأي التي أجريت عقب هذه التطورات السياسية الكبرى خلال شهر أبريل المنصرم في الداخل الإيراني، فإن غالبية اهتمامات المواطنين الإيرانيين لم تعد تتوافق مع أي من التيارات السياسية في البلاد، الإصلاح والاعتدال والأصولية، خاصة أن الشعوب الإيرانية قد جربت حكومات هذه التيارات جميعها، ولم تر منها أي نتائج إيجابية على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، أكد الناشط السياسي الإصلاحي مصطفى تاج زاده، في تصريح له خلال أبريل، أن «غالبية الشعوب الإيرانية لم تعد تؤمن بنظام الولي الفقيه، خاصة في ظل عدم رضا الناس عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى إحباط المجتمع من إدارة التيارين الإصلاحي والأصولي».

وتتطلع غالبية الشعوب الإيرانية على خلفية الأزمة التي تفجرت في أبريل، وتصاعدت خلال مايو الحالي، إلى ضرورة الانفتاح على العالم، وإنهاء حالة الانغلاق والتشدد السياسي والديني والاقتصادي والأمني في البلاد، ومنح السلطات مزيد من الحريات المدنية والاجتماعية، ووضع حد للأساليب الهمجية والقمعية التي تمارسها الجهات الأمنية وخاصة تلك التابعة للحرس الثوري، لا سيما أن بعض التقارير الحديثة قد كشفت عن رفض العديد من طلاب الحوزات العلمية المنتشرة في إيران، لبس العمامة، بسبب نفور المجتمع من شريحة رجال الدين.

في المقابل، هناك محددات بدأت تؤثر بشكل متسارع على اهتمامات المواطن الإيراني وتطلعاته، على رأسها اليأس والإحباط من أي تحسن في الأوضاع، وهو بالفعل ما يقلق

السلطات الإيرانية كثيرًا، لأن اتساع رقعة هذا الشعور يعني أن اهتمامات الشارع الإيراني قد بدأت تتحول من اقتصادية معيشية إلى سياسية، وتتطلع إلى إجراء تغيير جذري عبر تغيير السياسات العامة للبلاد والنظام إن أمكن من خلال اندلاع احتجاجات ومظاهرات شعبية تتحول إلى ثورة أو انتفاضة عارمة.

وتزداد أوضاع الأسرة في إيران سوءًا يومًا بعد يوم، وهو ما تعكسه دراسة وإحصاء معدلات الزواج والطلاق والعزوف عن الزواج والإنجاب واختيار إنجاب طفل واحد، وغيرها من الظواهر التي أدت إلى تفكك العائلة، ورفع نسب السكن الفردي الذي ما يزال من الظواهر المسكوت عنها من قبل الحكومة، وهو ما ينبئ كذلك بنشأة تحولات اجتماعية عميقة وسط غفلة وإهمال السلطات الإيرانية التي لا تعير اهتمامًا للبحث عن الحلول الجذرية والمناسبة لتطوير المجتمع وتحسين أحوال الفرد والأسرة.

مايو «أيار»

في مطلع مايو «أيار» أجرت وكالة «الأسوشيتدبرس» الإخبارية، عددا من اللقاءات الحية مع شرائح مختلفة من سكان طهران، تنوعت ما بين شباب وكبار في السن ونساء يرتدين الشادور الأسود إلى أخريات أكثر تحررًا. ورأى غالبية من استطلعت آراؤهم أن ضرورة أن تسعى إيران للحوار مع الولايات المتحدة لمساعدة اقتصادها المنهك.

وقالت عفراء حميد زاده، موظفة وطالبة جامعية تبلغ من العمر 20 عامًا: إن «ترمب غير متوقع على الإطلاق، ولا يستطيع أحد معرفة رد فعله ولا التصرف الصحيح ضده. مع سيطرة بلاده على الاقتصاد العالمي نرى أننا لا نملك إلا خيارات محدودة».

ومنذ إعلان ترمب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني مع القوى العالمية العام الماضي، ركز التليفزيون الحكومي الانتباه بشكل متزايد على جرحى تلك الحرب.

وبدت أرزو مرزعي، وهي أم لطفلين تبلغ من العمر 37 عامًا من وسط طهران، أكثر قلقا. وقالت مرزعي: «أعتقد أنه ينبغي على الحكومة القيام بشيء ما لتجنب الحرب». وأضافت «إذا كانت الحرب جيدة، ما كانت أفغانستان والعراق بالفوضى التي نراها على شاشة التليفزيون».

واتفق سائق سيارة الأجرة جعفر هداواند (34 عاما) معها في الرأي. وقال هداواند: «أعتقد أن الطرفين سيخسران إذا قاتل بعضهما البعض». وأضاف «أعتقد أن هناك حكماء في الطرفين لتأييد السلام وليس الحرب».

بيد أن كثيرين أشاروا إلى الاقتصاد، وليس الاندلاع المحتمل للحرب، باعتباره مصدر قلق كبير لإيران، فقد تم تداول الريال الإيراني بسعر 32 ألف مقابل الدولار الواحد في وقت توقيع الاتفاق النووي عام 2015. والآن في مايو «آيار» تخطى السعر 140 ألف مقابل الدولار

الواحد، وفقد كثيرون مدخراتهم. وعلى الصعيد الوطني، بلغ معدل البطالة 12%. وبالنسبة إلى الشباب، الأمر أسوأ، حيث إن ربع تعدادهم في البلاد عاطلون عن العمل، وفقا لمركز الإحصاء الإيراني.

وقالت ربة المنزل زهرة صادقي: «الوضع الاقتصادي سيئ للغاية. والبطالة مرتفعة جدًّا، وأولئك الذين كان لديهم وظائف فقدوها». وأضافت: «الشباب لا يستطيعون العثور على وظائف جيدة، ولا يستطيع الزواج أو أن يصبح حرًّا».

من جهته، قال سورس مالكي، وهو محاسب متقاعد يبلغ من العمر 62 عامًا: «ينبغي أن نذهب ونتحدث مع أميركا بشجاعة وقوة. بمقدورنا القيام بذلك. الآخرون قاموا بذلك، يمكننا تقديم تنازلات وكسب امتيازات. ليس لدينا خيار آخر».

غير أن مثل هذه المفاوضات ستكون صعبة، حسبما قال رضا فورغاني، وهو موظف حكومي يبلغ من العمر 51 عامًا. وأضاف أن إيران بحاجة إلى حمل الولايات المتحدة على «التوقيع على اتفاق حازم للغاية لا يمكنها التهرب منه وينبغي عليها احترامه». وخلاف ذلك، ينبغي على إيران الانسحاب من الاتفاق النووي.

أما بالنسبة إلى الشباب الإيراني، الذين احتفل الكثير منهم بتوقيع الاتفاق النووي لعام 2015 في الشوارع، فإن الوضع خلال مايو «آيار» أصبح أقرب إلى المأتم، فقد ناقش الكثير منهم يناقشون الخيارات المتاحة أمامهم للحصول على تأشيرة - أي تأشيرة - للسفر إلى الخارج.

قالت عفراء حميد زاده، الموظفة البالغة من العمر 20 عاما: «يعاني الشباب من الكثير من التوتر والمستقبل مجهول».

وأضافت «المستقبل مجهول لدرجة أنك لا تستطيع التخطيط له. الشيء الوحيد الذي يمكنهم فعله هو مغادرة إيران بأي طريقة وبناء حياة في الخارج».

وهكذا، عاش الداخل الإيراني خلال مايو «آيار» وحتى هذا اللحظة، مرحلة خطيرة للغاية تنذر بقرب وقوع تغيير جذري يقوده الشباب الإيراني المتطلع إلى الحرية والعيش الكريم، بعد أن شكلت فئة الشباب ما نسبته 55% من نسبة العاطلين عن العمل وفقًا لتقارير مركز الإحصاء الإيراني، إذ تشهد البلاد تصاعدًا حادًّا في الأزمات والمشاكل الاقتصادية والمعيشية، ووفقا لتقارير مركز أبحاث مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) فإن نحو 40% من الأسر الإيرانية

تعيش تحت خط الفقر، ومعدل التضخم وصل في الآونة الأخيرة إلى أكثر من 74%، وارتفت أسعار السلع والخدمات إلى الضعف، وخيم شبح البطالة على أكثر من نصف الشعب الإيراني، فضلًا عن ارتفاع معدلات الجريمة والتهريب والإدمان وغيرها.

ويشار إلى أن أكثر من 55% من الشعب الإيراني يعيشون تحت خط الفقر، وستزداد هذه النسبة إذا ما استمر التضخم الاقتصادي الذي تعيشه إيران في الارتفاع كما هي عليه الحال الآن، وهذا الكلام أكده عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى ناصر موسوي لاريجاني في معرض رده وتعليقه على تقرير مركز الإحصاء الإيراني، والذي رصد ارتفاع نسبة المواطنين المصنفين تحت خط الفقر بسبب ارتفاع معدل التضخم الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى مستويات وأرقام غير مسبوقة.

وبمطالعة ما نشر في الصحف الإيرانية ووسائل التواصل الاجتماعي خلال مايو «آيار»، وما عبر عنه الرأي العام الإيراني، فإن سبب هذه الأزمات «هو سياسات النظام الداخلية والخارجية، والفساد المتفشي بأنواعه كافة في مؤسسات الحكومة والنظام، إضافة إلى العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، والتي جاءت كنتيجة للسبب الأول، وهو سياسات النظام الخارجية وسوء إدارة الشؤون الداخلية للبلاد».

وهذه الأسباب، التي شكلت مثلث خلق الأزمات، لا يمكن زوالها إلا بزوال النظام الإيراني الحاكم، وهي نتيجة أصبحت تحظى بقناعة غالبية الشعوب الإيرانية، وتجري بشكل سريع في عقول المواطنين.

مؤشرات الاقتصاد الإيراني خلال مايو «آيار»، أكدت أن هناك عددًا من المؤشرات على توجه إيران إلى مزيد من الأزمات الاجتماعية الخطيرة، منها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستوى لم تصل إليه في تاريخ إيران، والتراجع الحاد في موارد الدولة المالية بعد هبوط صادرات إيران النفطية وغير النفطية، وما تؤكده التقارير من أن قطاع إنتاج السيارات في إيران سيكون مضطرًّا خلال الفترة القادمة إلى تسريح ما يزيد عن 700 ألف موظف وعامل، فضلا عن مئات الآلاف الأخرى التي ستنضم إلى قائمة ملايين العاطلين عن العمل، نتيجة إغلاق محال ومصانع وورش داخلية بسبب نقص في السيولة والمواد الأولية.

وأظهرت التقارير أن الداخل الإيراني عاش خلال مايو «آيار» حالة من الفوضى في النظام

الاقتصادي والمالي، حيث عانت مؤسسات البلاد من فساد متفشٍّ بأنواعه كافة، فضلا عن زيادة أعداد المتحصلين على الأموال بطرق غير مشروعة أو قروض بنكية لم يسددوها، ويمكن وصف الداخل الإيراني حاليا بأنه يعيش مرحلة سقوط يسارع فيها الناس إلى الحصول على أكبر قدر من الأموال والمنافع قبل فوات الأوان، فالجميع أصبح يترقب زوال النظام ومؤسساته عبر اندلاع ثورة أو انتفاضة شعبية أو هجوم عسكري تشنه الولايات المتحدة على إيران.

وفي 23 مايو «أيار»، نشرت وكالة «رويترز» تقريرًا من داخل إيران، ذكرت فيه أن القادة الإيرانيين عمدوا لـ «طمأنة الشعب» بأنهم لا يسعون للحرب مع أمريكا، غير أن الأعصاب متوترة بين الإيرانيين العاديين الذين يواجهون صعوبات من جراء تشديد العقوبات خشية أن يفلت الزمام.

ووصف إيرانيون، عبر التقرير، مناقشات حامية تدور في الداخل في الشوارع وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال نعمة عبد الله زادة، المستشار القانوني في شركة إيرانية ناشئة: إن «احتمال نشوب الحرب أصبح الآن موضوع النقاش الرئيسي في المجتمع الإيراني، سواء في أماكن العمل، أو في سيارات الأجرة والحافلات.

وأضاف «بخلاف تدهور الاقتصاد الإيراني أعتقد أن أشد الآثار حدة للمواجهة مع الولايات المتحدة هو الحالة النفسية للإيرانيين العاديين. فهم يعانون من قدر كبير من التوتر».

وتوقع بعض الإيرانيين أن تؤدي الضغوط إلى مفاوضات مثلما حدث عندما شدد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما العقوبات التي كبلت الاقتصاد الإيراني وأدى ذلك إلى الاتفاق النووي لعام 2015. غير أن آخرين رأوا أن قياداتهم لن تعاود السير في هذا الطريق في أعقاب العقوبات التي أعاد ترامب فرضها.

من ناحية أخرى، جارى الإيرانيون خلال مايو «أيار» تداعيات العقوبات والتوتر يومًا بيوم. وقال سكان وأصحاب متاجر: إن المخاوف من صعوبة الحصول على المنتجات دفعت بعض الإيرانيين لتخزين الأرز ومواد النظافة والأطعمة المعلبة.

وسعى إعلان أذيع على تليفزيون الدولة إلى إقناع الناس بعدم تخزين السلع، فظهر رجل في منتصف العمر وهو عائد إلى بيته بعد العمل ثم ينجذب إلى السوبر ماركت عندما يرى

الناس يشترون بدافع الذعر. ويعمد إلى شراء كل ما يستطيع أن يضع يده عليه فتبدو الرفوف فارغة. وعلى خلفية ذلك، في 24 مايو «أيار»، شهدت مدن إيرانية عدة قيام احتجاجات وإضرابات واسعة لشرائح مختلفة من المجتمع الإيراني، قابلها تنفيذ عمليات قمع واسعة مصحوبة بإجراءات رقابية مشددة من المؤسسات الأمنية التابعة للنظام الإيراني.

وسجلت المدن الإيرانية 12 تجمعًا احتجاجيًّا ضد النظام، وسط اعتراف وزير المخابرات الايرانية محمود علوي، بنجاح جهازه في تفكيك 116 خلية على علاقة بالمعارضة الإيرانية.

وعاد موظفون وممرضون في مستشفى خميني بمدينة كرج، لينظموا تجمعًا احتجاجيًّا مرة أخرى أمام المستشفى للاعتراض على عدم دفع رواتبهم وأجورهم، هاتفين بشعار: «لا المحافظ لا رئيس البلدية يفكران للعلاج».

وفي العاصمة طهران، نظمت مجموعة من موظفي المترو تجمعًا احتجاجيًّا في ساحة مبنى شركة استثمار السكك الحديدية المتحضرة، وذلك للاعتراض على العمل بشكل تعاقدي والخروج من العقد الرسمي.

وفي المدينة ذاتها، تجمع موظفو شركة «هلدينغ» للمترو أمام دائرة المترو الواقعة في محطة «باقري» في تقاطع طريق «رسالت» للسريع وطريق «باقري» للسريع للاحتجاج على العمل بشكل تعاقدي والخروج من العقد الرسمي.

وشهدت مدينة سربل ذهاب تنظيم ساكني قرى «كلم كبود» و«دستك عليا وسفلى» و«ميرمير» تجمعًا أمام قائممقامية سربل ذهاب للاحتجاج على شح المياه.

وتم تنظيم تجمعات احتجاجية في مدينة نور بمحافظة مازندران بسبب عدم تمديد العقد لحماية غابات «هيركاني» وطرد حراسها أمس، بعد إضرابهم في موقع شركة تنمية غابات الشمال في جمستان.

وسجلت محافظة أردبيل حركة احتجاجية لمزارعي قرية إيران آباد، حيث أتلفوا الثوم بعد زراعته احتجاجًا على انخفاض أسعاره وعدم وجود مشتريات مضمونة. وأضرب موظفو مصفاة بيد بلند بمدينة بهبهان عن العمل ونظموا تجمعًا احتجاجيًّا للاعتراض على قلة رواتبهم ومخصصاتهم، إضافة إلى تدهور وضعهم المعيشي ووجود التضخم العالي.

وفي السياق ذاته، نظم أعضاء تعاونية «بنياد» للسكن لتعاونية قوى الأمن الداخلي للنظام تجمعًا احتجاجيًّا في أتوستراد «مرزداران» في طهران للاحتجاج على تأخير تسليم عقاراتهم وعدم حسم أموالهم، كما أضرب عمال محطات لجمع النفايات ونقلها وتدويرها، عن العمل واحتشدوا في موقع مديرية كرج للاحتجاج على قرار البلدية لطرد عدد من العمال.

وأمام مكتب الملا روحاني في محطة المترو بساحة «حر» أمام شارع باستور في العاصمة طهران، نظم مواطنون نهبت أموالهم أمام مؤسسة «كاسبين» التابعة لقوات الحرس تجمعًا احتجاجيًّا، هتفوا فيه بشعارات: «ماذا فعلت بنقودنا.. كفى الوعود.. موائدنا فارغة.. نقودنا أمانة.. عملكم خيانة.. كفى الوعود.. موائدنا فارغة.. ماذا فعلتم بنقودنا؟ شردتم الجميع».

ونظم المواطنون تجمعًا أمام المصرف المركزي في العاصمة طهران، حاملين عددًا من المنشورات كتب على بعضها: «يسيطر سارقون على مؤسسة الإذاعة والتليفزيون ويوجد منبرنا فقط في الشارع»، وسط هتاف شعار: «نحن نركض منذ ثلاث سنوات.. لم نر من يغيثنا.. فقط في بلدنا اختلاسات نجومية.. فقط في بلدنا العدالة مضحكة.. فقط في بلدنا المحاكم صورية.. فقط في بلدنا السرقة وطنية».

واحتشد عشرات التربويين المتقاعدين أمام وزارة التعليم والتربية في طهران، للاحتجاج على عدم تلبية احتياجاتهم، مطالبين بدفع الاحتياجات ومنحة المكافأة لسنوات خدماتهم. وكتبوا على لافتة كانوا يحملونها: «نتيجة 30 عامًا من المعاناة وعرق الجبين يجب أن تدفع في أسرع وقت وبالمرة ولا نتحمل التباطؤ أكثر من هذا»، وذلك وسط هتافات بشعار: «نحن متضامنون، ومن الوعود مُتعبون.. يجب دفع مكافأة التربويين.. لا نتوقف طالما لا نحصل على مكافئتنا.. رواتبنا بالريال والتكاليف بالدولار.. لو انخفضت حالة واحدة من الاختلاس لتحل مشكلتنا». وإلى ذلك، انعكس الوضع المتدهور في البلاد على مناحي الحياة الاجتماعية كافة، بما في ذلك أوضاع الصحافة الإيرانية، حيث أعلنت صحيفتا «إيران» الحكومية و«همشهري» في 12 مايو «أيار» عن تقليصهما أعداد صفحاتهما، بسبب أزمة الورق.

وأشارت الصحيفتان إلى أنهما ستُنشران في 16 صفحة حتى إشعار آخر، وأنهما ستقلصان 8 ورقات من أعدادهما، وذلك بسبب أزمة الورق. وغرّدت «همشهري» على حسابها الخاص على «تويتر» قائلةً: «دخلت أزمة الورق خلال العام الجديد من مرحلة الغلاء إلى مرحلة

الشُّحِّ، وفي الوقت الحالي دخلت مرحلة الانعدام»، فيما كشف رئيس تحرير صحيفة «إيران» جواد دليري عن تفاصيل أخرى لأزمة الورق بعدما أعلن عن تقليص عدد ورقات صحيفته، وغرّد على تويتر بقوله: «بعض الصحف لن يكون لديها ورق خلال ليلة أو اثنتين». ولفت إلى أنَّ هذه الأزمة أدّت إلى انخفاض توزيع كثير من الصحف خلال الشهرين الماضيين إلى الثلث.

وأكدت تقارير أخرى من إيران ارتفاع أسعار الورق بشدة، خلال مايو «آيار»، ليس فقط ورق الصحف، بل وأنواع أخرى من الورق غير موجودة. جدير بالذكر أنَّ الورق من السلع التي تُستورد بعملة أجنبية بسعر الصرف الحكومي [4200 تومان للدولار الواحد]، في حين ارتفع سعره خلال العام الماضي بنسبة 340%.

من جهة ثانية، أثارت حادثة مقتل ميترا استاد، زوجة عمدة طهران السابق، محمد علي نجفي، في أواخر مايو «آيار»، على يد زوجها جدلًا واسعًا في الشارع الإيراني والأوساط السياسية، إذ طرحت تساؤلات حول حقيقة هذا الزواج وما الضغوط التي أدت إلى إقدام هذا المسؤول الإيراني على التخلص من زوجته بهذه الطريقة.

وسلط تقرير إخباري، نشره موقع «إيران بريفينغ»، في 28 مايو «آيار» تحت عنوان: «هل كانت ميترا استاد طائر خطاف؟»، الضوء على ملابسات علاقة عمدة العاصمة الإيرانية السابق بزوجته القتيلة، حيث أعاد فتح ملف استغلال أجهزة الاستخبارات الإيرانية للنساء في علاقات «زواج المتعة» بكبار المسؤولين واستخدامهن كطُعم للإيقاع بهن في قضايا سياسية ومعلوماتية.

ونوه التقرير إلى أن مسألة حقيقة زواج ميترا استاد بنجفي تخللها كثير من الغموض خاصةً في ظل عدم ثبات ظهور «ميترا» واختفائها على الساحة السياسية برفقة نجفي، لدرجة أن بعض التقارير أشارت إلى احتمالية زواج المسؤول الإيراني بميترا زواج متعة كما معتاد لدى الكثيرين في المجتمع الإيراني الشيعي. واستشهد التقرير بآخر حديث خرجت به القتيلة للرد على شائعات زواج متعة ربطها بنجفي، حيث قالت حينها: «لقد أحببنا بعضنا وتزوجنا، يُمكن لأي إنسان أن يحب ويتزوج، وأنا لدي عقد زواج وإن كان حتى زواج متعة فلا يوجد مشكلة». وأشار التقرير إلى أن الزيجة الثانية لعمدة طهران السابق نجفي أثارت ضجة كبيرة في الوسط السياسي بإيران، وخاصة لدى التيار الإصلاحي الذي ينتمي إليه نجفي، حيث تعرض

لانتقادات لاذعة من مسؤولين محسوبين على التيار الأصولي المتشدد للنظام بعد نشر صور وتقارير حول علاقته بميترا استاد، ليضطر في النهاية إلى تقديم استقالته من محافظة طهران بحجة مرضه.

وحسب التقرير فإنه منذ اليوم الأول لتعيين نجفي عمدة لطهران بدأت تنهال عليه تهم من قبيل الفساد والاختلاس، من قبل مؤسسات بعينها تصدرها «الحرس الثوري» والقوات المسلحة ومؤسسة تنفيذ أوامر الإمام التابعة لإشراف المرشد الإيراني، علي خامنئي، مباشرة، فيما زاد موضوع علاقته بميترا استاد الأمر تعقيدًا لتكون أحد أسباب أزمة تهدد المستقبل السياسي للرجل.

وأضاف التقرير أن ميترا استاد كانت متزوجة قبل ارتباطها بعمدة طهران السابق، ولكن انتهى هذا الزواج بالفشل، وكانت نتيجته طفل اضطرت لتركه مع عائلة أبيه، حين انتقلت من مدينة كرمانشاه إلى إسلامشهر.

ولفت التقرير إلى أن القتيلة ميترا كانت تتمتع بحضور على الساحة الإعلامية والسياسية بإيران بشكل واسع، حيث أشارت تقارير صحفية إلى مشاركتها في أفلام سينمائية كثيرة، بل وتم تكريمها لدورها في الفيلم الأخير من مهرجان الإنتاج الإذاعي والتليفزيوني.

أما على الساحة السياسية، فترشحت ميترا للانتخابات البلدية في دورتها الخمسين بمدينة إسلامشهر، إذ بدأت منذ هذا الوقت التقرب من نجفي حيث كانت تتردد على شارع عباس آباد بالعاصمة طهران بعد أن فتحت مكتبًا للتعاقدات ودخلت في مشروعات وأعمال اقتصادية مع بلدية طهران. وتابع تقرير «إيران بريفينغ» أن «فساد ميترا وسمسرتها في تعاقدات ومناقصات بلدية طهران تصاعد إلى حد وصل إلى مسامع مجلس البلدية، حيث بدأ المجلس بمخاطبة العمدة (نجفي) عبر طلبات وتذكرات للتدخل في هذا الأمر، فيما كان نجفي يرفض هذه التذكرات».

وتأكيدًا على تورط نجفي في علاقته بميترا واستغلال الأخيرة منصبه وموقعه في العاصمة الإيرانية، أعاد التقرير التذكير بتعيين شقيق ميترا مستشارًا لعمدة طهران وقتها (نجفي)، حيث أقام العمدة احتفالًا بتنصيبه في فندق اسبيناس بطهران لتظهر ميترا بجانب نجفي على الملأ أمام وسائل الإعلام الإيرانية.

وكانت تقارير قد طرحت تساؤلات حول تورط ميترا استاد وأخيها في نصب فخ للإيقاع بنجفي وإسقاطه من الساحة السياسية الإيرانية وإفقاده مركزه كمسؤول وسياسي محسوب على التيار الإصلاحي، حيث أكد عمدة طهران الأسبق، غلام حسين كرباسجي، أن علاقة ميترا بنجفي كان بمثابة فخ وحفرة للإيقاع بنجفي والتي انتهت بالفعل بالقضاء على مستقبله السياسي بل وصورة الإصلاحيين في إيران.

واختتم التقرير الإيراني حديثه عن علاقة ميترا استاد بنجفي قائلًا: «إن سلوك ميترا بمحمد علي نجفي تذكرنا بالنساء اللاتي تستغلها الأجهزة الأمنية في نظام الجمهورية الإسلامية كطُعم للإيقاع بمسؤولين وساسة والذين يُشتهرون بـ «طيور الخطاف».

وسلّم عمدة العاصمة طهران السابق، محمد علي نجفي، نفسه لقوات الشرطة بعد أن اعترف بقتل زوجته الثانية «ميترا استاد»، عازيًا ذلك إلى «خلاف عائلي».

يونيو «حزيران»

وسط هذا الصراع المحموم على المستويَيْن السياسي والاقتصادي، بدا المجتمع الإيراني خلال يونيو «حزيران» مغلوبًا على أمره، كشعوب لم يعد قرارها بيدها، بل أصبحت ضحية لنظام يدور فى فلك سياسات العداء مع الخارج، ويمارس التنمر على شعوب لا حول لها ولا قوة فى الداخل، لدرجة دفعت الناشطين الإيرانيين المنفيين إلى المعارضة من الخارج، أما فى الداخل فكانت السجون، وأبرزها سجن «إيفين» سيئ السمعة من نصيب الشباب المتظاهرين ضد الفاشية الدينية، وكانت الإعدامات العلنية هى العقوبة المنفذة بحق الشباب والأطفال الإيرانيين المعارضين من الداخل.

وفي 3 يونيو «حزيران» احتج مئات المحامين الإيرانيين بشدة بعد إصدار قضاء في طهران أحكاما بالسجن والجلد ضد المحامي الحقوقي أمير سالار داودي، على خلفية مناهضته السياسات القمعية لنظام ولاية الفقيه عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ونشر حشد من المحامين الإيرانيين بيانًا مفتوحًا عبر موقع «تويتر» في اليوم نفسه، جاء في نصه أن الحكم الصادر بسجن داودي 30 عامًا والجلد 111 ضربة «مخجل»، فضلًا عن سخريته من أصول مبادئ مهنة المحاماة داخل البلاد.

وأكد البيان أن أمير سالار داودي يعتبر أحد أفضل المحامين الشرفاء المدافعين عن حقوق السجناء السياسيين، والمظلومين وكتاب الرأي في البلاد، موضحًا أن المحامي الحقوقي المستقل لديه رؤية ناقدة تجاه تفشي الفساد الممنهج داخل المؤسسات الإيرانية، وإهدار العدالة إلى جانب الفشل السياسي والقضائي داخل إيران. وأوضحت طناز كلاهجيان، زوجة المحامي الحقوقي أمير سالار داودي في تغريدة عبر موقع تويتر، أن إحدى ما تسمى بـ«المحاكم

الثورية» في طهران عاقبت داودي بسبب اتهامات مختلفة، أبرزها تدشينه مجموعة إخبارية عبر تطبيق «تيليغرام» المحجوب داخل إيران).

وأشارت زوجة المحامي الإيراني إلى أن أمير داودي عوقب بالحرمان لعامين من ممارسة حقوقه الاجتماعية كافة بعد انقضاء فترة العقوبة المقررة، في حين سيضطر لدفع غرامة مالية تقدر بنحو 60 مليون ريال إيراني.

وتناقضت الاتهامات الواردة بحق المحامي الحقوقي المعروف بدفاعه عن قضايا نشطاء حقوق الإنسان في بلاده، مع الادعاءات التي يرددها مسؤولون إيرانيون أبرزهم وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف حول وجود مناخ لحرية التعبير داخل إيران.

ويذكر أن المقرر الأممي المعني بالملف الحقوقي لإيران جاويد رحمان انتقد عدة مرات اعتقال سلطات الأخيرة للمحامين، معربًا عن قلقه بسبب منع المتهمين من التواصل مع محامين للدفاع عنهم.

من جهة أخرى، كشف البرلماني الإيراني البارز محمود صادقي، في 5 يونيو «حزيران» عن أن قوات الشرطة بالعاصمة طهران منعت إقامة صلاة العيد لأهل السُّنّة، ضمن ممارسات التضييق والعنصرية تجاه أهل السُّنّة في إيران.

وقال صادقي في تغريدة عبر حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» في حينه: «بعد متابعة الأمر كثيرًا تمت الموافقة على إقامة صلاة عيد الفطر في مصلى أهل السُّنّة بمنطقة يافت آباد بطهران، ولكن تم إبلاغي اليوم أن الشرطة منعت إقامة الصلاة في الصباح. وكل مسؤول أتصل به إما غير متاح أو لا يجيب، أو يقول لي إنني لست مسؤولًا عن الأمر».

ويتعرض مواطنو أهل السُّنّة في إيران لمضايقات وممارسات عنصرية من قبل السلطات بشكل ممنهج ودوري، لا سيما فيما يتعلق بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، بل والهجوم على رموزهم من العلماء والمشايخ وحتى الصحابة، رضي الله عنهم.

من جهته، انتقد ممثل أتباع الطائفة السُّنّة في البرلمان الإيراني النائب شهاب نادري، رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون الحكومي، عبدالعلي علي عسكري، متهمًا التليفزيون الحكومي في إيران بالترويج للاختلاف والفرقة داخل المجتمع الإيراني.

وفضلا عن اضطهاد أهل السُّنّة خلال يونيو «حزيران» المنصرم، فإن ثمة اضطهادًا من نوع آخر تتعرض له النساء الإيرانيات، حيث أورد موقع «ميدل إيست أونلاين» في مطلع يونيو «حزيران» تقريرا من الداخل الإيراني تحت عنوان «إيران الإسلامية.. اضطهاد النساء بالمحاكمات والتمييز».

وجاء في التقرير: «يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في إيران لتهديدات بالقتل، وأفعال التضييق، والاعتقال التعسفي، والملاحقة القضائية، وتشويه السمعة، والهجمات العنيفة، وإساءة المعاملة، والتعذيب والقتل. وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان خاصة المرأة بالتحديد للخطر في إيران، فحرية التعبير، والاجتماع والتجمع، خاضعة للتقييد الشديد، وكثيرًا ما يتم ربطها بخروقات تتعلق بأمن الدولة، فالأمن يسبب مشكلة للمدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد، حيث تقوم السلطات على نحو منتظم بإغلاق المواقع الإلكترونية التي تتصل بحقوق الإنسان، كما تقوم السلطات باستهداف النساء اللواتي ينظمن حملات من أجل الحقوق المتساوية، ويتعرضن للتوقيف التعسفي، والتعذيب».

وعن اضطهاد المرأة في إيران، قالت الكاتبة حنين فضل، ضمن التقرير: إنه «منذ 40 عامًا، وضع التطرف الاسلامي الحاكم في إيران في بؤرة جرائمه، عداوة ضد المرأة من خلال قمعها، يرعب المجتمع الايراني بأكمله، إن الجرائم التي ارتكبها نظام الملالي ضد المرأة الإيرانية منذ أربعين سنة مسألة أيديولوجية، ففي نظر ولاية الفقيه تعد المرأة ككائن ناقصة وهامشية، ويجب أن تكون مطيعة مثل الرقيق!».

وأضاف التقرير أن إيران «كثفت أيضًا من حملتها ضد المدافعات بشكل عام، وخصوصًا أولئك اللواتي نظمن الاحتجاجات السلمية ضد الحجاب الإجباري، في حين أن العشرات من المدافعات عن حقوق المرأة يتعرضن للاضطهاد بسبب نشاطهن المشروع».

وأشار التقرير إلى استمرار اعتقال عدد من الناشطات الإيرانيات خلال يونيو «حزيران»، ومنهن هدى عميد ونجمة أحمدي ورضوانة محمدي، واحتجازهن تعسفًا في أماكن غير معلومة منذ سبتمبر 2018، وذلك بسبب مشاركتهن في ورشات عمل بشأن حقوق المرأة.

وذكر المحلل السياسي والمتخصص في الشأن الإيراني أحمد أمين النمر، ضمن تقرير موقع «ميدل إيست أونلاين»: أنه «في ظل سعي دول العالم إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات،

على أنها نصف المجتمع وشريك رئيس في التنمية والازدهار، إلا أن واقع الحال في إيران يعكس غير ذلك، مع استمرار معاناة المرأة الإيرانية من الانتهاكات والاضطهاد، الأمر الذي جعل سبيل النجاة لها لا ينحصر بين المواجهة والاستسلام والانتحار».

وفي سابقة خطيرة، دشنت السلطات الإيرانية يوم 10 يونيو «حزيران» خدمة رسائل نصية على الهواتف المحمولة «الجوال»، وتسمح هذه الخدمة الفريدة من نوعها لمواطنين عيَّنوا أنفسهم أوصياء على الأخلاق في العاصمة طهران، بالإبلاغ عن جيرانهم أو الغرباء بحجة اقترافهم تصرفات مخلة بالآداب العامة.

وزوَّد القضاء الإيراني سكان العاصمة بخدمة الرسائل النصية للإبلاغ عن «جرائم ضد الأخلاق والعفة العامة»، وفقًا لما ذكرته وكالة «ميزان» الإيرانية الرسمية.

في الوقت نفسه، قال مسؤول في وزارة الداخلية: إنه نزولا عند رغبة المتشددين، تعتزم شرطة طهران تقديم خدمة تتيح للمواطنين الإبلاغ عن أشخاص يرون أنهم لا يحترمون قواعد الأخلاق العامة التي يفرضها رجال الدين الأصوليون في البلاد.

وقال متحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية محمد مهدي حاج محمدي لوكالة «ميزان»: «يرغب الناس في الإبلاغ عمن ينتهكون المعايير الأخلاقية، ولكنهم يجهلون كيفية القيام بذلك. لذا قررنا الإسراع في التعامل مع الأفعال المنافية للآداب العامة».

وأوردت «ميزان»، وهي وكالة الأنباء الرسمية للقضاء الإيراني، أن خدمة الرسائل النصية متاحة لمن يريدون «الوشاية» بنساء لا يرتدين الحجاب في سياراتهن، أو من يقيم حفلات مختلطة (في بيوتهم)، أو من يتناول الكحول أو حتى من ينشر أي محتوى «غير أخلاقي» على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل «إنستغرام».

ويعني مصطلح «أشخاص» في قاموس المحافظين المتشددين الإيرانيين، ثلة صغيرة إنما مسموعة الصوت، من الأنصار الأكثر تشددًا للنظام، وهم غالبًا مجموعة تستفيد بشكل كبير من منح جامعية (يقدمها النظام)، وتخفيضات في محلات البقالة، ويشغلون مناصب حكومية. قادة النظام الإيراني لطالما برروا فرض سيطرة صارمة على المجتمع من خلال القيود التي يفرضها الدين إضافة إلى رأي من يعبر عن الإرادة الشعبية.

وأظهرت سجلات الرسائل النصية، التي كُشف عنها لأول مرة في 10 يونيو «حزيران»، أن

النظام يحاول تخويف خصومه المحليين الكثيرين، ولكنه في الوقت نفسه يعزِّز مكانته ضمن شريحة ضيقة من المحافظين المتطرفين الذين يشكّلون حجر الزاوية في الدفاع عن النظام. معلوم أن إيران تواجه ضغوطًا غير مسبوقة مع بدء تأثير العقوبات الأمريكية عليها، وربما تخشى السلطات الاضطراب العام نتيجة الانكماش الاقتصادي.

وقالت مهسا علي مرداني، وهي باحثة في مجال الإنترنت الإيراني تعمل لدى منظمة المحامين «المادة 19» ARTICLE19 و»معهد أكسفورد للإنترنت»: إن الإجراءات الجديدة تنتهك على الأرجح كلًّا من الحق في الخصوصية الذي يضمنه الدستور ومشروع قانون حماية البيانات الموضوع حديثًا.

وتوقعت مهسا علي مرداني، تجاهل هذه الإجراءات إلى حد كبير من الإيرانيين العاديين الساخطين على نظام الملالي، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، قائلةً بنبرة ساخرة: «لا أعرف أحدًا يود أن تكون له صلة بهذا الأمر المضحك، لكنني أفترض أن بعض الأشخاص سيتورطون فيه، فلجوء الشرطة إلى خدمة الرسائل النصية تلك يشير إلى الخشية من أن المعايير «الأخلاقية» لجمهورية إيران أخفقت فعلًا في ترسيخ نفسها في المجتمع».

وكانت شرطة طهران أعلنت قبل يومين فقط من ذلك، في 8 يونيو «حزيران» عن إغلاق 547 مطعمًا ومقهى لعدم مراعاتها «الشريعة الإسلامية»، كما زعمت. كذلك تحدثت عن اعتقال سبعة مخالفين، بحسب وصفها، خلال الأيام الماضية. وتضمنت المخالفات «تشغيل الموسيقى المحظورة، واللهو، ونشر محتوى غير أخلاقي عبر الإنترنت».

وضمن هذا الإطار، أعلن المسؤولون الإيرانيون في 11 يونيو «حزيران» عن خطة لتوظيف 2000 من ضباط الشرطة النسائية في محافظة غيلان المحاذية لبحر قزوين، وذلك لاتخاذ إجراءات صارمة في حق نساء خلعن الحجاب في أماكن عامة في حملة مستمرة منذ 18 شهرًا وهي مستوحاة من الصحافية والناشطة الإيرانية المنفية المقيمة في نيويورك مسيح علي نجاد غومي.

وفي 11 يونيو «حزيران»، كشف سكان في العاصمة الإيرانية طهران، عن أنهم بدأوا يشعرون بالفعل بأثر العقوبات الأمريكية الأخيرة على بلادهم. وقالت موظفة بشركة أدوية: «تزداد حياة الناس صعوبة كل يوم. لكننا لا نعلم الكثير عما يمكن حدوثه».

وأجرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، وقتها، لقاءات مع المقيمين في العاصمة طهران عبر الهاتف وبواسطة تسجيلات صوتية، تبين من خلالها أن الإيرانيين من أبناء الطبقة المتوسط يقبلون بوظائف «وضيعة» أو وظائف ثانية، من أجل تدبير أمور معيشتهم، ويقفون في طوابير من أجل الحصول على سلع يتزايد شحها يومًا بعد يوم، ويخزنون المؤن الضرورية تحسبًا لحدوث عجز في السلع، أو اندلاع حرب لن تبقي ولن تذر.

وتحدث الإيرانيون مع الصحيفة بشرط الاكتفاء بذكر الاسم الأول فقط أو عدم ذكره على الإطلاق؛ حتى يتمكنوا من سرد آرائهم في بلد يخضع فيه التعبير عن الرأي لرقابة صارمة. وأوضحت سيدة تدعى «موججان» أن الكثيرين حولها من الجيران والأصدقاء والمعارف، يستعدون لعام من المحن المتواصلة من خلال تخزين الاحتياجات الأساسية مثل الأطعمة المعلبة وزيت الطعام والأرز، كما يحاولون شراء العملات الأجنبية من الدولار واليورو، في وقت يتواصل فيه انهيار سعر صرف الريال بشكل يومي.

وأثارت وزير الطاقة رضا أردكانيان لوكالة «إيلنا» الإيرانية للأنباء، في 12 يونيو «حزيران» بأن سبب تأثير العقوبات الأمريكية على بلاده هو النمط السيئ للاستهلاك لدى المواطنين، أثارت انتقادات واسعة في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في إيران.

وأشعل الوزير غضب الإيرانيين أكثر عندما قارن عدد وجبات الطعام في إيران بالصين، ملقيًا باللوم على المواطنين بسبب «عاداتهم السيئة» في تناول الأطعمة.

وقال الوزير لوكالة «إيلنا»: «إننا نأكل أكثر من متوسط ما يأكله سكّان البلدان الصناعية والمتقدمة، ونستخدم ملابس أكثر منهم، وشعورنا بالرضا والسعادة 1% فقط. علينا تصحيح إطاراتنا الفكرية. أدركت الدول التي فَرضت علينا العقوبات أن نقطة ضعفنا هو الاستهلاك، نحن مجتمع مستهلك، لماذا لا تخضع الصّينُ للعقوبات؟ لأنهم يكتفون بوجبة طعام واحدة لسد جوعهم». وأضاف: «أتيحت لنا الفرصة لمدة 40 عامًا لنفصل أنفسنا عن النفط لكننا لم نفعل ذلك؛ عرفوا نقطة ضعفنا، وبدأوا يستخدمونها لفرض الضغوط والعقوبات علينا».

واعتبر الإيرانيون عبر تغريداتهم على «تويتر» أن تصريحات وزير الطاقة تعكس جهله التام بالأوضاع الاقتصادية في البلاد، والواقع المرير الذي يعيشه الشعب الإيراني. كما نشروا صورًا تظهر ابن الوزير الإيراني وهو جالس أمام مائدة طعام وَصَفوها بـ «الفخمة».

وكتب أحدهم على «تويتر» تغليقا على هذه التصريحات الغريبة:

- أعدُك بأنني سأتنازل حتى عن الوجبة الواحدة في اليوم مقابل إعلانك عن رصيدك المصرفي، ومكان إقامتك أنت وزوجتك وأبنائك.

وكتب آخر:

- ليت الوزير قارن الوزراء الإيرانيين بالوزراء الصينيين، بدلًا من مقارنة الشعبين. لا يعيش أبناء الوزراء الصينيين في خارج البلاد، وليست لديهم شاليهات في مناطق مختلفة، كما أنهم يؤدون في مناصبهم أداء أفضل من أداء وزرائنا.

وردت مواطنة من سكان العاصمة طهران قائلة:

- قلتَ إننا نأكل ونلبس كثيرًا. نعم أنتم الوزراء تفعلون ذلك، لكنّ الكثير من الناس يبحثون بين صناديق القمامة للحصول على لقمة للأكل.

وقالت أخرى للوزير:

- السيد أردكانيان، كيف حال أبناء الوزراء في أمريكا؟!

كما نشر أحدهم على صفحته في موقع تويتر فيديو مصورًا، ظهر فيه هو يسأل امرأةً صينيةً فيه عن عدد وجبات طعام مواطني الصّين، فترد عليه بأنهم يأكلون 3 وجبات في اليوم كالإيرانيين تمامًا!

وهذه ليست المرّة الأولى التي يُلقى اللومُ فيها على الشعب الإيراني عند حدوث الأزمات الاقتصادية من قبَل المسؤولين؛ حيث سبق وقال المرجعُ الديني الإيراني البارز «ناصر مكارم شيرازي» في فبراير 2019 وفي أيام أزمة غلاء اللحوم في إيران، بأن معظم الأطباء يقولون: إن اللحم ليس غذاءً جيدًا للبشر؛ فقرّرتُ شخصيًّا أن استخدم الحجمَ الضروريّ منه فقط!

وجاءت تصريحات المسؤولين الإيرانيين في ظل غضب شعبي من ثراء المسؤولين، والرفاهية التي يعيشونها أمام ارتفاع نسبة الفقر في بعض المناطق الإيرانية، بسبب سوء الأوضاع المعيشية والتضخُّم وغلاء الأسعار. وردًّا على المواطنين الغاضبين، وفي مقال نشره في صحيفة «إيران» الحكومية، قام الوزير بالدفاع عن نفسه، وقال إنه في حواره مع وكالة «إيلنا» لم يقصد بأن على الإيرانيين تناول وجبة طعام واحدة، بل أراد أن يشير إلى الاستهلاك المرتفع في المجتمع

الإيراني وحسب، وكانت تصريحاته «من أجل التأكيد على العمل الجادّ، والقدرة على تحمُّل الصعوبات عند الصينيين لتحقيق الأهداف العالية لتكون قدوةً للإيرانيين».

من جهة أخرى، رأى المراقبون السياسيون أن الإيرانيين انقسموا خلال يونيو «حزيران» حول الأزمة مع الولايات المتحدة إلى 3 أنواع، يسيرون في 3 اتجاهات رئيسية بارزة، رغم أنها ليست الوحيدة، وهي كالتالي:

1 - الداعمون لموقف النظام الإيراني.. مهما يكن الثمن: هذه الشريحة من الإيرانيين، تقدم دعمًا غير محدود للنظام، وهم أولئك الذين يشاركون النظام في الإيمان بضرورة قيام حكومة «تحمي تطبيق الشريعة الإسلامية».

وبالنسبة إلى الكثيرين داخل البلاد، فإن هذا الشكل للدولة هو الذي كفل الاستقلال، كما يؤكد ذلك «أرشين أديب مقدم»، الباحث في السياسة الإيرانية والمقيم في لندن.

وقال مقدم إن «ثورة 1979 والجمهوريين الطوباويين (ذوي الأحلام المثالية) قدموا الجمهورية الإسلامية كقضية عادلة ومهمة سماوية من أجل عالم أفضل، وهذه الفكرة الحالمة لا تزال قائمة، حتى بين الإصلاحيين».

لذلك، لا يتعلق الأمر فقط بالدِّين، بل أيضًا بالكرامة الوطنية، كما يشير أمير أحمدي عريان، الكاتب والمحلل الإيراني، ذاكرًا أنه في العقدين الماضيين، احتلت الولايات المتحدة جارتين لإيران، أفغانستان والعراق، وأن ذلك دفع طهران لكي يكون لديها رادع يمنع أي قوات محتلة من المساس بها، وأن هذا الرادع، هو القدرة على حيازة الأسلحة النووية. وهذا يعني خرقًا للاتفاقية النووية التي تعهدت إيران بموجبها بالحد من برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات.

وأوضح عريان أنه بالنسبة إلى المواطن الإيراني العادي، فإن أثر العقوبات ينعكس في:

دعم أقل من الدولة.

ارتفاع في أسعار السلع.

طوابير لشراء اللحوم بأسعار تخضع للمراقبة.

المزيد من التضخم الاقتصادي.

المزيد من الفساد، وتآكل الطبقة الوسطى الإيرانية ورحيلها عن البلاد وارتفاع طلبات اللجوء.

2 - الإصلاحيون.. الأكثر شعورًا بخيبة الأمل الآن: هذه الشريحة من الشعب الإيراني، ترى أن الحكومة الإيرانية لم تتخذ التدابير الكافية لتخفيف الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى فرض الإدارة الأمريكية عقوبات.

وينتقد البعض أيضًا انعدام الحريات. وكما قال أديب مقدم، إن هؤلاء ليسوا فقط هم الذين يريدون التغيير، هناك أيضًا أولئك الإيرانيون الذين يتم وصفهم بالمتشددين، مشيرًا إلى أن الحل هو الأسلوب الذي سيتبناه هذا التحول في النظام. يقول مقدم: «تدور المعركة في إيران حول كيفية فهم هذه الجمهورية (الإسلامية) والإصلاحات المؤسسية الملموسة، يتعلق الأمر بتبادل معقد للغاية وطويل الأمد للأفكار بين الدولة والمجتمع، والإيرانيون هم الذين تمكنوا من زيادة الحلول التوفيقية للدولة وليس العكس». وهذه الشريحة من الإيرانيين، التي بدأت تشهد تغييرات في الاقتصاد بعد توقيع الاتفاق النووي، ربما كانت الأكثر شعورًا بخيبة الأمل بسبب سلبية بقية الدول الموقِّعة على الاتفاق النووي إزاء موقف الولايات المتحدة، وهناك شرائح معينة تشعر بالفزع لأن الاتحاد الأوروبي لم يفِ بوعوده، وأن المجتمع الدولي المزعوم ظل سلبيًّا إلى حد كبير إزاء تهديدات الحرب. لكن حتى بين أولئك الذين يريدون التغيير، فهناك خوف متجدد من السماح للآخرين، بخلاف الإيرانيين، بقيادة ذلك التغيير.

3 - المطالبون بالتغيير الجذري.. مهما يكن الثمن: بالنسبة إلى هذه الشريحة، يجب أن يأتي التغيير من داخل المجتمع الإيراني، لكن كما أشار كثير من الخبراء، يبقى أن نرى ما إذا كان سيتم تحقيق ذلك عن طريق انفتاح النظام الحالي أم عن طريق تعبئة داخلية تطالب بتغييرات أكثر جذرية في السياسة الداخلية للبلاد.

وهؤلاء هم الأقلية، وجميعهم تقريبًا يعيشون خارج البلاد، وينادون بثورة داخلية أو حتى تدخل بلدان أخرى (ليس بالضرورة تدخلًا عسكريًّا) للتعجيل بسقوط الحكومة في إيران. وهؤلاء مهتمون أكثر باستمرار تصعيد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران. وقال أحدهم: «أنا لا أفهم أولئك الذين يريدون انتخابات حرة تحت إشراف الجمهورية الإسلامية، لا يمكن القيام بأي شيء في ظل حكمهم، إذا كانوا يريدون انتخابات حرة، ينبغي عليهم التخلص من

الجمهورية الإسلامية». لكن وفقًا للصحفي أمير أحمدي، فإن أولئك الذين يدعمون هذه الطريقة يفعلون ذلك بسبب «اليأس» ونتيجة «لفقدان الأمل».

وأضاف أحمدي أن «أولئك الذين يعيشون في المنفى ولم يروا عائلاتهم لسنوات طويلة، يشعرون بالكثير من السخط على النظام الإيراني وربما كل ما يريدونه هو أن يستيقظوا من كابوس، على الرغم من أنني أخشى أنهم قد ينتهي بهم المطاف إلى كابوس أسوأ منه».

ورغم بعض التصريحات «العنترية» الجوفاء التي أطلقها أركان النظام الإرهابي في إيران، خلال يونيو «حزيران» إلا أن بعضهم لم يستطع أن يختفي وراء هذه التصريحات، التي صارت، منذ سنوات، مادة غنية للسخرية من جانب الإيرانيين أنفسهم. فهذا النظام يعيش أزمات متلاحقة ومتنوعة، والسبب الوحيد في ذلك يبقى دائما استراتيجية الخراب التي تبناها منذ استيلائه على السلطة في البلاد، ورفضه الابتعاد عنها، وتحدي المجتمع الدولي في الإبقاء عليها. هذه الاستراتيجية تنتج الإرهاب والظلم، إضافة طبعا إلى ناتجها الأول، وهو أزمة اقتصادية متواصلة تنال من الشعب الإيراني كل يوم، وتتعاظم على مدار الساعة، وتتسبب في تحولات اجتماعية خطيرة، بما في ذلك بالطبع تردي مستويات المعيشة، التي يمكن اختصارها في ارتفاع عدد «سكان الكهوف» في البلاد، بصورة مستمرة.

أما على المستوى الخارجي، فقد شهدت العاصمة البلجيكية بروكسل، في 16 يونيو «حزيران»، خروج الآلاف من المتظاهرين الإيرانيين والأجانب للمطالبة بإسقاط المرشد الإيرانى على خامنئى، وإسقاط نظام ولاية الفقيه، ودعوة الاتحاد الأوروبى لفرض الحظر على نظام طهران. وقال معارضون إيرانيون: إن الشعب يسعى من خلال هذه المظاهرات إلى إسقاط نظام ولاية الفقيه وتغييره، مرددين هتافات «الموت لخامنئي».

وقالت المعارضة والناشطة الإيرانية زينت ميرهاشمى: «نحن صوت قوي نعمل على إيصال صرخات النساء والرجال الإيرانيين ضد نظام ولاية الفقيه»، مضيفة حسبما ذكرت وسائل إعلام عربية: «الشعب الإيرانى يريد تغيير النظام ويريد الحرية، وانتفاضة الإيرانيين ستسقط نظام ولاية الفقيه بجميع أجنحته».

ومن جانبه قال، الأمين العام لمنظمة خبات الكردية، كاك بابا شيخ حسينى، بأن المظاهرات تطالب المجتمع الدولى بضرورة الاعتراف بالمقاومة الإيرانية وأنشطتها المشروعة تجاه التصدى

لقمع النظام الثيوقراطى «الديني»»، مؤكدا «نحن فى منظمة خبات مع منظمة مجاهدي خلق في طريق الحرية في إيران وحق الحكم الذاتي في كردستان الإيرانية»، مشددا على أن نظام ولاية الفقيه يزيد من قمعه ضد الشعب الكردي.

وشهدت المظاهرات قيام جيسو شاكري، المغنية الإيرانية المعروفة، بإحراق صورة المرشد الإيرانى علي خامنئي، تضامنًا مع الانتفاضة والمناضلين الذين يحرقون صورة المرشد داخل إيران.

وقال المعارض السورى هيثم المالح إنه «يجب إسقاط نظام طهران من أجل استقرار هذه المنطقة، وأدعو كل الشرفاء إلى العمل على ضرورة التخلص من هذا النظام الفاشي».

ومن جانبها، قالت إنجريد بيتانكور، المرشحة السابقة لرئاسة الجمهورية فى كولومبيا، إن الشعب الإيراني يعيش فى ظلم وقمع نظام ولاية الفقيه وليس بإمكانهم إبداء رأيهم، مشددة على ضرورة مواجهة النظام الإيراني بشجاعة، مناشدة في هذا السياق، المؤسسات الأوروبية بتجنب التعامل مع خامنئي وعدم التفاوض معه.

يوليو «تموز»

شهدت المجتمعات الإيرانية خلال يوليو «تموز» تدهورًا كبيرًا في الأوضاع المعيشية لعموم الناس، انعكس في صورة تفسخ غير مسبوق للأوضاع الاجتماعية، وبروز ظواهر غريبة، وازدياد معدلات الهجرة خارج البلاد.

وعكس التدفق المتواصل للعمال الإيرانيين، ومن بينهم كفاءات ذوي مهارات عالية، إلى خارج البلاد خلال فترة التقرير، سعيًا وراء حرية وفرص أكبر في أماكن أخرى.. عكس الواقع المرير الذي يواجهه المواطن الإيراني في بلده.

وقال المحللون: إن هجرة الكفاءات هي إشارة واضحة على الضغوط التي يعيشها الإيرانيون، تحت وطأة النظام المتشدد الذي يحكم بلادهم منذ أربعة عقود.

وقد دفع فساد الحكومة ومحسوبياتها والمشاكل الاقتصادية والسياسة الخارجية التي تفضل التوسع الخارجي على الرفاه المحلي، العديد من الإيرانيين لمغادرة بلدهم الأم متى سنحت الفرصة لهم. وبعد مغادرة البلاد، تغيب الحوافز التي قد تشجعهم على العودة.

ووفق موقع «بي بي سي» البريطاني، يغادر بين 150 ألف و200 ألف إيراني البلاد كل سنة منذ الثورة الإسلامية في العام 1979.

وأكد النائب وزعيم حزب الأمة العراقي مثال الآلوسي، أن «أرقام الإيرانيين المهاجرين والفارين من بطش النظام الحاكم في إيران مرشحة للتزايد». وقال: «لو أتيحت منافذ أكبر للهرب لكنّا أمام هجرات مليونية يتقدمها أصحاب الشهادات العليا والعقول النيرة والمثقفون».

وأوضح الآلوسي أن بعض الإيرانيين يقدمون طلبات للحصول على تأشيرات للسياحة أو العلاج الطبي للالتفاف على القيود التي يفرضها النظام على سفرهم. وأضاف أنهم يتجهون

إلى الدول المجاورة ولا سيما العراق، ومنها يسافرون إلى دولة أخرى بحثًا عن حياة ومستقبل أفضل. وكشفت إحصائيات الحكومة الإيرانية، صدرت خلال فترة التقرير، أن أكثر من 40 في المائة من العاطلين عن العمل في إيران هم خريجو جامعات، وهذا أحد أسباب امتناع الكثيرين عن العودة بعد إكمال دراستهم في الخارج.

وقال الآلوسي: إن «سببًا آخر لهجرة الكفاءات من إيران يتمثل في تفشي المحسوبية في المؤسسات الحكومية»، لافتًا إلى أن المراكز الوظيفية في القطاع العام غالبًا ما تعطى لمن هم على صلة بالنظام. وأوضح أن «الفساد دافع أساسي للهجرة، لكنه ليس الوحيد، فهناك أيضًا التضييق وتكميم الأفواه والتعدي على الحقوق والحريات العامة وحملات الاعتقال العشوائية والإخفاء القسري للناشطين وتصفيتهم». وكل ذلك يندرج في إطار جهود النظام الإيراني الرامية إلى الحفاظ على السلطة.

واعتبر أن الخسارة الاقتصادية لإيران نتيجة هجرة أدمغتها «لا تعادل شيئًا أمام خسارة هذا البلد لتنوعه الثقافي والاثني ومستقبل أبنائه بسبب حكام فسادين لا تهمهم سوى مصالحهم الذاتية».

وبدوره، قال الخبير الاستراتيجي العراقي علاء النشوع: إن «المؤسسة الحاكمة في إيران لا تبالي بمشاكل الشعب الإيراني ومعاناته من الأزمات الاقتصادية»، مشيرًا إلى أن هذه الأخيرة تفاقمت جراء سياسات النظام.

وأوضح أن النظام «منشغل فقط بتقوية نفوذه بالخارج واستنزاف خزينة الشعب وثرواته على التدخلات السافرة في شؤون الدول». ولفت إلى أن الهجرة باتت الخيار الوحيد أمام الكثير من الإيرانيين، ولا سيما الكفاءات ذوي المواهب والعقول العلمية الذين يشعرون اليوم بالتهميش والإقصاء.

وأضاف النشوع أن «فساد الطبقة السياسية في إيران وفشلها في إدارة شؤون البلاد حوّل حياة الشعب الإيراني لجحيم في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والخدمية كافة «.

ومن جهته، قال غازي فيصل حسين، وهو مستشار في المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية: إن «نسبة كبيرة من الإيرانيين يعيشون حاليًا داخل وطنهم في فقر مدقع وإن الوضع الاقتصادي يزداد سوءًا». ونوّه بأن «النظام الإيراني ترك مشاكل الفقر والبطالة والفساد التي يقاسي منها

الإيرانيون جانبًا وراح يسخر كل إمكانات الدولة لتغذية الصراعات الطائفية بالمنطقة وإغداق المال على أذرعه».

وذكر أن النظام يركز بشكل كبير على نشر عقيدة ولاية الفقيه التي تدعو إلى الولاء للولي الفقيه (خامنئي). وختم قائلًا: إن النظام الإيراني «يحفر قبره بيده نتيجة سياساته التي لا تخدم مصلحة الشعب الإيراني ولا تساهم سوى في زيادة معاناته».

وارتفعت خلال فترة التقرير أسعار السلع الغذائية بأكثر من الضعف، لذا كافح الكثيرون من أجل العثور على عمل، وتلبية احتياجاتهم، بسبب تراجع الاقتصاد.

وقالت السيدة زهرة فرزانة، وهي أم لثلاثة أطفال تعمل في طي الملابس وتتقاضى دولارين يوميًّا، لموقع «بي بي سي»: إن «العقوبات هوت بأسرتها إلى الفقر، وإنها لا تستطيع إطعام الأسرة لحمًا، ولا يمكنها الحصول على دواء للربو الذي تعاني منه».

وترسل «زهرة» طفلها ذا الـ 11 عاما إلى جمعية خيرية حتى يحصل على وجبة طعام واحدة كل يوم. وما تواجهه من إذلال بسبب طلب المساعدة من الناس يؤلمها كثيرًا.

وأضافت السيدة: «نشكر الله أن لدينا كسرة خبز وقطعة جبن نطعمهما. على الأقل نحن نعيش في سلام، وليس هناك حرب».

ووفق تقرير «بي بي سي»، المنشور منتصف يوليو «تموز»، يمارس كثير من الإيرانيين، شبانًا وكبارًا، خلال عطلة نهاية الأسبوع، رياضة التجوال والمشي، حاملين حقائبهم على ظهورهم، ومتكئين على عصيهم، تاركين وراءهم المدينة. ولكن لا مهرب لهم من العقوبات الأمريكية، حتى وهم في أعالي الجبال حيث الهواء النقي.

وتساءل أحد الإيرانيين في تعجب: «ومن لا يعاني؟». وحتى يبرهن على كلامه أظهر بطاقة التسلق، التي كانت مدلاة من حزام على وسطه، قائلا: إنها تكلف الآن 4 أضعاف السعر الذي كان يدفعه قبل عام مضى.

وفي الإطار الاجتماعي ذاته، نددت «منظمة العفو الدولية» 30 يوليو «تموز»، بالتصريحات التي أطلقها مصطفى بور محمدي، مستشار رئيس السلطة القضائية الإيرانية ووزير العدل الإيراني السابق الذي يعرف بعضويته في «لجنة الموت» التي نفذت عام 1988 إعدامات

جماعية ضد آلاف السجناء السياسيين، حيث دافع عن تلك المجازر وأكد أنها كانت قرارًا اتخذته قيادة النظام الإيراني.

وذكرت المنظمة، في بيان، أن «هذا تذكير واضح بمسألة الإفلات من العقاب الذي يتمتع به كبار المسؤولين المتورطين بعمليات القتل الجماعية أثناء مجازر عام 1988 في إيران».

ودافع مصطفى بور محمدي في مقابلة 25 يوليو «تموز»، مع مجلة «مثلث» المقربة من التيار الأصولي المتشدد في إيران، عن تلك المجازر بالقول إن إعدام الآلاف من أعضاء منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية وسائر منظمات المعارضة بأنها «تمت في ظروف الحرب».

وقال: إن السجناء الذين كانوا يقضون عقوبتهم وتم إعدامهم كانوا «مجرمين وإرهابيين»، مضيفًا: إنهم «كانوا مؤهلين لتخفيف أحكام الإعدام، لكن تم إنزال عقوبة الإعدام ضدهم بعد أن بدأوا بالتواطؤ مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية سرًّا من داخل السجن وأعلنوا دعمهم للانضمام للأعمال المسلحة»، حسب زعمه.

وقارن مصطفى بور محمدي، عمليات الإعدام الجماعي في عام 1988 بالقتلى في ساحة المعركة وتساءل بسخرية: «هل من المتوقع حقًا أن نتحدث عن المناقشات القانونية وحماية المدنيين والقوانين الإنسانية عندما نكون في منتصف ساحة المعركة؟».

وعندما سئل عن دوره في عمليات الإعدام، رفض مساءلته أو انتقاده قائلًا: «إذا كانت بعض الطلقات أصابت أشخاصًا ظهروا في المكان الخطأ بساحة المعركة، أو إذا وقعت قنابل على قرية قريبة عن طريق الخطأ، هل يجب أن نتحدث عن قضايا حقوقية وحالات إنسانية ونحن في خضم الحرب؟».

ووفقًا لتقرير «منظمة العفو الدولية»، دلت هذه التصريحات على أن «الإفلات المنهجي من العقاب سائد في إيران، حيث يشعر كبار المتورطين بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء بالثقة في أنهم لن يواجهوا العدالة مطلقًا».

وأضافت المنظمة: «إنهم يشغلون مناصب عليا في السلطة، ومن المفارقات أن يشمل ذلك مناصبهم في الهيئات القضائية والحكومية الرئيسية المسؤولة عن دعم سيادة القانون وضمان الحقيقة والعدالة».

وكان مصطفى بور محمدي، الذي شغل سابقًا منصب مساعد ونائب وزير الاستخبارات الإيرانية، قد نفى في حديثه لمجلة «مثلث» الروايتين الرسميتين للنظام الإيراني بشأن تلك الإعدامات وهما رواية «دور العدو الخارجي» التي تحظى بتأييد المرشد الإيراني، وكذلك رواية حكومة محمد خاتمي التي تعتقد أن الإعدامات كانت ضد «عناصر مارقة»، وأكد بور محمدي أن تلك الإعدامات الجماعية كانت «عملية ممنهجة» قام بها النظام.

وأشارت المنظمة إلى تصريحات رئيس السلطة القضائية الإيرانية إبراهيم رئيسي، الذي هو الآخر كان عضوًا في لجنة الموت الرباعية، حيث أطلق تهديدات متشابهة ضد أفراد الأسر التي تطالب بمعرفة مصير جثث ومقابر أبنائهم الذين قضوا في مجازر إعدامات الثمانينات.

وجددت «منظمة العفو الدولية» دعوتها للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى فتح تحقيق في القضية، وكذلك التحدث بحزم وصراحة عن الإفلات المنهجي من العقاب الذي يحيط بالجرائم ضد الإنسانية المتعلقة بالإعدام الجماعي خارج نطاق القضاء في عام 1988 في إيران.

من جهة أخرى، وفي الإطار الاجتماعي، درات الكثير من الأحاديث خلال فترة التقرير، عن ظاهرة «الزواج الأبيض» بين الشباب والشابات في إيران.

وبدأت الظاهرة منذ ما يقرب العقدين، إلا أن وتيرة انتشارها زادت مؤخرًا بشكل ملحوظ بحسب مصادر إيرانية محلية، وأدت إلى ردود فعل مختلفة في أعلى مستويات السلطة في البلاد، وعلق عليه مسؤولون بارزون بمن في ذلك المرشد الأعلى علي خامنئي.

«الزواج الأبيض» اتفاق شفهي بين شاب وشابة على العيش المشترك كزوجين، لكن دون إضفاء أي صفة شرعية أو قانونية ودون التزام أي من الطرفين بأي حقوق أو واجبات. وهو يشبه إلى حد ما، علاقة الأصدقاء الحميميين المنتشرة على نطاق واسع في الدول الغربية، إذ إنه غير موثق بعقد رسمي أو عرفي، ويسمى هذا الارتباط بالفارسية «ازدواج سفيد».

وقال بعض نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي: إن الظاهرة منتشرة على نطاق واسع في المدن الكبيرة مثل العاصمة طهران.

وأثني جزء كبير من الشباب على الظاهرة مبررين ذلك بغلاء المعيشة في المدن الكبرى، وخاصة العاصمة طهران، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث عن شركاء مناسبين للعيش معهم

لفترة طويلة دون شروط أو التزامات بقية حياتهم. وقال مؤيدو هذا «الزواج» حسبما جاء في موقع «ميدل إيست آي»، خلال الشهر: إن القيود التي تفرضها السلطات عليهم ومنعهم من العيش بشكل طبيعي، يدفعهم إلى اتخاذ الطريقة التي يرغبون العيش بها وليس كما تريد السلطات، لأن حياتهم الخاصة ملك لهم». وقوبل هذا الزواج بالرفض من قبل المجتمع المحافظ الذي يراه تهديدًا للأسرة ومستقبل البلاد.

من جانبه، قال خامنئي: «إن الزواج الأبيض أو زواج المساكنة، ما هو إلا مخطط إمبريالي عالمي يسعى إلى القضاء على الأسرة في بلد إسلامي كإيران».

وكانت وسائل إعلام إيرانية نقلت عن خامنئي قوله خلال اجتماعه بعدد من الأئمة الشيعة، أنه طلب منهم «التركيز على بناء العائلة في البلاد، لأن أعداء إيران عزموا على القضاء على نظام الأسرة بين البشر».

وأضاف: «لقد صمّم أعداء الإنسانية، الرأسمالية العالميّة والصهيونية منذ قرابة 100 عام، على القضاء على الأسرة بين البشر، ونجحوا في بعض الأماكن، لكنهم أخفقوا في أماكن أخرى ومنها إيران الإسلامية، إلا أنهم مازالوا يسعون ويعملون على تحقيق ذلك».

وتكون عقوبة من يُثبت عليه هذا النوع من الزواج، عقوبة شرعية، أي أنها تعامل على أنها زنا بحسب ما أقر رجال الدين في إيران.

لكن العديد من الحقوقيين ونشطاء حقوق الإنسان في البلاد، دافعوا عن حرية اختيار الزوجين لحياتهما، وأشاروا إلى أن السبب الرئيسي للجوء هؤلاء الشباب لهذا النوع من الارتباط، هو الوضع الاقتصادي والظروف المعيشية الصعبة وخاصة في المدن. ودعوا إلى معالجة المشكلة من جذورها، عبر إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية في البلاد.

وقال صحفي من خدمة «بي بي سي» بالفارسية: إنه رغم ظهور بعض الدراسات التي تتحدث عن معدل أعمار المرتبطين بزواج أبيض ومدى انتشاره، إلا أنه لا توجد إحصائيات رسمية دقيقة عن عددهم الحقيقي نظرًا إلى الخطر الذي يشكله على حياتهم.

وقالت الشابة أنصاري، التي خاضت تجربة الزواج الأبيض لموقع «ميدل إيست آي»: إن الإيرانيات غير خائفات من أي شيء الآن». وأضافت: «كل شيء هنا محظور، هناك جيل كامل لا يعبأ بالقوانين السائدة في البلاد. بسبب العبء الاقتصادي الثقيل للزواج التقليدي».

وقالت فتاة أخرى رفضت الإفصاح عن اسمها: «إن الزواج الأبيض أكثر إنسانية من الزواج التقليدي لأن ما نقوم به نابع عن رغبة إنسانية مشتركة بدون وجود مصالح طويلة الأمد كالأطفال والإرث وغيره».

وإلحاقا على الأزمات التي تواجه المجتمعات الإيرانية، أعرب الرئيس الإيراني حسن روحاني في 30 يوليو «تموز»، عن قلقه حيال التقارير الرسمية حول ارتفاع نسبة المدمنين على المخدرات في أنحاء البلاد.

وقال روحاني لدى استقباله أعضاء لجنة مكافحة المخدرات في طهران، حينها، أن «التقارير الرسمية حول ارتفاع نسبة المدمنين على المخدرات في البلاد، مقلقة جدا ولا بد من متابعة هذه الظاهرة بشكل جاد».

وأكد روحاني على ضرورة مصادرة جميع ممتلكات مهربي المخدرات المتمرسين، قائلًا: إنه «لا حاجة لسن قانون جديد، ويمكن من خلال إبلاغ توجيهات سماحة القائد إلى قضاة البلاد، في إيجاد نقلة نوعية في مجال عمليات الوقاية ومكافحة تهريب المخدرات في البلاد».

وفي معرض الإشارة إلى أسباب تفشي ظاهرة الإدمان على المخدرات، أشار الرئيس إلى موضوع البطالة، مشددًا على ضرورة اتخاذ إجراءات مناسبة لتوفير فرص تدريب المدمنين على تعلم الحرف وإعادة تأهيلهم للانضمام إلى شرائح المجتمع.

ونوه الرئيس الإيراني بدور الفضاء الافتراضي في مجال مكافحة المخدرات والوقاية من الإدمان، داعيًا إلى وضع برامج تعليمية مناسبة لتوعية المجتمع بشأن سلبيات هذه الظاهرة وآثارها المخربة على الأسر والأبناء.

ولفت روحاني إلى المساهمة الفاعلة لوزارة التربية والتعليم في برامج لجنة مكافحة المخدرات، وضرورة إعداد برامج تربوية مؤثرة لوقاية تلامذة المدارس من هذه الظاهرة، فضلًا عن تحديد بلدان المبدأ والمقصد (في مجال تهريب المخدرات)، واصفًا عملية إبلاغ سفراء الدول الأجنبية بشأن الإجراءات المتبعة على صعيد مكافحة المخدرات في أرجاء البلاد، بأنها إنجاز كبير. وأشارت آخر تقارير رسمية إلى وجود نحو مليونين وثمانمئة ألف مدمن، ونحو أربعة ملايين متعاطٍ من دون إدمان. لكن الخبراء يقولون إن الأرقام هذه غير حقيقية، وإن عدد المدمنين يتجاوز ضعف العدد المعلن.

أغسطس «آب»

ارتفعت خلال أغسطس «آب» الماضي، نسبة ما يسمى بـ «الزواج الأبيض» في إيران، الأمر الذي أصبح يدق ناقوس خطر حقيقيٍّ في المجتمع الإيراني، خاصة مع انخفاض نسب الزواج الشرعى، حسب ما أوردت صحيفة «آرمان ملي» الإصلاحية، في عددها الصادر 3 أغسطس «آب».

وظاهرة «الزواج الأبيض» تعني، ببساطة، أن يعيش الشباب والفتيات حياة مشتركة تحت سقف واحد، وذلك من دون زواج رسمي، وقد انتشرت هذه الظاهرة الخطيرة خلال السنوات الأخيرة في إيران، لأسباب متعددة، منها الغلاء المعيشي، وعدم تمكن الشباب من توفير متطلبات الزواج وتكوين الأسرة.

ووفقا لصحيفة «آرمان ملي»، لا توجد إحصاءات رسمية لهذا النوع من الزواج في إيران، لكن الصحيفة دعت إلى «التفكير بشكل جاد لإيجاد حل جذري لهذه الظاهرة». وأشارت الصحيفة الإيرانية، إلى إحصائيات بالأرقام، تفيد بانخفاض ملحوظ في ظاهرة «تعدد الزيجات» داخل إيران، وارتفاع سن الزواج بين الفتيات إلى ما فوق 30 عامًا.

وحسب الدكتورة مريم خزعلي، نائب «المجلس الأعلى للثورة الثقافية» التابع لمجلس المرأة، فإنه وفقا لإحصاءات الأحوال المدنية يوجد أكثر من 13 مليون شخص في سن الزواج.

وانتقد المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي، ظاهرة «الزواج الأبيض» التي تتفاقم في إيران حاليا بشكل غير مسبوق خلال الأعوام الأخيرة، حيث تعيش الفتيات والشباب تحت سقف واحد دون زواج. وأمر خامنئي، المسؤولين بشن حملة ضد من يعيشون معا خارج رباط الزواج، وانتقد رجال دين محافظون ذلك بوصفه «زواجا مشؤوما» يخالف تعاليم الشريعة

الإسلامية. وتحت عنوان «الإيرانيون ما بين الضغوط والقمع»، سلطت صحيفة «لاكروا» الفرنسية في 13 أغسطس «آب» الضوء على معاناة المجتمعات الإيرانية من تدهور الاقتصاد وقمع النظام المتزايد، ومحاولته كبح أي محاولة لانتقاده.

وقالت الصحيفة الفرنسية، في ظل تصاعد التوترات في المنطقة، يشدد النظام الإيراني الخناق على الشعب الذي يعاني جراء الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

ونقلت الصحيفة عن طالبة في جامعة طهران تدعى «منى» قولها: «لم أصدق أي كلمة يقولها النظام منذ فترة طويلة.. ولم أقتنع بالخطابات السياسية في إيران».

وقالت مديرة المعهد الكاثوليكي في باريس والباحثة المتخصصة في الشأن الإيراني ماهناز شيرالي: «بصفة عامة فإن الإيرانيين لا يعترفون بخطابات زعمائهم، ولا يؤيدون سياستهم العدوانية الحالية».

وأضافت شيرالي: «خلال الأسابيع الأخيرة لم يتردد بعض المسؤولين الإيرانيين في إثارة التهديد بالحرب، مستشهدين بدعوة المرشد الإيراني علي خامنئي، باللجوء للحل العسكري».

وأوضحت شيرالي أن «النظام الإيراني غلظ من لهجته تجاه الشعب الإيراني، وصاعد من ممارساته القمعية وأجواء الدولة البوليسية، مع تقليص حريات الرأي التي تكاد تكون معدومة».

وأضافت الباحثة الفرنسية أن «الحرس الثوري» هو السلاح الأيديولوجي والقمعي للنظام، يقمع بشدة أي حركة احتجاجات شعبية تعترض على سياسات النظام الإيراني اقتصاديًّا وسياسيا حتى لا تتحول لاحتجاجات لإسقاط النظام.

وأضافت: «لقد توقفت عن قراءة الصحف الدولية لأنها كثيرًا ما تنسى الشعب الإيراني في المعادلة الجيوسياسية.. نشعر كإيرانيين بأن الجميع تخلى عنا».

من ناحيته، رأى الباحث الفرنسي بمركز البحوث الدولية للعلوم السياسية في باريس، كليمون تيرم، أن المجتمع الإيراني فقد الثقة تمامًا في النظام سواء المحافظين أو ما يسمون أنفسهم بالإصلاحيين»، والإصلاحات الاقتصادية ليست من أولويات النظام».

ويشكو الإيرانيون من فساد النظام وسوء الإدارة الذي أدى إلى نقص حاد في المياه

وزيادات هائلة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، فضلًا عن الشكوى من إنفاق أموال البلاد على المغامرات الخارجية في دول مثل اليمن، وتجاهل مشاكل البلاد، وهو ما يبدو أنه دفع المواطنين إلى الحافة، بدرجة تجعلهم يخاطرون بالزج إلى السجون أو أسوأ.

من جهة أخرى، زادت مساعي الحكومة الإيرانية المخالفة لتوصيات المجتمع الدولي، بتقييد العمل على وسائل التواصل الاجتماعي، ورغم حالة الانفتاح العالمية والثورة التكنولوجية، وقفت كحائط صد قوي ضد ذلك، وحجبت العديد من «السوشيال ميديا»، حتى وصل الأمر إلى تدشين وزارة مهمتها مراقبة الفضاء الإلكتروني، والإنترنت، ومواقع وشبكات وتطبيقات التواصل الاجتماعي.

وأعلن وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران عباس صالحي، في 15 أغسطس «آب»، عن إنشاء وزارة ثانية يطلق عليها «وزارة الثقافة رقم 2»، مهمتها مراقبة الفضاء الإلكتروني، والإنترنت، ومواقع وشبكات وتطبيقات التواصل الاجتماعي، وفقا لوكالة «إيلنا» الإيرانية.

وأكد صالحي أن الإنترنت أصبح نهاية العالم وبداية عالم جديد، على حد قوله، مضيفا أن الحكومة وضعت خطة لتأسيس وزارة الثقافة رقم 2 في غضون ثلاث سنوات، على أن تتولى الوزارة الجديدة مراقبة الأنشطة الثقافية وفقا للتعليمات التي حددها المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني.

ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي تتخذ فيها السلطات المسار نفسه، حيث تحاول الدفع بالمواطنين نحو استخدام الشبكة الداخلية التي تعمل عليها لفصلهم عن العالم الخارجي ومواقع التواصل الشهيرة والشبكة العنكبوتية العالمية.

وترى منظمات حقوقية ومجموعات المعارضة الإيرانية أن الهدف الحقيقي من شبكة الإنترنت الداخلية هو تشديد الرقابة، ولضبط سيطرة السلطات على استخدام الناس للإنترنت، والسيطرة على تغطية الاحتجاجات الشعبية والإضرابات العمالية المستمرة والاضطرابات المحتملة، لا سيما في إطار قمع الحكومة للصحفيين وتقييد حرية التعبير والإعلام من خلال تصفية واعتقال الناشطين في مجال التواصل الاجتماعي على نطاق واسع.

وبسبب ذلك، وضعت أمريكا المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني على قائمة العقوبات لقيامه بحجب آلاف المواقع والتطبيقات وحرمان الإيرانيين من التداول الحر للمعلومات، كما أن

إيران تحظر مواقع التواصل منذ احتجاجات عام 2009 التي قُمعت بعنف دموي، لكن العديد من الإيرانيين يستخدمون برامج كسر الحجب لدخول المواقع والتطبيقات.

وحظرت السلطات مواقع عدة منذ تلك الاحتجاجات، منهم «فيسبوك» و«تويتر» و«تيليجرام»؛ وفي مطلع العام الجاري كان المجلس الأعلى الإيراني للإنترنت يتجه لحجب موقع «إنستجرام» كليًّا، الذي يعد آخر منصة تواصل اجتماعي يمكن الوصول إليها بحرية في البلاد.

وفي إطار الصراعات بين رجل الدين في المجتمعات الإيرانية، تعرّض صادق لاريجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ورئيس السلطة القضائية السابق، من جديد، لهجومٍ شديدٍ يطال نزاهته المالية والسياسية، حيث وجّه له آية الله يزدي الاتّهام بالفساد المالي واستغلال النفوذ أثناء لقائه بمسؤولي مركز «باسيج» أساتذة ونخبة حوزة قُم العلمية يوم 16 أغسطس «آب»، فبعد هجوم حكومة روحاني عليه، واتّهامه بامتلاك حساباتٍ ماليةٍ خاصةٍ يُودع فيها الغرامات القضائية التي يحصّلها الجهاز القضائي من المتقاضين، وهجوم أحمدي نجاد عليه باتهامه باعتقال المواطنين دون وجه حق؛ يأتي الهجوم هذه المرّة من آية الله محمد يزدي الرئيس الأسبق للسلطة القضائية والأمين العام لاتحاد مدرسي حوزة قُم، والأمين العام للمجلس الأعلى للحوزات العلمية.

واندلعت الأزمة بين لاريجاني ويزدي بعد إلقاء يزدي كلمةً في حوزة قُم، انتقد فيها كلًّا من حسن روحاني ولاريجاني ورجل الدين محمد جواد علوي بروجردي. وانتقد يزدي الثلاثة قائلًا لروحاني: «إذا لم تكن قادرًا على إدارة الدولة فارحل»، وقال لعلوي: «ليس كلّ من كان جدّه مرجعًا صار مرجعًا، فالمرجعية ليست لعبة، لأنّه لكي تصبح مرجعًا يجب أن يؤيد منحك اللقب خمسةٌ من المراجع على أن يكون من بينهم المرشد، لا أن تمنح اللقب لنفسك».

وأحدثت الأزمة بين «يزدي ولاريجاني» أصداء واسعةً في المجتمعات الإيرانية وخارجها، فالطرفان رئيسان سابقان للسلطة القضائية، ومن المفترض فيهما عدم الكذب والافتراء على الأقل لدى الرأي العام الإيراني، فإذا بهما يكيلان لبعضهما اتهاماتٍ بالفساد المالي والجهل وعدم الفقاهة، على الرغم من ارتفاع درجتيهما الدينية واعتبارهما مجتهدين يتبعهما الآلاف من الشيعة الإيرانيين، ومن ثم يُطرح تساؤلٌ حاسمٌ أمام الرأي العام الإيراني، أيهما كاذبٌ وأيهما صادقٌ، أم إنّ كليهما صادقٌ وتثبت تهم الفساد والجهل عليهما؟ لا شكّ أنّ الأزمة تخطّت

حدود الخلافات الشخصية ووصلت إلى حدٍّ تقييم رجال النظام وأدائهم. من جانبهم، أعرب رجال الدين في إيران عن استيائهم لعلنية الخلاف الذي نشب بين كل من يزدي ولاريجاني، لما تشكّله هذه الأزمة من إضرارٍ بمكانة رجال الدين في المجتمع الإيراني، ولذا سارع عددٌ منهم إلى الدعوة لوقف الاتهامات المُتبادلة بين الطرفين.

غير أنّ خيار التهدئة وحلّ الأزمة هو الأقرب للتحقق نظرًا إلى ما يمرُّ به النظام الإيراني حاليًّا من تصاعد المواجهة مع الولايات المتحدة، وما تبعها من أزمةٍ اقتصاديةٍ خانقةٍ، وترقّبٍ لانهيار الاتفاق النووي. فضلًا عن أنّ الأهداف التي يمكن تحقيقها في الخيارين السابقين سواء للنظام أو شخص طرفي الأزمة عالية التكلفة.

من جهة ثانية، تصاعدت مظاهر العنف في المجتمعات الإيرانية بشكل غير مسبوق، خلال الشهر المنصرم، حيث أعلنت «منظمة الطب الشرعي» في 28 أغسطس «آب» عن أحدث إحصائيات مراجعة الرجال والنساء في إيران، خلال الربع الأول من العام الجاري، وأكدت هذه الإحصائيات أن أوضاع العنف والنزاع في الدولة ما تزال مقلقة. بحسب صحيفة (همدلي) الإيرانية الإصلاحية.

وبموجب هذه الإحصائيات؛ فقد بلغ عدد الذين راجعوا مراكز الطب الشرعي، خلال الربع الأول من العام الفارسي الجاري، 215 ألف و643 مصاب شجارات، بزيادة نسبة 4% عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

وفي غضون ذلك؛ حلت محافظة طهران على رأس قائمة المحافظات الأكثر مراجعة للطب الشرعي، بتسجيل 36 ألف و142 حالة شجار، في حين احتلت محافظة «إيلام» المرتبة الأخيرة؛ بتسجيل 1088 حالة. وهذه الإحصائيات المرعبة، تستدعي تدخل خبراء علم النفس وعلم الاجتماع.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات الصادرة عن «منظمة النظام الطبي»، إنما ترتبط فقط بحالات مراجعة الطب الشرعي، لكن لو نريد مراجعة إحصائيات حالات الشجار السطحية، حيث يرفض طرفا النزاع مراجعة الطب الشرعي، فسوف يكون العدد بلا شك أكبر بكثير. وبنظرة بسيطة على إحصائيات الشجار في الدولة، ومقارنتها بالأعوام السابقة أو بعض الدول الأخرى، سوف تتبادر إلى الأذهان الكثير من الأسئلة على شاكلة: لماذا تزداد معدلات

العنف في المجتمع الإيراني؛ وبخاصة العاصمة بشكل ملموس؟ ماذا حدث للإيرانيين، بحيث يسارعون إلى الاستفادة من اللكمات للتعامل مع أبسط تعارض حتى وإن كان فكريًّا بدلًا من الحوار؟

ومن الاجتماعية إلى السياسية، تنوعت أسباب تنامي العنف والعدوانية في المجتمعات الإيرانية، وقد تابعنا مرارًا في وسائل الإعلام عن تحول موضوع بسيط، كاختلاف وجهات النظر بشكل جزئي أو حتى مكان ركن السيارة، إلى مشكلة بين شخصين تأخذ شكل الدم وتنتهي بوفاة أحد الطرفين.

وكثيرًا ما يُطلق خبراء علم النفس والأضرار الاجتماعية ناقوس خطر ازدياد وتيرة العنف والصراعات في الدولة. وبحسب العلماء والدراسات العلمية؛ ثمة الكثير من العوامل المختلفة التي تؤثر على سلوكيات الأفراد في المجتمع، لكن تنبع جذور العنف والشجارات بالأساس من المشكلات العصبية والنفسية الناجمة عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الرفاهية والسرور، ما يؤكد اعتلال الروح الجمعية للمجتمعات الإيرانية. إذ يحمل أغلب الأفراد معهم جبلًا من الغضب. وأحيانًا ما ينهار هذا الجبل داخل الأسرة، أو في الشوارع والمعابر.

ويقول خبراء إيرانيون: «يعاني معظم أبناء الشعوب الإيرانية من خلل نفسي، قوامه العدوانية، وينعكس هذا الكم من العنف على المجتمع. وحين يتحول الهيكل المجتمعي إلى العنف، تتأثر علاقات الأفراد وتكون انعكاسًا لاختلال ذلك الهيكل».

وبغض النظر عن الشجارات النابعة عن الاختلاف، تنشأ معظم الشجارات خلال اليوم عن اختلافات فورية، على شاكلة مكان ركن السيارة، الأسبقية، الجلوس في الحافلات والمترو وغيرها، وهي خلافات يمكن حلها بالحوار، ولكن في العادة يفضل معظم الإيرانيين، بسبب ضعف مهارة الحوار، واللجوء إلى الشجار لإنهاء المشكلة.

وربما يُجدر القول: إن ضعف مهارة الحوار، لحل المشكلات، لا يقتصر على العامة من الإيرانيين فقط، وإنما هي مشكلة تؤرق بعض المسؤولين فلا يكونون على استعداد للحوار مع القوى الكبرى والدول التي تختلف معهم سياسيًّا أو إيديولوجيًّا، ولذلك يصرخون في الشوارع بشعار «الموت لهم»!

سبتمبر «أيلول»

انعكس الوضع السياسي المتأزم، والحالة الاقتصادية المتردية، على المجتمعات الإيرانية بشكل سلبي، وهو ما كان له نتائج وخيمة على الشارع الإيراني العادي، الذي بات واقعًا بين شقَّيِ الرحى، بين العقوبات الأمريكية من الخارج، والفقر القمع والبؤس الداخلي.

وفقد ما يصل إلى 800 ألف مواطن إيراني خلال سبتمبر «أيلول» الماضي، المساعدات المالية الحكومية، حيث تؤثر العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على اقتصاد البلاد بشكل كبير.

ونقلت وكالة «بلومبيرغ» عن المتحدث باسم الحكومة علي ربيعي، في مؤتمر صحفي في طهران، 16 سبتمبر «أيلول»، قوله إن إيران تخطط على المدى الطويل أن توقف الإعانات النقدية تدريجيًّا لنحو 30 مليون شخص، لكنها «لا يمكن أن تمنع المساعدة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي».

من جانبها، نقلت وكالة «إسنا» عن أكبر إزادي، رئيس منظمة الإعانات التي تديرها الدولة، قوله في يونيو، إن 78 مليون من مواطني إيران الذين يزيد عددهم عن 80 مليونا يتلقون إعانات نقدية.

وكشفت دراسة أجرتها وكالة «استطلاعات الطلاب» الإيرانية، عن أن درجة رضا الإيرانيين عن حياتهم لا تتجاوز 3.6، وفق مؤشر يتراوح من صفر ويعني عدم الرضا التام، إلى 10 ويعني السعادة التامة، ولفتت الدراسة إلى أن درجة رضا الإيرانيين تراجعت عن العام الماضي، حيث كانت 6.3، وهو ما يعني أنها تراجعت للنصف تقريبًا.

وفي 3 سبتمبر «أيلول»، تداول نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو، يظهر فيه رجل دين إيراني في سوبر ماركت ويقوم بسرقة المعلبات ويخبئها في جيبه. وانتشر الفيديو

بشكل واسع عبر وسائل التواصل، وانهالت التعليقات بين سخرية وجادة على تصرف هذا الرجل الغريب تحت هاشتاج « آخوند دزد « أي « الملا السارق «!

وتناولت التعليقات على هذا الفيديو التصرف الغريب الذي أقدم عليه الملا، واتهام رجال الدين بأنهم طالما سرقوا ممتلكات الدولة من أكبر شيء الى أصغر شيء، وأضاف آخرون أن رجال الدين نهبوا الشعب لمدة 40 عامًا، وأن هذا ليس بشيء جديد عليهم، في ظل التدهور الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي تشهده إيالبلاد تحت حكم الملالي.

وفي سياق اجتماعي متصل، حذر نائب إيراني، مطلع سبتمبر «أيلول»، من أن ملايين العازبات أصبحن على عتبة «العنوسة المطلقة»، وأن المجتمع الإيراني بات في خطر داهم بسب هذه الظاهرة المتفاقمة، في حين أوضح باحث اجتماعي أن البطالة وكسر الحواجز في علاقات الجنسين وغلاء المعيشة وتفشي ظاهرة الزواج الأبيض، تشكل أهم عوامل ارتفاع سن الزواج في المجتمع الإيراني.

ويعيش أكثر من 13 مليونا من الإيرانيين حالة عزوبية بمختلف أشكالها، ومن هؤلاء المنفصلون سواء عبر الطلاق أو وفاة أحد الزوجين- بينهم خمسة ملايين و670 امرأة، وخمسة ملايين و570 رجلًا تجاوزوا سن الزواج ولم يتمكنوا من تكوين أسرة.

وفي الوقت الذي تشير فيه الأرقام إلى تراجع حالات الزواج بشكل حاد خلال الفترة الأخيرة في إيران، تظهر الإحصاءات أن حالات الطلاق أخذت منحى تصاعديًّا كبيرًا بشكل متزامن، بحسب ما أعلن رئيس نقابة مكاتب الزواج والطلاق علي مظفري.

وعزا المسؤول الإيراني سبب الظاهرة التي وصفها بـ «المصيبة»، إلى تقاعس المشرعين والمسؤولين في البلاد، فضلًا عن المشاكل الاقتصادية والتضخم المستفحل، مؤكدا أن «القوانين الراهنة لا تساعد على حل الأزمة، وأن القانون المتصلب جزء من المشكلة».

من ناحيته، اعتبر أستاذ علم الاجتماع أمان الله قرائي مقدم، أن تصاعد معدلات الطلاق وتنامي ظاهرة «العزوبية» في الوقت نفسه، تهديد لكيان الأسرة ودورها في المجتمع، محذرا من أن ترجيح الأبناء حياة العزوبية سيؤدي إلى مشاكل اجتماعية ونفسية عديدة في المجتمع.

وأشار إلى تأخر سن الزواج باعتباره أحد التداعيات السلبية للتفكك الثقافي وتجاهل دور الأسرة في المجتمع، مؤكدًا أن خطر العزوبية يهدد كيان الأسرة في إيران.

وأوضح الباحث أن الأسرة تمثل محور اقتصاد البلاد، وأن عدم تكوينها يعني انعدام الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن البطالة وكسر الحواجز في العلاقات بين الرجال والإناث وغلاء المعيشة وعدم قدرة الشباب على توفير السكن، فضلًا عن تفشي ظاهرة الزواج الأبيض (العيش المشترك دون زواج)، تشكل أهم عوامل ارتفاع سن الزواج في المجتمع.

على صعيد متصل، اعتبرت مساعدة شؤون المرأة في المجلس الأعلى للثورة الثقافية في إيران، فرشتة روح أفزا، أن موضوع زواج الشباب قد دخل مرحلة الأزمة، متهمة الحكومة بالتقصير وعدم المساعدة في حل هذه المشكلة الخطيرة.

وأوضحت أن الحكومات المتعاقبة لم تنفذ قانون «تسهيل زواج الشباب» الذي صادق عليه البرلمان قبل 14 عامًا، وحثت المؤسسات غير الحكومية على المساعدة ومد يد العون للشباب في سبيل الحصول على فرص عمل وتوفير السكن وما شاكل ذلك، بغية تسهيل الزواج والحد من العنوسة وحياة العزوبية.

في المقابل، تلزم الحكومة الإيرانية المصارف الحكومية بتقديم قروض منخفضة الفائدة (4%) للمقبلين على الزواج، إلا أن القرض - بحسب الكثير من الشباب- لا يشكل حافزًا، وهو ما جعل الحكومة تستجيب للمطالب الشعبية برفع قيمة القرض إلى 30 مليون تومان (نحو 2700 دولار) خلال الأشهر القليلة الماضية.

وكانت الأزمة الاجتماعية المستفحلة في إيران، سببًا مباشرًا في تصاعد ظواهر مؤسفة منها الإقدام على الانتحار، ففي 7 سبتمبر «أيلول» كشفت مسؤولة في وزارة الصحة الإيرانية، عن تسجيل 100 ألف حادثة انتحار خلال العام الماضي 2018 وحده، حيث جاءت الفئة الأكثر إقدامًا على الانتحار من الشباب والمتزوجين بالبلاد، في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الإيرانيون كافة.

قالت مسؤولة برنامج «مكافحة الانتحار» في وزارة الصحة الإيرانية، مريم عباسي نجاد: إن إحصاء وزارة الصحة لحوادث الانتحار في البلاد سجل إقدام 100 ألف مواطن على الانتحار في عام 2018 على مستوى 18 محافظة.

وأضافت نجاد أن محافظات «بوشهر وكرمانشاه وغيلان وفارس وطهران»، سجلت أكبر عدد من حوادث الانتحار مقارنة مع المحافظات الإيرانية، حيث ينتحر 125 شخصًا من بين

100 ألف مواطن، موضحة أن 75% من المنتحرين في سن تتراوح من 15 إلى 34 عاما، وأن حوالى 50% ممن يقدمون على الانتحار منهم متزوجين.

وانتشرت ظاهرة الانتحار داخل المجتمع الإيراني بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، حيث يُقدم العديد من المواطنين، ولا سيما من الشباب، على الانتحار بسبب اليأس وتزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرًا ما تؤدي بهم إلى الاكتئاب أو إدمان الكحول أو تعاطي المخدرات.

وفي السياق نفسه، وقع حادث كان بمثابة زلزال اجتماعي في إيران، إذا أقدمت الشابة سحر خدایاري المعروفة باسم «فتاة الأزرق» على الانتحار، حيث أشعلت النار في نفسها، يوم 1 سبتمبر «أيلول» احتجاجا على احتمالية إدانتها قضائيًّا بسبب دخولها إلى استاد رياضي.

وكانت الفتاة ذات الـ 29 ربيعًا، اعتقلت في مارس الماضي بعدما حاولت حضور مباراة كرة قدم للرجال في طهران، حيث تمنع النساء من المسابقات الرياضية الخاصة بالرجال في الأماكن العامة.

وتم إطلاق سراح الفتاة لاحقًا، لكن عندما توجهت إلى مكتب النائب العام في 1 سبتمبر «أيلول» لاستلام هاتفها، وهناك قيل لها إن القضية لم تنته بعد، وقد تواجه السجن. وهنا قامت الفتاة بسكب «الجازولين» على نفسها ثم أشعلت النار.

وأشعلت قضية الفتاة مواقع التواصل الاجتماعي الإيرانية وقتها، وتفاعل معها مسؤولون حكوميون وصحافيون إيرانيون. وظهرت تعليقات غاضبة من مسؤولين ونجوم إيرانيين، بعد خبر وفاة الشابة الإيرانية، حيث كتبت النائب الإصلاحية بارفانه صلاحشوري عبر «تويتر»: «عندما يحدد الرجال مصير النساء ويحرمهن من حقوقهن الإنسانية الأساسية، ويساعدن نساء الرجال في طغيانهم، نكون كلنا مسؤولين عن احتجاز وحرق الفتيات مثل هذه في البلاد».

أما الصحافي الإيراني أكبر منتجبي، فكتب يقول: «عندما تقوم فتاة مليئة بالطاقة بالانتحار، فإنها علامة على أن هناك خطأ ما في المجتمع الإيراني».

وكتبت النائبة الإيراني ناهد خدكرمي على موقع «إنستغرام»، «إن خبر وفاة هذه الضحية، هو صوت هذا الجيل الذي يريد أن يسمع، وأن يرى، وأن يستقل، لقد دفنت مستقبلها لعل صديقاتها يستطعن تحقيق أحلامهن الصغيرة أمام المعيقات الكبيرة».

أضرمت الشابة النار في جسدها أمام إحدى محاكم طهران، اعتراضًا على حكم بالسجن سُربّ لها ولم يصدر رسميًّا بعد، بتهمة محاولة الدخول إلى الملاعب. وأوضحت النيابة العامة في طهران أوضحت رسميًّا أن المتهمة التي أحرقت نفسها، اعتقلت في 12 آذار/مارس 2018 خلال مباراة فريقي العين الإماراتي واستقلال الإيراني في ملعب آزادي، والتهمة «ارتداء ملابس غير مناسبة والاشتباك مع رجال الشرطة وتوجيه الإهانات لهم»، وخلال متابعتها ملفها القضائي أقدمت على حرق نفسها أمام المحكمة.

واشتعلت النيران التي أضرمتها سحر بجسدها في المجتمع الإيراني، وملاعب كرة القدم ومشجعي هذه اللعبة، مثيرةً السخط على قوانين تمنع السيدات في إيران من الحضور بين صفوف الجماهير لتلافي الاختلاط و «وقوع الخطيئة».

وتشبه حكاية «سحر» حكايات الكثيرات في إيران لم يخضعن لقانون عنصري يمنع النساء من الدخول إلى الملاعب، فتحدين المحظورات وطرقن باب الملاعب فألقي القبض عليهن ليواجهن السجن وعقوبات أخرى.

لم تضرم «فتاة الأزرق» النار في جسدها للهروب من السجن، بل فضلت أن تضحي بنفسها لكي يصل صوتها وأصوات الإيرانيات اللواتي يرغبن في تحقيق أحلامهن في بلادهن بعيدًا عن قيود حاصرتهن في كل تفاصيل الحياة.

أكتوبر «تشرين أول»

تواجه المجتمعات الإيرانية مشكلة اجتماعية خطيرة، تتعلق باتجاه الشعب الإيراني ليكون أكثر شعوب المنطقة «شيخوخة».

وقال محسن فاتح، نائب رئيس مركز الدراسات في كلية الطب بجامعة طهران: إن الشعب الإيراني سيكون الأكثر شيخوخة في المنطقة، بعد 20 عامًا.

وأضاف فاتح، خلال حديثه لوكالة أنباء الطلبة الإيرانية (إسنا): إن الإحصائيات تفيد بأن إيران ستمتلك بعد 20 عامًا، شعبًا هو الأكثر شيخوخة بين شعوب المنطقة.

وأشار «فاتح» إلى قيامهم بفعاليات تحول دون شيخوخة المجتمع الإيراني، وأخرى تساهم في حفاظ المسنين على نمط حياة صحي.

وفي كلمة له خلال ندوة بطهران، قال عالم الاجتماع الإيراني الدكتور علي رضا شريفي يزدي: إن انخراط النساء بشكل أكبر في الحياة الاجتماعية، والأزمات الاقتصادية، والزواج المبكر أدى إلى تراجع نسب الولادات في إيران، ومن ثم انخفاض نسبة الفئات الفتية من السكان.

من جهتها، قالت عالمة الاجتماع شهلا كاظمبور: إن من هم دون سن الـ 15 كانوا يشكلون 46 بالمئة، فيما كان من هم فوق سن الـ 60 يشكلون 3 بالمئة من إجمالي السكان، في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979. وأضافت أن نسبة دون سن الـ 15، انخفضت إلى 23 بالمئة، فيما ارتفعت نسبة المسنين إلى 9 بالمئة.

وأوضحت « كاظمبور» أن نسبة المسنين في إيران، سترتفع إلى 30 بالمئة خلال الأعوام الـ 20 – 30 المقبلة، لتكون واحد من كل 3 أشخاص مسنا. من جهة أخرى، وفي الخامس من أكتوبر «تشرين أول»، اقتحم مئات الأشخاص الغاضبين مكتب إمام صلاة الجمعة في قرية

شنار محمود بمدينة لوردغان جنوب غربي إيران، وأشعلوا النار فيه. وبعدها، توجهوا إلى مبنى المحافظ ورددوا شعارات ضد نظام الحكم، والسبب كان «مرض إيدز».

وأصبحت القرية في حكم المناطق المنكوبة صحيًّا، بعد أن انتشر فيها مرض الإيدز جراء تعرض الأهالي لفحص طبي باستخدام «إبر ملوثة»، في وقت يواصل فيه النظام الإيراني عرض إنجازاته من الصواريخ الباليستية.

وقال سكان غاضبون، في حينها: إن 300 شخص على الأقل أصيبوا بالإيدز، من بينهم أطفال، بسبب استخدام أحد المراكز الصحية في القرية إبر حقن ملوثة أثناء إجراء فحص لمرض السكري قبل شهرين.

وأكد مركز الجمهورية لأبحاث العلوم الطبية الاستراتيجية، أن القرية وبلداتها القريبة في الواقع أصبحت «مركزا للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية»، بحسب وسائل إعلام محلية.

واستند المركز إلى تصريحات لوزير الصحة سعيد ناماكي في 15 يوليو 2019، قال فيها: إنه «تم تخصيص مبلغ 1,3 مليار دولار مخصص للمعدات الطبية لمكافحة مرض الإيدز، ولا أحد يعرف من قام بتخصيصها، وما الذي تم إحضاره، ولمن تم تسليمها».

وأظهرت تحقيقات أن بعض الأفراد داخل وزارة الصحة، استخدموا الأموال بناء على سعر الصرف المستخدم من قبل الحكومة، المخصص لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية، لشراء سلع أخرى مثل كابلات الكهرباء. وتم الحصول على أرباح أكبر من السلع الفاخرة، التي تم شراؤها وفقا للمخطط نفسه، وذلك باستخدام أموال من منظمة الأغذية والدواء الإيرانية.

في ظل ذلك، ومن أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم، الذي أصبح من أحد هواجس وأحلام المواطن الإيراني، هناك تجارة مزدهرة وغير مسبوقة تأخذ أبعادًا واسعة داخل المجتمع الإيراني، وحالة منظمة ومنهجية في السنوات الماضية.

هذه التجارة هي «بيع الأعضاء»، وقد بدأت بالازدهار والانتشار في إيران منذ قرابة العشر سنوات بدءًا من بيع الكلى، وتطورت بعدها لبيع أعضاء أخرى مثل، الكبد والرئة ونخاع العظام والقرنية، وبلازما الدم في نهاية المطاف. وما يثير الاستغراب والتعجب والدهشة، هو تأييد ودعم بعض مسؤولي نظام الملالي لهذه التجارة بشكل رسمي وعلني، الأمر الذي لا يمكن أن يعزى إلا للجذور الرجعية والمتخلفة التي يقوم على أساسها نظام ولاية الفقيه.

وفي كل تجارة قائمة ومزدهرة لا بد من توفر عدة شروط، ألا وهي البائع والشاري وسوق العرض والطلب. وبالنسبة إلى تجارة الأعضاء في إيران، فكل تلك الظروف موفرة بشكل تام وجيد. فالبائع هو شخص عركته الحياة بشدة، حتى وصل إلى نهاية مسدودة أصابته بحالة تشبه الجنون، وأجبرته على بيع أعضاء جسمه لمواجهة الضغوط الاقتصادية المميتة. أما عن المشتري فهو شخص من الطبقات الغنية التي نجت من فيضان الغلاء والتضخم الاقتصادي في إيران، وتمتلك ما يكفي من المال الذي يعينها على تخطي مصاعب الحياة وأزماتها.

أما بالنسبة إلى سوق العرض والطلب في إيران، فهو سوق ملتهب، ومعظم «بائعي الكلى» في البلاد هم من فئة الشبان الذين ما زالوا في ريعان شبابهم، وتتراوح أعمارهم ما بين 22 و34 عامًا، وقد لا يخلو الأمر من وجود بعض كبار السن الذين يعرضون أعضاءهم للبيع دون وجود أي مشترين جادين بسبب كهولتهم وكبر سنهم.

وفي حين يتم إجراء حوالى 3800 عملية زرع أعضاء في إيران سنويًّا، لا يوجد سعر ثابت لأعضاء الجسم، وتختلف الأسعار صعودًا وهبوطًا وفقًا لعدة متغيرات وعوامل. وتتم عملية البيع والشراء بطرق مختلفة، وإحدى هذه الطرق هي الطريقة المباشرة، حيث يقوم العديد من البائعين بعرض أعضائهم للبيع عن طريق وضعهم لقطعة من الورق على الأبواب وجدران المشافي، يضعون فيها أعمارهم وفصيلة دمهم وأرقام هواتفهم، متوسلين المارة بعدم إزالة إعلاناتهم بسبب فقرهم وحاجتهم الشديدة.

هؤلاء الفئة من البائعين يفضلون هذه الطريقة ليكونوا على اتصال مباشر بالمشتري قدر الإمكان، لتجنب دفع عمولة الوسيط.

غير أن تجارة أعضاء الجسم في إيران لم تقف عند هذا الحد، بل ازدهرت لكي تنتج أشخاصًا ينطبق عليهم المثل الشعبي الذي يقول (مصائب قوم عند قوم فوائد). هؤلاء الأشخاص هم الوسطاء الذين يتوسطون ما بين المشتري والبائع، وفي النهاية يحصلون على عمولتهم الكبيرة والتي قد تصل إلى حد 50% من الصفقة.

وهؤلاء الوسطاء حولوا انستغرام وتليغرام إلى إحدى الشماعات الرئيسية لتجار الكلى، حيث يقومون بإعداد مواقع لأنفسهم، ويطلبون من البائعين تسجيل معلوماتهم على هذه المواقع، ويقوم المشترون بتحديد البائع والاتصال به من خلال هذه المواقع.

ولا يكتفي الوسطاء بالعمل على الفضاء الافتراضي فحسب، بل تراهم يتجولون في أزقة المشافي الكبيرة بحثًا عن مرضى ومشترين محتملين لكي يحصلوا على صفقة مربحة.

ومن المعلوم أن شارع فرهنغ حسيني (في وسط طهران) المعروف باسم شارع الكلى، تحول اليوم إلى بورصة لبيع الكلى في العامين الماضيين، حيث تم استبدال الأوراق بمخطوطات عريضة ذات ألوان مبهرة مثل اللون الأحمر، كتب فيها اسم بائع الكلية ورقم هاتفه، وفي جميع أنحاء هذا الشارع، لا يمكنك العثور على باب أو حائط أو حتى مكان لوقوف السيارات بدون رقم هاتف أو مبيعات الكبد أو الكلى عليه.

ومن المفارقات الكبيرة المثيرة للتعجب والاستغراب أن يقع المبنى المركزي لجمعية «دعم أمراض الكلى» الرسمية، في منتصف هذا الزقاق أو الحي.

وفي 10 أكتوبر «تشرين أول»، حظيت النساء الإيرانيات - لأول مرة- بدخول ملعب آزادي في طهران، ومتابعة مباراة منتخب بلادهم ضد نظيره الكمبودي، وأيضا بعد النتيجة العريضة التي حققها فريقهم الوطني بالفوز 14 مقابل صفر، على حساب ضيفه، ضمن التصفيات الآسيوية المزدوجة المؤهلة لكأس العالم 2022 وكأس آسيا 2023 لكرة القدم.

وحضرت نحو 3500 سيدة إيرانية بشكل رسمي ودون قيود في مدرجات ملعب آزادي في طهران لمتابعة مباراة إيران وكمبوديا ضمن التصفيات الآسيوية المزدوجة لكأس العالم 2022 في قطر، وكأس آسيا 2023 لكرة القدم، في سابقة بالجمهورية الإسلامية التي تمنع منذ عقود حضورهن في الملاعب.

وتواجدت النساء في منطقة مخصصة لهن بحماية 150 من عناصر الشرطة الإناث، في الملعب الذي تقارب طاقته الاستيعابية نحو 100 ألف متفرج، والذي بقيت الغالبية العظمى من مدرجاته خالية من المتفرجين.

لكن النساء لم يخفين فرحتهن بأول مباراة يتابعنها بهذا الشكل منذ انتصار الثورة الإسلامية في 1979، وحملن علم بلادهن ووضعن على أكتافهن وحول رؤوسهن وشاحات بألوانه، فيما انصرفت العديد منهن لالتقاط صور «سيلفي» لتخليد هذه اللحظة.

ومنذ الثورة الإسلامية، يحظر على النساء دخول الملاعب في إيران، إذ يعتبر بعض رجال الدين أنه يجب حمايتهن من «الأجواء الذكورية» ومن «رؤية رجال متخففين من بعض

لباسهم». لكن السلطات سمحت للأجنبيات بدخول الملاعب في مراحل سابقة. كما دخلت نساء إيرانيات الملاعب بشكل متقطع، إما لمناسبات استثنائية، أو بطريقة متخفية لتفادي التعرض لعقوبات من السلطات المحلية.

جاءت هذه الخطوة بعدما أثير في الآونة الأخيرة جدل واسع في إيران على خلفية إقدام المشجعة الثلاثينية سحر خدياري المشهورة بلقب «الفتاة الزرقاء»، في مطلع سبتمبر/ أيلول الماضي، على الانتحار بإحراق نفسها أمام مدخل محكمة في طهران، إذ تناهى إلى مسامعها أنه سيتم سجنها ستة أشهر لمحاولتها الدخول متنكرة بزي رجل لحضور مباراة لفريق «استقلال طهران» العام الماضي.

وفي 17 أكتوبر «تشرين أول»، أطلق وينفريد شيفر، المدير الفني الألماني السابق لمنتخب كرة القدم الإيراني، تصريحا من العيار الثقيل مزّق مرمى النظام الإيراني، حيث قال في حوار حصري لموقع «t-online» الألماني: إنه «لم يلتق على الإطلاق بأي شخص يؤيد النظام الحاكم في إيران».

وعمل ويني شيفر كمدير فني لفريق نادي «استقلال» الإيراني الشهير لمدة عامين تقريبًا. وأكد شيفر، المدير الفني المخضرم في البوندزليغا (الدوري الألماني) منذ فترة طويلة، أن كل من قابلهم (في إيران) كانت تسودهم حالة من الخوف، بدرجة يصعب تصورها ما لم تكن تعيش بالفعل في إيران.

وأضاف شيفر، قائلا: «في غضون عامين، لم أقابل شخصًا يطيق النظام (الحاكم في إيران)، مع ملاحظة أني أتحدث عن أشخاص من خلفيات مختلفة تمامًا، مثل الأكاديميين ورجال صناعة ولاعبي كرة قدم وسائقي سيارات الأجرة وحتى الوزراء».

واستطرد شيفر قائلًا: إن «الأشخاص الذين قابلتهم، سواء كانوا شبابًا أو من كبار السن، لا يتفقون على الإطلاق مع النظام الحاكم».

وأكد شيفر أن الشعب الإيراني يؤيد السماح للنساء بالدخول إلى الملاعب الرياضية ومشاهدة مسابقات الرجال بحرية.

وأعرب شيفر عن اعتقاده بأن رد فعل «الفيفا» على الوفاة المأساوية للفتاة الزرقاء لم يكن كافيًا، ويرى شيفر أنه كان يجب على الفيفا إصدار «إنذار واضح». كان ينبغي على FIFA أن

يقول منح حق المساواة للمرأة أو الاستبعاد «من المسابقات الدولية». وأنه لا يوجد مجال لحلول وسط.

وأكد شيفر أنه تم تسييس رياضة كرة القدم في إيران، حيث قال: إن «كرة القدم سياسية للغاية (في إيران)، فمن ناحية، توجد بعض الأندية التي تجسد مواقف سياسية ومن ناحية أخرى تمثل بعض الأندية أقليات عرقية. لقد كانت مباريات كرة القدم، لسنوات عديدة، هي الطريقة الوحيدة للتجمع والاحتجاج في الأماكن العامة، وعلى سبيل المثال، إن نادي استقلال، الذي أسسه الشاه يرمز إلى الأيام الخوالي، ولهذا فهو يحظى بملايين من المشجعين حيث إن نادي استقلال هو رمز لإيران أخرى».

وفي 3 أكتوبر «تشرين أول»، أيدت محكمة إيرانية حكمًا بالسجن 11 عاما في حق كاتب ساخر محتجز منذ عام تقريبًا، بعد اعتقاله لأسباب مجهولة من قبل جهاز استخبارات ميليشيا «الحرس الثوري» لدى عودته من خارج البلاد. وذكر محمد حسين آغاسي محامي الكاتب الساخر كيومرث مرزبان، في تغريدة عبر موقع تويتر، أن محكمة الاستئناف الإيرانية أيدت حكمًا بسجن موكله على نحو وصفه بغير قابل للتصديق.

وأكد آغاسي، في تغريدته، أن موكله الشاب «مرزبان» سُجن بسبب كتاباته الساخرة، معربًا عن انزعاجه بسبب تأييد الشعبة 36 بمحكمة الاستئناف الإيرانية حكم سجنه.

واعتقلت عناصر «الحرس الثوري» الكاتب الصحفي الساخر كيومرث مرزبان، خلال سبتمبر/أيلول 2018، في حين اتهمته الشعبة 15 داخل ما تعرف بالمحكمة الثورية بالعاصمة طهران بالتعاون مع حكومة دولة معادية لإيران، والتواطؤ ضد النظام.

وشملت الاتهامات «إهانة المقدسات» ونظام ولاية الفقيه، فضلًا عن الخميني (المرشد الإيراني الأول) إلى جانب الإساءة لمسؤولين إيرانيين بارزين ضمن هيكل النظام الديني المعمول به منذ عام 1979.

وأدان الاتحاد الدولي للصحفيين إصدار أحكام بالسجن لثلاثة صحفيين إيرانيين هم: مرضية أميري ومسعود كاظمي وكيومرث مرزبان. وتتهم منظمات حقوقية دولية إلى جانب الولايات المتحدة نظام طهران بانتهاك حرية التعبير وقمع النشطاء المدنيين، حيث تطالب بإطلاق سراح صحفيين وكتاب معتقلين بسبب عملهم.

ونددت منظمات حقوقية مطلع الشهر، في بيان مشترك، باعتقال السلطات الأمنية الإيرانية عائلات معارضين وصحفيين داخل البلاد، حيث طالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. وحمل البيان المشترك توقيعات لمنظمات أبرزها هيومان رايتش ووتش، ومنظمة حقوق الإنسان الإيرانية، ومعًا ضد الإعدام، وحقوق الإنسان في كردستان إيران، وحملة حقوق الإنسان في إيران.

واعتبرت المنظمات المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان أن حملة الاعتقالات التي تشنها السلطات الإيرانية تهدف إلى فرض تخويف وتضييق بحق المعارضين والنشطاء داخل وخارج البلاد. ودعا البيان المجتمع الدولي إلى الضغط على النظام الإيراني بغية الالتزام بتعهداته الدولية الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنهاء الاحتجاز التعسفي داخل إيران.

من جهة أخرى، وفي الثامن والعشرين من الشهر «أكتوبر- تشرين أول»، أوقفت السلطات الإيرانية فيلم «منزل الأب» للمخرج الشهير كيانوش عياري، الذي يسلط الضوء على جرائم الشرف والعنف ضد المرأة في المجتمع الإيراني.

وتم توقيف عرض الفيلم بدور السينما كافة في البلاد، بموجب أمر مباشر من المدعي العام، وذلك بعد خمسة أيام من عرضه فقط، وفق التليفزيون الإيراني.

وكانت وزارة الثقافة قد سمحت بعرض الفيلم الذي كان ممنوعًا لمدة عشر سنوات، وذلك بعد طلبها من المخرج إجراء تعديلات عليه بحذف مشاهد عنف وقتل امرأة خلال جريمة شرف.

من جهته، قال المخرج كيانوش عياري، في مقابلة مع صحيفة «إيران»، إنه اضطر لحذف مشهد مهم من الفيلم لسد ذرائع الرقابة، لكن ذلك لم يؤثر على الأفكار الأساسية في عمله.

يذكر أنه تم الانتهاء من صناعة فيلم «منزل الأب» عام 2010، وتم عرضه لأول مرة بعد ثلاث سنوات في مهرجان «فجر» السينمائي، إلا أنه لم يسمح بعرضه في دور السينما.

ويروي الفيلم قصة أحداث منزل قديم في عام 1929 حيث يقوم أفراد العائلة بقتل ابنتهم ودفنها في قبو البيت بسبب مجرد شكوكهم بوجود علاقة لها خارج الزواج.

واشتكى «عياري» كغيره من المخرجين والممثلين والفنانين، من الرقابة المتشددة التي لا

تسمح بالأعمال المستقلة بالعرض والاستمرار والوصول إلى الجمهور، ناهيك عن حملة القمع والاعتقالات الواسعة لكل من ينتقد القضايا الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية التي يعتبرها النظام خطوطًا حمراء.

نوفمبر «تشرين ثاني»

ضربت الأزمات السياسية والاقتصادية المتفاقمة خلال الشهر، المجتمعات الإيرانية في مقتل، وفي تصريح ذي دلالة على عمق الأزمة الاجتماعية والمعيشية التي تعانيها إيران، أقر الناطق باسم حكومة طهران علي ربيعي في متصف الشهر، بأن أكثر من 60 مليون إيراني بحاجة إلى مساعدات معيشية، من سكان إيران البالغ عددهم 81 مليون نسمة.

وأوضحت شبكة «دويتشه فيله» الألمانية في تقرير لها عبر نسختها بالفارسية، أن ربيعي كشف أيضًا عن احتياج أكثر من 18 مليون عائلة إيرانية إلى خطة «حماية اجتماعية» ومعيشية عاجلة.

وفيما تتسع فجوة «الفوارق الطبقية» في المجتمع الإيراني، أقر المتحدث الرسمي باسم حكومة روحاني أن بعض المناطق داخل بلاده محرومة بالكامل، فضلًا عن وجود عديد من «متلقي الإعانات» بينهم نساء معيلات، وذوو أجور ثابتة مثل العمال والمتقاعدين.

في الوقت نفسه، تشير بيانات صادرة عن «لجنة الخميني للإغاثة» التي تنشط كمؤسسة خيرية رسمية إلى أن ما لا يقل عن 16 مليون إيراني باتوا تحت خط الفقر فعليًّا، غير أن أرقامًا أخرى تؤكد وصول أعداد الفقراء إلى نحو 40 مليون إيراني.

وأشار حسين صمامي، نائب رئيس اللجنة، إلى أن مهمتها أصعب حاليا، لأنها لا تغطي جميع الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، بل تدعم ما يتراوح بين 20 و24% منهم.

وفي شأن آخر، واصلت صحيفة «آفتاب يزد»، خلال الشهر، معالجة ملف إدمان الشباب الإيراني على المخدرات. وأوردت الصحيفة إحصائياتٍ صادرة عن منظمة الأمم المتحدة، صنّفت إيران بالدولة الأولى عالميًّا في الإدمان على المخدرات. وذهب التقرير للتذكير بدراسةٍ

أخرى تعود للعام 2008، تصنّف إيران أيضًا بالدولة الأولى عالميًّا في نسب إدمان شبابها على المخدرات، تحديدًا بين 16-20 عامًا.

وذكرت الصحيفة في تقريرها أن إدمان الشباب على المخدرات يعود إلى أسباب أهمها، العلاقات الأسرية السيئة والإنترنت، إضافةً إلى رفاق السوء. وانتقدت الصحيفة دور المسؤولين الإيرانيين المعنيين بالملف، حيث وصفهم التقرير بـ «المتهربين» من تقديم إحصائيةٍ دقيقة عن نسب المدمنين من الشباب.

وقال مهدي بهلوي، الخبير في التربية والتعليم، ضمن تقرير الصحيفة، إن «67% من المدمنين الشباب كانت المدرسة هي المكان الأول لتعاطيهم المخدرات»، مرجعًا السبب في ذلك إلى افتقار المدارس لأيّ آليةٍ تزيد من وعي التلاميذ، أو تحذر من مخاطر الإدمان.

وحمّل «بهلوي» وزارة التربية والتعليم الإيرانية المسؤولية الأساسية والكبرى في إدمان التلاميذ على المخدرات، قائلًا: «إن التلاميذ يقضون قرابة 10 ساعات يوميًا مع زملائهم في المدرسة أو في الحدائق؛ وهذا يعني أنّهم يقضون الفترة العظمى من يومهم متأثرين برفاقهم في الصفوف الدراسية؛ ما يعني أنّ الوزارة هي المسؤولة عن تقديم منهاجٍ دراسيٍ قادرٍ على مواجهة ازدياد نسبة المدمنين على المخدرات من التلاميذ».

بدوره، قال الباحث في علم الاجتماع أمير محمود حريرتشي: إنّ «الإحصائيات الصادرة عن مركز الأبحاث الاجتماعية في البرلمان تؤكد أنّ 20% من الشباب والفتيان في إيران مدمنون على المخدرات». وحسب دراسات المركز، فإنّ أول أسباب الإدمان هي الحالة النفسية والواقع الأسري السيئ للشباب.

وفي حديثه عن الواقع الأسري، رأى «حريرتشي» أنّ هذه الأزمة تعود إلى سببين: الأول: هو علاقة سيئة بين الأبويين؛ أمّا الثاني: فهو أن «الإدمان على المخدرات لم يعد أمًرا سيئًا لدى الكثير من الأسر الإيرانية».

وفي إطار مختلف، اعتبرت صحيفة «آفتاب يزد» أن قطع الإنترنت خلال احتجاجات «انتفاضة البنزين» كشف للناس حجم إدمانها على الإنترنت، ونقلت الصحيفة في تقريرٍ بقسمها الاجتماعي عن مجموعة من المواطنين قولهم إن قطع الإنترنت جعلهم يلجأون في اليوم الثاني للقيام بأعمال لم يكونوا يفكرون بها عندما كان الإنترنت يشغلهم ويملأ وقتهم،

وأشار التقرير أن استطلاع الرأي أظهر أن قراءة الكتب ومتابعة الأفلام السينمائية ومتابعة الدراما عبر التلفاز وارتياد المقاهي الشعبية والحدائق شكلوا أهم سبل الترفيه وقضاء الوقت.

وأوردت الصحيفة في هذا الإطار إجابات عدّد من المواطنين على التساؤلات التالية: هل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي باتت حاجة لا يمكن الاستغناء عنها حاليًّا، وهل الإدمان عليها حقيقي، ومن أين يبدأ؟ وقال كاميار للصحيفة «شعرت بأني فقدت شيئًا مهمًّا جدًّا، ولم أدخر جهدًا لعودة الإنترنت، فصرفت المال وجربت الطرق كافة في هذا السبيل، لكن دون فائدة».

من جانبها بيّنت ليلى أنها «بعد قطع الإنترنت أدركت أنها مدمنة عليه»، مؤكدةً أن اليوم الأول مر بصعوبة شديدة، بيّنما ذهبت في اليوم الثاني للبحث عن سبل جديدة لملء وقتها، مشيرةً أن الصعوبة كانت في الحصول على معلومات حول قضية ما.

من جهة ثانية، أثارت حملة دعائية لنشر ثقافة «تعدد الزوجات» في إيران، خلال الشهر، حفيظة كثيرين في المجتمع الإيراني الذي قابل هذه الدعوات بالانتقاد. وأطلق التليفزيون الإيراني ووسائل إعلامية أخرى حملة ترويج لإعادة ثقافة تعدد الزوجات، وحظيت الحملة بتأييد قلةٍ من أفراد المجتمع الإيراني ومسؤوليه، مقابل رفضٍ واسع من قِبل مختصين وشرائح أخرى في المجتمع.

وعلّقت صحيفة «همدلي» الإصلاحية على هذا الأمر بتوجيه دعوة للجهات الرسمية للاهتمام بحل أزمات المجتمع الأكثر إلحاحًا، مثل تحديات زيادة نسبة الشيخوخة في المجتمعات الإيرانية، وتراجع الإنجاب ومعدلات الزواج لأسباب اقتصادية، وأزمة السكن والطلاق، بدلًا من بذل الجهد لإعادة ثقافة تعدد الزوجات من خلال تقديم أحد ضيوف التليفزيون الإيراني إحصائيات غير دقيقة للترويج لهذه الفكرة.

وأنهى المرشد الإيراني علي خامنئي هذا الجدل الدائر حول قضية تعدد الزوجات، بعد أن أعاد موقع «ريحانة» التابع لمكتب المرشد نشر رأيه الذي أعلن عنه سابقًا حول القضية، حيث اعتبر أنّ تعدد الزوجات «مباحٌ إلا أنّه غير مستحب»، نظرًا إلى أن تطبيقه يحتاج إلى أن يتمتع الزوج بصفات العدل والحكمة والاقتدار المادي والتي قلما تتوفر في المجتمع اليوم، فضلًا عن أنّ هذه الظاهرة قد تسهم في تفكك المجتمع الإيراني.

وعلى صعيدٍ آخر، في ملف مشاكل الزواج في إيران، أصدرت مديرية الشؤون الاجتماعية التابعة لمديرية الصحة في محافظة أذربيجان الشرقية إحصائيةً جديدةً حول الزواج المبكر في إيران، وحسب وكالة «إيسنا» التي نشرت تفاصيل هذه الإحصائيةً في أحد تقاريرها؛ فإنّ 42% من حالات الزواج المسجّلة خلال العامين الماضيين، تعود إلى فتياتٍ تحت سن الـ 18 عاما.

ووفقًا للتقرير فإن ظاهرة الزواج المبكر لدى الفتيات في أذربيجان الشرقية قد ارتفعت نسبها بشكلٍ ملحوظ خلال الفترة الأخيرة. وفي التفاصيل أوضح التقرير أنّ بعض حالات الزواج تسجل ضمن زواج القاصرات، وتبلغ نسبتها 11% من مجمل حالات الزواج في العام الأخير.

وفي شأن اجتماعي آخر، أكدت آمنة صديقيان، الباحثة في معهد الدراسات الثقافية والاجتماعية التابع لوزارة العلوم الإنسانية، على ضرورة تنفيذ برامج للتوعية بمخاطر التدخين والكحول في الجامعات الإيرانية، إذ كشفت خلال دراسةٍ حديثةٍ أجرتها أنّ «خُمس الطلاب في الجامعات مدخنون وثلثهم يتناول مشروباتٍ كحولية، أما الثلث الآخر فيفكر في الانتحار».

وأوضحت صديقيان أن «الرغبة في الهجرة والأمل في المستقبل وأخلاقيات المواطنة وعدم رعاية القانون، كانت من بين الموضوعات التي تناولتها الدراسة، في حين كان التركيز الرئيسي على طلاب الجامعات الحكومية في العينة المستهدفة للدراسة».

وأضافت صديقيان، أنّ الفئة الطلابية تظهر في وضعٍ أكثر تفاؤلٍ من أي فئةٍ أخرى، عند دراسة مختلف القضايا الاجتماعية. وخلصت الباحثة إلى أنّ بعض الهواجس الاجتماعية مثل الأمل في المستقبل وتوفر فرص العمل، يُنظر إليها بجديةٍ أكثر عند طلبة الجامعات، مقارنةً بفئاتٍ أخرى من المجتمع الإيراني.

وكشفت الباحثة عن نتائج عدة دراسات شاركت في إجرائها حول المشاكل الاجتماعية التي تواجه الطلبة في كلٍّ من أمريكا وكندا وإنجلترا واستراليا، خلصت نتائجها إلى أنّ هناك أيضًا عناصر تهديد للحياة الطالبية في تلك الدول من قبيل، «إدمان المخدرات والسرقة والعنف الجنسي».

وأضافت أنّها اطلعت على البرامج التي تستخدمها تلك الدول للحد من التهديدات وعلاجها، فيما قدمت توصيةً بضرورة اتباع الجهات المسؤولة في إيران لأفضل الطرق؛ للحد من انتشار بعض المشاكل الاجتماعية بين الطلبة، وضرورة أخذ هذه المسألة على محمل الجد.

وأجرت قناة «يورنيوز» الفضائية لقاء في 19 من الشهر، مع الفتاة الإيرانية نيلوفر فرهمند، الحاصلة على إجازة في الغرافيك، وزميلتها كيانا يار أحمدي الحاصلة على إجازة في الحقوق، والبالغتين من العمر 29 عامًا واللتين تعملان في إحدى ورشات الميكانيكا في العاصمة الإيرانية طهران منذ 5 أشهر، وهو ما اعتبره كثيرون أمرًا غير مألوف، والأول من نوعه.

وقالت «فرهمند»: إن الهدف الأول من مجيئها إلى ذاك المكان كان رغبتها الدائمة في تجربة كل الأعمال بهدف إيجاد المهنة أو الحرفة التي يمكن أن تتطور بها وتشعرها بالمتعة، وقالت أيضا: إنه في بداية الأمر كان هذا العمل بالنسبة إلى زملائها في الورشة غير طبيعي وغريب، لكن مع مرور الوقت وبإثبات جديتها مع زميلتها، لاقتا استحسانًا كبيرًا من هؤلاء الزملاء.

فرهمند استغلت هذه المناسبة لدعوة كل النساء الراغبات في هذا العمل للانضمام إليهن، أما كيانا يار فاعتبرت أن مثل هذه الأعمال لا يمكن أن تنجز بشكل فردي وتحتاج إلى تعاون بين الجميع.

وفي قضية خطيرة تطل برأسها في هذا التوقيت من كل عام، سيطر التلوث الجوي الخريفي في إيران، خلال الشهر، على سبع مدن مكررًا المعاناة السنوية للمواطنين الإيرانيين، ووفق تقرير لصحيفة «إيران» الحكومية، فإن 4730 مواطنًا إيرانيًّا راجعوا المستشفيات الأسبوع الماضي نتيجة إصابات تنفسية حادة.

وأوضح رئيس قسم الطوارئ في إيران بيرحسين كوليوند أن أكثر الإصابات كانت في طهران ومن بعدها أصفهان والبرز وقزوين. كما أن هناك إصابات بالتلوث في الأهواز التي تعتبر الأسوأ من حيث معدلاته، وبحسب التقرير الذي بيَّن أن أسباب التلوث عديدة وتختلف من محافظة إلى أخرى، إلا أن أضراره واحدة، وسبل مكافحتها عديدة، وينتظر الإيرانيون من حكومتهم اتخاذ خطوات جادة حيال هذه الأزمة السنوية.

وأدّت سحب كبيرة من الضّباب السّام غطّت مناطق واسعة في إيران إلى إغلاق المدارس والجامعات في البلاد، يوم 30 نوفمبر «تشرين الثاني»، وذلك بسبب مستويات تلوّث الهواء العالية، وفق ما أعلنه نائب محافظ طهران محمد تقي زاده عقب اجتماع لجنة الطوارئ بشأن تلوث الهواء. ونقلت وكالة «إرنا» الرسمية عن تقي زاد قوله: إنّه «بسبب زيادة تلوث الهواء، سيتم إغلاق روضات الأطفال والمدارس التمهيدية والمدارس والجامعات ومعاهد

التعليم العالي في محافظة طهران». وأفادت الوكالة أنه سيتم تطبيق نظام سير بالتناوب بين لوحات التسجيل الفردية والزوجية للحد من عدد المركبات الخاصة على طرق العاصمة كما حظر سير الشاحنات في طهران.

ونصحت السلطات الشباب والمسنين والأشخاص المصابين بأمراض في الجهاز التنفسي بالبقاء في منازلهم، فيما تم تعليق الأنشطة الرياضية السبت، بداية أسبوع العمل في الجمهورية الإسلامية.

ونقلت الوكالة عن مسؤولين قولهم: إن المدارس أغلقت السبت في محافظتي إلبورز في شمال البلاد وأصفهان في وسط البلاد. كما أغلقت المدارس في مدينة مشهد (شمال شرق) ومدينة أورومیه (شمال غرب) وفي جنوب طهران.

وفي طهران، وصل متوسط تركيز الجزيئات الخطرة المحمولة جوًّا إلى 146 ميكروغرامًا لكل متر مكعب السبت، وفقا لموقع «إير طهران» وهو موقع إلكتروني متصل بالحكومة. وذكرت وسائل الإعلام الحكومية في وقت سابق من هذا العام نقلًا عن مسؤول في وزارة الصحة أن تلوث الهواء يتسبب بوفاة 30 ألف شخص سنويًّا في المدن الإيرانية.

ديسمبر «كانون الأول»

تصاعدت المشكلات الاجتماعية التي عانت منها إيران مع نهاية العام، جراء تفاقم المعضلة الاقتصادية كنتيجة لتصاعد العقوبات الأمريكية ضد نظام الملالي الحاكم في طهران.

وقالت بارفانه صلاحشوري ، النائبة عن طهران في البرلمان الإيراني، في خطاب مثير للجدل، 9 ديسمبر «كانون الأول»: «من مساوئ نظام الحكم في بلدنا: الاضطراب داخل المجتمع، وانعدام الثقة، ونقص الرصيد الاجتماعي، والانقسامات الطبقية»، مضيفةً أن «النظام الإيراني اتجه نحو المركزية. وأن هناك استبدادًا صارخًا في كل القطاعات، واستعراضًا للقوة من قبل المؤسسات الموازية».

قوبل خطاب صلاحشوري بردود فعل من قبل بعض النواب، حيث صرخ حسين علي حاجي دليجاني، وعلي رضا سليمي، أثناء الاجتماع. وبعد ذلك بوقت قصير، طالب عبد الله سامري بإسكات ميكروفون هذه النائبة.

وعندما غادرت صلاحشوري مجلس النواب، لحق بها نصر الله بجمانفر، النائب عن مشهد، وصاح: «لا أحد يستطيع أن يفعل ما يريد».

يشار إلى أن بارفانه صلاحشوري التي أعلنت، في وقت سابق، أنها لن تخوض الانتخابات المقبلة، انتقدت في خطابها أمام البرلمان، اليوم الاثنين، وجود هياكل موازية في البلد، قائلةً: «السيادة المزدوجة تفلت من المساءلة».

تجدر الإشارة إلى أن «السيادة المزدوجة» وصف يستخدمه المحللون السياسيون لوصف الهيكل السياسي في إيران، ويشير المصطلح إلى وجود بنيتين سياسيتين: الحكومة القائمة، والمؤسسات التي يسيطر عليها المرشد.

كما أشارت بارفانه صلاحشوري ، ضمنيًّا، إلى المؤسسات التابعة لعلي خامنئي، قائلةً: «لدينا هياكل وأجهزة ثنائية، وحتى هيئات متعددة، كلها تحكم؛ كم عدد الحكومات؟ وكم عدد الاستخبارات؟ وكم عدد الكيانات الموازية؟ وفي النهاية، فإن السيادة المزدوجة تنجو من المساءلة، وتدير البلاد من خلال لعبة (من كان؟ لم أكن أنا)».

وفي معرض إشارتها إلى احتجاجات نوفمبر «تشرين الثاني» الماضي، التي اندلعت في إيران، قالت صلاحشوري: إن «صناع ومتخذي القرار في البلاد، لا يعلمون ماذا يجري في الساحات».

وأضافت: إنه إذا كان مسؤولو النظام الإيراني على علم بأوضاع المجتمع «لشاهدوا الفقر والأزمات التي يواجهها الشعب، ولما نفذوا السياسات الكلية على هذا النحو».

كما وصفت صلاحشوري المحتجين بأنهم شباب «يبحثون عن فرص عمل وحياة إنسانية واجتماعية مواتية».

واعتبرت البرلمانية الإيرانية أن الأوضاع الحالية للنظام الإيراني «غير مناسبة»، وقالت: إن من المشاكل الأخرى في المجتمع الإيراني، ظهور «طبقة حديثة»، ظهرت بسبب الاضطرابات والغضب الاجتماعي، وهذه الطبقة تحصل باستمرار على امتيازات من النظام.

وأكدت صلاحشوري أن من تداعيات هذه الأوضاع غير المناسبة وجود «انقسام اجتماعي، وانعدام للثقة في المجتمع، وعدم وجود رصيد اجتماعي للنظام، وانقسام طبقي، وفجوة بين الجنسين».

وفي إشارة ضمنية إلى أؤلئك الذين قتلوا في احتجاجات نوفمبر «تشرين الثاني»، قالت صلاحشوري: «بصفتي ممثلة الشعب (في البرلمان الإيراني)، لا يمكنني أن أستوعب قتل شباب وطني».

وكانت البرلمانية الإيرانية قد انتقدت، في وقت سابق، أيضًا أسلوب تعامل النظام مع المحتجين الإيرانيين، وكتبت على صفحتها في «تويتر»: «لقد عبر الناس عن احتجاجاتهم، لكنهم (الأجهزة الأمنية) أجابوا الصغير والكبير بالرصاص والاعتقال».

يشار إلى أن المواقف التي اتخذتها البرلمانية صلاحشوري قوبلت، خلال الأيام الأخيرة، بانتقادات واسعة، من قبل بعض وسائل الإعلام المقربة من الحرس الثوري

وأظهرت تقارير نُشرت خلال ديسمبر «كانون الأول»، ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات بين أغلب فئات المجتمعات الإيرانية بشكل غير مسبوق، جراء تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد، لتحتل إيران بجدارة أعلى المراتب في إنتاج المخدرات وتعاطيها بأنواعها كافة.

واعترف علي رضا جزيني نائب رئيس دائرة مكافحة المخدرات في إيران لوكالة الأنباء الإيرانية «إرنا» بأن: «بلاده تستهلك سنويًّا 500 طن من المخدرات، والخسائر الناتجة عن إنتاجها وتعاطيها بلغت ما يقارب ثلاثة مليارات دولار، و47% من هذه الخسائر تطول المتعاطين، و24% منها خسائر حكومية، بينما 29% من هذه الخسائر تطول المجتمع».

وأكد المسؤول تزايد عدد المدمنين بين طلاب المدارس سنويًّا بنسبة 1.6%، وارتفاعها بين طلاب الجامعات إلى 2.6%، وتضاعفها بين أصحاب الشهادات الجامعية لأكثر من 21%.

وتأكيدًا لتصريحات واعترافات المسؤولين الإيرانيين في هذا الصدد، كشفت إحصائيات «منظمة الصحة العالمية» أن المخدرات هي ثالث أهم أسباب الوفاة في إيران، وأن هناك ألفي مادة مخدرة تباع للمدمنين الذين وصل عددهم إلى أكثر من سبعة ملايين، بزيادة سنوية تصل إلى 160 ألف مدمن. هذا إضافة إلى أن تعاطي المخدرات في إيران يتسبب بنسبة 65 في المائة من العنف الأسري و55 في المائة من حالات الطلاق و30 في المائة من الجرائم الأخلاقية و25 في المائة من جرائم القتل.

وفي ظاهرة متكررة، وجّهت مجموعة من الشباب في إحدى المدن الإيرانية إهانة لطفل عامل برميه في حاوية القمامة، وتصوير عملهم ونشره عبر الانستغرام في أواخر ديسمبر «كانون الأول».

وقُوبل الفيديو برفض واسع، حيث ندّدت العديد من الأوساط بالعنف الذي تعرض له الطفل. حسب وكالة «فارس» فإن رئيس منظمة الرعاية الاجتماعية في إيران وحيد قبادي دانا، أعلن عن عزم المنظمة تقديم شكوى رسمية ضد الشباب مرتكبي العنف إذا ما تم التعرف عليهم.

من جانبها، تناقلت أغلب وسائل الإعلام الإيرانية تعاطفًا عابرًا مع حالة هذا الطفل، لا سيما مع عودة انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بنسب مرتفعة بعد محاولات مكررة من بلدية

طهران لجمع الاطفال، ونقلهم إلى خارج العاصمة. الإحصائيات الرسمية لا تقدم أرقامًا دقيقة عن الأطفال العمال، لكن تصريحات مختلفة سابقة لمسؤولين نسبت أغلب الأطفال إلى دول أجنبية دون تقديم حلول جادة، فيما يعكس تعنيفهم مجتمعيًّا وجهًا آخر لأزمات اجتماعية أخرى تتعلق بالشعور الجمعي الإيراني.

الخلاصة

فيما كان عام 2019 يحزم حقائبه، وتتساقط أورق ديسمبر «كانون الأول»، كانت مياه كثيرة قد جرت في النهر الإيراني، وفي المحيط الإقليمي، ووصلت تداعياتها السلبية إلى كل أنحاء العالم، جرّاء إصرار نظام الملالي الحاكم في طهران على المضيّ في سياساته العدوانية التوسعية تجاه جيرانه، فضلا عن العبث والتدمير في مياه الخليج العربي، وإشعال الحروب الصغيرة، والتهديد أكثر من مرة بإغلاق مضيق هرمز، شريان الملاحة العالمية.

وكان ثمة أزمات متفاقمة خارجيًّا وداخليًّا وحروب وصراعات دولية واجهتها إيران في عام 2019، بداية بتبعات الاتفاق النووي ومرورًا بأزمة احتجاز ناقلة نفط تابعة للتاج البريطاني وانتهاء بموجة غضب عارمة اجتاحت الشوارع في المدن الإيرانية.

وردًّا على عدم التزام طهران ببنود الاتفاق النووي مع الدول الست الكبرى (مجموعة الـ 5+1، وهى: أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين وألمانيا)، أقرت الولايات المتحدة في أوائل 2019 حزمة عقوبات استهدفت المرشد الأعلى وقادة في الحرس الثوري، واستهدفت كذلك قطاعات النفط والبتروكيماويات والتعاملات المالية؛ لإجبار طهران على العودة إلى طاولة المفاوضات لبحث ملفها النووي ودورها في الشرق الأوسط.

وتشعبت إلى حد التعقيد حلقات التوتر بين طهران وواشنطن وعواصم إقليمية كبرى، من بينها الرياض، ووصل الاتفاق النووي إلى شفا الانهيار، ولم يسجل أي اختراق ملحوظ في الملف الإيراني على صعيد الشروط الـ 12 الأمريكية.

وأدت تلك العقوبات إلى انخفاض الصادرات النفطية من 1.5 مليون برميل يوميًّا في أكتوبر«تشرين أول» 2018 إلى 750 ألف برميل في أبريل «نيسان» 2019، ما تسبب في أزمة

اقتصادية تأثَّرت بها إيران وأدت إلى احتجاجات داخلية في نهاية العام. وألغت واشنطن أيضًا، في منتصف العام، استثناءات كانت تمكن 8 دول من مواصلة شراء النفط الإيراني دون فرض عقوبات عليها.وإضافة إلى العقوبات الأمريكية، أقر الاتحاد الأوروبي بإدراج إدارة «الأمن الداخلي» الإيرانية إلى قائمة الإرهاب، على خلفية هجمات جرى إحباطها على أراض أوروبية.

وعقبت إيران بإعلانها أن الانسحاب من الاتفاق النووي أحد خيارات الرد على الاتحاد الأوروبي، وأنها ستواصل بيع نفطها رغم العقوبات.

ولم تسفر العقوبات الأمريكية على إيران عن أي تطورات بشأن عودة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق النووي أو التزامها ببنوده، بل أعلنت نيتها زيادة تخصيب اليورانيوم بالمخالفة لبنود الاتفاق.

وفي غمار معركة العقوبات، أعلنت إيران في أوائل شهر يوليو «تموز»، أن مخزونها من اليورانيوم المُخصب تجاوز نسبة 3.6%، التي يسمح بها الاتفاق النووي، معلنة اعتزامها زيادة تلك النسبة إلى 5%.

وإلى ذلك، تدهورت أوضاع الاقتصاد الإيراني أكثر مع من أي وقت مضى، بعد مضي عام على انسحاب دونالد ترامب من الاتفاق ودخول طهران إلى مسار خفض الالتزامات في إطار انسحاب متدرج من الاتفاق. وتبنت طهران استراتيجية «السير على حافة الهاوية»، فيما أدخلت الولايات المتحدة جرعات زائدة على استراتيجية «الضغط الأقصى» ومعها تلبدت غيوم الحرب فوق المنطقة رغم تأكيد الطرفين الأساسيين التمسك بـ«الصبر الاستراتيجي».

وبرزت ملفات عديدة في الملف الإيراني خلال 2019. من بينها ملف التجارب الصاروخية، والتدهور الأمني في خليج هرمز، وإعادة العقوبات على طهران، والهجمات على السفن، وأخيرًا الاحتجاجات الشعبية على تردي الأحوال الاقتصادية التي راح ضحيتها الآلاف. وهي ملفات ألقت بظلالها على تدهور الوضع الإقليمي ورسمت معالم تطورات لاحقة سواء في الداخل الإيراني أو في علاقاتها مع المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي.

وفي الشهرين الأولين من 2019 صعدت طهران بشكل كبير على صعيد الملف الصاروخي، وتجاهلت تحذيرات أمريكية وأخرى أوروبية من انتهاك القرار 2231 الصادر بعد الاتفاق النووي في مجلس الأمن. وأقدمت على إرسال صاروخ يحمل قمرًا صناعيًّا إلى الفضاء في يناير

«كانون الثاني» لكن الصاروخ انفجر قبل وضع القمر في مدار الأرض، ورغم تحذيرات دولية، فشلت تجربة إيرانية في بداية فبراير «شباط». واتفقت فرنسا وأميركا بشأن التكنولوجيا المستخدمة في التجربتين، وقالتا: إنها صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، واتهمتا إيران بانتهاك القرار الأممي 2231. وأعلنت طهران في فبراير «شباط» تطوير صاروخ كروز يبلغ مداه ألف و300 كليومتر.

وبين التجربتين الصاروخيتين، الأولى والثانية، أعلن رئيس الأركان الإيراني محمد باقري أن بلاده انتقلت من استراتيجية الدفاعية إلى الهجومية، معلنًا عن استعداد القوات العسكرية الإيرانية لتوجيه ضربات استباقية «إذا وجدت مؤشرًا أو دليلًا على اعتداء وشيك ضد إيران».

وفي بداية أبريل «نيسان»، وجه الثلاثي الأوروبي في الاتفاق النووي (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) رسالة إلى الأمم المتحدة، بشأن قلقها المتزايد من الأنشطة الباليستية الإيرانية، وطالبت بتقديم تقرير «كامل وشامل» إلى مجلس الأمن الدولي. وفي بداية ديسمبر «كانون الأول»، عاد الثلاثي الأوروبي إلى اتهام إيران بتطوير صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية، وذلك في رسالة ثانية إلى الأمم المتحدة خلال 2019.

وبعد نحو ثلاثة أشهر على تطبيق المرحلة الثانية من العقوبات الأمريكية أعلن الثلاثي الأوروبي في نهاية يناير«كانون الثاني»، تدشين آلية «إينستكس» للتبادل التجاري بغير الدولار وهي عبارة عن خط ائتمان مالي يعوض طهران عن خسائر العقوبات الأمريكية، لتكون إيران قادرة على شراء الأغذية والأدوية في البداية قبل أن تتوسع الآلية.

وقال الاتحاد الأوروبي في أكثر من مناسبة: إنه يريد إبقاء الاتفاق النووي على قيد الحياة وصرحت مسؤولة السياسة الخارجية، فيديريكا موغيريني في عدة مناسبات أن الاتفاق النووي «ما زال عنصرًا رئيسيًّا في مكافحة الانتشار النووي، وفق القرار الأممي 2231». لكن الآلية المالية لم تحقق تقدمًا ملموسًا بسبب المخاوف من تحذيرات واشنطن للشركات الأوروبية من حرمانها من الوصول إلى شبكة المال الأمريكية، ومماطلة إيران في الامتثال لمعايير مجموعة مراقبة العمل المالي (فاتف) المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وجاءت الآلية المالية بعد شهور من تدهور العلاقات الإيرانية مع ألمانيا وهولندا والدنمارك والسويد وبلجيكا وفرنسا على خلفية إحباط عمليتين إرهابيتين في صيف 2018. مما دفع

الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على وزارة الاستخبارات الإيرانية في فبراير «شباط» 2019.

وفي مطلع السنة الإيرانية الجديدة، مارس «آذار»، اتهم المرشد علي خامنئي، الدول الغربية بـ «طعن إيران في الظهر»، بشأن الاتفاق النووي، وقلل من أهمية الآلية المالية ووصفها بـ «المزحة».

وبموازاة التصعيد الصاروخي الإيراني والمفاوضات الإيرانية الأوروبية لتدشين الآلية المالية، بدأت الولايات المتحدة عام 2019 بسقف عالٍ من الضغوط وأعلنت عن تنظيم مؤتمر وارسو لـ «تشجيع الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط»، بمشاركة نحو 60 دولة لبحث أمن المنطقة والتركيز على إيران بالتزامن مع احتفالات إيران بذكرى مرور أربعين عامًا على الثورة، في منتصف فبراير «شباط».

وفي الثامن من أبريل «نيسان» اتخذ البيت الأبيض خطوة عملية بضم قوات «الحرس الثوري» إلى 100 كيان إيراني مصنف على قائمة المنظمات الإرهابية.

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: إن «الحرس الثوري هو أداة الحكومة الرئيسية لتوجيه حملتها الإرهابية العالمية وتنفيذها»، مضيفًا: «يُقمَع الإيرانيون في الداخل ويمارس الإرهاب في الخارج»، مشيرًا إلى أن «قاسم سليماني (قائد فيلق القدس الذراع الخارجية للحرس) هو وزير خارجية إيران الفعلي». وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو: إن الخطوة تساوي بين سليماني وزعيم تنظيم «داعش»، أبو بكر البغدادي، ولوح باللجوء إلى أدوات لوقف التعامل مع «الحرس الثوري»، محذرًا الشركات والبنوك الأجنبية.

ولم يكد يمر أسبوعان على تصنيف «الحرس الثوري» حتى أصدر خامنئي مرسومًا بإقالة قائد «الحرس الثوري» محمد علي جعفري وتعيين نائبه حسين سلامي على رأس «الحرس الثوري» الذي أطلق إعادة هيكلة للصف الأول من قيادات الجهاز المتنفذ.

وأثارت الخطوة مخاوف من استهداف القوات والمصالح الأمريكية في المنطقة. وقال المبعوث الأمريكي الخاص إلى إيران برايان هوك: «إن الحرس الثوري لطالما كان يهدد القوات الأمريكية منذ تأسيسه». وأضاف: «كلما فرضت عقوبات على إيران تتبعها سلسلة من التهديدات»، وتحدث عن اعتماد واشنطن نهجًا جديدًا كليًّا في استراتيجية الضغط الأقصى المستمر لحرمان «الحرس الثوري» والنظام الإيراني من الإيرادات التي يحتاج إليها لإدارة سياسته الخارجية.

جاء الحدث بعد يوم من طلب المرشد علي خامنئي، من رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي، العمل على إخراج القوات الأمريكية «على وجه السرعة». وردًّا على الخطوة الأمريكية، اعتبرت إيران القوات الأمريكية في المنطقة «جماعات إرهابية» وصادق البرلمان الذي ارتدى أعضاؤه زي قوات «الحرس» على مشروع في هذا الصدد. وهدد الرئيس حسن روحاني بدخول إيران إلى طريق مغاير للاتفاق النووي، ملوحًا بإنتاج أجهزة طرد مركزي متطورة. وقال وزير الخارجية محمد جواد ظريف إن بلاده قد تنسحب من معاهدة حظر الانتشار النووي. وبعد يوم، أعلنت الولايات المتحدة إلغاء العمل بإعفاءات مؤقتة كانت قد منحتها إلى أكبر عملاء للنفط الإيراني وهم اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وإيطاليا واليونان وتركيا.

وزادت حدة التوتر في الخليج على بعد شهرين من بدء المرحلة الثانية من العقوبات الأمريكية في نوفمبر «تشرين الثاني» 2018، والتي شملت صادرات النفط الإيرانية. توجه رئيس الأركان الإيراني محمد باقري في يناير «كانون الثاني» 2019 إلى جزيرة أبو موسى لتوجيه رسالة للقوات الأمريكية في المنطقة وذلك بعد عشرة أيام على عودة حاملة الطائرات «جون سي. ستينيس» واقتراب 30 زورقًا إيرانيًّا من حاملة الطائرات.

وجاء ذلك بعد شهور من تلاسن بين الرئيسين الأمريكي والإيراني حول إمكانية إغلاق هرمز في حال منعت الولايات المتحدة صادرات النفط الإيرانية. وبالتزامن مع بدء وقف الإعفاءات النفطية حض خامنئي القوات العسكرية للجهوزية الحربية. وشن قادة «الحرس» حربًا كلامية تضمنت تهديدات بإغلاق مضيق هرمز وعرقلة حركة الملاحة. وقالت إيران: إنها مسؤولة عن أمن مضيق هرمز وطالبت القوات الأمريكية بمغادرة الخليج.

وفي المقابل، أرسلت الولايات المتحدة تعزيزات إلى الخليج، أبرزها مجموعة حاملة طائرات «إبراهام لنكولن» وقاذفات «بي 52» ومنظومة صواريخ «باتريوت» الدفاعية قبل أن ترسل مزيدًا من التعزيزات بعد مهاجمة منشأتي «أرامكو» في شمال السعودية منتصف سبتمبر «أيلول»، مما رفع حدة التوتر إلى مستويات غير مسبوقة في المنطقة. وحملت السعودية والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا إيران مسؤولية الهجوم.

وقبل هجوم «أرامكو»، تعرضت نحو ست سفن إلى هجمات في مياه الخليج بين مايو «أيار» ويونيو «حزيران» وألقت واشنطن بمسؤوليتها على طهران. كما استهدف هجوم

بطائرات مسيرة مفخخة خط الأنابيب النفطية الممتد من شرق إلى غرب السعودية. وقالت ميليشيا الحوثي الموالية لإيران إنها نفذت الهجوم بسبع طائرات مسيرة.

وفي يونيو «حزيران» أعلنت إيران عن إسقاط «درون» أميركية من طراز «غلوبال هوك» بصاروخ سطح جو في مياهها الإقليمية قرب مضيق هرمز ونفت الولايات المتحدة أن تكون الطائرة دخلت المجال الجوي لإيران ووصفت الهجوم بأنه «غير مبرر».

وفي يوليو «تموز»، دخلت أزمة الخليج إلى مستويات متقدمة بعدما احتجز «الحرس الثوري» ناقلة نفط ترفع علم بريطانيا يوم 19 يوليو «تموز»، بعد أسبوعين من احتجاز قوات بريطانية لناقلة نفط إيرانية قرب جبل طارق متهمة إياها بانتهاك عقوبات على سوريا. بعد شهر ونصف أطلقت سلطات جبل طارق الناقلة الإيرانية. ولكن طهران لم تطلق الناقلة البريطانية إلا قبل يومين من توجه الرئيس الإيراني للمشاركة في أعمال الجمعية العامة في الأمم المتحدة. ودفعت الهجمات على ناقلات النفط واحتجاز الناقلات إلى تحرك أمريكي وآخر أوروبي لتشكيل تحالف بحري يهدف إلى حماية أمن الملاحة.

وبعد عدة أشهر من مشاورات واشنطن وحلفائها، باشر «التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية» باسم «سانتينال» مهمته بمقر القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية في البحرين، فيما أعلنت الدول الأوروبية أن تحالفها ستقوده فرنسا وتتخذ من أبوظبي مقرًا لها.

وفي الأيام التي شهدت ارتفاع نسبة التوتر فرضت الولايات المتحدة عقوبات على المرشد الإيراني علي خامنئي وكبار مستشاريه وشملت نجله مجتبي خامنئي الذي يرتبط اسمه بـ «الحرس الثوري». وضم الولايات المتحدة قبل ذلك وزير الخارجية محمد جواد ظريف إلى قائمة العقوبات وفرضت حظرًا على نشاط الدبلوماسيين الإيرانيين في أراضيها. كما فرضت عقوبات مشددة على البنك المركزي الإيراني.

ومع حلول الذكرى الأولى لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بدأت واشنطن استراتيجية منع تصدير النفط الإيراني. وفي المقابل، لم تقف طهران مكتوفة اليدين، وبدأت خطوات الرد على الإجراءات الأمريكية. وعلى مدار ثمانية أشهر، أعلنت إيران تجميد ثمانية أجزاء من التزاماتها في الاتفاق النووي، في إطار ما وصفته بالانسحاب التدريجي من الاتفاق.

وأعلنت إيران أربع خطوات، ومع إعلان كل خطوة جديدة تقوم طهران بإمهال الدول الأوروبية 60 يومًا للحصول على مطلبين أساسيين تعتبرهما حلًّا مؤقتًا لمواجهة منظومة العقوبات، وهي بيع النفط الإيراني وإقامة علاقات بنكية تسمح للتجارة ونقل الموارد النفطية.

وفي الخطوة الأولى، قالت طهران: إنها لم تعد تلتزم بعملية بيع المخزون الزائد اليورانيوم المخصب والماء الثقيل. وزاد مخزون إيران من اليورانيوم المخصب إلى 372.3 كيلو غرام، أي بزيادة كبيرة عن الحد الأقصى المنصوص عليه في الاتفاق والبالغ 202.8 كلغ. وفي منتصف نوفمبر «تشرين ثاني»، أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دول الأعضاء أن مخزون إيران من الماء الثقيل في مفاعل أراك تخطى عن 130 طنًّا المنصوص عليه في الاتفاق النووي.

أما الخطوة الثانية، فقد رفعت طهران في بداية يوليو «تموز» نسبة تخصيب اليورانيوم من درجة 3.67 في المائة القصوى بموجب الاتفاق النووي، إلى 4.5 في المائة، وهددت إيران بإعادة تشغيل أجهزة الطرد المركزي، ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى درجة نقاء 20 في المئة في تجاوز لحدود الاتفاق، وفتحت الباب أمام التراجع من التزامات منشأة أراك للمياه الثقيلة.

وفي الخطوة الثالثة، أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني في بداية سبتمبر «أيلول» «أن بلاده لن تلتزم بأي قيود فيما يتعلق مجال الأبحاث وتطوير أجهزة الطرد المركزي. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن طهران أقدمت على تركيب نحو 60 جهاز طرد مركزيًّا متطور نوع «إي - أر 4» و«إي أر - 5» و«إي أر - 6» في منشأة نطنز، مما يزيد مخزونها من اليورانيوم المخصب.

الخطوة الرابعة: في بداية نوفمبر «تشرين ثاني» أعلنت إيران خطوة من شأنها أن تثير الدول الغربية بإعادة أنشطة تخصيب اليورانيوم إلى منشأة فردو، وهو موقع كان سريًّا تحت الأرض عثر عليه بناء على تقارير استخباراتية في 2009. وبدأت إيران ضخ غاز يو إف 6 (سداسي فلوريد اليورانيوم) في أجهزة الطرد المركزي في فردو في حضور مفتشين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

بعد الخطوة الرابعة، بدأت الأطراف الأوروبية بشكل علني طرح إمكانية إطلاق «آلية فض النزاع» المنصوص عليها في الاتفاق؛ مما يهدد بالاستئناف التلقائي لعقوبات الأمم المتحدة على إيران. وعادت أطراف الاتفاق النووي إلى مباحثات أكثر حساسية في بداية ديسمبر «كانون

الأول». وطالبت القوى الأوروبية إيران بوقف انتهاك الاتفاق النووي، لكن تلك الدول أجلت تفعيل آلية فض النزاع. وقالت طهران: إنها ستواصل تقليص تعهداتها ما لم يعمل الأطراف الأخرى بالتعهدات وحذرت من نقل ملفها إلى مجلس الأمن.

وبعد تراجع استمر عدة أشهر، عادت جهود الوساطة إلى الواجهة في الأمتار الأخيرة من عام 2019، وعادت الوساطة السويسرية لتنجح بإبرام صفقة تبادل سجناء في النصف الأول من ديسمبر «كانون الأول».

وفي النصف الثاني، سافر الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى طوكيو في وقت قالت مصادر فرنسية، إن الرئيس إيمانويل ماكرون أغلق ملف الوساطة منذ منتصف نوفمبر «تشرين الثاني» بعدما لم تنجح دعواته للتفاوض بين الطرفين بسبب تمسك طهران برفع العقوبات أولًا.

وفي منتصف نوفمبر «تشرين ثاني»، أعلنت الحكومة الإيرانية قرارًا مفاجئًا بزيادة أسعار البنزين بين 50 في المئة إلى 300 في المئة، وهو ما أثار هلعًا بين الإيرانيين الذين يمرون بأوضاع معيشية صعبة جراء أزمة اقتصادية تفاقمت مع إعادة العقوبات الأمريكية عقب انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي. وجاء القرار بعد أقل من شهرين على إعلان الحكومة الإيرانية خطة لاعتماد موازنة جديدة دون الاعتماد على عائدات النفط في ظل استراتيجية تتبعها الإدارة الأمريكية بمنع صادرات النفط الإيرانية منذ الذكرى الأولى للانسحاب الأمريكي من الاتفاق.

وفي يوم الجمعة 15 نوفمبر «تشرين ثاني»، قطع محتجون طرقًا سريعة في عموم محافظة الأحواز. وتناقلت شبكات التواصل الاجتماعي تسجيلات من نزول المتظاهرين إلى أحياء كبرى وسط مدينة الأحواز، ويرددون هتافات تنادي بتحرك الإيرانيين. وفي الوقت نفسه، نفت السلطات اندلاع نيران بمحطات البنزين. ولكن في السبت 16 ديسمبر «كانون الأول»، امتدت المظاهرات إلى عدة مدن كبيرة وصغيرة على رأسها طهران وشيراز وأصفهان وتبريز وكرمانشاه ومشهد. وبعد مضي ثلاثة أسابيع على الاحتجاجات، أعلنت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة استنادًا إلى «تقارير» أن لديها «معلومات تشير إلى مقتل 208 أشخاص على الأقل» خلال الاحتجاجات، مما يدعم عدد القتلى الذي سبق أن قدمته منظمة العفو الدولية. وقالت: إن ما لا يقل عن سبعة آلاف شخص تم اعتقالهم في إيران.

واتهمت الأمم المتحدة قوات الأمن الإيرانية بإطلاق النار على المتظاهرين. هناك أيضًا تقارير لم تتمكن مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من التحقق منها حتى الآن تشير إلى مقتل أكثر من ضعف هذا العدد».

وقالت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه: إن شريط الفيديو الذي حصل عليه مكتبها يظهر «استخدام عنف شديد ضد المحتجين». وأضافت: «تلقينا أيضًا لقطات تظهر على ما يبدو قوات الأمن تطلق النار على متظاهرين غير مسلحين من الخلف بينما كانوا يفرون وتطلق النار مباشرة على الوجه والأعضاء الحيوية... بعبارة أخرى يطلقون النار لقتلهم».

وبنهاية الاحتجاجات، سقط 1500 شخص قتلى خلال الاحتجاجات وكان من بين القتلى 17 في سن المراهقة، ونحو 400 امرأة، وبعض رجال الأمن والشرطة، ما أضاف صفحة سوداء جديدة في سجل النظام الإيراني القمعي، الذي حكم البلاد على مدار 40 عامًا بالحديد والنار.

وعلى الصعيد الاقتصادي، واجهت الحكومة الإيرانية خلال عام 2019 نقصًا يقدر بنحو عشرة مليارات دولار في موازنة 2019. وشهدت العملة الإيرانية استقرارًا نسبيًّا بعدما مرت بأيام صعبة منذ بداية عام 2018 ولكنها بلغت مستويات قياسية 190 ألف ريال للدولار الواحد في الشهور الأولى من إعادة العقوبات الأمريكية، وعادت العملة للتراوح على مدار عام 2019 بين 100 ألف ريال و130 ألف ريال كحد أقصى.

من جهة أخرى، اكتسبت الاحتجاجات الشعبية ضد النفوذ الإيراني، التي اندلعت في العراق ولبنان خلال عام 2019 زخمًا كبيرًا، وكانت بمثابة نقطة مفصلية في تاريخ نظام الملالي منذ اندلاع ثورة 1979، لجهة كونها حدثت للمرة الأولى في وقت واحد، ومن ثم أعقبتها الاحتجاجات الشعبية في إيران نفسها، والتي حملت نفس المطالب تقريبًا، ونادت بتغيير نظام الحكم القائم، وهو ما أثار حفيظة السلطات الإيرانية التي تُعد المتضرر الأول من ذلك، لأنها بَنت تدخلاتها في هاتين الدولتين على التناقضات الداخلية، وفي حال سقوط هذه التناقضات تفقد سيطرتها مباشرة، إضافة إلى الوجود الشيعي والحدود الجغرافية والعائدات النفطية في العراق، التي تجعل منه خطًّا أحمر بالنسبة إلى إيران.

وهكذا، رحل عام 2019، بينما النظام الإيراني ماضٍ في غيّه، وسياسته العدوانية في المنطقة

العربية، بهدف تصدير عقيدة حكم الملالي الفاشل، ومساندة الأنظمة الاستبدادية والتنظيمات الطائفية في المنطقة العربية المقاومة لقوى الحرية والتغيير الحقيقي، ما أسهم في تصاعد الشعور العروبي الوطني المناهض والمعادي للنظام الإيراني أكثر فأكثر، في جميع أنحاء المنطقة العربية.

المصادر

1. شبابيك إيرانية/ شباك الثلاثاء: انتشار الفقر والعنف في المدن الإيرانية، ديانا محمود، موقع جادة إيران، 8 يناير «كانون الثاني» 2019.
2. إيران استأجرت «رجل عصابات» لاغتيال المعارض كولاهي في هولندا، موقع «بي بي سي» تاريخ النشر 11 يناير «كانون الثاني» 2019.
3. للمرة الألف.. إيران «مستعدة لتدمير إسرائيل» موقع «سكاي نيوز عربية» 21 يناير «كانون الثاني» 2019.
4. نتنياهو ردا على إيران: من يهدد بتدمير إسرائيل سوف يتحمل العواقب كاملة، موقع «سي إن إن بالعربية» 21 يناير «كانون الثاني» 2019.
5. آلاف الإيرانيين ينددون بـ «مذابح» الحرس الثوري ضد العتالين، موقع «العين» 27 يناير «كانون الثاني» 2019.
6. أنفاق إيران «السرية».. أسلحة نووية تحت الأرض، موقع «العربية» 20 يناير «كانون الثاني» 2019.
7. آلية أوروبية للالتفاف على العقوبات الأمريكية على إيران، موقع «دويتش فيله» 31 يناير «كانون الثاني» 2019.
8. «هل حرّرت ثورة العام 1979 إيران، أم جعلتها أسيرة لحظة ثورية؟»، موقع «مركز كارنيغي للشرق الأوسط»، 7 فبراير «شباط» 2019.
9. 27 قتيلًا على الأقل في هجوم انتحاري استهدف الحرس الثوري جنوب البلاد، موقع «فرانس 24» 14 فبراير «شباط» 2019.

10. تنامي العلاقات بين إيران وقطر هاجس أمريكا الأول، موقع «الاتحاد» 24 فبراير «شباط» 2019.

11. لماذا ستكون السنة التي ستبدأ في 21 مارس صعبة على إيران؟ موقع «أورينت برس» 25 فبراير «شباط» 2019.

12. اتساع موجة الغلاء في إيران بعد تدهور القطاع الزراعي، موقع «العين» 17 فبراير «شباط» 2019.

13. حصيلة الثورة... 40 عامًا من الانهيار الاقتصادي، موقع «الشرق الأوسط» 11 فبراير «شباط» 2019.

14. 4 دول أوروبية تطلب من إيران تعديل مواقفها الإقليمية، موقع «الشرق الأوسط» 3 مارس «آذار» 2019.

15. هولندا تستدعي سفيرها في إيران بعدما طردت طهران دبلوماسيين هولنديين، موقع «فرانس 24»، 4 مارس «آذار» 2019.

16. كينيا تحكم بالسجن 15 عاما على عنصري «فيلق القدس» الإيراني، موقع «العربية» 16 مارس «آذار» 2019.

17. لأول مرة منذ الثورة.. إيران تُلمِّح إلى الاستعانة بميليشيات أجنبية لوأد أي حراك داخلي، موقع «عربي بوست» 19 مارس «آذار» 2019.

18. لردع إيران: واشنطن ترسل حاملة طائرات وقاذفات إلى الشرق الأوسط، موقع «مونت كارلو» تاريخ النشر 6 مايو «أيار» 2019.

19. كيف تصنع إيران أدوات مواجهتها مع الولايات المتحدة؟ علي هاشم، موقع «بي بي سي» تاريخ النشر 8 مايو «أيار» 2019.

20. ترامب يتوعد بتدمير إيران في حال أرادت «خوض حرب»، موقع «فرانس 24» تاريخ النشر 20 مايو «أيار» 2019.

21. إيران: لن نستسلم حتى لو تعرضنا للقصف.. وأصابعنا على الزناد، موقع «سي إن إن بالعربية» تاريخ النشر 23 مايو «أيار» 2019.

22. أزمة اقتصادية تخنق إيران.. ملايين الشباب يبحثون عن الهروب، موقع «الأسواق العربية» تاريخ النشر 19 مايو «أيار» 2019.

23. صندوق النقد يدق ناقوس الخطر: اقتصاد إيران ينهار!، موقع «الأسواق العربية» تاريخ النشر 1 مايو «أيار» 2019.

24. إيران تدّعي أن بإمكانها ضرب السفن الحربية الأمريكية «بسهولة»، موقع «مونت كارلو» تاريخ النشر 17 مايو «أيار» 2019.

25. «فورين أفيرز»: المواجهة العسكرية بين إيران وأمريكا شبه حتمية، موقع «مصراوي» تاريخ النشر 20 مايو «أيار» 2019.

26. إيران| صحيفة لاتريبون: حرمان إيران من تصدير النفط سبب التوتر، موقع «نافذة العرب» تاريخ النشر 29 مايو «أيار» 2019.

27. بالأرقام.. «عاجل» ترصد خسائر الاقتصاد الإيراني من العقوبات الأمريكية، أسماء الخولي، موقع «عاجل» تاريخ النشر 9 مايو «أيار» 2019.

28. الاقتصاد الإيراني وهاوية الانهيار، موقع «الاقتصادية» تاريخ النشر 10 مايو «أيار» 2019.

29. الإجراءات الأمريكية تعمق انكماش الاقتصاد الإيراني، موقع «الشرق الأوسط» تاريخ النشر 6 مايو «أيار» 2019.

30. آثار جسيمة تنتظر الاقتصاد الإيراني بعد إلغاء الإعفاءات الأمريكية، موقع «الإمارات اليوم» نقلا عن «مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة» – أبو ظبي، تاريخ النشر 5 مايو «أيار» 2019.

31.

32. الاقتصاد الإيراني يتهاوى مع تخطي نسبة التضخم الـ (40 %).. والعزلة تتزايد، موقع صحيفة «الجزيرة» السعودية، تاريخ النشر 26 مايو «أيار» 2019.

33. صحف إيرانية تقلص عدد صفحاتها بسبب أزمة الورق.. وروحاني: نمرّ بظروف صعبة، موقع «المعهد الدولي للدراسات الإيرانية» تاريخ النشر 12 مايو «أيار» 2019.

34. بين الهموم والمخاوف.. حديث الحرب يسري همسًا بين الإيرانيين، موقع وكالة «رويترز» تاريخ النشر 23 مايو «أيار» 2019.

35. الداخل الإيراني على صفيح ساخن، موقع «مركز المزماة للدراسات والأبحاث» تاريخ النشر 20 مايو «أيار» 2019.

36. احتجاجات تعم مدنًا إيرانية وسط عمليات قمع واسعة من النظام، موقع «الحياة» تاريخ النشر 24 مايو «أيار» 2019.

37. إيران تفوز لكن أمام الولايات المتحدة خيارات في أزمة الخليج، سايمون هندرسون، موقع «معهد واشنطن» تاريخ النشر 17 يونيو «تموز» 2019.

38. إيران تبدو مستعدة لتصعيد كبير - بل مدروس - في الخليج، فرزين نديمي، موقع «معهد واشنطن» تاريخ النشر 14 يونيو «تموز» 2019.

39. إيران... الهروب إلى الأمام لا يفيد، إميل أمين، موقع «الشرق الأوسط» تاريخ النشر 22 يونيو «تموز» 2019.

40. إيران تهدد بارتدادات حرب اقتصادية لن يسلم منها أحد، موقع «ميدل إيست أونلاين» تاريخ النشر 10 يونيو «تموز» 2019.

41. اعتراف رهيب يبين انهيار الاقتصاد الإيراني، موقع صحيفة «الوئام» الإلكترونية، تاريخ النشر 18 يونيو «تموز» 2019.

42. وزير النفط الإيراني يرثي اقتصاد بلاده، موقع «الاتحاد برس» تاريخ النشر 9 يونيو «تموز» 2019.

43. صحيفة «جهان صنعت» الإيرانية: الاقتصاد الإيراني.. غَرَقَ في الركود، موقع «القبس» تاريخ النشر 28 يونيو «تموز» 2019.

44. التوتر يسيطر عليهم.. كيف يتفاعل الإيرانيون مع تصاعد الأزمة بين قيادتهم والإدارة الأمريكية، موقع «عربي بوست» تاريخ النشر 28 يونيو «تموز» 2019.

45. حرق صورة المرشد الإيراني في مظاهرات حاشدة ببروكسل.. فيديو وصور، موقع «اليوم السابع» تاريخ النشر 16 يونيو «تموز» 2019.

46. شرطة طهران تمنع أهل السُّنّة من إقامة صلاة العيد، موقع «إرم نيوز» تاريخ النشر 5 يونيو «تموز» 2019.

47. إيران الإسلامية.. اضطهاد النساء بالمحاكمات والتمييز، موقع «ميدل إيست أونلاين» تاريخ النشر 29 يونيو «تموز» 2019.

48. أيها الإيرانيون اكتفوا بوجبة طعام واحدة كالصّينيين!.. الوزير الإيراني ينصح شعبَه، موقع «رصيف 22» تاريخ النشر 12 يونيو «تموز» 2019.

49. النظام الإيراني يدعو المواطنين إلى الإبلاغ عن جرائم جيرانهم الأخلاقية بالرسائل النصية، بورزو درغاهي، موقع «الإندبندنت عربية» تاريخ النشر 11 يونيو «تموز» 2019.

50. دراسة: التوجه المذهبي للدبلوماسية الإيرانية وراء خسارة الحكومات العربية، موقع «البوابة نيوز» تاريخ النشر 12 يونيو «تموز» 2019.

51. مئات المحامين الإيرانيين يحتجون على سجن وجلد زميل لهم، موقع «العين» تاريخ النشر 3 يونيو «تموز» 2019.

52. السعودية تلمح لأول مرة بالتدخل العسكري في إيران، موقع وكالة «سبوتنيك» تاريخ النشر 3 يوليو «تموز» 2019.

53. واشنطن تشيد باحتجاز سفينة إيرانية في مضيق جبل طارق وطهران تطالب بـ «الإفراج» عنها، موقع «فرانس 24» تاريخ النشر 5 يوليو «تموز» 2019.

54. الأزمة الإيرانية تنتقل إلى الفضاء السيبراني، موقع «معهد واشنطن» تاريخ النشر 9 يوليو «تموز» 2019.

55. إيران من الداخل: ما رأي الإيرانيين في المواجهة مع أمريكا؟ موقع «بي بي سي»، تاريخ النشر 15 يوليو «تموز» 2019.

56. إيران تحذف أربعة أصفار من عملتها، موقع إذاعة «مونت كارلو»، تاريخ النشر 31 يوليو «تموز» 2019.

57. سفن إيران تعاني جراء العقوبات الأمريكية، موقع قناة «الحرة» تاريخ النشر 27 يوليو «تموز» 2019.

58. رغم التوتر في منطقة الخليج .. إيران تشكر السعودية، موقع «دويتش فيله» تاريخ النشر 21 يوليو «تموز» 2019.

59. إيران تعتبر تصريحات مندوب السعودية في الأمم المتحدة «إيجابية» موقع «سي إن إن بالعربية» تاريخ النشر 28 يوليو «تموز» 2019.

60. لندن تستبعد الإفراج عن ناقلة إيران.. وسفير طهران يرد، موقع «العربية» تاريخ النشر 29 يوليو «تموز» 2019.

61. إيران ترفض التفاوض بشأن برنامجها للصواريخ الباليستية، موقع «بي بي سي» تاريخ النشر 16 يوليو «تموز» 2019.

62. إيران تعتبر تصريحات مندوب السعودية في الأمم المتحدة «إيجابية»، موقع «سي إن إن بالعربية» تاريخ النشر 28 يوليو «تموز» 2019.

63. شاهد: السعودية تستقبل حجاج إيران بالورود، موقع «دنيا الوطن» تاريخ النشر 28 يوليو «تموز» 2019.

64. بريطانيا: لا تبادل للناقلات.. وعلى إيران احترام القانون الدولي، موقع «الشرق الأوسط» تاريخ النشر 29 يوليو «تموز» 2019.

65. الاتفاق النووي الإيراني: طهران «ستواجه مزيدًا من العقوبات والعزلة» بعد إعلانها رفع نسبة تخصيب اليورانيوم، موقع «بي بي سي عربي» تاريخ النشر 7 يوليو «تموز» 2019.

66. سلطات جبل طارق تفرج «بكفالة» عن طاقم السفينة الإيرانية المحتجزة، موقع «دويتش فيله» تاريخ النشر 13 يوليو «تموز» 2019.

67. قائد الحرس الثوري الإيراني: استراتيجيتنا ستتحول من الدفاع للهجوم «إذا أخطأ الأعداء»، موقع «سي إن إن بالعربية» تاريخ النشر 18 يوليو «تموز» 2019.

68. قرارات حاسمة.. مطالبات لجونسون بردع النظام الإيراني، موقع «العربية» تاريخ النشر 28 يوليو «تموز» 2019.

69. الولايات المتحدة تفرض عقوبات على وزير الخارجية الإيراني وسط توترات، موقع «شينخوانت» الصيني، تاريخ النشر 31 يوليو «تموز» 2019.

70. الحرس الثوري الإيراني يعلن احتجاز ناقلة نفط ترفع علم بريطانيا في الخليج، موقع «سويس إنفو» تاريخ النشر 19 يوليو «تموز» 2019.

71. ما وراء إعادة إقرار الميزانية الإيرانية، موقع «المعهد الدولي للدراسات الإيرانية» تاريخ النشر 31 يوليو «تموز» 2019.

72. محللون: عمال إيرانيون يبحثون عن فرص في الخارج، موقع «المشارق» تاريخ النشر 31 يوليو «تموز» 2019.

73. انتقاد دولي لتبريرات عضو «لجنة الموت» الإيرانية، موقع «العربية» تاريخ النشر 30 يوليو «تموز» 2019.

74. «مؤشر البؤس» يتفاقم في إيران مع تهاوي اقتصادها، موقع «سكاي نيوز عربية» تاريخ النشر 10 يوليو «تموز» 2019.

75. أخطر من العقوبات.. الفساد ينخر في الاقتصاد الإيراني، موقع «العربية» تاريخ النشر 30 يوليو «تموز» 2019.

76. الزواج الأبيض.. ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع الإيراني، موقع «السومرية» تاريخ النشر 16 يوليو «تموز» 2019.

77. إيران تنفي انفجار صاروخ كان يحمل قمرًا اصطناعيًّا ردًّا على نشر ترامب صورة للحادث، موقع «فرانس برس» تاريخ النشر 13 أغسطس «آب» 2019.

78. نائب وزير دفاع إيران يهدد: نخفي صواريخ عالية الدقة، موقع «العربية» تاريخ النشر 24 أغسطس «آب» 2019.

79. إيران تحذف 4 أصفار من عملتها، موقع قناة «روسيا اليوم» تاريخ النشر 21 أغسطس «آب» 2019.

80. بومبيو يحذر من «اضطراب جديد» بعد انتهاء حظر الأسلحة على إيران في 2020، موقع «يورونيوز» تاريخ النشر 21 أغسطس «آب» 2019.

81. إيران «تهدئ» مع دول المنطقة وتتوعد «تحالف أمن الخليج»، موقع «الشرق الأوسط» تاريخ النشر 15 أغسطس «آب» 2019.

82. روحاني: الحرب مع إيران هي أم كل الحروب، موقع «يورونيوز» تاريخ النشر 6 أغسطس «آب» 2019.

83. «الزواج الأبيض» يدق ناقوس خطر مجددًا في إيران، موقع «اليوم السابع» تاريخ النشر 3 أغسطس «آب» 2019.

84. فشل الصاروخ «الفضائي» الإيراني.. بماذا يخبرنا؟ موقع «سكاي نيوز عربية» تاريخ النشر 30 أغسطس «آب» 2019.

85. جواد ظريف في مجموعة السبع: حضور مفاجئ لوزير الخارجية الإيراني في القمة وتضارب بشأن الزيارة، موقع «بي بي سي عربي» تاريخ النشر 26 أغسطس «آب» 2019.

86. صحافي إيراني بوفد ظريف يهرب بالسويد.. ويطلب اللجوء، موقع «العربية» تاريخ النشر 25 أغسطس «آب» 2019.

87. «خرج ليدخن ولم يعد».. أنباء عن طلب صحفي إيراني اللجوء بأوروبا خلال مرافقته ظريف، موقع «الحرة» تاريخ النشر 25 أغسطس «آب» 2019.

88. الصين تتحدى العقوبات بشراء النفط الإيراني، موقع «الشرق الأوسط» تاريخ النشر 4 أغسطس «آب» 2019.

89. «اللص الذي يحكم البلاد».. تقرير يكشف اختفاء 14 مليار دولار في إيران، موقع «الحرة» تاريخ النشر 8 أغسطس «آب» 2019.

90. عام على العقوبات.. إيران ترتعد من الانهيار الاقتصادي، موقع «العين الإخبارية» تاريخ النشر 8 أغسطس «آب» 2019.

91. غلاء المعيشة في إيران يرتفع إلى 100% خلال 4 أشهر، موقع «العين الإخبارية» تاريخ النشر 7 أغسطس «آب» 2019.

92. مليونا إيراني فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة الاقتصادية، موقع «الوطن» تاريخ النشر 12 أغسطس «آب» 2019.

93. السلطات الإيرانية تعتقل مُوقعين على بيان يطالب باستقالة خامنئي، موقع «الشرق الأوسط» تاريخ النشر 12 أغسطس «آب» 2019.

94. حرب النفوذ تُشعل الصراع بين الأجهزة الاستخباراتية الإيرانية، موقع «إندبندنت عربية» تاريخ النشر 12 أغسطس «آب» 2019.

95. أسوأ انكماش منذ الحرب مع العراق يمزق إيران، موقع «الاقتصادية» تاريخ النشر 24 أغسطس «آب» 2019.

96. صحيفة: تدهور الاقتصاد وقمع النظام يطحنان الإيرانيين، موقع «العين الإخبارية» تاريخ النشر 13 أغسطس «آب» 2019.

97. يترجمه «عنف الشارع».. المجتمع الإيراني يشتعل غضبًا! موقع «كتابات» تاريخ النشر 28 أغسطس «آب» 2019.

98. الرئيس الإيراني يرفض إجراء «مفاوضات ثنائية» مع واشنطن، موقع «دويتش فيله» 3 سبتمبر «أيلول» 2019.

99. إيران ترفض الاتهامات الأمريكية لها بالوقوف وراء الهجوم على منشأتي أرامكو في السعودية، موقع «فرانس 24»، 15 سبتمبر «أيلول» 2019.

100. المالكي: هجوم أرامكو جاء من الشمال بدعم من إيران، موقع «العربية» 18 سبتمبر «أيلول» 2019.

101. مستشار خامنئي: إيران قوة لا تُقهر.. والمصريون والسعوديون يعرفون تاريخ حرب اليمن، موقع «سي إن إن بالعربية» 20 سبتمبر «أيلول» 2019.

102. بومبيو عن العقوبات الجديدة ضد إيران: عليها دفع ثمن الهجوم على أرامكو السعودية، موقع «سي إن إن بالعربية» 20 سبتمبر «أيلول» 2019.

103. «أسئلة عن إيران ومن خلفها» عبد الرحمن الراشد، موقع «الشرق الأوسط» 23 سبتمبر «أيلول» 2019.

104. ترامب يرفض مساعي ماكرون للوساطة في النزاع مع إيران، موقع «سكاي نيوز عربية» 24 سبتمبر «أيلول» 2019.

105. زواج متعة لطفلة ورجل ثلاثيني في إيران، موقع «دنيا الوطن» 3 سبتمبر «أيلول» 2019.

106. مسؤول إيراني: المال القذر يقرر مصير الانتخابات، موقع «العربية» 23 سبتمبر «أيلول» 2019.

107. نقاش في جنيف حول تداعيات «الدور الهدام» للنظام الإيراني على العالم، موقع «الشرق الأوسط» 20 سبتمبر «أيلول» 2019.

108. إيران المنكوبة بالعقوبات تدعم اقتصادها بالمقايضة والصفقات السرية، موقع «رويترز» 23 سبتمبر «أيلول» 2019.

109. تقرير: اقتصاد إيران على شفا الانهيار، موقع «24» 21 سبتمبر «أيلول» 2019.

110. الفساد ينخر في الاقتصاد الإيراني، موقع «الجوار برس» 12 سبتمبر «أيلول» 2019.

111. «كساد طهران».. الركود يضرب قطاعات استراتيجية في إيران، موقع «بوابة العين» 18 سبتمبر «أيلول» 2019.

112. الفقر يجتاح المدن الإيرانية، موقع «القبس» 30 سبتمبر «أيلول» 2019.

113. إيران.. وفاة «الفتاة الزرقاء» وناشطون يعلقون، موقع «الحرة» 10 سبتمبر «أيلول» 2019.

114. الموت لأجل الملاعب... «فتاة الأزرق» فضلت النار على السجون الإيرانية، موقع «رصيف 22» 10 سبتمبر «أيلول» 2019.

115. 75% من مصانع إيران الصغيرة متوقفة.. و«السيارات» تهوي، موقع «العربية» 18 سبتمبر «أيلول» 2019.

116. انهيار اجتماعي في إيران: «زواج المتعة» من القاصرات نموذجًا، موقع «العمق العربي» د. نبيل العتوم، 8 سبتمبر «أيلول» 2019.

117. مسؤول: 100 ألف حالة انتحار بإيران في 2018، موقع «إرم نيوز» 7 سبتمبر «أيلول» 2019.

118. اختفاء رجل دين إيراني بعد فضحه فساد مسؤولين، موقع «الحرة» 8 سبتمبر «أيلول» 2019.

119. مئات الإيرانيين يتظاهرون أمام مقر الأمم المتحدة مطالبين بإسقاط النظام الإيراني، موقع «الشرق الأوسط» 25 سبتمبر «أيلول» 2019.

120. إيران: مستعدون لمحادثات مباشرة مع السعودية أو عبر وسطاء، موقع «سي إن إن بالعربية» 12 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

121. وساطة باكستانية بين إيران والسعودية لنزع فتيل التوتر في منطقة الخليج، موقع «فرانس 24»، 14 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

122. هل نفذت إدارة ترامب هجومًا إلكترونيًّا جديدًا على إيران؟، موقع «دويتش فيله» 16 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

123. بسبب العقوبات.. إيران تقطع الإعانات عن 400 ألف شخص، موقع «العربية» 19 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

124. ترامب يهدد بشن ضربة غير مسبوقة على إيران، موقع قناة «روسيا اليوم» 21 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

125. العقوبات البنكية تشل استيراد السلع الغذائية عبر موانئ إيران، موقع «الشرق الأوسط» 4 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

126. في «قرية الإيدز» بإيران.. كيف أسقطت «إبرة» دعاية الصاروخ، موقع «سكاي نيوز عربية» 31 أكتوبر «تشرين أول» 2019 .

127. فرحة مزدوجة للإيرانيات بحضور مباراة بلادهن ضد كمبوديا والفوز بنتيجة عريضة 14-0، موقع «فرانس 24»، 10 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

128. الصين تصفع إيران بالانسحاب من تطوير أكبر حقولها النفطية، موقع صحيفة «عكاظ» 6 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

129. إيران سبب فشل الاحتجاجات في لبنان والعراق، موقع «كيوبوست» 31 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

130. مدرب سابق لفريق إيراني: لم أقابل شخصًا هناك يؤيد النظام الإيراني، موقع «العربية» 17 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

131. سجال حول تسريبات يكشف عن اعتقالات في الحكومة والقضاء الإيراني، موقع «الشرق الأوسط» 22 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

132. الحرس الثوري الإيراني يقبض على مدير موقع إلكتروني «عميل» للاستخبارات الفرنسية، موقع «سي إن إن بالعربية» 14 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

133. إحباط «محاولة اغتيال» قاسم سليماني القائد البارز بالحرس الثوري الإيراني، موقع «بي بي سي» 3 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

134. سجن شقيق روحاني بقضايا فساد.. ونشطاء: تصفية حسابات، موقع «العربية» 1 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

135. صحفي إيراني يكشف تفاصيل اختطاف «الحرس الثوري» لمعارض في العراق، موقع «بوابة العين» 15 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

136. «الحرس الثوري» يعتقل صحفيًّا معارضًا بالخارج بعد استدراجه، موقع «بوابة العين» 15 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

137. أول تعليق من النجف بشأن قضية المعارض الإيراني روح الله زم، موقع «ناس» 17 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

138. أسوأ من التوقعات.. الانكماش يبتلع الاقتصاد الإيراني، موقع «سكاي نيوز عربية» 14 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

139. الاقتصاد الإيراني.. انكماش وتضخم، موقع «الاقتصادية» 17 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

140. رقابة متشددة.. إيران توقف فيلم يصور بشاعة جرائم الشرف، موقع «العربية» 28 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

141. أبيع كليّتي لأول مشترٍ آت، ضياء قدور، موقع «ميديا مونيتور» 20 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

142. محكمة إيرانية تؤيد حكما بسجن كاتب ساخر 11 عاما، موقع «بوابة العين» 13 أكتوبر «تشرين أول» 2019.

143. شبكة تجسس و«تستر متعمد».. روايتان متناقضتان لاحتجاجات إيران، موقع «الجزيرة نت» 27 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

144. «منظمة العفو الدولية»: مقتل 106 متظاهرين خلال الاحتجاجات الأخيرة في إيران، موقع «روسيا اليوم» 19 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

145. الإمارات تدعو إيران إلى إجراء محادثات مع القوى العالمية ودول الخليج، موقع «رويترز» 10 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

146. إيران تلاحق الإعلام المعارض في الخارج، موقع «إيلاف» 23 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

147. دراسة عربية: انتفاضة البنزين في إيران أول نتائج العقوبات الأمريكية وليست آخرها، موقع «الشروق» 18 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

148. أبعاد «انتفاضة البنزين» في إيران وآفاقها، خطار أبو دياب، موقع «العربية» 23 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

149. في 10 أيام.. كيف تطورت أكبر انتفاضة في تاريخ إيران؟ موقع «الوطن» 24 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

150. إيران تعلن رسميا بدء تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو، موقع قناة «المنار» 7 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

151. الضباب السام يغلق المدارس في إيران، موقع «عرب 48»، 30 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

152. مقتل ثلاثة متظاهرين بالرصاص أمام القنصلية الإيرانية في كربلاء، موقع «أورو نيوز» 4 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

153. معارض إيراني يشن هجومًا على السلطات ويدعو لمحاكمة علنية «لكل من أمر بقمع الشعب»، موقع «روسيا اليوم» 30 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

154. وثائق إيرانية مسربة: كيف يدير سليماني العراق ولبنان؟ موقع «المدن» 18 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

155. ما عمق الشعور المعادي لإيران في العراق؟ مايكل يونغ، موقع «مركز كارنيغي للشرق الأوسط» 14 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

156. قوات الأمن العراقية تقتل 45 محتجا بعد إحراق القنصلية الإيرانية في النجف، موقع وكالة «رويترز» 28 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

157. الانتفاضة الإيرانية على زيادة سعر البنزين: الأسباب والأبعاد الإقليمية، وليد خدوري، موقع «الشروق» 25 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

158. المشروع الإيراني يترنح في المنطقة العربية، طلال المصطفى، موقع «جيرون» 26 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

159. باريس تلوّح بإعادة العقوبات الأممية على خلفية انتهاك الاتفاق النووي الإيراني، موقع «رأي اليوم» 29 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

160. روحاني يقر بتدهور اقتصاد إيران.. ويلوح بزيادة الضرائب، موقع «العربية» 12 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

161. إيران في الإعلام.. الاقتصاد يدخل مرحلة هبوط جديدة بفعل الاحتجاجات، محمد فرحات، موقع «بوابة العين» 22 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

162. قدرة اقتصاد إيران على المقاومة تتراجع بسبب التضخم والديون والعقوبات والبطالة، خالد مخلوف، موقع «المجلة» 7 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

163. رفع أسعار الوقود يفاقم أزمة الاقتصاد الإيراني، موقع «الشرق الأوسط» 18 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

164. رياح الربيع الإيراني تهب من بغداد، فراس إلياس، موقع «نون بوست» 17 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

165. طهران وقعت في الفخ، موقع «روسيا اليوم» 22 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

166. إيران.. اقتصاد على شفير الانهيار، علي حسن باكير، موقع «عربي 21»، 23 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

167. نزيف مستمر: العقوبات الأمريكية ومستقبل الاقتصاد الإيراني، آية حمادة، موقع «المركز العربي الديمقراطي» 15 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

168. سؤال تشتعل به طهران.. هل الاقتصاد الإيراني أسير العقوبات أم الفساد؟ موقع

«كتابات» 17 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

169. بالأرقام... خسائر الاقتصاد الإيراني جراء قطع الإنترنت، موقع وكالة «سبوتنيك» 25 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

170. انتقادات حادة لترويج التليفزيون الإيراني لتعدد الزوجات، ديانا عماد، موقع «جادة إيران» 5 نوفمبر «تشرين الثاني» 2019.

171. إيران تؤكد استمرارها ببيع النفط بطرق وأساليب أخرى رغم العقوبات الأمريكية، موقع «روسيا اليوم» 2 ديسمبر «كانون الأول» 2019.

172. اقتصاد إيراني بطعم المخدرات، فواز العلمي، موقع «الاقتصادية» 3 ديسمبر «كانون الأول» 2019.

173. برلمانية إيرانية تهاجم النظام و«الاستبداد الصارخ» موقع «إيران إنترناشيونال» 9 ديسمبر «كانون الأول» 2019.

174. اقتصاد إيران يتهاوى... الأزمة أسوأ مما كان يُعتقد، موقع «إندبندنت عربية» 4 ديسمبر «كانون الأول» 2019.

175. احتياطي الدولار «يحترق» والأزمة تستفحل.. خياران أمام إيران أحدهما عسكري، موقع «لبنان 24» 5 ديسمبر «كانون الأول» 2019.

176. إيران- ميزانية «تصدي العقوبات» الأقل اعتمادا على النفط، موقع «دويتش فيله» 8 ديسمبر «كانون الأول» 2019.

177. روحاني يتوقع تسجيل اقتصاد إيران نموا إيجابيا، موقع وكالة «الأناضول» 18 ديسمبر «كانون الأول» 2019.

178. «من سيئ إلى أسوأ».. تأثير العقوبات الأميركية على النظام الإيراني، موقع «الحرة» 25 ديسمبر «كانون الأول» 2019.

179. إيران... والنزول عن الشجرة، الكاتب حسن فحص، موقع «إندبندنت عربية» 26 ديسمبر «كانون الأول» 2019.